المكتبة الأزهرية

مخطوطة

داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح

المؤلف

محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم (ابن علان)

شبكة
الألوكة
www.alukah.net

عدد ٥
كراريس
١٩ ورقة

هذا شرح الاقتراح
للشيخ محمد بن علي بن علان
الصديقي رحمه
الله تعالى
ونفعنا به
امين امين
امين

من نعم الله عز وجل
على العبد الضعيف

ص ٩٥
ع ٩٤٩
كو ٩٤٩

يسمى ذا الشرح اداعي الفلاح لمحبات الاقتراح

وقف لله تعالى على هذا العلم بالازهر ومقره برواق
الاكراد

شبكة الألوكة
www.alukah.net

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله الذي
ابدع ما شاء من المكونات، وجعل الابداع كل مكون
وقتا يكون فيه ظهوره بالذات، واظهر بعض تلك
على يد بعض البرايا، ليكون اية على التفاضل في العطايا
الالهية والمزايا، اما بعد فان شرفني بخدمة هذه
الاقوام، وجعلني لهم من جملة الاخدام ونظمني في
سلكهم وله غرة انتظم في سلك السادات مغار الخدام
الخدام، فالمرء يحشر مع من احب وان لم يلحق به في المقام
واشكره شكرا اناله به الرفعة في المآب وحوز
الفوايد والصلاة ممن يعمل من ثمانية خساب
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له
واشهد ان سيدنا ومولانا محمدا عبده ورسوله
وصفيه وحبيبه وخليله، خير رسول ارسله
الذي مهد به الشرع الشريف، وما يتوقف عليه انواع
القواعد، ويسر به اصوله وفروعه، واحيى به المعاهد
والشواهد، صلى الله وسلم عليه وزاده فضلا وشرفا
لديه، وعلى اله وصحبه وتابعيه وحزبه، صلاة وسلاما
ما دعى داعي الفلاح، لمخبيات الافتراح وبعد
فيقول فقير رحمة مولاه، الواثق به في سره ونجواه
الموهل بفضل الله لاقتراء صحيح الحافظ البخاري
وختمه بحوف كعبة الله، محمد علي بن علان الصديقي
الشافعي خادم السنة النبوية والتعمير بالحرم المكي
المنير تلطف الله به وبابايه الكرام وبابنايه واحبابه
الى

الى يوم القيام، هذه عجالة لا يمل على اله، سميتها
داعي الفلاح، لمخبيات الافتراح، وضعته على الكتاب
الذي زان وضعه، وبان شرفه وصنعه، لامام العلوم
الشرعية وعالمها وقاضي الفنون الاصلية وحالها
المجتهد المحرر الحايز لفضيلتي التقرير والتحرير
مجدد القرن التاسع وضوء الضوء اللامع عبد
الرحمن جلال الدين بن ابي بكر كمال الدين السيوطي
الازهري الشافعي، نفع الله ببركاته واعاد علينا
من كرم لحظاته في العلم الذي اخترعه واصله ونوعه
وسماه علم اصول النحو وهو يدل على كمال التباهة
لواضعه والنحو لما انه لم اقف له على تعليق، ولا دليل
ليكون لقاريه كالصاحب والرفيق، وان لم اكن من
اهل هذا المجال ولا من ارباب هذا الميدان لكن ليدل
على ذلك نزولي في العلوم وقصوري، وبناءه
لمقاصد مطالبي وقصوري، غير ان اللحظ النبوي
والبحر الاحمدي الروي اذا لحظ وعم ذلك اليم، افاض
الفيض المدفوع فاستعنت بالله وقلت متوكلا
على الله قال المولف رحمه الله تعالى بسم الله
الرحمن الرحيم اي ابدا والله اسم من السمو وهو العلو
والله علم للذات الواجب الوجود والرحمن الرحيم
معنيان جليلا النعم ودقايقها يقول عبده العبد المملوك لخالقه
ومبدعه ومعناه شرعا الفقير المحتاج في كل حاله

الى الله تعالى تنازعه الوصفان قبله والاحسن اهمال
الثاني فيه لقربه وتعالى جملة حالية او انشائية هـ
متناقلة للثناء عليه بمضمونها من العلو المعنوي
وهو الغلبة والقلبة عبد الرحمن عطف بيان او بدل
من قوله العبد لا نعت لان العلم لا ينعت به ابن ابي
بكر السيوطي بكسر اوله وضمه ويقال اسيوطي هـ
قال المم في لب الالباب سنة نسبة لمحل بالصعيد وفي
ايثار المم به تنبيه على ان تعريف القبائل بنسبتهم
لا يضر في حصول المبتدي بالحمد المأمور به بالسنة
المذكور بقوله الحمد الثناء لله وعلقه به ايما
لاستحقاقه له لذاته سبحانه وتعالى وان الحمد على
الشكر لحديث الحمد رأس الشكر لم يشكر الله من
لم يحمده الذي ارشدنا بين الارشاد اي اوطننا
لابتكار افتعال من البكورة الابتداء هذا النمط
كما في هو في المصباح يطلق اصطلاحا على المنهج
والنوع يقال من نمط هذا اي نوعه انتهى اي لابتداء
هذا النوع الحاضر ذهنا من العلوم وتفضل اتصف
بالفضل بالعفو ترك المؤاخذة بالذنب مع تحقق
عما صدر من العبد هو شرعا المكلف ولو حرا
على وجه السهو غفلة القلب عن الشيء حتى يزول
عنه فلم يتذكر وفرق بين الناسي والساهي
بان الناسي اذا ذكر به تذكر والساهي بخلافه
والخطأ هو خطأ وجه الصواب وتلحق به الحديث

رفع

صوابه النمط

قوله بكسر اوله وضمه الخ لم يذكر الفتح احد ان القياس في فعول الفتح وسمعت الشيخ احمد البقري رحمه الله تعالى يقول في درسه هذا ما قال السيوطي بالفتح وهو الاقيس كاتبه عبد الكريم اي كاتب هذا التقرير الذي تعلقه بخطي

رفع عن امتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه
وفيه ايماء الى ان الخضوع وان اخطأ في التحرير او سهى
في التقرير في هذا الامر المخترع فقد تتفضل الله
بالعفو عنه ولما ورد كل خطبة ليس فيها تشهد
فهي كاليد الجزماء قال لدفع ذلك اشهد اعلم وابين
ان لا اله معبود بحق في الوجود ولا في الامكان
الا الله المعبود بحق وحده منفردا عن غيره
في صفة من صفاته لا شريك له في ملكوت تما قال
تعالى وما لهم فيهما من شرك وما لهم منهم من ظهير
فالجملة لتوحيد الذات والحال الاولى لتوحيد
الصفات والاخيرة لتوحيد الافعال شهادة
مفعول مطلق لاوكس بفتح فسكون مصدر وكس
من باب وعد لنقص بامضيه يتعدى ولا يتعدى
فيها ظرف مستقر خبر ولا شطط هو الجور
والظلم وحذف خبر له الثانية للعلم به من طبقه
ويجوز في التركيب خمسة اوجه واشهد ان
سيدنا اصله سيود اجتمعت فيه الواو واليا
وسبقت احداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت
وهو من ارتفع بفعل ان محمدا عطف بيان او
بدل من سيدنا وهو في الاصل من كثر حمد الناس له
لكثرة خصاله المحمودة سمي به نبينا صلى الله عليه وسلم
سماه به جده عبد المطلب في سابع ولادته
لموت ابيه وهو حمد فقيل له لم سميته بذلك ه

الألوكة
www.alukah.net

قال رجا ان محمدي الارض والسما فخفف الله له
رجاه وطابق اسمه مسماه عبده اشرف اوصافه
صلى الله عليه وسلم ولذا ذكره في اجل مقاماته
لمقام الاسرا وانزال الكتاب عليه ورسوله اسباب
اوحي اليه بشرع وامر بتبليغه افضل خير بعد
خير وفصله لانه ليس من جنس ما قبله من الفرق
عليه جبريل امين الوحي بالوحي الالهي هبط
من السما والمراد افضل الانبيا لانه لم يهبط بالوحي
الا عليهم صلى الله وسلم عليه جمع بينهما امتثالا
لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا وحذرا من كراهة
افراد احدهما عن الاخر وعلى اله من انتصف بالايمان
من نسب لهاشم والطلب انتي عبد مناف وصحبه
اسم جمع او جمع لصاحب بمعنى الصحابي من اجتمع مؤمنا
بالنبي صلى الله عليه وسلم الذين صفة للال والصحب
لانهم اقرب مذكور ولانه ايضا معهما وان ورد قوله
صلى الله عليه وسلم وانا افرطكم على الحوض لان الضمير
لا يوصف هم مبتدا عايد على المعقول لا تباعهم
بفتح فسكون جمع تبع كسبب واسباب خير فرط و
هو بفتحتين هنا المتقدم في طلب الما ومنه الدلو
والارسان يقال فرط القوم فروطا اذا تقدم لذلك
ويستوي فيه الواحد وفروعه كذا في المصباح
والمراد خير سابق للامة لهي لهم المصالح الاخروية
قبل قد ومه وهم كذلك لقوله صلى الله عليه وسلم

اصحابي

قوله اشرف اوصافه اي لفظ العبودية ويمكن ان يقال انه لم يذكر بعد ذلك الاضافة الى من له الربوبية ولهم ارمن نبه عليهم اهـ

اصحابي كالنجوم بايهم اقتديتم اهتديتم وبعد
بالبنا على الضم لحذف المضاف اليه ونية معناه
والواو قايمة مقام ايا النايبة عن مهما يكن من شي
بعد حمد الله وما ذكر معه فهذا فلما الزمت الفا
في حيزها عالما والمشار اليه موجود ذهنا
مطلقا وفي الاتيان باسم الاشارة ايما الى تنقان
المم تلك المطالب بشاربه للمحسوس كتاب
جامع غريب الوضع لانه لم يسبق اليه وهو
من اضافة الصفة للموصوف عجيب الصنع والصنع
ابلغ من العمل لكونه يكون عن تروي وتدبر والعمل اعم فلذا
عبر به وفيه ايما الى انه رحمه الله نخص لباب علم العربية
حتى اخرج بحسن صنيعه هذه الزبدة فجعلها
امثلة لما تفرعت عنه وخرجت منه وقد تدرك
العناية للاخير فينال ما يجبر وصمة التاخير وهي
عجيب وغريب من المحسن ما لا يخفى لطيف
من اللطافة الرقة والشفافة المعنى مصدر
ميمي اي ما يعنى اي يقصد من اللفظ وفي المصباح
لطف الشي فهو لطيف من باب قرب صغر جسمه
وهو ضد ضخامته والاسم اللطافة بالفتح
طريف بالمهملة من الطرف يريد به الحسن البديع
اي اللفظ وبين اللفظ والمعنى مقابلة معنوية
وجناس لم تسمح تجد قريحة كطبيعة وزنا
ومعنى في المصباح القريحة اول ما يستنبط من البير

الألوكة
www.alukah.net

ومنه قولهم لغلام ان تركيبه جيده يراد به استنباط العلم بجودة الطبع انتهى **بمنواله** بكسر الميم اي بمثاله **ولم ينسج ناسج على منواله** قال في المصباح بكسر الميم خشبة ينسج عليها ويلف عليها الثوب وقت النسج والجمع مناول و النول مثله وجمعه انوال انتهى وفي الكلام استعارة مكنية تخيلية مرشحة شبه تحريره في تنسيق هذا الوضع بنسج ناسج على المنوال فالتشبيه المضمر في النفس مكنيته عند الخطيب واثبات النسج تخييل وذكر المنوال ترشيح **في علم** التنوين للتعظيم والظرف مستقر حال من كتاب عاملها التنبيه او الاثبات في هذا ويجوز اعرابه صفة لنكارة كتاب **لم اسبق** للبناء للمجهول **الى ترتيبه** ذكر كل شيء من مطالبه في مرتبته **ولم اتقدم** بالبناء للمفعول ايضا **على تهذيبه** اي تنقيحه وتنقيته مما ليس منه اما وضع القلم فسبوق اليه كما سيأتي في كلامه **وهو** اي العلم المذكور بمعناه اول لتشوف النفس لبيانه فتتشوف فيها لانه ليس الا في بالطلب كالحامل بلا تعب **اصول النحو** وهو لقب مشهر بشرفه بالبناء النحو عليه ورجوع تقاريعه اليه **الذي هو** اي علم اصول النحو **بالنسبة الى النحو والا فما قام اليه كاصول الفقه الى الفقه** في كونه لقبا مشهرا بشرفه ذلك العلم بابتنا الفقه عليه **وان وقع** علم اصول النحو

والمراد بالخطيب القزويني الشافعي صاحب تلخيص المفتاح وشروحه اه

في

في متفرقات كلام بعض المولفين والواو للاستئناف جواب عما يرد على دعوى ابتداع الترتيب بان ذلك موجود من قبل بانه موجود متفرقا لا مولفا ولا مخلوطا لا مفردا ومدخولا لا منقحا **وتشتت** تفرق تفعل من الشتات عطف على وقع وهو بمعنى ما قبله جيء به اطنابا **في اثنا كتب المصنفين** في علم النحو **فجمعه** من حنايا زوايا **وترتيبه** على ما ينبغي في الوضع **صنع** مادر عن جودة فكر وقوة ذكاء كما تدل له المادة كما قدمنا **مخترع** لم يسبق اليه احد **وتاميله** جعل مسايله كلا منها اصلا يرجع اليه **وتنويعه** جعل كل من مسايله في باب يناسبه **ومنع مبتدع** في الفن والوصف وقد بنيه قبله بصيغة المفعول **لا برز** علة الابتداع وما بعدها اي فعلت ذلك لاظهر **للطالبين** كما هو في المصباح الزمان قل او كثر والجمع احيان **للطالبين** ظرف لغو كالذي قبله متعلقا بالفضل اي للعموم كما يدل لفهمه حذفه ومفعول ابرز **ما تنتهج** تحسن به **انفس الراغبين** لزيادة العلم ولقوة ميل النفس للشيء الانف فلكل جديد لذة ولذا نهى التحرير عن اعادة التقرير وقيل خير من الافاضل العادات بعادا المعادات وقال صاحب الاحوذي لا ينبغي لمصنف ان يتصدى الى تصنيف ان يعدل عن غرضين اما ان

في كل حين هم

اما ان يخترع معنى او يبدع وضعا ومبنى وماسوى
هذين فسويد الورق والحلي بحلية الحرف
كذا في قواعد الزركشي ولذا اي لاختراع ترتيبه
وتهذيبه سميته بالاقتراح في اصول النحو
الاسم الاقتراح وفي اصول النحو مستقر في محل الحال
منه والذي رجحه المم في شرحه لنظم جمع الجوامع
الاصلي ان اسما الاعلام من الاعلام الجنسية وفيه كلام
اودعته شرح نظمي للقواعد الصغرى النحوية
الكبير ورتبته على مقدمات وسبع كتب
ولم يضع الاخصار فيما ذكر لعدم الاحاطة في جميع
مطالبه له ضمال وجود غير موضوع ما ذكر وانما
رتبت كما ذكر لانها اما مقصودات لذاتها او لتبنى
عليها الثاني المقدمات والاولى الكتب واعلم
ايها الصالح للخطاب اني قد استمديت اخذت المادة
في هذا الكتاب الاقتراح الشيء مفعول مطلق اوظرف
او حال بتاويل مكثرا من كتاب الخصايص للامام
ابي الفتح ابن جني بياسكنة ليست ياء نسبة بل لغو
معرب كني بكاف بينها وبين القاف فانه اي
ابن جني وضعه الفه في هذا المعنى اصول النحو
او فان الكتاب وضعه اي الفه ابن جني وسماه اصول
النحو لانه بنا جنى بانه عليه لكن اكثره اي اكثر كتابه
خارج عن هذا المعنى فيه قواعد نحوية يبنى
عليها جزئيا نه كقواعد فقهية وليس ذلك من
فن

بكسر الدال
في الاشهر

من فن الاصول وليس كتابه مرتبا الترتيب الذي
ينبغي وفيه الغث والسمين اي الردي والجيد كما
في المقسم والاستطرادات الخروج من مبحث لا
واصله صفة الصايد اذا كان يطير
خلفه صيد فيعرض له في طريقه اخر فيصيده ه
لا على سبيل القصد ثم استعير في كلام العلما لما يقع كذلك
وذكر الشيء استطرادا واقع في فصيح الكلام قال تعالى
منهم المومنون واكثرهم الفاسقون الى قوله
لا يتمرون وتحقيقه في الكشاف وتلخيصه
في ضيا السيل فلخصت من التلخيص اخذ بعض
المطلب منه من كتاب الخصايص جميع ما يتعلق
بهذا المعنى دون ما هو خارج عنه من جزييات
النحو وقواعده واستطرادات هو لغة باوجز
عبارة اي بلفظ قليل ذي معنى جزيل وسمي اللفظ
عبارة لانه يعبر به عن المعنى او يعبر منه اليه
وارشقها واخفها الحسن سبكها وجودة
صوغها مجاز من قولهم رشق الشخص بالضم ه
رشاقة حقه عمله فهو رشيق كما في المصباح واوضحها
اي اكثرها وضوحا مع كمال الايجاز وقد يحصل منه
ايضاح فوقه مع التطويل ولذا قيل في قول الخلاصة
تقرب الاقصى بلفظ موجز اذ الباقية يحتملة
للسببية قال ابن جماعة ولا بعد في كون الايجاز
سبب قرب الفهم فقولك لغيت عبد الله واكرمته

الألوكة
www.alukah.net

اخصر من قولك لقيت عبد الله واكرمت عبد الله
واوضح منه **معزوا** بصيغة المفعول اي منسوبا
اليه ما انقله منه لان من بركة العلم عزوه لقائله
قال الشاعر
اذا افادك انسان بفايدة فجر والذكر عنه دايما ابدا
وقل فلان جزاه الله صالحة افادنيها وغل الكبر والحسدا
ولير جع اليه عند الخلط من الناقل **وضممت اليه**
الي المخلص مما ذكر **نفايس** جمع نفيس او نفيسة
ما يرغب فيه من علم او مال **اخر** بضم فنتح معدول
عن اخر لان افعل التفضيل النكرة لا يطابق صاحبه
طفرت فزت بها موجودة **في متفرقات من**
كتب اللغة المسمى بمتن اللغة **والعربية** الشاملة لاثني
عشر فنا كما ذكره السيد في اول شرح المفتاح **والادب**
هو كالتغير لما قبله **واصول الفقه** وهي مناسبة الاصول
النحو جارية فيه **وضممت اليه بدايع** جمع بديعة
بمعنى نكتة بديعة **استخرجتها** طلبت خروجها
من الفكر الى الخارج **لمفكري** والفكر بالكسر تردد
القلب بالنظر والتدبر لطلب المعاني ولي في الامر فكر
اي نظر وروية ويقال على ترتيب امور في الذهن
يتوصل بها للمطلوب علمي او ظني **ورتبته** اي المخلص
والمضموم اليه **على ترتيب اصول الفقه** ترتيب الا
صول الاله ترتيب اصول المطالب **في الابواب**
والفصول والتراجم لبعض المسايل والمطالب
ترتيبا

ترتيبا **كما ترى كما ستراه** تعلمه **واضحا** او تبصرة
ظاهرا او الوصف حال والاول اولى لان البيان هو
للبصيرة **بينا** شديد الظهور **ان شاء الله**
تعالى وهو قيد لرؤية المخاطب **ثم** لترتيب الاخبار
لان الاخبار **بعد اتمامه** الملخص وما ضم اليه
رتبت الكمال الاولي كما قال الدين لما قيل ان حذف
المضاف اليه في مثله والاقتصار على المضاف
من ذكر الشخص بما يكره فيكون غيبة وفي التلقيب
بالالقاب المضافة للدين كلام طويل اودعته اول
شرحي نصيحة الملوك للغزالي فانه نفيس ولعل المتم
فر من كراهة ذلك بحذف المضاف اليه ولا نظر لكراهة
الملقب بذلك ذلك اذا لا نظر لما خالف الشرع وهذا
لقبه واسمه عبد الرحمن بن محمد بن ابي سعيد
ابن الانباري **قال في كتابه نزهة الالبا**
بفتح الهمزة وكسر اللام وتشديد الموحدة جمع
لبيب **في طبقات الادبا** والاسم مجموع الفريقين
وهو عطف بيان او بدل لقوله كتابه ومقوله
القول قوله **علوم الادب ثمانية اللغة** وهي
اصوات واعراض يعبر بها كل قوم عن مرادهم
والمراد علم بمتن اللغة الذي يبحث فيه عن موضوع
مفردات الالفاظ وقد احدث له المتاخرون اصولا
وسموا به فيه المزهر ونوعا انواع علم
الاثر **والنحو** علم باصول يعرف بها احوال الواقعة من

الألوكة
www.alukah.net

البيت الكلم العربية اعرابا وبنا والتصريف
علم باصول يعرف بها احوال الابنية صحة
واعلالا والعروض علم باصول يعرف بها صحيح
الشعر العربي من فاسده والقوافي علم باصول
يبحث فيه عن احوال اواخر البيت وصفة
الشعر وسببي بعلم فقد الشعر ويعرض الشعر
اي ميزانه الذي ينصب لجيده من رديه واخبار
العرب وفقه كتاب الجمهرة لابن دريد وانسابهم
فهذه الثمانية علوم الادب قال ابن الانباري والحقنا
بالعلوم الثمانية اظهر والمقام للاضمار ليدل بوهم
خلاف المراد علم الجدل في النحو وهو من جزئيات
المسمى بادب البحث وبعلم المناظرة وعلم اصوله
النحو فصارت بذينك علوم الادب عشرة كاملة
ولم يذكر فيها اصول الفقه لانه كما قيل لب علوم الادب
يستغنى عنها وبكمال القوة فيها تكمل القوة فيه
فيعرف به اي بعلم اصول النحو القياس كيف يلاحظ
ويداخل وتركيبه اي وجود ما يتوقف عليه القياس
من حكم اصلي وعلة وفرع محمول عليه ووجه الحمل هو
واقسامه اي اقسام القياس وبينها بقوله من قياس
العلة وقياس الشبه وقياس الطرد وعرفها
من كلامه ان شاء الله تعالى الى غير ذلك من مباحث
القياس المقامة هنا على حد وفقه اصول
الفقه المشتمل على ما ذكر من القياس وانواعه
فاذ بينهما اي علم اصول النحو واصول الفقه

من المناسبة في المقاصد والمطالب ما الذي
لاجله التأم به اي فيه لظهوره لان النحو
معقول من المدارك الآخوذة من منقول من كلام العرب
كما ان الفقه معقول من المدارك الماخوذة من
منقول من الكتاب والسنة والاجماع هذه العبارة
المنقول فيه عبارته وهي دالة على تغاير الاصلين
وان يجري في هذا الاصل من مسايل ذلك الاصل ما يمكن
جريانه هنا فتطلبت جاريا لغا التعجبية وهو
بصيغة التفعل المستعمل بكمال المراد له اتيتها لعلو
همته في خدمة العلم وتوجيهه لنفع المسلمين
رغبة في الثواب هذين الكتابين لجمع ما فيهما
كالخصة من الخصايص وجمعته اليهما حتى الى ان
وقفت عليهما بالوجدان لصدق طلبه لهما وقد
قيل صدق الطلب مناط لحصول المطلوب فاذا
في اية هما مبتدا الكتابان لطيفان خبرهما عظيمان
عليه كالنجم تستصغر الابصار طلعته والذئب
للطرف اللنجم في الصغر جدا بكسر الجيم وتشديد
الدال وهو صفة مصدر بحذوف اي لطيفا جدا
اي شديدا اتما واذا عطف على اذا الاولى اي فاجابني
اختصار ذينك في كتابي هذا من القواعد
جمع قاعدة قانون كلي يتعرف منه احكام جزيياته
المهمة لعظم نتايجها والفوايد جمع فايدة
الاثر المترتب على غيره من مال او غيره سمي بذلك

لترتيبه على غيره وسمي غاية لكونه الطرف الاخر وغرضا
لكونه الباعث عليه وعلة غائية لتقديمه هنا وتاخره
خارجا فالاربعة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا وترك وصف
الفوائد لفظا الاشعار وصف القواعد عليها او ان ذلك
شان القاعدة ليفرع الجزئيات عليها والفائدة لا تستلزم
ذلك والظرف خبر مقدم بالوصف هنا اتفاقا اذ لا يقع
الفعل بعد اذا الفجائية ما اسم موصول او موصوف مبتدا
لم يبق بالبناء للفاعل اي الكمال اليه وافرد الضمير
نظرا للفظ ما ولم يفرغ بتشديد الراء المكسورة بمعنى
يلحظه عليه اما الغفلة عنه اولانه رأى عدم الحاجة
لذلك او لنحو ذلك فاما الذي في اصول النحو فانه
في كراسين بضم الكاف وبتشديد الراء وبالسين
المهملة اسم لعدد معلوم من اوراق الكتب وهو
الورق يجعلونه عشرين والعجم ثمانية سماه وضع
له اسما لمع بضم فتح الاول اي ما يلمع منها وهي
جمع قلة لذليل وفي اسمه اياها لقلة معناه او لان مادة لمع
فانها لا تقتضي الكثرة والدوام كلمع البرق والثانية
والثاني صيغة جمع القلة فانه يقتضي القصور في
الجملة ورتبه على ثلاثين فصلا هذا يسمى بالفهرسة
بضم ست وهو بكسر الفاء وسكون الهاء والسين وبالتاء
المثناة فوقية اخرى كما قال الزركشي في حاشية ابن
الصلاح وقد بينته في شرح نظم الورقات للغريطي
ولا حاجة لي بذكر الابواب التي سردها الهم حكاية لما

بوبه ابن الانباري لعدم عود ذلك بالنفع على الطالب
اصلا واما الذي في جدل النحو اي العلم الذي يعلم
به المناظر فيه واقامة دليله ودفع معارضه
فانه في كراسة واحدة وصف تاكيدي نفى
عنه التاسيس اي دعاه بالاعراب بالمهملة الابانة
في جدل الاعراب والمراد بالاعراب ثانيا علم النحو
ففي الاسم جناس تام لفظي وخطي وفي نسخة بالجيم
اي ول والجناس مصحف ورتبه على اثني عشر
فصلا الكلام في ذكر تفصيلها كالكلام في الذي قبله
فلذا طوينا نشره وقد اخذت من الكتاب الاول
اللمع اللباب فيه ايما الى ان فيه ما لا يحتاج اليه
في المراد فغيبه حشو واطناب واد خلته اي اللباب
لرفته في خلل قال في المصباح وهو بفتح اوليه
الفرجة بين الشيئين والجمع خلال كجمل وجمال اه
انتهى اي في ضمن هذا الكتاب الاقتراح الوجود
ذهنا لا امرا وضمنت خلاصة الثاني خالف بين
العبارتين في الماخوذ مع ان المال لواخذ تقتضيا
في التغيير وتنبيها على فضل الله عليه بالقدرة
على التغيير عن الامر الواحد بوجوه شتى واضاف
في مباحث العلة ما ذكر من كتابه كتاب ابن الانباري
الا نصاف بكسر الهمزة وبالنون الساكنة بعدها
مهملة وبعد الالف فا في مسائل الخلاف وهذا اعلم
الكتاب اعرابه كما تقدم في نظيره جملة مفعول

منهت ونبه بذلك على كثرة المفهوم ولم انقل من
كتبه من كتبه اي من شيء منها حرفا اي كلمة لانها
من معانيه لغة الا مغرورنا صفة مصدر محذوف
اي نقلا مغرورنا بالغرو بفتح فسكون اي الغبن
اليه وعزا جاء واو ويائيا لما بينته في رسالتي
في ضبط ما جاء من الافعال بهما وسميتها منهج من
الف فما بكتب بالياء والالف وهذا من بركة العلم
قال الشيخ علي بن عراق اذا افادك انسان بفايدة
البيتين السابقين ليعرف بالبنا للمفعول
مقام قدر كتابي من كتابه الاضافة للتعميم وتميز
يظهر عند اولي اصحاب التمييز بجودة الذهن
وقوة الفهم وحسن الانصاف جليل نصابه بجودة
وليس غرضه من ذلك وليس غرضه من ذلك الرفعة
الدنيوية ولا نشر الوية الثناء عليه في البرية سبحانه
انما اراد التحديث بنعمة الله ودلالة خلق الله على
انفع موارده وابلغ مراصده واليه سبحانه
لا الى غيره المراءة شدة الطلب لا مرد لاعتنابه
في حسن الختام له لتحصل النفع والقبول
بالرضا به منه تعالى وينفع به الطلاب
لينال شرائفهم بحسن دلالته وشريف هدايته
فلا ينفع العبد مفعول مقدم الا ما
الذي فاعل الفعل من تفضل بقبوله وان لا
فهو كسراب بجسبه الظمان ماء والسلام تتميم للكلام

الكلام

الكلام في المقدمات وهي مشتملة على مقدمة العلم
ما يتوقف الشروع فيه على بصيرة على معرفته
من حده وموضوعه ومقدمة الكتاب ما قدم
من مسايله لنفع المقدم في الموخر استعانه به
فيه فيها اي في المقدمات والظرفية مجازية
مسايل جمع مسيلة وهو المطلوب الذي ترهن
عليه في العلم ومسايل مبتدي الظرف قبله خبر
المسيلة الاولى منها في حده اصول النحو اي العلم
المسمى بهذا اللقب علم يبحث فيه في ذلك العلم
عن ادلة عدل عن دلايل لما اعترض على التعبير به
من انه انما يضطرد في جمع فاعل وصفا لما لا يعقل كنجم
طالع وغارب ونجوم طوالع وغوارب واذا جيء
عنه بوروده كوصايد صيد ووصايد الا انه
نادر ولينه اشبه بكونها دون عشرة الموضوع
لجمع النحو المقابل للتصريف الاعمالية كون
الكتاب الغزالي محجة من حيث هي ادلته اما
البحث من جهة اخرى كون كل من اياته مطابقا
لمقتضى الحال اولى فليس من اصول النحو بل ذاك
لب العربية وعن حال المستدل بتلك الادلة
لاثبات مسايل النحو من المجتهد فيه وما يعتبر له
فقوله في تعريفه علم اي صناعة بكسر الصاد
المهملة وتخفيف النون العلم الحاصل بالتمرد اي انه

الألوكة
www.alukah.net

الدين بن الخباز في التحفيفة على المغرب النقل من
الاديب عن النبي بقوله لم اجده اولم ار فيه شيئا فيه
شيء لان حاصله اي حاصل النقل عنه اي المراد به
انني لم اسمع هذا وهذا الحاصل لم يدل على انه لم يكن
ويمكن ان يجاب بان هذا الحاصل اذا صدر من امام غزير
سيع كان بمنزلة التصريح بعدم ورود ذلك ونظير ما قال
علماء الاثر اذا قال المحدث الحافظ المتقن في حديث لا اعرفه
فهو كناية عن كونه لا اصل له انتهى واحتمال ورود
احتمال فعيل ولا مدار عليه في هذه العلوم نبه
تقدم انه سيستعمل في غرف الصحفين فيما يوخذ من ما يقرء
بالتنبيه والذكر بعد ان قررت هذا الكتاب كتاب
السابح بفروعه السابق بانها وجدت الكمال ابا البركات
ابن الانباري حال في اصوله المسمى بلمع الادلة الدالة
النحو مثلا ثم نقل وقياس واستصحاب حال لانه اما منقول
عن العرب او مقيس عليه او استصحاب لحال ما نقله
كما كان لعدم مجيء مقتضي حذفه والنقل اي المنقول هو
هو الكلام العربي الفصيح لسلامته عن اللحن المنقول
عمن يعتد به الصحيح لصحة سنده الخارج لما يعه عن
حد القلة المقتضية للشذوذ والقصر على السماع الى حد
الكثرة المقتضية للاطراد وعلى هذا التعريف للنقل يخرج بقيد
النقل بالكلام جاء على غير نهج كلام العرب الصحيح
بكلامهم من المحدثين المولدين وغيرهم ممن لا يعتد به
ولا يحتج بكلامه والظرف نحو سخلفت جاء ومن لا بتداء
او مستقر حال من فاعله او من ما ومن للبيان وعليه

يخرج

يخرج ما جاء شاذا في كلامهم يعني المحرم بلن نفي صحيح
عن ابن عمر عما قاله الملك وعالم الروياني نزع بالجزم
وقال الشاعر
لم يخب من رجاك من حرك دون بابك الحلقه
والنصب بلم نحو قراءة لم نشرح لك صدرك بنصب
نشرح وقوله علي رضي الله عنه
في اي يومي من الموت افر ايوم لم يقدر ام يوم قدر
والجر بلعل في لغة عقيل قال شاعرهم
فقلت ادع اخرى وارفع الصوت جهرة لعل ابي المغوار منك قريب
ونصب الجزيين بها وفي المغني لابن هشام
وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى
لعل اياك منطلقان وياويله عندنا بوجد وعند الكسائي
على اضمار يكون وفيه انه لم يتقدم ان ولو الشرطيتان
وانما يطرد حذفهما مع اسمهما عند ذلك ونصبهما
بيت نحو قوله باليت ايام الصبا رواجعا وهو محمول
على حذف الخبر والتقدير اقبلت لا يكون هذا فالمشكاي
وقول رؤبة بن نوفل في حديث بدء الوحي باليتني فيها
جذعا على رواية نصب جذع خرج على ان خبرها محذوف
وجذعا حال من ضميره او حد جذعا وهو اي الى البدل
يعني المنقول ينقسم الى تواتر واحاد فالاول القرآن
بلغة القراءات اي غير قراءة الشاذة اما هي فلغات
احاد وما تواتر من السنة وكلام العرب عن
احاد وهذا القسم من النقل دليل قطعي للتواتر
قايله وهذا القسم من ادلة النحو يفيد العلم للعارف بذلك الفن وغيره

الألوكة
www.alukah.net

ومن اطلع على التواتر قال في اللمع واختلف في ذلك العلم فذهب
الاكثرون انه ضروري واستدلوا على ذلك بان الضروري
الذي ليس بينه وبين مدلوله ارتباط بمعقول كالعلم
الحاصل عن المحسوس الظاهري وهذا موجود في خبر التواتر
فكان ضروريا وذهب اخرون الى ان ذلك نظري واستدلوا
على ذلك بانا نبينه وبين النظر ارتباطا لانه يشترط في حصوله
نقل جماعة يستحيل عليهم الاتفاق على الكذب دون غيرهم فلما
اتفقوا علم انه صدق وزعمت طائفة قليلة انه لا يفضي الى
علم البتة وتمسكت بشبهة سفسطية في ان العلم لا يحصل
بنقل كل واحد منهم فكذا لا يحصل بنقل جماعتهم وهذه
شبهة ظاهرة الفساد فانه قد يثبت للجماعة ما لا يثبت
للواحد فان الواحد لو رام حمل حمل ثقيل لا يمكنه ذلك ولو رام
اجتمع على حمله جماعة لامكن ذلك فكذا هاهنا قضية
اخراجه المتواتر من السنة عنه صلى الله عليه وسلم في تواتر
النقل عنه بثبوت العربية بما جاء عنه كذلك سواء كان
قصيرا ام طويلا وقد بين الحافظ ابن حجر العسقلاني
في شرح نخبته كثرة وجود الحديث المتواتر ورد على من
زعم عزته والف المام جزءا اودع الكثير فيه مما سماه
الازهار المتناثرة في الاخبار المتواترة ويحصل من هذا
مع ما سيقف عن ابي حيان فمن بعده ان السنة المتواترة
لفظا ثبت بها الاحكام العربية لحصول العلم بصدور
ذلك منه صلى الله عليه وسلم وهو اقسم من نطق بالضاد
ودون ما جاء بخبر الاحاد والله اعلم واما الاحاد فما
تفرد بنقله عن العرب بعض اهل اللغة وسمي

بالفرد

بالفرد وافرد له المم في المزهر نوعا ولم يوجد فيه شرط
التواتر حكمه حكم دليل ايضا ما خود به لوجود نقل
العدل الضابط واختلفوا في افادته العلم والاكثرون
على انه يفيد الظن وزعم بعضهم انه يفيد العلم وليس
بصحيح لنظرفة الاصحاب فيه وزعم بعضهم اذا انضمت
به القرائن افاده العلم ضروريا كخبر التواتر لوجود
القرائن والصحيح ما عليه الاكثرون واستفاده
العلم في الاول من التواتر لا من الخبر وشرط التواتر
عند اكثر العلماء ان يبلغ عددا ناقلة له في المزهر
عدد النقلة عددا في المزهر حدا لا يجوز على مثلهم
الاتفاق على الكذب ولا وقوعه من غير قصد كنقلة
لغة القرآن وما تواتر من السنة وكلام العرب فانهم
انتهوا الذلك الحد قال في اللمع وذهب قوم الى ان شرطه
ان يبلغوا سبعين واخرون اثنى عشر واخرون
خمسة والصحيح الاول ويعتبر ذلك الاعداد وانما اعتدوا
فيها على قصص ليس بينها وبين حصول العلم باخبار
اولئك ملازمة انما انتفى وجوده مع هذه الاعداد
فلا يكون فيها جمعه لاعتبار خصوص ذلك العدد
وشرط الاحاد ليحتج به ان يكون قابله عدلا
عدل رواية كما يعلم من قوله رجل كان او امراة ومن
الرواية عن المراة ما قاله ابو زيد في نوادره قلت لابرابية
بالعيون ابينك بابة سنة ما لك لا تاتيرا اهل الوقعة
قالت اني لا خرج اذا مشيت في الشتاء الى المسجد

قال ابو داود ذكروا ان امراة قالت لبنتها احفظي صفاتك
من لا تنشرف اي تعرفني وذكر في المزهر امثلة ذلك
من الجمهرة وفي الغريب للمصنف قال الاصمعي اخبرني ابن
عمر قال قال ذو الرمة ما رايت افصح من امة فلان
قلت لبيد قال ان بني مطر لم قالت عيناما حيناحيرا كان
او عدما لا يشترط ذلك في نقل الحديث والجامع
بينهما حيث حمل نقل هذا على نقل اللغة لان ما
باللغة معرفة تفسيري اي معناه المدلول لو
قال ويله معناه الذي صرف اليه المانع من الدعاء
لو لله فاشترط في نقلها ما يشترط في نقل
من عدالة الراوي وضبطه زاد في اللمع وان لم يكن فيه
الفضيلة من ستظه فان كان ناقل اللغة فاسقا
لم يقبل نقله قال ابن فارس في فقه اللغة يوجد
اللغة سماعا من الرواة الثقاة ذي الصدق والامانة
وبتوقي المظنون ثم اخرج عن الخليل قال ان النحاة وضعوا
ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب اراده
اللبس والتعمية قال ابن فارس فليتحر اخذ اللغة
اهل الامانة والصدق والعدالة فقد بلغنا من امر
شيخه ببغداد ما بلغنا ويقبل العدل الواحد قال
ابن الانباري ولا تشترط موافقة غيره في النقل لان
النقل لا يخلوا اما ان تشترط لحصول العلم او لغلبة
الظن بطل الاول لانه لا يحصل بنقل اثنين فوجب ان
يكون لغلبة الظن واذا لغلبة الظن فقد حصلت بخبر

الواحد

الواحد من غير موافقة وزعم بعضهم انه لا بد من اثنين
كالشهادة وهذا ليس بصحيح لان النقل مبناه على
المسامحة بخلاف الشهادة ولذا سمع من الفاعلين
الانفراد مطلقا ومن العبيد ولا يشترط فيه الدعوى
ولا ذكر معدوم في الشهادة فلا يقاس احدهما بالاخر
ويقبل نقل اهل الاهواء من ذوي البدع الا ان يكونوا
ممن يستبيحون بالكذب كالخطابية من الرافضة
قال ابن الانباري لانا اذا لم نكذبه حاملة لم على
الكذب فالظاهر صدقه واما المرسل بصيغة المفعول
وهو عند الادباء الذي انقطع سنده باي انقطاع كان
نحو ان يروي ابن وريد بصيغة التصغير وهو
واخره مهملة والتحتية غير ساقط عن ابي زيد وبينهما
معاصرة تنقطع فيها الاعناق والمجهول وهو الذي
لم يعرف قائله ما قاله عن قائله وذلك نحو ان يقول
ابو بكر محمد بن القاسم بن بشار بن حبيب الانباري
حدثني رجل عن ابن الاعرابي فرجل مجهول غير معلوم
عينه ولا وصفه وحواب اما قوله فلا يقبلان
لان العدالة اي ظن قيامها بالراوي شرط في قبول النقل
وانقطاع السند في المرسل والجهل بالناقل في
المجهول يوجب الجهل بالعدالة واذا فقد الشرط فقد المشروط
فان من لم يذكر اسمه باسقاطه او ابهامه او ذكر اسمه
الذي يعينه ولم يعرف بمجرده لحديثه احد غير معتمد
عليه برفع ليسم لم يعرف عدالته فلا يقبل نقله لفقد
شرط قبوله من قيامها به و

الألوكة
www.alukah.net

وقيل يقبل ان لم ان الارسال من شخص ثقة
لعادته ولم يجد في ذلك الراوي يقبل لعدالته ولم
يتهم في اسناده لكونه ثقة وكذلك لعدم اتهامه
في السند الموصول لا يتهم في ارساله فان التهمة بضم
العوقية وفتح الها وسكونها الشك والريبة كما في المصباح
واصلها الواو لانها من الوهم لو تطرقت الى ارساله
باصالة كون المحذوف غير ثقة ولم فيه تطرق الى ه
اسناده باصالة عدم تعديله غير المعدل مواطية وتواطأ
فيستدبأب الرواية قال في اللمع وجاب بانه اعتبار فاسد
لان المسند قد صح فيه باسم الناقل فامكن الوقوف على
حقيقته بخلاف المرسل فلا يلزم من قبول المسند قبول
المرسل انتهى والاسناد والارسال في كلامه بمعنى المفعول
وذكر المرسل في علة قوله النقل عن المجهول يقبل لانه نقل
يصدر عن من لا يتهم في نقله لانه ان التهمة لو تطرقت
الى نقله عن المجهول بالرواية عن غير الثقة لتطرقت الى
عن المعروف قال في اللمع وهذا ليس بصحيح لان النقل عن
المجهول لم يصرح فيه باسم الناقل فلم يمكن الوقوف على ه
حقيقة حاله بخلاف ما اذا صرح باسمه فان انه لا يلزم
من قبول المعروف قبول المجهول وفي الانصاف لابن ه
الانباري لا يجيء مثل هذا يعرف قائله يعني خصوصا من
كونه مولدا وقال على انه حيث نقل دليل صحيح قبول المرسل وه
المجهول ذكر الجواب كما من الدليلين كما في اكثر هو وهو ما
ذكرناه عن اللمع ان انه رمز له بقوله وهذا الذي ليس

فيها

فيها بصحيح لما تقرر واختلف العلماء في جواز انه
جائز والصحيح جوازها قال في اللمع لان النبي صلى
الله عليه وسلم كتب كتب الى الملوك واخبرت بها رسله
وترك ذلك منزلة قوله وخطابه وكتب صحيفة في الزكاة
والديات ثم صار الناس يخبرون بها عنه ولم يلن هذا
انه بطريق المناولة وانه اجازة فدل على جوازها وذهب
قوم الى انها غير جايزة لانه يقول اخبرني ولم يوجد
ذلك وهذا الشيء صحيح فانه يجوز لمن كتب له او سمعه كتابا
ذكر فيه اشياء ان يقول اخبرني فلان في كتابه بكذا انه
يكون كاذبا فكذا هنا انتهى وقال الطيبي في اماليه قال
زيد وعمرو ما احدثه من حديثي فهذه اجازة هذا الذكور
في التنبيه حاصل ما ذكره ابن الانباري في ثمانية
فصول من كتابه الكتاب الثاني من الكتب السبعة
في الاجماع هو لغة العزم يقال اجمع فلان على كذا عزم
عليه وجامعني الناس اتفقوا جمعوا على كذا اي اتفقوا
عليه وعرفا اتفاق ايمة العدالة المعروف على ارائهم
والرجوع اليها على امر كما قال والمراد به هنا اجماع ه
نحاة البلدين البصرة بتثليث الواو وقال بالتصغير
والكوفة لانهم ايمة هذا الفن وقد قال ابن جني
في الخصايص وانما يكون الاجماع حجة معتمدا عليه ه
اذا لم يخالف النصوص من الكتاب والسنة باطلا فلا ه
يكون حجة والنص مقدم عليه لانه اي الشان لم يرد في
قرآن ولا سنة انهم لا يجتمعون على الخطا فهو لعدم

الألوكة
www.alukah.net

ورود ذلك جايز عليهم كما جا النص بذلك اي بعدم ان
جتماع على الخطا في كلامه ففي الحديث لا تجتمع امتي على
ضلالة وهو تشبيه للمنفي وعبر بالمي مكان الورود
نقتنا وانما هو اي علم النحو علم مبتدع مستخرج من
استقرا تتبع هذه اللغة العربية فكلامين فرق بان
له علة صحيحة لا مدخل فيها وطريق نهجه للنحاة
اي دخله والجملة صفة طريقه والنهج والمنهج والمنهاج
الطريقة الواضح وخبر كما قوله كان لخليل نفسه وابا عمرو
فكره اي جاريا على ذلك قال البها السبكي في شرحه
المختصر التلخيص حيث قيل الجواز او الامتناع في كلام البشر
يعني بالنسبة للغة وله يلزم من التكلم بخلافه انم شرعي
من نصب الفاعل ورفع المفعول في غير التنزيل لا انم عليه
ولا يأثم المتكلم بشيء من اللحن الا ان يصدق بذلك اتباعه
السامع في غلط يودي الى نوع ضرر فعليه حينئذ انم هذا
الحذور انتهى وظاهر ان هذا من حيث التلفظ اما باعتبار
تاسيس قواعد تخرق ما اجتمعوا عليه فينبغي تحريمه
شرعا الا انا معشر النحاة مع ذلك الذكور من جزيانه
مع ما يظهر له لا نسمح له بالا قدام على مخالفة الجماعة
السابقة عليه في الفن التي قد طال بحثها من القواعد وتقدم
نظرها في الدليل والشواهد باول ما يبدو بادي الراي بل
لا يكون ذلك الا بعد امعان بكسر الهمزة وبالمهملة اي مبالغة
في الاستقصا وتحقيق في النظر وانعام للمدار وبينه
وبين ما قبله ما لا يخفى انتهى كلام الخضابي

وقال

وقاله في موضع اخر منها يجوز الاحتجاج على اثبات
مدعى وقع فيه التنازع باجماع الفريقين ومثاله
ذلك كانكار ابي العباس المبرد جواز تقديم خبر
ليس عليها وتبعه ابن مالك فقال ومع سبق خبر
ليس اصطفى فاحد ما يحتج به عليه يقال هذا اي
تقدم خبرها عليها اجازه سيبويه ولا نا اصحابه وهم
البصريون وفي عبارته ما لا يخفى ففي المصباح جا الناس
كافة قيل منصوب على الحال نصبا لان ما لا يستعمل الا هم
كذلك وعليه قوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس
اي الا للناس جميعا وقال الفراء في كتاب معاني القرآن
نصبت لانها في مذهب المصدر ولم يدخل عليها الا لانها
اخر الكلام مع معنى المصدر وهي مثل قاموا معا وجميعا فلا
يدخلون الا معا وجميعا اذا كانت بمعناها وقال الازهري
كافة منصوب على الحال وهو مصدر كالعافية لا تثنى
ولا تجمع كما لو قلت قاتلوا المشركين عامة او خاصة لا تثنى
ذلك ولا تجمع انتهى وفي الشواهد وهم اي الزمخشري بفعل
عن الغني لابن هشام في تجويز كونه كافة حالا من السلم
لان كافة مختص بمن يعقل ووهم في وما ارسلناك الا كافة
للناس مراد قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي رسالة كافة
استدل لانه اضافه له فما لا يعقل اخراجه عما التزم
فيه من الحالية ووهم في خطبة المفصل اذ قال يحيط بكافة
الابواب اشد واستدل لخراجه اياه عن النصب البتة انتهى
واجازه الكوفيون ايضا فاجمع عليه اهل البلدين كما قال
فاذا كان ذلك التقديم مذهب البلدين اي اهلهما من

الألوكة
www.alukah.net

ان في القرآن مثل ذلك المخالف ظاهر القواعد
علم العربية نيفا بفتح النون وتشديد التحتية
زيادة وفي المصباح النيف الزيادة والثقيل افسح
من التهذيب تخفيف النيف لمن عند الضحاك وقال
ابو العباس الذي حصلناه من اقاويل هذا البصريين
والكوفيين ان النيف من واحد الى ثلاث والبضع من
اربع الى تسع وله نيفا لانه بعد معقد عشرة
ونيف وماية ونيف والف ونيف انتهى وبه
يتبين ما في قوله على الف موصوف انه ان يزاد بعد عقد
واحد وبغير عطف او بعطف ولو معنى اذ هو في هذا
معنى الالف ونيف وذلك انه اي المثال السابق
على حذف المضاف والاصل مجرور ضب حرب بجر ويكون
وصفا سببيا فجر حرب في اللفظ وصفا لضب
وان كان في الحقيقة وصفا للجر لانه مضاف له كما
تقول مررت برجل قائم ابوه فتصف الرجل لفظا
بقائم وكان القيام حقيقة للاب لان الرجل هو الموصوف
سببي فتم حذف الجر المضاف الى الها الرابطة
للصفة بالموصوف لكونها ليست له حقيقة
واقيمت المضاف اليها مقام الجر المضاف فارتفعت
بالاقامة المذكورة لانه المضاف المحذوف
فاعلا للنعت السببي فلما حذف واقيمت
الها مقامه وارتفعت استد المنبر في نفس
حرب لانه عامله انتهى وهذا الذي سلكه مطلقا لا يجيء فيه

دلالة الالتزام او مجاز الحذف او مجاز المرسل اطلق
المحل واريد به الحال فيه وحب صناعة اي ينفرد بالعلم بين
المفعول اي يبعد عن خلافه لما فيه من مخالفة اجماع
ايمة العربية والذي في الانصاف ان هذا مذهب البصريين
دون الكوفيين واجاب عن كل ما استدل به البصريون
وح فقوله فاذا كان ذلك الى اخره الموذن بتحقق ذلك
معارض بما في الانصاف ولعله قام له مثونة عنها وفوق كل
ذي علم عليم والمثبت مقدم قال ابن جني ولعمري
ان هذا اي اجماع اهل البلدين لشيء موضع قطع على الحتم
لعدم ورود ما يمنع من الخروج منه كتاب او سنة
او مانع من الغن لان للانسان ان يرتجل بالجيم اي يبتكر
من المذاهب النحوية ما يدعوا اليه القياس المستنبط
من الكلام العربي ما لم يخالف نصا او خالفة لم يجز ان يرتجل
منه ذلك قال ابن جني فهما جاء من كلام العرب خلافا في
الاجماع الواقع فيه منهم من رفع تابع المرفوع بعد نائبه
به بالنيابة للمفعول اي من لدن هذا هذا العلم اي
تاسيس قواعده والى اخر هذا الوقت الزمن الذي هو فيه
قولهم مبتدا خبره قولهم ما والضمير المضاف اليه ه
للحاء في هذا جحر ضب حرب بالجر انه صفة جحر تحقيقة
الرفع الا انه خبر لمجاورته المجرور وشذوذا ومفعول القول
انه من الثاني المخالف للقياس والاستعمال الذي لا يعمل
عليه في الغن لمخالفتهم النص ولا يجوز مثله من القواعد
المقررة بارجاعه اليه لمذهبه واما انا فاري
الحمل بذلك بالتاويل وتخريجه على وجه قويم فعندي

ان

اليه فيما جاء من كلامهم مخالفا للقياس والاستعمال
وانما احتيج اليه في التنزيل لانه قواعد النحو بحالها فانها
خادمة للكتاب تابعة له لا حاكمة لطلبه راجع هو اليها
فاذا جاء منه مما يخالف قواعد النحو ظاهرا احتيج للتقدير
والتاويل بقدر الامكان على وجه لا يكون به تكلفا ولا
ركيكا خارجا عن نهج الفصاحة والله اعلم وقال غيره
غير ابن جني اجماع النحاة على الامور اللغوية المستنبطة
من لغة العرب مصير عند الائمة لا يجوز خرقه خلافا
لمن تردد وفيه العشر فيمنع خرقهم لا وخرقه اي
الاجماع ممنوع على المختار ومن ثم اي اجل اخبار اجماعهم
ومنع خرقه رد هلا فه لما فيه من خرقه قال عبد الله ابن
احمد ابن النشار بالمعجمتين المفتوحة والمشددة احد من
وجده في المرتجل بصيغة المفعول من الارتجال بالجيم
اسم لوقال قائل ان من الواقعة في الشرط لا موضع
لها من الاعراب لكان قولا مشتقا من جملة العربية
اجرا لها مجرى بضم الجيم ان الشرطية لا من معناها وتلك
اي ان حرف لا موضع لها من الاعراب كسائر الحروف لكن
مخالفة المنقدمين المجمعين على اعراب محلها رفعا
بالابتدا قبل العمل الظاهر او المقدر في المستوفي
منصوبة كمن جاءتني ومن مضروب زيد الرمه وفي الجم
اقوال اصحها انه الشرط او نصبا مفعولا به ان لم يستوف
المتعدي منصوبه نحو من تكرمه اكرمه ديناران لا يجوز انتهى
فصرح بعدم جواز مخالفتهم وخرق اجماعهم والا دلا يجوز

صناعة

صناعة والثالث حينئذ او عدمه بشرعا تقدم بيانه
مسئلة هل مطلوب خبري يبرهن عليه في العلم واجماع
العرب ايضا كاجماع على العربية حجة لان الله تعالى
صان لسانها عن الخطا في التعبير وصانها عن الاقرار عليه
ولكن استدرك من تعمم ما قبله الى ان من اتى لسانا
للعرب بالوقوف عليه على اجماعهم ومن صوره اجماع العلون
ان يتكلم العربي بشيء مفرد او غيره وبيلغهم اي العرب ذلك
عنه ويسكتون عليه من انكار ولا مانع منه قال ابن مالك
في شرح التسهيل له الذي وصل فيه الى مصادر الفعل
الثلاثي وكل عليه ولده الى القسم وذكر الصلاح الصفدي
انه كله وكان كاملا عند بعضهم فذهب به لليمن عضاعا
اهل دمشق بالنا للمفعول في الشرح مخرومها بينهم
كذا في البغية للهم استدل على جواز خرمها توسط
خرمها المجازية ونصبه مع التوسط بقول الفرزدق
بفتح الغاء والراء المهملة وسكون الزاي بينهما اخره فاف
فاصبحوا صاروا فذا اعاد الله نعمتهم لنموها وهو
حسن حالها وبين حلة الاعادة لكونهم جرثومة المصطفى
صلى الله عليه وسلم بقوله اذهم قريش والانصار ابن
كنانة واذ ما نافيه مجازية مثلهم خبر مقدم منصوب
بشرط احد من عدم انكار سامعيه من العرب اقرارهم
له واجماعهم السكوتي عليه فكان الحجة في جواز ذلك
ورده المانعون للنصب بان الفرزدق فيما يروى وشانهم
اهمال ما تتكلم لهذا اي اعمالها عليه لغة غيره معتمدا
اهمال ما

جوازه اي النصب لخبرها حينئذ فلم يصر من الاضافة
ولذا قيل في المثل المتكلم بغير لغته لحان ويجاب عن الفرزدق
بان المفرزدق كان له اضداد من شعراء الحجازيين
والتميميين لان عدو المرء يجتهد ليعلم ومن مناهم بضم
الميم جمع منية كغرفة وغرف كما في المصباح ويقال امنية
بضم فسكون فكسر النون فتشديد للتحتية وجمعها
اماني اي من اماانيهم ان يظفروا به ليزلوه زل وخرج عن
الصواب اي عن كلامهم يشعون يعيبون بها عليه لتقيده
كما هو شان الاضداد والجملة حال او مستانفة لبيان
حال الاضداد يبادرون لتخطيه انتهاز للفرصة
ولو جرى شيء من ذلك الزلل وتشيعهم ومبادرتهم
لنقل وذكر لتوفر الدواعي على التحدث بمثل
ذلك اذ النقل يحسب العادة في الاقران والمتنا
ظرين من ابناء الزمان ففي عدم نقل ذلك دليل على عدم
وقوعه وهو دليل على اضداد الحجازيين والتميميين
المعاندين له وغيرهم في تصويب قوله اذ سكتوا عليه
وما انكروه وهي المعدة بفي لتضمنه معنى الاجتماع
ولك ان تقول لا يلزم من سكوتهم على ذلك جواز ما ذكر
لما خرج عليه العموم البيت من ان مثلهم حال من بشر
كان وصفاله فقد صار حالا كما في لمنه موحشا طلل
والخبر محذوف اي ما بشر مماثل لهم موجودا او مثلهم
اسم ما وفتحته فتحة بناء لاضافته لمبني فهو مثل
قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون على قراءة

الفتح

الفتح وبشر بدل منه والخبر محذوف اي ما مثلهم محالا
فصل ما يشبه بذا خلل اللغات المذكور في الكتاب
السماع تركيب المذاهب وقد عقد له ابن جني بابا في
الخصايص وشبهه اي تركيب المذاهب في اصول النحو
في اصول الفقه حاصله فهم في باب الاجماع يجوز احداث
قول ثالث في مسيلة فيها قولان لا ثالث لهما والتلفيق بين
المذاهب التشبيه بما ذكر قال ابن جني وذلك اوه
تركيبها ان يضم النحوي بعض المذاهب في المسالة
الى بعض ويتحمل ليستخرج من المذهبين ويقال له قوله
فالجمع مراده ما فوق الواحد مذهبا ثالثا لمسالة ان
المازني كان يعتقد مذهب يونس في رد المحذوف
من الكلمة في التحقير اي التصغير لانه يرد الاصلي
الى اصولها وان غير المثال عنه عن الاصل الحذوف
نحو سنه فتقول في تصغير يضع يصع
اسم رجل بالجر بدل من يضع وبالنصب على المنع يوضع
لان اصله يوضع فحذف منه ما حذف وغير وذهب يونس
ومذهب سيبويه اذا اشتوفي التحقير التصغير بمثاله
بهيئته التي يستحقها الباب لا يرد المحذوف
فيقول بصيع فاحدات قول مركب منهما من تركيب
المذاهب وكان المازني يرد يعتقد اي سيبويه
اعتقاده ومذهبه في صرف نحو جوار علما ان الصيغة
زالت لفظا والجمعية بالعلمية ذهبت معنى وكان يونس
لا يصرفه ابقاء لما كان كما كان فقد تحصل للمازني
من تركيب المذاهب مذهب مركب من مذهب الخليل

الألوكة
www.alukah.net

وهو اي المركب منه واوراد الالف والنون مرجحه جوّزا على الاضافة
في مثله وان كان اضعف منه جمع المضاف للمثنى قال الفارسي فقد
صفت فلو تكلم راد الخبر عنه باثنين هما المصرف على
مذهب سيبويه والرد للياء المحذوفة على مذهب يونس
فتقول على مذهبه مذهب المازني في الصرف والرد
المركب من المذهبين في تحقير اسم رجل سميته
برى رايت بُرَيِّما بضم التحتية وفتح الراء وسكون
التحتية وكسر الهمزة وفتح التحتية الاخيرة منونا
يرد المحذوف اي الهمزة من برى يبرى ان كان اصله
براي بوزن يفعل قول ابن يونس ظرف لرده
المحذوف وعلى قول سيبويه يقول في تصغيره برى
بضم ففتح فتشديد تحتية كما يصغر فعا على فعي
ويصرف على قول سيبويه لزوال مانع الصرف
من وزن الفعل بالتصغير ولا يرد المحذوف وهو الهمزة
للتصغير ولا يصرف على يونس استصحابا للبقاء منه
قبل التصغير فتقول على قول يونس رايت وطي بالهمزة
غير مصروف وعلى سيبويه يصرفه لما مرّ ولا يرد المحذوف
ابقاء لما كان عليه كما كان على قاعدته فتقول على مذهبه
رايت يوما بضم ففتح والتحتية مشددة كما قال
بادغام ياء التحقير اي التصغير في الياء المنقلبة عن
الالف المنقلبة عن الياء فقد عرفت تركب مذهب
المازني بالرد والصرف من مذهب الرجلين فاخذ الرد
من قول يونس والصرف من قول سيبويه ومن ذلك ايضا
المضارع قال البصري اعرابه فرع واعرب لمضارعته

الاسم في الابهام والتخصيص وقال الكوفي انه اصل فيه
لان عنوا رمعانيه يفتقر الى الابواب كالمعاني الحروف
على الاسم فذهب ابن مالك الى موافقة البصريين في
فرعية اعرابه وموافقة الكوفيين في مقتضى اعرابه
فقوله باعرابه لانه عنوا المعاني وانه فرعي مركب من
المذهبين المذكورين ومن ذلك ايضا قولهم النحاة
اذ فرع المضارع العامل مقدر ويجزم بحذف حرف
العلة مركب من مذهبين اذ من قال بتقدير الاعراب
جعل جزمه بحذف ذلك المقدر ومن قال بعدمه
تقديره لانه اعراب الاسم انما قدر لاصالته ولا لذلك
العامل فالاعراب مقدر فاذا جا الجازم ولم يجد اثر
الرفع او النصب اخذ من نفس الكلمة قالوا والمشهل
اذ لم يجد فضلات في البدن اخذ من نفس قوته
فالقول بتقديره الاعراب رفعا وحذف الحرف جزما
مركبين من المذهبين المذكورين بنى عليهما في
النكت معترضا به القول بذلك مسيلمة قالوا نوا
النفا العكبري في التبيين منقول من مقدرين
بتشديد عينه جا في الشعر لولاي في قوله وكم
موطن لولاي طحت ولولاك كقوله لولاك في هذا
العام لم احج فقال معظم البصريين في لولا
الامتناعية جر الضمير المتصل والياء في الاول والكاف
في الثاني في موضع جر بها وقال الاخفش
من البصريين والكوفيين مما في موضع رفع

على اصل لولا وانما تليها المبتدأ ولا عمل لها فيه اصلا و
استعير لفظ المجرور للضمير المرفوع عكس استعارة
المرفوع للمجرور وفي تبرأت وبي انا قال ابو البقاء و
عندي من حمله على الظرف والنظر انه يمكن فيهما امران
اخران غير القولين المذكورين احدهما ان لا يكون للضمير
موضع لتعدد العامل فيه منع ان اريد مطلقه
وان اريد اللفظ فنعم فاذا لم يكن عامل لم يكن عمل على
ما علمت امره وغير ممتنع ان يكون الضمير لا موضع له
كالفصل اي ضمير ه وفيه ان الفصل على الصحيح حرف
وان اطلاق الضمير عليه مجاز علاقته المشابهة فلذا
لا محل له من الاعراب فلا يشبه به الاسم الذي هو بخلاف
في ذلك والثاني يمكن ان يقال موضعه اي الضمير
نصب لانه من ضمائر المنصوب ولا يلزم من ذلك من
كونه منصوبا ان يكون له عامل مخصوص الا ترى
ايها الصاحي للحظا اذا المميز عن المفرد في نحو عشرين درهما
وعندي رطل زيتا لا ناصب له على التحقيق وانما
هو مشبه بالمفعول حيث كان فضلة فاشبهه به
نصب بنصبه وكذلك قولهم في ملاه عسلا هذا اي
عسلا منصوب بتمييز الملوء وليس له اي لعسلا ناصب
عامل النصب على التحقيق انما هو مشبه بما له عامل فنصب
بذلك الشبه وهذا فيه نظر ظاهر لان الاعراب لا يكون
الا بين عامل ومعمله هنا هو الاسم المفسر به والضمير
والمعمول لا يعمل فيه ما لا يعمل فيه لولا ذلك الشبه لانه
لا عامل

عامل لا عامل فيه وحيث تبين ما قررناه علم ما بناه
عليه بقوله ومثل ذلك التمييز غير مفرد في نصبه بل
عامل للضمير في لولاي ولولاك اي في انه نصب بلا
عامل وبيّن وجه المماثلة في نصبه بقوله وهو اي هو
الشبه ان يكون منصوبا محلا من حيث كان
من ضمائر المنصوب في الجملة فنصبه بعد لولا هو
لشبهه بالضمير المفعول به كما نصب تمييز الاسم
المبهم لشبهه بالمفعول به في الفضلة والشبهة
له بالمجرور وفي علامي لا تلغى في جر لانه لم يعهد الجر
للشبه بمجرور وما بخلاف المنصوب فان قيل العلم
بانه اي الضمير المذكور لا موضع له من الاعراب لعدم
العامل المقتضي للاعراب وان موضعه
نصب شبها بالمنصوب بعامل خلاف الاجماع في
الضمير المتصل بعد لولا اذ الاجماع اظهر دفعا
لاحتمال عود الضمير الضمير لخلاف منحصر في قولين
لا ثالث لهما اما الرفع بالابتداء وهو مذهب الاخفش
كما مر او انه استعير لفظ الضمير المجرور للضمير المرفوع
والخبر محذوف وجوبا لكونه كونا عاما واما الجر بلولا
وهو مذهب سيبويه والقول بكلم اخر هو النصب
خلاف الاجماع المجمع في القولين مردود لعدم جواز
حرفه فالجواب عنه من وجهين احدهما ان هذا
الاجماع ناش من اجماع مستفاد من السكوت عن
الثالث وذلك انهم اي النحاة لم يصر حوا بالمنع
من قول ثالث فيه حتى يكون اجماعا بالنص فلا

الألوكة
www.alukah.net

قوله اي صناعة اي انه قواعد مقررة ومقررة وادلة محررة وجد العلم بها ام فقد فلا يرد لتفسير العلم بذلك لو قال اي قانون لكان اظهر اه

ما اورد على التعبير به في حد اصول الفقه بقوله معرفة دلائل الفقه من بيان لما اورد كونه يلزم عليه على التعبير به مراد به المعرفة والادراك فقده اي العلم اذا فقد العالم به لفقده الماهية بفقد جزء من اجزائها اي وليس الامر كذلك لانه صناعة مدونة في كتبه وجد بالبنا للمفعول وهمزة التسوية مقدرة العالم به بادراكه ام لا ويجاب عنه بان اسم كل علم يطلق تارة بازاء المعلومات المخصوصة كقولنا زيد يعلم النحو اي قواعده المدونة وتارة بازاء ادراكها ولا خلاف في انه اختلف تعريف اصول الفقه اهو ادلة الفقه الاجمالية ام معرفتها كما في اول جمع الجوامع وكل التعريفين صواب لما ذكرناه فقول التاج السبكي في منع الموانع ان الاول هو الصواب لانه اقرب للمدلول لقه متعقد لان كلا منهما صواب وقوله عن ادلة النحو يخرج كل صناعة سواه اي كل صناعة يبحث فيها عن ادلة علم اخر ويخرج بسوي النحو فصناعته يبحث فيها عن ادلة الاجمالية بعض الاحيان فلا يخرج بذلك النحو عن تعريف اصوله وانما يخرج بقوله من حيث

هي

وقف ـــــــ يدل على اهل العلم بالاذهر ومقره دواوا الاكراد

هي ادلته لانها اذا ذكرت في كتب النحو مثلا لما تذكر فيه تبحث عنها من حيث انها ادلة بل تذكر لانها ادلة اجمالية تختتها الدليل التفصيلي المطلوب للنحو وموضوع اصول علم النحو ادلته اجمالية التي يستنبط منها واستمداده من التنزيل والسنة بشرطها ومن كلام العرب ومن افكار اولي الالباب وفائدته العلم بتلك القواعد عما وجهها يتعرف بها بمعاني الكتاب والسنة فتستعد بامتثالها على ما ينبغي ومسائله مطالبة الجزئية التي يطلب اثباتها فيه لموضوعاتها لكون هذا اعم ام لا وادلة النحو اي الاصولية له الغالبة في الاستدلال اربعة ماخوذة من مجموع كلام ابن جني وابن الانباري قال ابن جني في الخصائص ادلة النحو اي غالبا ثلاثة لما سيأتي والحصر دليله الصبر وهو حبس ما عنده لما ذكر السماع من القرآن او العرب والاجماع من علما العربية والقياس على المسموع من العرب او على المجموع بينه من علما الغن بما لم يسمع من القياس ما منع وقال ابو البركات ابن الانباري في اللمع ادلته ثلاثة نقل اي سماع به ابه لانه الاصل والثلاثة قياس عليه واستصحاب حال اي ابقاؤه على ما كان لعدم سماعي ما يرفعه والاصل بقاء ما كان على حاله ولم يذكر الاجماع فكانه لم يرد الاحتجاج به في العربية كما هو راي

زيادة عليه **وانما سكتوا عنه** وله ينسب للساكت قول
والسكوت عن الشيء لا ينفيه **والاجماع** الذي لا يجوز خرقه
هو ضمير فصل **الاجماع على حكم الحادثة هو له** منصوب
على الحال اي حال كونه بالقول ولم يحصل مثل ذلك هنا
فلا منع من الثالث **والوجه الثاني اذا اهل العصر**
الواحد اذا اختلفوا في حكم النازلة على قولين جاز
لمن بعدهم احداث قول ثالث وله يبعد خرق الاجماع
هذا الحكم معلوم من الاصول الشرعية اهـ **والعقد**
واصوله اللغة اي اصول علم العربية محمولة على الاصول
الشرعية فما جاز في اللغوية اولى وقد منع مثل ذلك هـ
زيادة قولي على قولين سابقين لا غير من النحويين على هـ
المخصوص عن بقية علماء الادب، وعلى الفارسي قال له
مسائل كثيرة قد نسب اليها اي الى تلك المسائل بحكم بذكر
حكم فيه قوله وسكت عليها الباقون واثبت هو اي هـ
الفارسي فيها في تلك المسائل حكما اخر مخالفا لما اتفقت
عليه من قبله من النحاة بعضهم بذكره والباقون بالسكوت
عليه وما اعتد بذلك منهم وما جعله من الاجماع الذي لا هـ
يخرق منها اي المسائل ان لعظم كل لا يدخلها الالف واللام
اللام في اقوال الاول بالقياس على المضاف الذي حذف
ما اضيف هو اليه وبقيت اضافته اليه فلا يجوز دخول
الذي ذلك المضاف فكذا كل مضاف منه فامتنع دخول ال
عليها وجوز هو فيها ذلك ايضا دخولها وقد افردها
بالذكر بسبلة في الجلسات وبعد اللام موجودة فتحة
واستدل على ذلك الجواز بالقياس على سائر ما اضيف

اذا

اذا قطع عن الاضافة فيدخله الالف واللام من عليه زيد
بقول العلماء واذا لم يجعل السكوتية من العموم على الحكم
مع عدم التصريح النطقي به اجماعا كما دل عليه عمل المذكور
فغير ممتنع ان يذهب ذاهب هنا في العصر بعد لو لا هـ
الى ذهب ثالث بما تقدم بيانه لوجود الدليل وقد علمت
ضعفه والله اعلم بالصواب **الكتاب الثالث في**
القياس هو لغة التقدير مصدر قاس بمعنى قدر قال
البيهقي يتعدى الى المفعول الثاني بالباء وبعلى وقال
صاحب الكشف صلته في الاصل الباء انها في الشرع
جعلة علما على فصل قياس عليه يتضمن معنى الفساد هـ
اصطلاحا قال ابن الانباري في جدله بفتح الجيم والهملة
اي المولف له فيه وهو المناظر هو اي القياس النحوي
حمل على غير المنقول عن العرب على المنقول عنه اذا كان
غير المنقول في معناه في معنى المنقول عنهم انتهى بتوزيع
وهو اي القياس معظم ادلة النحو والعمول بصيغة
المفعول من التعويل على الشيء وبه لا عناد في غالب
مسايله عليه كما قيل انما النحو قياس تتبع بصيغة هـ
المفعول والقصر اضافي باعتبار الغالب ولهذا التعويل
عليه فيه بدل في حده تعريفه انه علم التنوين فيه للشياع
والتعميم اذ علم قياس او قياسية بين متعه لا يسمى نحوه
الغايس جمع مقياس بكسر اوله وهو المعتمد اركذا في
المصباح وهو هنا بمعنى القياس كما يوي اليه القياس
مستنبط مستخرج بالنظر من استقراء هو تتبع فرعان

الألوكة
www.alukah.net

كلام العرب بامكان القواعد وقال صاحب المستوفي بعلوم
وهم في المحترمات ما علم فيه منه ما خوذ بالسماع والنصوص
من جهة بدئه وانتهائه وبعضه بالاستنباط في النصوص و
القياس عليه لوجود علة في المقيس وبعضه منتزع ه
ما خوذ عبر بوبه له تعنا في التعبير في اخر بابا في
بيان ذلك فالصنعة العلم يحكم شرع عملي مكتسب من دليل
تفصيلي بعضه من النصوص الواردة في الكتاب كاقيموا
الصلاة والسنة كالحج عرفة وبعضه بالاستنباط من كل ه
عنهما كاستنباط الشافعي حرمه حرق الاجماع من اية
ومن يتبع غير سبيل المومنين نوله ما تولى في الاية واستنباطه
من السنة باعتبار الاغلب في الامر من حديث فاطمة بنت
قيس من قوله صلى الله عليه وسلم لها وقد شاورته فيمن تزوجه
من معاوية وابي جهم واما ابو جهم فلا يضع عصاه عن عاتقه
مع انه كان يضعها عند منامه واكله وراحته الا انه لما كان
اغلب احواله وضعها على عاتقه اطلقه واني بعدم الجبار
فيمن باع طيرا قريبا على انه يجرد وكان مسكنه بسيرا ويجرد
كثيرا ورجع لغنياه سيخه مالك لما ذكرناه ذلك كما ذكره الحالم
في مناقب الشافعي والقياس كلكون النفاح ربويا ه
قياسا على الرياحتى الطعم ويعي عليه وبعضه من علوم
اخر كمسائل فقهية ترتبت احكامها على قواعد خبرية
كما في الاستثنا وعلى حساب بيانه كما في المسايل الافرادية
والطب بكسر المهملة علم يعرف منه بدن الانسان من
حيث الصحة والفساد وبعضه مستفاد من التجربة

الثانية

وقضت للدلة بروايا الاكراد

الثانية عن تكرار ذلك الامر وبعضه من علوم اخر
لكثير من الكليات المذكورة او الموجز فالهيئة علم يعرف
به احوال الكواكب وجريانها ومنازلها بعضها من علوم
التقدير علم الهندسة وبعضها تجربة كمشي المجرب في منازل
يشهد لها التجربة الرصد وجريان التجربيات عليه والا
تختلف الا نادرا والموسيقي بضم الميم وكسر المهملة
وسكون التحتيتين وبالقاف المفتوحة علم يعرف
به النغم ونهراته وواضع علمه كالعروض الخليل ابن
احمد كما بينته او شرح منظومتي في القافية والنحو
بعضه مسموع ما خوذ من العرب نصا كرفع ه
الفاعل والمبتدا والخبر ونصب المفعول به وما الحجة
وبعضه مستنبط بالعلم والرويه بفتح فكسر ه
وتشديد التحتية في المصباح على العلم والتدبر وهي
كلمة جرت على السنتهم بغير همز وهي من روات في الامر
بالهمز اذا نظرت فيه انتهى فعطفها على العلم عطف تفسير
ومثال ذلك باب الاضمار الذي وفروعه وكثير مسايله
التمرينيات وما اشار اليه بعضه له وهو التخليات ه
للقواعد النحوية فتلك غير ما ثور عن العرب بل من
افكار علما العربية وبعضه يوجد من صناعة اخرى
من علم اخر وعدل عنه اليها لما فيها من الاتيا بالمثوبة
اهي للعلم الحاصل بالتمرين لقولهم ايا لنحلة الحرف
الذي يختلس حركته كذه وته بكسر التا فيهما من غير
اشباع فتصير الواحدة وهو اي المختلس حركته

الألوكة
www.alukah.net

في حكم المتحرك لوجود الحركة له في جسم الساكن لضد الحركة عن ذلك فانها اي لهذا القول ماخوذة من علم العروض وقولهم اي علمايه الحركات انواع ما بعد عالكفحة دعا ويجور ساقل الكسرة برمي ومتوسط بينهما الحركة المختلسة قائم اي ذلك القول من العروضيين ماخوذ من صناعة الموسيقي وهما علمان وضع قواعدهما واصلها الخليل ابن احمد انتهى كلام صاحب المستوفي وقال ابن الانباري في اصول اللمع اعلم ان انكار القياس في النحو قياسا على انكار بعض له في العقه كالظاهرية لا يتحقق اسماوه احد والفرق بينهما ظاهر لان النحو كله اي معظمه لما تقدم ان منه المنصوص قياس ولهذا لكونه قياسا قيل في حد النحو علم بالقياس المستنبطة من استقراء كلام العرب وذكر هنا ان نهما الا عم الا بعد والسكوت عن الشيء لا ينعيه فمن انكر القياس في النحو قياسا على انكاره في العقه وهذا فرض وتقدير لترتب عليه قوله فقد انكر النحو لانه معظمه وقوامه وذلك الانكار لم يقع هنا كما قال وله يعلم بالتحتية بانيا للمفعول وبالنون للفاعل احد بالرفع على الاول والنصب على الثاني من العلما انكر هم لثبوتة من القياس فيه بالدالة القاطعة باعتبار الوجدان وما قال وذلك انا علما معاشر النحو اجمعنا على انه اي السنان اذا قال العربي المتخ بكلا من كتب زيد قام تجوز قام نحو وصناعة

العمل

العمل اي لتب الي كل اسم لمسمى يصح منه الكتابة الحظ من سايرالادميين الذين في سن اربابها عمرو بفتح اوله وزيادة واو اخره فرقا بينه وبين عمر ورفعا وجرا ويغني عنها الالف الموقوف عليها بدل التنوين لكونه بعد الفتحة نصبا وبجر بكسر الموحدة وسكون المعجمة انسان ويجوز ان يسند اعاده لطول الفصل في الجملة الى ما لا يدخل تحت الحصر من تصح منه الكتابة واثبات ما لا يدخل تحت الحصر من تصح منه الكتابة بطريق النقل محالها عادة الا المنقول محصور به واذا استحال النقل فيما ذكر كان قياسا لا نصا على كل فرد فرد من تلك التراكيب الغير المحصرة في الوجود وكذا كان حاله لما ذكر في اسناد كتب العلم بالا حالة في سايرالعوامل الداخلة على الاسما والعوامل الداخلة على الافعال الرافعة والناصبة فما يدخل كلا منهما والجازمة فيما يخص الاسما والجازمة فيما يخص الافعال فانه يجوز ادخال كل منهما اي العوامل على ما لا يدخل من المعمولات تحت الحصر بدليل الوجدان وذلك اي ضبط ما لا يدخل تحت الحصر بالنقل متعذر والامر فيه قلولم يجر صناعة القياس على ما ورد عن العرب من التراكيب واقتصر على الوارد في النقل عنهم من الاستعمال بيان الوارد وحذف

الألوكة
www.alukah.net

ما قال الكثير بالمتلقى عن المعاني لا يمكن التعبير عنها
بكلام عربي لعموم النقل عن العرب وذلك اي ذهاب
ذلك لذلك مناف لحكمة الوضع المفيد فانه من الالفاظ
ليتوصل به الى اخبار عن المعاني بما فيه طريق واسن
فوجب ان يوضع المركب وضعا قياسيا عقليا نوعيا
اي ان الجملة الفعلية مثلا يقوم فيها الفعل والاسمية
تقوم فيها الاسم لا تقليا مقتصرا فيه على التركيب
الوارد عنهم لما يلزمه مما سبق بخلاف اللغة اي مفردات
الالفاظ فانها وضعت وضعا شخصيا عقليا يرجع
له كالقياس الراجع لما نقل من العلة الجامعة بينهما
فلا يجوز القياس فيها اصلا بل يقتصر فيها على ما
ورد به النقل الا نرى انها الصالح للخطاب انه القارورة
بالقاف وبالراء المكررة سميت بذلك لاستقرار
السنة فيها ولا يسمى كل مستقر بصيغة المفعول نائب
فاعله فيه نائب مفعولي سمي قارورة لذلك لانه وجه
التسمية لا يلزم اطراده وكذلك الوقوف على النقل
سميت الدار البيت دارا لاستدارتها او لدورانها
بين ملاكها قيل سميت الدور لانها تدور ولا يسمى
كل مستدير من الامكنة دارا لما ذكرنا انتهى كلام المجمع
فصل للقياس اربعة اركان اصل وهو عند
النحاة المقيس عليه واختلف الاصوليون في الاصل
فقيل محل الحكم المشبه به برفع المشبه صفة لمحل وهو الاصح
عند الفقهاء وكثير من المتكلمين وقيل دليله وقيل حكمه فاذا
قيل

قياسا عقليا
تقليا نوعيا

قيل زيد في ضرب وزيد بالبناء للمفعول قام به تعريفه
الفاعلية فيرفع قياسا على الفاعل بدليل وجوب رفعه لانه
سناد الفعل اليه فانه اصل على الاول الفاعل لانه محل الحكم
المشبه به هو رفع نائب الفاعل في مثالنا وحكم الاصل وهو
الرفع فيما نحن فيه وعلة جامعة بين الاصل والفرع
ليحمل بها عليه قال ابن الانباري من ذلك القياس
الجامع لما ذكر مثل ان تركب ايها الصالح للخطاب فيا شاف
الدالة على رفع ما لم يسم فاعله كما مثلنا في الحكم
المقصود نقله من الفاعل لنائبه هو الرفع والعلة
الجامعة بين الاصل والفرع هو الاسناد لما لم يسم وهو
الاصل في الفرع وهو الحكم ان يكون للاصل هو
المقيس عليه الذي هو الفاعل لانه صالة الاسناد
فيه وانما جرى الرفع على الرفع الذي لم يسم
فاعله مع ان الاسناد فيه خلاف الاصل ولذا غير فيه
الفعل عن صيغته اعلم ما بذلك بالعلة الجامعة في
وجوب الرفع التي هي الاسناد انتهى وقد عقد
لهذه الاركان الاربعة اربعة فصول لكل ركن
فصل الفصل الاول في الاصل المقيس عليه وفيه
مسائل الاولى من شرطه ان لا يكون مستثنا
خارجا عن سنن القياس وان لم يكن مردودا
في نفسه في نظر البلغاء لورود السماع به فانه لذلك
الشذوذ فلا يجوز القياس عليه لما لغته له فهو
ليصحح استحوذ واستصوب واستوف والقياس

الألوكة
www.alukah.net

اعلها بنقل حركة الواو من كل لما قبله وقلبها الفا لتحركها
في الاصل وانفتاح ما قبلها في الحال **ولحذف نون التوكيد**
الخفيفة **في قوله** اي الشاعر **اصرفه** بفتح الفا للتوكيد
بالنون المحذوفة **عنك الهموم طارقها** بدل من الهموم اي
اصرفت فهو وان جاء به الاستعمال في هذا البيت فشاذ
مخالف للقياس **ووجه ضعفه في القياس ان التوكيد**
بانواعه ومنه في الفعل توكيده بالنون بالنون مطلقا
للتحقيق للخبر عند السامع ورفع او دفع ما يختلج عنده
فيه من التردد والانكار **وانما يليق به** بالتوكيد
الايهام في الكلام بالاطالة والاكثار للكلام والاطناب
مقابل الايجاز **لا الاختصار** المقابل للاطناب **والحذف**
ايجاز المقابل للاطناب **ولحذف صلة الضمير** اي الحرف الناشي
من جنس الحركة عند اشباعها **عند دون الضمير**
في قوله اي الشاعر **في رجل كانه** بالضم المختلسة **خلس حاد**
ووجه ضعفه الذي خرج به عن القياس **انه** اي ما ذكر
ليس على حد الوصل لانه سكن الهاء فيه الضمة حتى ظهر لعدم
ظهور حرف الوصل **ولا على حد الوقف** لعدم اسكانه
الضمير وقد بين خروجه عنهما بقوله **لان الوصل يجب**
ان تتمكن فيه صلته باشباع الضمة لامكن **في قوله له رجل**
فحصل منها الوصل **والوقف يجب ان يحذف فيه الواو**
والضمة معا اي جميعا لانه يكون بالسكون فحذف الصلة
اي الواو **فانتفا الضمة** من غير وصل **منزلتين منزلة**
الوصل والوقف فخرج عن قياس كل منهما وحذف مبتدا

خبره منزلة على ان المخبر عنه بمجموع المتعاطفين لا كل
لا كل منهما فيه والاولين ووصف الخبر بقوله **لم يعهد**
قياسا ليقاس عليه فيقتصر على الوارد منه نعم يجوز
القياس في الضرورة على ما استعمل في كلامهم مخالفا
للقياس في الضرورة قال ابو علي الفارسي كما يجوز لنا ان
نقيس منثورا على منثورهم في الاحكام كذلك القياس
فيه يجوز ان نقيس شعرا على شعرهم اذا الاصل القياس
عن الوارد عنهم حتى يصدر عنه صادقا احاز الضرورة
لهم مما هو خلاف الاستعمال المعروف ايثارا احازته لنا
لوجود الجامع في الجواز الضرورة وما الا يجيزه لهم
فلا يجيزه لنا وتقدم بيان الضرورة واقسامها قال
ابن جني فان قيل هلا امتنع متابعتهم في الضرورة
وانما جازت في النثر بشرطه من تعليلهم تعليله حيث
كان العقوم وهم العرب لانهم لا يترصلون من الترسل
الآن ومنه على رسلك اذ لا يتروون في عمل اشعارهم ترسل
المولدين بفكرهم وتروياتهم المستدعي ليجوزهم عن
الضرورة التي يقع فيها اولئك وانما كان عمل اشعارهم
ارتجالا قال بعض المتاخرين الفرق بين الارتجال وهو
البديهة ان البديهة فيها فكر والارتجال انهار
ولا وقف له يتوقف فيه قائله وبعضهم يجعلهما سببين وهو
غلط فاحش انتهى فضرورتهم لعدم التروي في الا
مستأذا اي اذ كان شانهم ما ذكر افتوى من ضرورتنا لانا
لترويتنا انتفى ما عسى وتلفى ما يقع فينبغي ان يكون

الألوكة
www.alukah.net

عذرهم لموقع لهم في الضرائر فيه اي الشعر او سمع فلا
يجوز لنا ما يجوز لهم الفارق قلنا ليس جميع الشعر القديم
مرتجلا بل منه ما كان لهم فيه نحو ما كان للمولدين من
الترسل والتروي روي عن زهير بضم الزاي وسكون
التحتية وفتح الهاء بينهما والركب ان سلك ذلك الطريق
فعل قصايد اي بسيرة لا يدل له المقام في سبع سنين
مترسلة فيها منشقا للمحاسن ملقبا القبايح فكان
ذلك الشعر المدلول عليه بالقصايد سمي جرليات
بفتح الجيم وسكون الزاي من الجرالة العظم والجلالة
زهير لتحويه فيها المعنى الجزل والسني المفصل وفي نسخة
فكانت سمي حوليات زهير بالمهملة بعدها واو منسوبة
وعن ابن ابي حفصة بالمهملتين مفتوحتين فاسالته
قال كنت اعمل القصيدة بالتروي والتاني في اربعة
اشهر له نهامدة جمع مادة الانسان في بطن امه واحلها
انقضاها واذهب شيئها بزينتها في اربعة اشهر
واعرضها على فكري بعد واحليها بجلي البلاغة والبراعة
في اربعة اشهر ثم اخرج بها الي الناس مهذبة
مصفاة محررة منقاة قال شاعرهم

لا تعرضن على الرواة قصيدة ما لم تكن بالغت في تهذيبها
فاذا عرضت الشعر غير مهذب عدوه منك وساوسا وتهذيبا

وحكايا تهم في ذلك التاني والتروي كثيرة وفيما ذكر
دلالة عليه وايضا كان من المولدين يرتجل ولعل الفرق
غلبة الاحتدار وتحال على الاولين لاعتمادهم [illegible]

اذ لا قول

سماياهم اذ لا تواعد يوميذ مدونة يرجعون اليها
ولا كذلك المولدون لقصور سماياهم فجعل لهم ما هم
يبنون عليه ويرجعون اليه ولذلك كان الاولون غير
مواخذين بالضرائر بخلاف من بعدهم والله اعلم

الثانية من المسايل لما يقاس على الشاذ والمخالف
للقياس نطقا فلا يقال استقوم فيا سا على استحوذ
لا يقاس عليه تركا لتركهم ما هم يدع ويذر لا يقاس عليهما
غيرهما من الافعال في التزك فيترك ونطقا ونزكا هو
منصوبان بنزع الخافض قال في الخصايص اذا كان الشي
شاذا في السماع مطردا في القياس تجانبت تجانبت
ما تجانبت تجانبت العرب من ذلك المطرد قياسا التجانب
عنه اسماعا وقفت في التجانب عنه وحديث من ه
الحذيب بالمهملة فالمعجمة الاتباع يقال واويا وياييا
بينته في المنهج السابع ذكره في نظيره نظير ذلك
الشاذ سماعا على الواجب في امثاله من الذكر مثاله
ان ذلك الشاذ استعمال المطرد قياسا امتناعك
من وذر ومن ودع لانهم لم يقولوهما اي على سبيل
الكثرة والاطراد كما في ترك واعرض وجانب والا فقد
جا قليلا كما مر ومنه القراة الشاذة ما ودعك وربك
بتخفيف الدال وقال صلى الله عليه وسلم ودعوا الحبشة ما
ودعوكم وذروا الترك ما وذردكم وفي المصباح قال بعض
المتقدمين وزعمت النحاة ان العرب اماتت ما هو
مصدر ومذر واسم الفاعل منه وقد قرا مجاهد

www.alukah.net

وعروة ومقاتل وابن ابي عبله ويزيد النحوي ما وجد عكه
وبك بالتخفيف وفي الحديث لينتهين اقوامهم عن ودعهم
الجمعات وعن تركهم فقد وردت هذه الصيغة عن
افصح العرب ونقلت من طريق الغراء فليس يكون امانة
وقد جاء الماضي في بعض الاستعمار وما هذه سبيله فيجوز
القول بقلة الاستعمال ولا يجوز القول بالامانة انتهى
ولا مانع ان يستعمل نظيرهما المطرد قياسا ولم يسمع منهما
كخوزن ووعد وان لم يستعملها انت انتهى فالشذوذ
في الترك والنطق قاصر على محله لا محاورة لغيره انتهى
الثالثة من المسائل ليس من شرط المقيس عليه
الورود الكثير فقد يقاس على القليل الوارد ولو
وافقته القياس ويمتنع القياس على الكثير لمخالفته
له للقياس مثال الاول واي القياس على القليل قولهم
اي العرب في النسب الى سنوه بفتح المهملة وضم النون
وبعد الواو السالمة همزة فهاهنا يقال سنائي بفتحتين وبعد
النون همزة فلك ان تقيس على هذا القليل وتقول في
ركوبه ركبي وفي حلوبه حلبي وفي قتوبه قتبي قياسا على
سنوه وسنائي لموافقته للقياس وهذا مذهب
سيبويه لا فرق بين صحة اللام واعلالها وذهب
الاخفش والجرمي الى انه ينسب اليه على لفظه فيقال
ركوي وابن الطراوة انه يحذف الواو وتبقى الفتحة
دالة عليها فيقال حلبي وركبي وذلك اسم اجروا فيه
له بفتح فضم فسكون مجرى بفتح فكسر فعله مثابة

الى فعله اياه فعيله من اوجه احدها ان كلا منهما
اي من المقيس والمقيس عليه ثلاثي باعتبار مادته
الاصلية والثاني ان ثالث حرف لين لسكونه تلوه
حركة مناسبة والثالث ان اخره تاء التانيث المتحركة
هاء في الوقف والرابع ان فعوله وفعيله بالوزن
بين السابقين يتواردان كل محل الاخر ويتجاذبه نحو
خواتيم وانعم كل منهما اسم لمفعوله نحو بعير وجريح وهو
مرحوم ومثنى ومثنوه ونهي عن الشيء ونهوت بتشديد
الواو بمعناه كالذي قبله فلما استمرت حاله فعيله وفعولة
علمنا ان الزنتان هذا الاستمرار بن تواردهما المعنى جرت
واستوده في كلامهم يكون بوزنه فعوله يجري مجرى حنيفة
بوزن فعيله فلما قالوا ان الكسرة لخفيه حنفي قياسا على
مطرد قالوا واثناي قياسا على الطرد قيل لما ذكر فيهما
قال ابو الحسن الاخفش فان قلت انما جاء اثناي
اجري مجرى فعوله في السبه بجري فعله فعيله في حرف
واحد اي كلمة واحدة يعني بثنواه فطيف قيس على حنيفة
ما تقدم من ركوبه وحلوبه وقتوبه فنسب اليها لانه
لحنيفة فالجواب اي بثنوه جمع ما جاء عن العرب مما حمل فيه
فعوله على فعيله قال ابن جني في الخصائص وما العطف
هذا الجواب ومعناه ان الذي في فعوله بفتح فضم فسكون
هو هذا الجواب اي الطرف والجانب من الاستعمال
والقياس فاليله لما سمع من وجهيه
ولم يات فيه شيء يعضده حتى يسمع منه فاذا قاس الانسان

الألوكة
www.alukah.net

لفظا على جميع ما جاء عن العرب كشنوءة كان ذكر الجنس
ايضا صحيحا في الخانيس مفتوحا لقيام وجهه فلان كوم
في الخاف كل ما ذكر فعله وان لم يقع من العرب الا شنوءة
لموافقة ما ذكر لشنوءة فيما حمل به على فعيلة ولما ذكرناه
من المناسبة بين فعولة في النسب على فعلي حملا على بحي
فعليه في النسب عليه لم يجز في نحو ضرورة حروري
ولا في حروري حروري كشنابي حملا لفعله على فعيلة لان
باب فعيل المضاعف نحو حليلة لا يقال فيه جلي بفتح
اوليه واستثنوا لا لتوالي المثلين بل هو للتخفيف بالفصل
بماله جليلي وقالوا وفقالوا الواجب ورى وشذ الثاني اي
عدم القياس على الوارد الكثير لمخالفته له في القياس قوام
في تقيفي بفتح المثلثة وكسر القاف وسكون التحتية بعدها
فاء وصف مشتق من ثقف الامر عرفه واتقنه وهو ابو
القبيلة المعروفة بذلك وبينت سهم في كتابي الطيف ه
الطايف بفضل الطاء وفي قريش بضم بفتح فسكون ه
فتحتية فجيم هو ولد النضر بن كنانة وخليم بوزن ما قبله
وسيه سهله اي في النسب اليها تحتفي بضم اوليه
في كل وقرشي وسلمي فهواي فعلي فيه وان الكثير
شنابي فانه اي الوزن المذكور عند سيبويه في القياس
لانه اذا كان المنسوب اليه فعيل وفعيل صحيحي اللام او ه
معتلين قيل فعلي بضم فكسر في الاول وبفتحتين في الثاني
فيقال في الصحيحة الي قضي وكل قضوي وعلوي فذهب
سيبويه انما يقاس ذلك في المعتلين دون الصحيحين
فينسب

فينسب اليهما عنده على لفظهما فلا يقال في سعيد
سعدي ولا في كريم كرمي بل سعيدي وكريمي وما جاء من
الحذف يحمل على الشذوذ وعند اخرين مقيس في الصحيح
ايضا وعليه المبرد وقيل ان كانت الياء ثالثة حذفت ه
كقريشي وقرشي وهو مخالف للمذهبين قبله وقيل
يقاس في المصغر لكثرته فيه دون المكبر اذ لم يحفظ منه
الا تقيفي وثقفي والقياس على هذه اللفظة الواحدة
غاية البعد والضعف الرابعة من المسايل القياس في
العربية على اربعة اقسام بدليل الاستقراء حمل
فرع على اصل وهو الاصل وحمل اصل على فرع وحمل نظير
على نظير وان لم يكن احدهما اصلا للثاني ولا فرعا منه
وحمل نقيض على نقيض وينبغي ان يسمى الاول
والثالث من الاربعة قياس المساواة
بين المحمول والمحمول عليه الثاني قياس الاولى
لانه اذا كان الحكم للفرع فللاصل اولى والرابع ه
قياس الادون لانه نقيض وشان النقيض المباينة
في الحكم لا الموافقة فمن امثلة الاول حمل الفرع على الاصل
اعلال الجمع وتصحيحه حملا على المفرد اعلالا
وتصحيحا فالمفرد اصل والجمع فرع فحمل الفرع على الاصل
كقولهم قيم وديم باعلال الواو وقلبها ياء لكسر ما قبلها
في جمع قيمة وديمة بكسر فسكون العلة فيهما الالف والواو
بسكونها عقب كسر تم هو في سنخة ديم وديمة وفي اخرى

بزيادة ولكل منهما بوزن فعيل وفعيله ومن اعلال الجمع
لاعلال المفرد عبيد واعياد والحكم بان قلب واديه بابا لا
علة قول جماعة والذي في الصحاح انه يائي وشاذ تصحيحه في
الجمع كتصحيحه في المفرد روحه بكسرا وفتح الواو وثور
بوزن ما قبله اوله مثلث في جمع روح وثور علم لعل الواوي
الجمع لسلامتها في المفرد وفي الشافيه امانيره فشاذ
والقياس ثوور قال شارحها الشيخ زكريا وستذوذه في
القياس لان الاستعمال كما يخود قال المبرد قصد وا بذلك
الفرق بين ثور من الحيوان وثور من الاقط وخص الاول
بالاعلال لانه اكثر استعمالا ولقولهم فيه ثيران قلبوا
عينه لسكونها بعد كسرة فحملوا اعلته كثيرة وليس
لثور جمع ثور من الاقط ما يحمل هو عليه ومن امثلة الثاني
حملا الاصل على الفرع اعلال لهم وهو اصل للفعل والوصف
على الصحيح لاعلال فعله وتصحيحه لصحة كخت قياما فلما
اعلت العين في الفعل اعلت في المصدر وان لم يكف وجه الاعلال
محققا وقاومت الحد وخواما فسلمت العين في المصدر
لسلامتها في الفعل لعدم مقتضى اعلاله فيه وفي الخصائص
لابن جني من حمل الفرع على الاصل تشبيها له بالفرع في
المعنى الذي افاده وفي شرحه افاده ذلك الفرع واخذه من
ذلك ان حمل المحمول على الفرع لما ذكر يخور سيبويه في قوله
هذا الحسن الوجه او يكون الجر في الوجه تشبيها بالضارب
الرجل في اضافة الصيغة المحلاة بال الى ما فيه ال كما اجازوا
ايضا نصب الوجه في الحسن الوجه حملا على نصب الرجل

في

في الضارب الرجل الذي انما جاز فيه وجهان الا صل للحسن
الوجه الجر تشبيها بالوجه فحملا الاصل وهو الحسن الوجه
على الفرع وهو الضارب الرجل قال في الخصائص فان قيل
وما الذي سوغ لسيبويه هذا اي حمل الاصل على الفرع
وليس مما وراه منقولا عن العرب حتى لا يكون للرأي
فيه مجال وانما شيء راه الرأي كلا معتمد عليه حملنا
مستانسة قيل بناء المعقول لعدم تغيب القائل وتعلق
الغرض به اذ هي بالمعقول يدل على صحته اي صحة ما رواه
ما عرف بالتتبع والاستقراء ان العرب اذا شبهت شيئا
بشيء في بعض ما مثلت ذلك الشيء الذي لهما والمشابهة التي
بينهما دعوت به الحال بينهما فحملنا الاخر على حكم صاحبه
تشبيها للمشاريه وابانة الاثر الشيء بينهما الا تراهم ينزلهم
او تعليلهم والمعقول الثاني جملة لما شبهوا المضارع بالاسم
من وجوده اقروهما عند ابن مالك تقاور المعاني المختلفة
للاعراب كما في لا تاكل السمك وتشرب اللبن فاعربوه
لذلك لشبهه بالاسم في تقاورها عليه في نحو ما احسن
زيدا بجر زيد بذلك المعنى بينهما بين الاسم والمضارع
لما ذكرنا بان عكسوا وشبهوا اسم الفاعل بالفعل للتجدد
والحدوث فاعملوه حملا بينهما للمشابهة وان كلا كان اصل
لعاليل والا تراهم لما شبهوا الوقف بالوصل في انهما التقا
ساكنان ولم يبنوهما كما هو قياس الوقف في نحو قولهم
شيء المعلم اي الحيية والرحمة باسكان الثاني مختفي

الوقف كما عرفت ابدالها كذلك ايضا مثل ما شبهوا الوقف
بالوصل شبهوا الوقف بالوصل في هذه المسئلة سببا وكل
كذلك بالالف وصلا وحقه حينئذ الهمز على ان الالف
شبه الوصل بالوقف فسقط وكما اجروا غير اللازم مجرى
اللازم في قول الشاعر

قلت للضيف مرتاعا وارقني ... فقلت لهي بالهمزة للا
ستفهام وسكون الهاء فرارا من مخالفة النظائر اذ ليس
في الكلمات ما هو على حرفين متحركين ما بينهما لين غير هو
وهي فخصت بتسكين احدهما وكان ما بينهما اولى به الا انه
يوقع في التباس المتصل فعدل التسكين الاول
واوقع العطف وقايم به وثم واللام وقد يجدهم الاستفهام
والكاف للكثرة الاستعمال ولان المسئلة الاولى المزلة
الجزء من مدخولهما والحقت بهما ثم فاجرى الشاعر
سكونها الغير اللازم مجرى اللازم فنطق به موت
ثم عاد وفي بنوت الوقاية ان كان من العيادة وبالموحدة
ان كان من العود حكم تخفيف الست من البسيط من العروض
والضرب المحذوفين وقوله اي الشاعر وهو موهم انه
الاول ومن يتق فان الله معه احرى ان فجرى على حتى تحكم
تخفف باسكان ثانيه ومثله قراءة حفص ومن يتقه باسكان قال
البيضاوي وفيه تغذية بكيفي وهو ضعف انتهى وقول الاخر وذي
ولد لم يلده ابوان اجري يلد مجرى يعلم فخفف تخفيفه باسكان اللام
فالتقا ساكنان هي والدال المجزومة تحركت وفاعل ذكر ضمير
الذي هو اخف الحركات ومن جرى غير اللازم مجرى

اللازم

اللازم قولهم وهو الله بضم الهاء وحذف الواو واسكونها كما هو
لغة لبعض حكاها في التسهيل فلما قلت لام الجلالة في نحو فثم
ومثله هي التي فعلت كما في الاشباه وكذلك اجري اجروا
اللازم مجرى غير اللازم في قوله تعالى اليمن وذلك بقاء على
ان يجيء الموقوف فاجري النصب الذي يلزم فيه الحرف مجرى
الرفع الذي لا يلزم فيه الحرف اصله في الاشباه مجرى
الرفع الذي لا يلزم فيه الحركة ومجرى الجزم الذي لا يلزم
فيه الحرف اصلا انتهى وكما حملوا بالبناء للمفعول لما من
النصب على الجر في المثنى والجمع جمع سلامة لانه مشبهاه
على الاصل اعراب الحروف من كون الخفض بالياء وحملوه
تثنيتها بها لكونه على خلاف الاصل من كونه بالالف على
خفضهما حملوا الجر على النصب فيما لا ينصرف لان جره
بالفتحة خلاف الاصل فحمل نصبه بها على الاصل وعمل
كل على ما ذكر ليشاركها في الفضيلة والرفع جانب عنهما
لانه عمدة فبينهما وبين موت وكما شبهت الياء بالالف
في تقدير الفتحة عليها في قوله كانت ايديهن بالقاع القرف
بقافين اولاهما مفتوحة بينهما راء مكسورة الدي جوار
يتعاطين الورق حقه فتح الياء لكونه مفعولا صحيحا منصوبا
ويظهر نصبه لفتحته الا انه قد اجري الياء مجرى الالف
حملا الالف على الياء في قوله ولا معرضاها ولا يمكن في تقدير
السكون عليها المحمولة في تقدير الفتحة عليها على الالف
حملا [illegible] على الفرع وكما وضع المضمر المنفصل في موضع
المضمر المتصل وفصل من امكان المتصل للضرورة في

الألوكة
www.alukah.net

قوم فلا ضمير في حزقه ولا يلزم الوقوف عنده عنده
هو له وقد يحصل مما ذكرناه اي من جملته ادلة
اربعة وقد عقدت لها اربعة كتب كما في اصول الفقه
وكل من الاجماع والقياس لا بد له في نفس الامر
من مستند بالبناء للمفعول اي سند من السماع اذ لا
يجمع على خلافه وان لم تقف عليه والفرع انما يقاس
على الاصل وهو هنا المسموع كما هنا في اصول الفقه
وان لم تقف على النص المستند للاجماع الا انه في نفس
الامر يكون مبنيا عليه دايما كما قال بعضهم وذلك
اي الاصول الاربعة الاستقراء وهو تتبع الجزييات
لاثبات امر كلي وهو قسمان تام وغيره فالاستحسان
وعدم النظير وعدم الدليل وهذه ادلة اربعة
غير غالبة يختلف فيها بين علما العربية اختلاف
علما اصول الفقه في الاستحسان وسد الذرايع
وهذه الاربعة المفقود لها الكتاب الخامس
من كتب الكتاب وقولي في التعريف الاجمالية كقولنا
كل من الكتاب او كلام من يعتمد به من العرب بحيث
احترازا عن قولي من البحث عن ادلته التفصيلية
كالبحث عن دليل خاص لمطلوب خاص كجواز العطف
على الضمير المجرور من غير اعادة الجار الذي
قال به الكوفيون ومنعه البصريون فدليل الخافض
ان الضمير المجرور كالجزء من جاره فكما لا يعطف على الجزء
لا يعطف عليه ودليل الكوفيين صحة السماع به قال الزيلعي

خاصا ا

خاصان وجواز الاضمار قبل الذكر في باب الفاعل
وهو صايغ ضابع قال تعالى فاوجس في نفسه
خيفة موسى وباب المفعول وهو قليل نحو زان
نور الشجر والدليل الخاص ان الفاعل لما كان عمدة
فكانه متقدم ذكرا وان تاخر لفظا ولا كذلك المفعول
به لانه فضلة وجواز مجي الحال من المبتدا وعليه
سيبويه ومنعه ان مالك ونحو زيد افضل
قايما وهو ظاهر كلام سيبويه ان صاحب الحال هو
المبتدا او قال قوم هو الضمير المستكن في الخبر وشبهه
الجمهور فدليل كل من المذهبين دليل خاص لي من
وضايف اصول النحو بل من وضايف النحو لكونه تفصيليا
وجواز مجي التمييز موكدا ومنعه ودليل الجواز
والمنع وظيفة النحو قال في المغني الاوجه انه لا يجي كذلك
وبه قارن الحال ونحو ذلك من المسايل الخاصة ودليلها
تفصيلي فذكر دليلها لا يليها التفصيلية مكانها كتب
النحو لنا قال فهذه الادلة التفصيلية وظيفة علم
النحو نفسه فتذكر في كتبه كذكره لادلة مسايل
الفقه الخاصة من الدليل التفصيلي وظيفة كتب
الفقه لا كتب اصوله وقولي من حيث هي ادلة
بيان لجهة البحث عنها اي حرف تفسير ما بعده
ان افرد عطف بيان او بدل قال في مغني اللبيب لا عطف
نسق خلافا للكوفيين وصاحب المستوفى والفتاح
انا لم نر عطفا يصلح للسقوط دايما ولا عاطفا لا زما العطف

الألوكة
www.alukah.net

في قوله يا لياعث الامنوات قد منعت ايانهم الارض في دهر الدهاريس
وواجبة لوقوع الضرورة ضمنهم او جمع المتصل توضح هـ
المنفصل فوقع بعد الا جمال الله مثل علي الفرع المحمول عليه
في ما تقدم في قوله وما لك اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا
الاك ديار والواجب لوقوع الضرورة الا اياك وبقذا كله
يقال له التعارض قال ابن يعيش في شرح المفصل معنى
التعارض ان كل واحد منهما يتغير من الاخر حكما هو اخص به
كتعارض الا وغير فاصل غير ان يكون وصفا والا استثنا
عارض من الا واصل الا ان يكون الا هـ استثنا والوصف
عارض من غير زاد في الا شياء نقله عن الخصايص في امثلة
التعارض قوله وقلبنا الواو استخسانا الا عربوه بمثل
في نحو عدبان وعثيان وقلبنا الياء واوا كما ذكر في التقويم
والفتوى واتبعوا الثاني الاول في نحو منذ وقذ ومذ
واتبعوا الاول الثاني في نحو اختتل واخرج انتهى فلما راى
علم سيبويه العرب اذا شبهت شيا بشيء حملته اي المشبه علي
حكم حكم المشبه به عادت تعود ايضا وعادت راجعة فحملت
المشبهة به اولا علي حكم صاحبه المشبه بالمشبه به اولا نشئا
لها اي للحملين ونتيجتها لعنى التشبيه بينهما الداعي لا مطابقة هـ
حكم صاحبه وحمله عليه حكم ايضا بان الوجه في الحسن الوجه
محمول علي الرجل في الضارب الرجل المحمول علي الوجه في الحسن
الوجه كما اجاز وا ايضا النصب في هذا الحسن الوجه حملا
منهم علي هذا الضارب الرجل ولما كان التاء ذكروا الارجح
فيه التانيث فرع التذكير الخبر في قوله بالضرب له حين

في طريقهم وعلي سننهم قصدهم ومنهجهم احذين قدم هـ
الظرف فيهما علي متعلقه اهتماما جاز لهم ان يردوا اي
الرايي نحو ما رووا من العرب له حذهم سننهم ونحوقهم
هم في طريقهم وحذف يسيروا علي اثاتهم التي صاروا
عليها اذ المقام الملحوق بهم والا حذ سننهم حقه
قال في الخصايص ومن حمل الا مثل علي الفرع حذف
الحرف حروف العلة والنون للجزم وهي اي الحروف
اصول لقوتها حملا علي حذف الحركات له وهي اي الحركات
زواله وحملا الا سم وهو اصل للفعل لا شتقاقه من نوع
منه وهو المصدر علي الفرع وهو الفعل له في منع الصرف
عند مشابهته به في وجود علتين نرجع احداهما للفظ
والا خري للمعنى او ما يقوم مقامهما وعلي الحرف الرفع
الساقط عن الا سم ايضا لكونه للربط بينه وبين الفعل
في البناء عند قيام سبب البناء عن شبهه به وهو اي
الا سم اصل عليهما علي النوعين المتفرقين فيه وحمل لم
وعمي في عدم الصرف لمضارع وغيره علي ما ولعل لغو نشر
مرتب كما حملت ما وهي لكونها حرفا كالفرع علي الشيء
في العمل لكونها فعلا واصل العمل له بجامع نفي الحال وتقـ
المودية في العمل استحلف بحمل انتهي كلام الخصايص
وفي التذكرة لابي حيان ذكر بعضهم اي النحاة انه اما اشتر
اتحاد الزمان في عطف الفعل علي الفعل وان اختلفت هـ
الصيغتان فيجوز عطف الماضي علي المضارع اذا اريد بالمضارع
الماضي زمنا او بالماضي المستقبل معنى والا بان اختلف زمانهما

www.alukah.net

فلا يجوز عطف احدهما على الثاني لان العطف في الافعال نظير
التثنية في الاسماء فكما لا يجوز بينهما المختلفين منها زمانا
لضارب الآن ومضارب غدا لا يقال ضارب وان لا اختلاف
المذكور لا يجوز عطف المختلفين في الزمان لكونه فيهما
نظير التثنية قال ابو حيان بعد تخيله هذا الحاصر وهنا
من تعذر ما ذكرين حمل الاصل وهو العطف على الفرع و
هو التثنية لان العطف كجاء زيد وزيد اصل التثنية اي
المثنى كالزيدان ولذا قيل في تعريفه ما دل على اثنين واعتبي
عن المتعاطفين بزيادة المضمونين او باونين اي فلا يكون
من حمل النظير كما هو صريح عبارة ذلك البعض الا ان يدعي
انه اي العطف على الفعل نظير التثنية في الاسم لعدم قبوله
لها فكان في الفعل نظيرها في الاسم واما الثالث وهو حمل
النظير على النظير فالنظير اما في اللفظ فقط او في المعنى كذلك
او فيهما معا فمن امثلة الاول الحمل على النظير لفظا زيادة ان بعد
ما المصدرية الظرفية كقوله

ورجح الغني للخبر ما ان رايته ... على السن خير الا يزال يزيد

والمصدرية هي التي يسبك منها مع ما دخولها مصدر وهو
الظرفية الغائية هي وما دخولها وصلتها عن الظرف وهو
المدة وبعد ما الموصولة لقوله

يرجي المرء ما اذ لا يراه ... وتعرض دون ادناه الخطوب

حملا على ما النافية لشبهها بها لفظا ومن امثلة تولد
المضارع بالنون حال كونه بلا النافية حملا كقوله تعالى
لا تحسبين الذين ظلموا انما يؤخرهم ليوم تشخص فيه الابصار

منذ ذة

وقعت بعد لما برواية الاكثر

منذ وذ خففت شبه صوت لها النافية بلا النافية انتا
اذا جعلت لا نافية والجملة صفة بتقدير مقول فيهما فذكر
ظاهر ومن امثلته حذف فاعل افعل به تعجب بصيغة
الامر والباء زيدت في الفاعل وجوبا فحال رفع صورة
امر المخاطب المذكور للاسم الظاهر ومن حذفه قوله تعالى
اسمع بهم وابصر اي بهم فحذف حمله له على المفعول به في
المجرور لانه افعل به مشبها بافعل الامر للمخاطب
المذكور في اللفظ المجرور وذلك نظير المفعول به المجرور فحمل عليه
في جواز الحذف وهذا احد مواضع جواز حذف الفاعل
وهي متعددة اوردتها منظومة في شرحي لنظمي
للخطر ومنها باب حذام وهو ما كان بوزن فعال علما
لمونث في لغة الحجازيين في الكثير تشبيها له بدراك بمعنى ادرك
ونزال بمعنى انزل ومنه قول الشاعر

هي الدنيا تقول بملء فيها ... حذار حذار من بطشي وفتكي

فلا يغرركم مني ابتسام ... فقولي مضحك والفعل مبكي

وباب دراك لاستحاقه من كل ثلاثي مجرد فلما
تشابه اللفظان وزنة حمل العلم على اسم الفعل المذكور وبني
بناءه ومنها بنا حاشاه وينقال بحذف الالف الاخيرة
تارة وبحذف الاولى اخرى الا سمية بعني التنزيه لشبهها
بلفظ حاشا الحرفية وكذلك الاسم سوف شبيه بحروف
الحرف بني للشبه المذكور ومنها من امثلة حمل النظير على
النظير ادغام الحرف في مقاربه في المخرج لانه لتقربه
من مخرجه صار كنظيره في المخرج منه فادغم احدهما في الثاني

منها

ادغام المثل في المثل ومن امثلة الثاني حمل النظير على النظير
في المعنى فقط جواز غير قايم الزيدان فغير مبتدا اعرب
اعراب قايم بالعارية والزيدان فاعل سد مسد الخبر حمل
للثاني المذكور على ما قايم الزيدان المسموع من العرب لان
في معناه وان اختلفا صورة ولولا ذلك لما في معناه
لم يجز لان المبتدا اما ان يكون خبرا وذا مرفوع يغني
عن الخبر هذا السؤال الاول فهو من الثاني وليس وصفا
فكيف اتحد معنى ذلك يعني ما قايم الزيدان حمل عليه للاتحاد
في المعنى **ومنها اهمال ان المصدرية** المخففة الغوث
اصالة مع المضارع كما في قوله

ان تقرآن على اسما وكيما ... بني السلام وان لا تشعرا احدا

حمله على ما المصدرية لمشابهته لها بمعنى اذ كل منهما اذا دخل
يسبك منه مع صلته بمصدر ولهذا الشبه حملت عليها ان
فعملت في حديث كما تكونوا يولى عليكم بحذف نون تكونوا
ومن امثلة الثالث اي النظير في اللفظ والمعنى اسم التفضيل
اسم لدخول الـ عليه وله ضافته وافعل في التعجب فعل
ماض فاعله واجع لما والنصب ومفعوله والجملة خبرها
والظرف الاول في عيان المم خبر مقدم للاهتمام وافعل
مبتدا مؤخر وقوله **وقوله وناواصلك** اي ما يعتبر فيما
يشتق كل منهما **وافاده للمبالغة** لصاحب كل صفة وهو
الاول لان المنظور من حيث المعنى داله حدوثا اعتبار المعنى
المعنى **فاجازوا تصغير افعل في التعجب** مع انه
فعل والتصغير من خواص الاسم **لشبهه** بافعل
التفضيل

التفضيل الذي ذلك جايز فيه في ذلك المذكور من
اللفظ والمعنى **قال الجوهري لم يسمع تصغير الا**
في املح واحسن لكن النحويين يرونها قاسوه
فيما عداهما ان النحويين رووه شاذا فوقفوا
عندما جاء منه عن العرب ثم ذهب الكوفيون الى
ان افعل التعجب اسم فيجوز التصغير فيه ويقاس على المسموع
منه غيره **واما الرابع** وهو حمل النقيض على النقيض **فمن**
امثلة النصب بلم قرئ شاذا قوله تعالى الم نشرح بفتح
الهاء قال علي رضي الله عنه في بومين من المؤنة اقرا يوم
لم يقدر او يوم قدر ونصب بها الثاني **حملا على الجزم**
بلن ففي صحيح البخاري من حديث ابن عمر رضي الله عنه
لن نترك لن نبرح وقال الشاعر

لن يخب من رجاك من حرك دون بابك الحلقه

وبين نقيضه كما لما عمل عليه بقوله **فان الاولى** اي لم
لنفي الماضي اي لقلب المضارع المجزوم بها من الزمن
الحاضر والمستقبل في الزمن الماضي فيقال فيهما حرف
نفي وجزم وقلب **والثانية** وهي لن **لنفي المستقبل**
يخلص المضارع من احتماله للحال ويخصه بالاستقبال
وفي الجزولية بالجيم والزاي المعجمة المعروفة بنسبة
لمولفها الجزولي **قد** للتحقيق **يحمل** بالبنا للمفعول نايب
فاعله الشيء **على مقابله وقد يحمل على مقابل مقابله**
وعلى مقابل مقابل مقابله فهي ثلاثة انواع
مثال الاول حمل على المقابل **لم يضرب الرجل** بكسر الباء

الألوكة
www.alukah.net

بكسر الباء دفعا لالتقاء الساكنين **حمل في الجزم** في كسر المجزوم
وعلى الجر لمقابلته به فالجر في الاسم مقابل الجزم في الفعل
ومثال الثاني الحمل على مقابل المقابل **اضرب الرجل** بكسر الباء
لما تقدم **حمل الجزم فيه** في الضرب **على الكسر** في لم يضرب
الرجل **الذي هو** اي الكسر **مقابل الجر** لما عرفت **من جهة**
او الكسر في البناء هو لا **مقابل الجر في الاعراب**
لان الكسر من اقسام البناء والجر من اقسام الاعراب ه
ومثال الثالث الحمل على مقابل المقابل **اضرب الرجل**
حمل السكون فيه الواجب له لو لا لملاقاة الساكن ه
على الكسر فكسر لدفع التقاء الساكنين **الذي هو**
اي الكسر **مقابل للجر** لما عرفت ان ذلك من اقسام البناء
وهذا من اقسام المعربات **الذي هو** اي الجر **مقابل للجزم**
لان ذلك في الاسماء وهذا في الافعال **والجزم** للكون
من اقسام الاعراب **مقابل للسكون** لكونه للبناء **الخامسة**
من المسائل **اختلف هل يجوز تعدد الاصول المقيس**
عليها لفرع واحد الظرف الثاني متعلق بتعدد **والاصح**
نعم اذ لا مزاحمة منها لان الاصل غير مؤثر **ومن امثلة ذلك**
ما تقرر فيه الاصول المقيس عليها فرع واحد
اي في الاستفهام نحو ايها اكرم طعاما **والشرط**
نحو ايا تدعوا فلها **فانها** اي ما منهما **اعربت** مع قيام سبب
البناء الشبه المعنوي بالحرف لما عارضه مما بين في قوله **حملا على**
نظيرتها من حيث المعنى **وهي بعض** لان كلا من اي الاستفهامية
والشرطية مدلوله بعض وهو معرب **وعلى**

ايا ما

نقيضها معنى ايضا **وهو كل** لعمومه مثل لهما وغيره
وهو معرب ايضا فتعدد الاصل المحمل عليه اعرابها
الفصل الثاني في المقيس وهل يوصف المقيس على
ما جاء عن العرب **بانه من كلام العرب** لانه صيغ
على لغتهم ونسج على منوالها **اولا** لانها لم تتكلم به **قال ه**
المازني بالزاي والنون **ما قيس على كلام العرب فهو**
من كلام العرب اي حكما وعملا وان لم يرد ذلك منهم
بعينه قال **الاخفش** ايها الصالح للخطاب **انك لم تسمع انت**
ولا غيرك اسم كل فاعل ولا اسم كل مفعول وانما
سمعت البعض فيه ادخال الى بعض وفيه الخلاف
المار في ادخالها على كل والراجح الجواز **فقست عليه غيره**
الاولى مقيس عليه غيره او تلك ان تقيس عليه
فاذا سمعت قام زيد من جملة استند فيها الفعل
لفاعله **احزن** قياسا عليه طرف وشرف بضم العين
في الفعل من المثالين **قاله ابو علي** الفارسي **وكذلك**
اي مثل جواز وضوع ما ثبت من الحمل قياسا على المسموع
منهم **منها يجوز ان يبني الماضي على اللام** على ما مثل
من الافعال المتقدمة **كخرج ودخل وضرب** بتقدير
اللام للالحاق بفعلل من خرج ودخل وضرب كائنة **على**
مثال سفرجل وصفر ومن سفرجل وصفر **قال ابن جني**
وكذلك اي كبنا الحاق اللام في اي فعل سميت قياسا
على الوارد فيه من العرب تقول في مثال ضفدع بفتح
اوله ورابعه وسكون ثالثه والمثال عند الصرفيين

الألوكة
www.alukah.net

هيئة عارضة للكلمة باعتبار الحركات والسكنات وجعلها
السعد التفتازاني في الكلمات باعتبار عروض الحركات
والسكنات لها ومرجعهما واحد ونظيره تعريف
السعد السيد في شرح التلخيص بانه قد تطلق على الكلمة
الاخيرة من العقرب باعتبار موافقتها الكلمة الاخيرة
من العقرة الاخرى قال وقد تطلق على نفس توافقهما
ومرجع المعنيين على حد انتهى من الضرب بعزب ومن
القتل قتل ومن الشرب نشرب ومن الخروج خرج
فهذه ابنية حادثة كل منها مقيس على ما جاء في الباب عنهم
وهو من العربية بلا شك لانتفائه على اصلهم وان
لم تنطق العرب بواحد من هذه الحروف اي الكلمات التي
صغتها قياسًا على ما جاء عنهم قال ابن جني فان قيل
فدمغ الخليل انشد بالبنا للمفعول لترافع العربا
التفاعل فيه للمبالغة فارتفعا قاله قائله قياسًا على قول
العجاج بفتح المهملة وتشديد الجيم الاولى وهو عجلي
لكونه اباروية وولده كما تقدم ذكرهما تقاعس با
لعين والقاف والمهملتين باخر الغروب فاقتعساه
فمنع قياس بنا ارتفع على اقتعس فدل ذلك منه
على امتناع القياس في مثل هذه الابنية والوقوف
على الوارد فقط وذلك خلاف ما تقرر من جواز القياس عليه
فالجواب انه اي الخليل انما انكر ذلك الى المرتفع لانه
اي المنكر فيما له حرف حلق وثقيل والعرب لم تبن
هذا المثال اي افتعل مما له حرف حلق ما فيه من
الثقل خصوصا حروف الحلق اي في البيت المذكور وهو
ارتفع منكر رفيع في ترافع وذلك اي تكراره مشتكر
عندهم مستثقل فليس المنع لمنع قياس الابنية الواردة
في كلامهم بل لما ذكر قال ابن جني فثبت القاف فصيحة
بنا على انها العاطفة على ما تقدر اي تقرر ما ذكرنا فثبت
ويقال فيه الصحيح وفي السبيعة اذا تقرر ما قررنا ان كل
ما قيس على كلامهم فهو اي المقيس
من كلامهم عددا وحكما فكذا المذكور قال ابن فارس من
علما العربية في السماج ورزقه ولده او ولد والده ما
انهما قاسا اللغة وتصرفا فيها علما بجواز ذلك فيهما
واخذ ما من ذلك بحجاما لم يات به من الذي قبلهما من
من الشعراء المحدثين قال ابن جني وذكر ابو بكر هو هو
ان منفيه معرفة علم الاشتقاق صاحبه ان هو
يسمع الرجل اللفظة فيشك فيها اعربية ام معربة
فاذا اداه الى الاشتقاق قابله لذلك المشكوك فيه فمتى
وقاسها انسها لجيمها على نهج كلام العرب وطريقه وزال
استيحاشه بالشك منها وهذا من تثبيت اللغة بالقياس
اذ لم يقل في اللفظة المشكوك فيها بالرجوع للسماع بل بالعود
للقياس بالاشتقاق وقال ابن جني في موضع اخر من
الخصائص من قوة القياس عندهم اي الحاة على كلام هو
العرب لما حام عندهم اعتقادا الجزمين ان ما قيس
على كلامهم العرب صيغ على منهجه ولم يرد بعينه عنهم فهو
بعد ورود كلامهم جار عليه احكامه نحو قولك ايها الصالح

للخطاب في بناء مثل جعفر من ضرب ضربت بفتح الهـ
فتكون فتحة مصروف فهذا اي ضربت معدوده من كلام العرب
الا انه لا يقاس على الا قل سماعا كوذر وودع ولهيعا
الا ضعف قياسا كاستحوذ الفصل الثالث في الحكم
الذي حمل المقيس فيه على المقيس عليه انما يقاس على
حكم ثبت عن العرب استعماله كرفع الفاعل فيقاس به اسم كان
ونصب المفعول به فيقاس به خبرها وهل يجوز صناعة
ان يقاس على ما ثبت من الاحكام بالقياس والاستنباط لا
بالاستعمال ظاهر كلامهم اي النحاة نعم بفتحتين وجواب الاستفهام
مقدر بعدها اي يجوز ذلك وقد نزجم عليه على القياس
على ما ثبت عما ذكر مهد في الخصائص باب الاعتداد بهم
اي العرب بافعالهم من ذلك ان نقول ايها الصالح للخطاب
اذا كان اسم الفاعل قوة كعمله للضمير لقوة شبهه بالفعل
العامل له عند استتاره فيه مبني جرى على غير هو له
الذي هو اي الوصف له نحو زيد قائم ابوه الضمير ان يجوز ان لمن
والظرف في محل الحال فلذا عطف عليه واو حالا او
خبرا الجا غلام لزيد فاضلا فالفاضل جرى على غلاما حالا
منه وهو وصف لغيره وهو زيد هنا بارز ضمره وزيد هنده
صار بها هو والنعت كذلك فالفاضل زيد الفاضل هو لم يتحمل الضمير
العايد لو لا ابرازه ممن جرى عليه وليس هو له فلذا ابرز الضمير
وظهر فتقول فتقول زيد عمرو ضاربه هو فزيد مبتدا اول
وعمرو مبتدا ثان وضارب خبر الثاني وهو لزيد معنى فابرز
الضمير والجملة خبر عن زيد فالضمير المتصل عايد على عمرو المتصل

على زيد وقد ارتفع على الفاعلية بضارب وقال ابن جني
على التاكيد للضمير المستتر في عامله كما كان قبل وهو
مخالف لجميع النحويين قال ابو حيان ولانه لو كان كذلك
لم يلزم لان التوكيد لا تلزم ولو وجب تثنية الصفة
وجمعها فيقول الهندان الزيدان ضاربهما اياهما
ولما لم تعلم العرب الا في لغة اكلوني البراغيث بل افردوا
فقالوا ضارب يدل على انه ليس في الصفة ضمير مستتر
بل هو المتصل مرفوع الصفة انتهى فاطلق ياه
لصفة المشبهة لصفيعة الشبه بالفعل فانها مشبهة
باسم الفاعل على الغاصر وقول ابن مالك في التحفة هـ
بالفعل غلطوه فيه اي فيجب ابراز ضميرها عند جريانها على
غير من هي له فاذا الحكم الثابت للمقيس عليه اي ابراز
مرفوع اسم الفاعل عند اجرايه على غير من هو له انما هو
بالاستنباط والقياس على الفعل الرافع للظاهر
حيث يلحقه اي الفعل الرافع لما ذكر العلامات الدالة
على تثنية الفاعل وجمعه في اللغة الفصحى ولو كان باقيا
على رفعه الضمير لوجب ذلك وذلك اسم الفاعل حينئذ
لا تقدم انفا واستدل الكوفيون لما ذهبوا اليه من
ترك ابرازه عند امن اللبس بقولهم ان الاضمار فيه
انما جاز اذا جرى على من هو له لشبهه بالفعل وهو
مشابه له اذا جرى على غير من هو له فلما جاز الاضمار اذا
جرى على من هو له فلذا غير من هو له واجاب البصريون
عن ان الاضمار في الوصف اذا جرى على غير من هو له انما كان

لشبهه بالفعل وهو مبنايهه اذا جرى علي غير من هوله
بان الوصف لكونه فرعا من الفعل وجب فيه ابراز الضمير
هنا ليلا يؤدي الي التسوية بين الاصل والفرع ولما يؤدي
اليه ترك الابراز من الالباس كذا في الانصاف لابن الانباري
والمراد من كلام ابن جني الذكور وان عدم تحمل الوصف للضمير
جاز جريان الوصف علي غير من هوله حكم ماخوذ بالقياس
علي رفع اسم الفاعل للضمير الظاهر وانه لا فاعل فيه مضمر بدليل
عدم لحاق علامة التثنية والجمع له حينئذ ومثله الوصف
المذكور حينئذ فعلم انه لا فاعل له مستتر غير ذلك البارز
فكذا الصفة المشبهة بسبب الفرع الفرع المذكور له
وكون الابراز المذكور مستند للقياس فخطر بخاطره
ما جاء من كلام مهم فيه قال
علة ان مبنية مستخرج بها هو مذ بدليل فجاءه بان اوكربا
الثانية من مسيلتي الفضل قال ابن الانباري
اختلف بالبنا للمفعول في القياس علي ان مثل
المختلف في حكمه فاجازه قوم لان الحكم المختلف
فيه اذا قام الدليل عليه وشرطه اتفاق الخصمين
عليه حتى تقوم الحجة صار وكذلك بمنزلة المنقول عليه
الذي يقاس عليه بالاتفاق ومنعه اخرون لان المختلف
فيه فرع لغيره لتجاذب اصلين له وكل مقتضي ان يكون
علي حكمه فكيف وهذا منزله فيكون اصلا واذا تاملت التعليل
راي الخلاف لفظيا والجواز مع اقامة الدليل والمنع عند عدمه
واجيب علي كونه منصوبا بانه يجوز ان يكون كذلك

المختلف

المختلف في حكمه فرع الشيء لا مبناة عليه اصلا لشيء اخر
لقياسه عليه وتفرع ذلك الشيء عليه عنه فان اسم الفاعل
فرع الفعل في العمل لمشابهته له في الحركات والسكنات
والتجدد واصل للصفة المشبهة به لبعدها عن
الفعل فانها للثبوت والاستمرار والدوام لتخالف
شان الفعل المذكور وكذلك مثل اسم الفاعل في اصالته
للصفة وفرعيته عن الفعل ان تحمل عمله ليس في الحين
فرع علي لا بزيادة التاء في اخرها للتانيث ولا فرع
علي ليس فلا التاء فيه للجنس ظاهرا اصل للالات
لتفرعها عنها بزيادة التاء وفرع علي ليس لشابهتها
لها في النفي والجحود ولا تنافض في ذلك المذكور
من وصفي الاصلية والفرعية لاختلاف الجهة كما عرفت
ومن امثلة القياس علي المختلف فيه المعقود له
المسيلة ان يستدل بالنون او الفوقية او التحتية
علي ان لا تنصب المستثنى مبنيا للفاعل او التحتية
مبنيا له او للمفعول علي ان لا تنصب المستثنى
فتقول بالنون او الفوقية او التحتية هي حرف قام مقام
مقام فعل بمعنى النصب وهو استثني فوجب النصب
كما في الا فانها فيه مقيس عليه وقد اختلف في ما فان
اعمالها في الا المختلف فيه بين النحاة فمنهم
من قال انه العامل لقيامها مقامها وهو
ومنهم من
قال العامل فعل مقدر فقياسها اعمالا النصب علي
اعمالها في الا المقيس عليها

الألوكة
www.alukah.net

في حكمه فمن منعه قال عمل الا ليس بالقياس بل لمعنى
يخصها غير ذلك او لا عمل لها **الفصل الرابع**
في العلة التي حمل بها الفرع على الاصل او على حكمه وفيها
مسايل الاولى منها قال صاحب المستوفى تقدم اسمه او
الكتاب اذا استقرات او تتبعت اصول هذه ه
الصناعة النحوية علمت انها في غاية الوثاقة بالمتانه
والقاف اي الاحكام والربط محكمة ولا يوقف في وثاقه
احد واذا تاملت عللها عرفته باتقانها انها غير
مدخولة بالنقص والابطال ولا غيرهما ولا مستمح فيها
بصيغة المفعول من التسمح ويقال التسامح ومن
انه تترك التسوية في التغيير مع القدرة عليه واما
ما ذهب اليه عقلة العوام من ان علل النحو تكون
واهية بالدخل فيها وانها خطابيات حتى قال الواه
اضعف من حجة نحوي ولج اليه احمد بن فارس ابن
زكريا النحوي اللغوي فقال

ظرت بنا هيفا مغدودة ... تركته تمشي لتركي ...
تربوا بلحظات فاتر ... كانها حجة نحوي ...

ومحله لعدم الاستيناق واستدلالهم على ذلك المذكور
من الضعف والاختلال بانها ابدا تكون مناسبات
بعد الوقوع هي تابعة للوجود فتجري على حسبه ان قويا او ضعيفا
لان العلل الحقيقية التي تكون الوجود تابعا لها انما كان العلم
ان الحكم دايرا معها وجودا وعدما لا عكسه فيمتنع ان
عن الف لعدم العلم من عايله الحقيقية الذي من اجله
كانتها الا ان الاوضاع جمع وضع كثوب واثواب و

والصيغ

والصيغ والاول الموضوعات الشخصية من مفردات
الالفاظ والثاني المفردات النوعية كاسم الفاعل من
الثلاثي المجرد يوزن فاعل ومن المزيدة غيره يوزن
المضارع الا انه مبدو بهمزة مضمومة مع كسر ما قبل
اخره وان كنا نحن تاكيد لاسم كان نستعملها
في المعاني المدلولات عليها بها فليس ذلك الاستعمال
مثالها على سبيل الابتداء الاختراع والابتداع
الجري على غير مثال سابق بل على وجه الاقتداء او الاتباع
للوضع السابق من واضعها ولا بد فيها من التوقف
تكلف الوقوف على المعنى التي وضعت له فنحن اذا
صادفنا وافقنا الصيغ المستعملة والا وضاع
المعينة حال من الاحوال المعارضة للكلام او الكلمات
وعلمنا انها اي الاحوال كلها او بعضها لاحقة طرو بعض
الاحوال على الموضوعة له من وضع واضع حكيم
فيه اطلاق الواضع على الله تعالى وهو مبني على جواز
اطلاق ما لا يوهم نقصا في حقه تعالى او الاكتفا بورود
اصل الاشتقاق من غير توقف على خصوص اللفظ
والمعتمد خلافه وانتفى على الواضع الحكيم بقوله جل
وتعالى علوا معنويا تطلبنا بها سبب تلك
الاحوال الواردة الينا بها وجه الحكمة الحكمة المختصة
بتلك الاحوال الحال من بين احوالها لان الواضع
حكيم ولم يعرف من ذلك علم منها ما يظهر ومنها ما يخفى
فحاولنا تطلبنا فحملنا عليه على وجه الحكمة المخصوص

فذلك الاطلاع الخصص غاية لظهور حكمته وبيان
فائدته والله فتعلم ان فيه حكمة لم تظهر لنا والواجب
والواجب اقتران فعله تعالى بالحكمة لا ظهورها
وقال ابن جني في الخصائص اعلم ان علل النحويين
في المكان اقرب الى علل المتكلمين منها الى علل
المتفقهة المبنية على الظنون التي هي مبنى الفقه
وذلك اي اقربيتها حجة المتكلمين انهم اي النحاة
انما يحيلون يديرون واحكامهم على الحس فيدورون معه
ويحتجون فيه بثقل الحال بكسر المثلثة وفتح القاف
او حقتها على النفس وهذا امر مدرك بالذوق
المعنوي وليس كذلك المبنيا على المدرك الذوق علل
الفقه المبنية على الامارات لانها اعلام وامارات
لوقوع الاحكام لا يوثر ان فيها والحاكم فيها هو الله تعالى
وكثير منه من المذكور من عللهم لا تظهر لا بين
فيه وجه الحكم وان كان له وجه في نفس الامر كالاحكام
التقديرية وهي التي لم تظهر معناها بخلاف تعليل
النحو فانه كله اي علله اوفاله والنادر له علة له
مما تدرك علته لمدار امرها على الحس والذوق
وتظهر حكمة المبني هو عليهما قال سيبويه وليس
شيء من مسائلهم مما يضطرون اي النحاة اليه الا وهم
هم يحاولون به وجها اي في سيبويه وفي نسخة لها وجها
يقوم به انتهى وذكر الضمير باعتبار لفظ شيء وانثه
باياه في تلك النسخة باعتبار لفظ المعنى لانه ذكر في سياق
النفي

ب
ابرهم
على الحس

الذي فيهم اي اشياء لهم بفتحتين استدراك مما
تقدم منه قد لا يظهر فيه في الحكم النحوي اي بعضه
وجه الحكمة لغموضها قال بعضهم اذا عجز بفتح الجيم
افصح من كسرها الفقيه عن تعليل الحكم قال هذا نقيدي
منسوب للتقييد اي بفعله امتثالا للامر وان
لم يعقل معناه واذا عجز النحوي عنه قال هذا مسموع
لا مجال للعقل فيه زاد بعضهم واذا عجز الطبيب عنه
قال هذا خبري وفي موضع من الخصائص لا
شك ان العرب انما وضعت قد اذا اردت من
العلل والاغراض جمع غرض بالتحريك الباعث على الامر
الداعي لهم ما شبهناه بها ان ترى شاهد الحال
الى المراد وهو ملابسة الوجود للوجود اي الازمة رفع
الفاعل ونصب المفعول والجر بحروفه والجزم
بحروفه وغير ذلك من عوارض الكلمات من التثنية
جعل اللفظ دالا على اثنين بزيادة الف ونون في
آخره او ياء ونون والجمع مطلقا والاضافة كذلك
والتثنية والتحقير اي التصغير وما يطول شرحه
من ابواب العربية المعارضة للكلم فهل يحس بذي
صاحب له عقل سليم وجمعه الباب ويجمع على البلوس
وابوس ان يعتقد ان هذا كله اتفاق منهم
مع ما علل به النحاة وتوارد بين خواطر المعربين
العرب من النحاة اجمع وقريب من ذلك ان الشافعي
الشافعي لما رجع عن مذهبه القديم بمصر واراد

تدوين الحديث بها باد لمن تكشف له وكان من ارباب المقامات
عن قصر فيما في المدة عن ذكر ذلك من قلة فافتصر على ما ذكر
للاحكام فيخص الله البيهقي لان ادلة تلك الادلة من مكانها
واباته محاسنها كما اراد الشافعي فكانوا متوافقين
في التقليل متواردين فيه الا ان الامام لما ذكره اضمره و
البيهقي ابانه واظهره ولذا قال امام الحرمين لا احد للشافعي
في عنقه منة الا البيهقي فانه لمنة على الشافعي وما
دله عليه لا بايجاد دليل لم يرد ها الامام الشافعي كما توهم
بعض فان قلت فلعله اي ما جاء عن العرب شيء طبعوا عليه
فتالوه كذلك من غير اعتقاد لعلة ولا تقصد من
المقصود بضم اوليه جمع فصد كفلوس جمع فلس ه
التي تنسيها اي انت او الخليل اليهم بل قالوا ذلك
لانه احرا منها اي العرب هذا سلك على نهج سلك
وخالف بين اللفظين تفننا في التعبير الاول اذ لنهجه
فقام الاعرابي على طريقة الاول قيل في جواب ان الله
تعالى انما هداهم ارشدهم لذلك بلطف وحملهم
عليه بحيث لا يستطيعون الخروج لان في طباعهم قبول
له بحسب ما جعلها الله مستعدة له ولان فيها
انطواء على صحة الوضع فيه فتراهم في طباعهم
مما ذكر قد اجتمعوا على هذه اللغة وتواردوا
عليها فان قلت كيف يدعى الاجماع للعرب
على اللغة وهذا اختلافهم ظاهر في كثير
من ذلك الخ انزل الى الجواب [illegible]

عنهم

اعلها الا ولون واهملها الاخرون الى غير ذلك
كتعين النصب في المستثنى المنقطع عند اهل الحجاز
ورجحانه عند تميم وبناء ما امس عند الحجازيين وظافه
عند تميم قيل هذا العذر من الخلاف في الكلام
لعلة بالنسبة كما اتفقوا عليه يحتقر غير محتفل
بصيغة المفعول اي غير متهم به وانما هو اي الخلاف
في شيء من الفروع النحوية يسير صفة شيء ه
فانها الا صول للعربية وما عليه العامة والجمهور
من قواعدها واصولها فلا اختلاف فيه كرفع الفاعل ونا ئبه
ونصب المفعول به واذا لم ينب عن فاعل فالاجماع ه
حاصل اتفاقا طائفة وذلك موجود فيما ذكر كما اختلفوا
فيه فان اهل كل واحد من اللغتين عدد كثير
وخلق عظيم لا يحصى عدده الا الله تعالى وكل منهم
من اولي اللغتين يحافظ على لغته لا يخالف
شيأ منها ولا يستطيع التلفظ بخلافه كما في قصة
فاذا هي هي اذا هي اياها ابدا والكسائي ينصوبه
وطلب التلفظ منهم به فعجز واعجمه وقد كان ابن مسعود
رضي الله عنه يقرأ عتى حين فجري على ذلك في التنزيل
بلغة قريش لعموم تمكنه ان التلفظ به الا كذلك وهذا هو لك
المذكور وهو استفهام تقرير الا لزام بنتيجته وهي
الا الامم اي المعرب ولو نع اختلاف يجتاط ون
في الالفاظ لا يخرجون عن وضعها عندهم ويتيسون
غير المسموع فيهم على المسموع دون وغير ذلك

لعطف الشيء على نفسه انتهى فان لم يغرد فلا محل له
البحث عن القرآن مالم تنسخ منه لفظا وانه
نسخ حكمه انه حجة في النحو هذا دليل على شامل
لجميع جزيئاته ووجوه قراءته وعلل هذا الدليل
المجمل بقوله لانه اي القرآن افصح الكلام فيه
ان الملزم كون القرآن وارد على طرف الفصاحة لا الا
فصيحة وهي كافية في الاحتجاج فلو عبر بها لكان اولى
وان كان بعضه في اعلا طبقات الفصاحة وقد قرا نافع
بالرفع في قوله تعالى ما فعلوه الا قليل منهم لانه عربي
جيد وان كان الاولى الجر هو الافصح بسواكان
متواترا وهو القراءات السبع وقيل العشر ما عدا
ما يرجع الى الاداء كالمد والامالة ام احادا كالشواذ
والروايات الغريبة عن مشهور القراء وعن السنة
سواء لفظه صلى الله عليه وسلم وهو المرفوع او لفظ
اصحابه وهو الموقوف او لفظ من دونهم وهو المقطوع
ان كان من التابعي فالسنة تطلق عند علماء الاثر
على كل ذلك والظاهر من مقابلتها بالكتاب اختصاصها
بما اضيف للفظ النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح من
نطق بالضاد المحدث به على خلاف في ذلك يأتي في بابه
ان شاء الله تعالى كذلك اي انه حجة بشرطها الآتي
اي ان علم انه لفظه صلى الله عليه وسلم وعن كلام من
يوثق بعربيته كذلك اي انه حجة انه نطق به
كذلك وجاء بالسند المقبول والبحث عن اجماع اهل
البلدين

البلدين البصرة والكوفة وكانا جاريين على هذا الشأن
وعلى عالميهما المدار وعبارتي ترجيح الاولين عن جمع
والدوران مع الدليل حيث دار ومع اي فريق كان
عن اخرين في بحث الاجماع وفي التعادل والتراجيح
كذلك كذلك اي انه حجة وبين معنى كون كل مما ذكر
حجة بقوله اي ان كلا مما ذكر من السماع في الاول
باقسامه والاجماع في الثاني يجوز الاحتجاج به
في اثبات قاعدة نحوية دون غيره مما ليس حجة
في ذلك ككلام مولد وكالبحث عن القياس وما
يجوز من العلل وما لا يجوز وقولي في التعريف
وكيفية الاستدلال بالجر عطف على ادلة بها اي
بالادلة اي بيان للمجمل المعترف فيه العلم بكيفيتها عند
معارضتها فتقديم بعضها على بعض لا بد له من
مرجح والا كان تحكما او نحوه كما في التعارض الآتية
في كتاب التعادل والتراجيح وهو التعارض كما
عما لو اعتد الدليلين او امرين متعارضين في امر
دون مقابله مما يلزم من اعمال الملغى مما لا يجوز القول
به ومثل نحو التعارض بامثلة فقال كتقديم
السماع من العرب اي المسموع منهم بالنطق به
كما جاء عنهم على القياس على المقيس كما سيتوذ
المخالف القياس بابه وهو استحاذ علي ما سمع منهم مما
يخالف ذلك لكن لا يقاس عليه فلا يقال في اتعام
اتعوم ولا في استياع استيع فالمسموع لوروده

الألوكة
www.alukah.net

ذلك بقيسون لمشاكلته لما قبله وانما للمبالغة في الامر بالصعوبة
القياس ولا يفرطون بتشديد الراء بوضع لفظ مكان لفظ
غيره داع له ولا يخلطون اللغات بعضها ببعض بل كل ذي لغة
يجري على بابه غير متجاوز لغيره ومع هذا الاحتياط
وما ذكر معه فليس شيء من ذلك موضع الخلاف فيما
اختلف فيه لغة العرب على ثلثة بالنسبة للمتفق
عليه من اللغة الاول وجه خلع بن القياس حمل
سبب المقيس على المقيس عليه وان خالف فيه غيره
لعدم رايه بذلك يوجد بالبناء للمفعول اي نابب
الفاعل والجملة كالبيان لقوله له وجه ولو كانت هذه اللغة
العربية منحتة او مختلفة حشوا مكملا اي ما يجيء
به المكمل كاينا ما كان وحشوا بوزن حشوا الا انه
المثلثة فيه في محل الشين المعجمة يقال فيه حشوا رجل كما
بينته في الافعال الواردة واويه ويائيه لانها ها
مهملة اي مهمال كالرجل فانه ينصب عند سقوط بعضه
ويهمال اعلاه لانه سفله من غير ضبط وله حد يوقف عنده
لكثرة خلافها لعدم الوقوف على حد يرجع اليه
وتعادت تجاوزت بالافراط اوصافها لعدم الرجوع
لما يقتصر عليه بحاءتهم جر للفاعل للفعل ورفع المضاف
اليه والنصب للمفاعيل بحروف الجزم لكنه لم يكثر
ولم يقع نقاوي الاوصاف فلم يجعل ما ذكر فيه دليلا على
انحطاط اللغة وان وقع فيها الاختلاف في قليل لا يوجب
لا اختلال لها ولا اختل طها لرجوعه الى الخلاف

لوجوه من القياس تقتضيه وانما عطف على قيل
ان الله الخ وتقدم الكلام في ايضاحه معنى ونصبا فقد
بثثت عنهم اي العرب الخليل لانا نوه به في كلامهم في مواضع
نقلت عنهم كما روي ان بعضهم قال لجاني كتاب به فقيل
له في ذلك فقال البيض الكتاب في معنى الصحيفة كما
سياتي في ذكر مسالك العلة المسالة الثانية
في بيان اقسام العلل بكسر فتح جمع علة قال ابو
عبد الله الحسن بن موسى الدينوري بفتح
المهملة والنون وسكون التحتية بينهما وبعد الواو راء
نسبة للدينور من بلاد الجبل الجليس بوزن فيعل من
الجلوس قال المصنف في بغية الوعاة اكثر ابو حيان من النقل
عنه في كتابه تمار بكسر المثلثة الصاغة بكسر المهملة
الاولى وتخفيف النون العلم الحاصل بالتمرن اعتلال
النحاة جمع اعتلال لكونه مما لا يعقل فهو كاضطلاد جمع
اضطبل صنفان علة تطرد تدور وجودا وعدما
على طريق كلام العرب في محاوراتهم وتتساقط
ترجع الى قانون وضابط واصل لفتهم ولا يخرج من
ذلك وعلة لا تطرد على ذلك لانها تظهر حكمهم بكسر
فتح جمع حكمة وفي نسخة حكمتهم بالافراد وهو كالاول
لعموم كل من الجمع والمفرد المحلى بال الجنس المضاف اي فيما عبروا به
من ذلك اي الباعث لهم عليه فانه من حكمة لا من روية
وتفكير فتبين بعد تكلفة اثر اصنعهم في وضع تلك الالفاظ
المعلل بتلك العلل وهي اي النحاة لا ولى المطردة اكثر

الألوكة
www.alukah.net

استعمالا منهم للمتهكة الاستعمال واشد تداولا في هذا
المصباح تداول القوم الشيء وهو حصوله في يديه هذا
تارة وفي مدة هذا اخرى انتهى استعمالا وتعاقبا لها في
تراكيبهم وهي اي العلل المذكورة الشعب كبريتها وهو
ايا الهدم حصولها والشعب بضم فتح جمع شعبة بضم
فسكون قال في المصباح الشعبة من الشيء الطائفة منه
الا ان مدار بفتح الميم العلل المشهورة اي ما يدور
عليه منها على اربعة وعشرين نوعا وهي علة سماع
وتقي كثير جدا كرفع الفاعل ونصب المفعول وعلة
وعلة تشبيه لرفع اسم كان تشبيها بالفاعل ونصب
خبرها تشبيها بالمفعول به وعلة استغنا الحذف
كل من المبتدا والخبر فيما يجب حذفه فيه استغنا عنهما
قام مقامه وكالاستغنا عن الخبر برفوع الصفة وعلة
استحقاق كتقدير الضمة والكسرة في المنقوص والضمة
في الناقص الواوي او اليائي وعلة قوت كتجرد خبرها
افعال الشروع من ان وعلة لحاقها خبر افعال الرجا
بان الشروع قد يجامع الاستقبال لكونه حاليا ولا كذلك
الرجا وعلة توكيد كوصف نحو كلهم اجمعون وعلة تعويض
كتنوين العوض المعوض به الياء وحركتها في نحو جوار
على الحال في تعدم الاعلال ومنع الصرف وعلة نظير
كل افعال على الافعال الناقصة لكونها نظيرتها في عدم
حصول الغاية بمرتبتها فقط وكحمل سراويل المفرد الاعجمي
على نظيره من الجمع العربي في منع صرفه وعلة

تشبيه

وقف لله تعالى ولرسوله على الراوي الاكرم
نقيض كما مال الى عمل ان لتاكيد ولا لتاكيد النفي وعلة حمل
على المعنى ويقال في العطف فيه في التنزيل عطف على لفظ
اذ المحل نحو قوله فاصدق واكون على فرض سقوط الفاء
فصدق الجزاء في غيره عطف على توهم كقول الشاعر
بدا لي اني لست مدرك ما مضى - ولا سابق شيئا اذا كان ايتا
فجر سابق عطفا على خبر ليس على توهم دخول الباء عليه
لغلبتها فيه وعلة مشابهة مماثلة لفظية كتنوين غير
المنصرف وعلة معادلة مقابلة وموازنة لتنوين
المقابلة في جمع المؤنث موازنة النون في الجمع المذكر وعلة
قرب وجوار كما في جر المجاور لمجاورة المجرور وعلة وجوب
كانقلاب كل من الواو والياء عند تحركه وانفتاح ما قبله
الفا وعلة جواز كالخاف علامة التانيث للسند المجازي
التانيث الظاهر وعلة تغليب كالعمرين وعلة
اختصار كحذف نون مضارع كان المجزوم بالسكون
بشرطه وعلة تخفيف كنقل حركة همزة سرا للساكن
قبلها ثم حذفها تخفيفا وعلة دلالة حالا كما في حذف
العامل في قولك للهلال اي هذا او امتظن وعلة اصل كالهاء
لسكون في الباركالا حتجاب وعلة تحليل المهملة وعلة
اشعار وعلة اولي وشرح ذلك المذكور اجمالا
الناج بالفوقية ويجمل اي تاج الدين فاختصره
بما ذكر ورواه بعضهم عنهم كما مر لان المؤلف به لكثرة
ذكر وهو احمد بن عبد القادر بن احمد بن مكتوم
بصيغة المفعول من الكتم في تذكرته قال المصنف

في بقية الوعاة اسمها فيد ثم الاوائة وقفت عليها بخطه
في الجمودية في ثلاث مجلدات انتهى فقال قوله علة سماع
مثل قولهم امراة نذيا بالمثلثة المفتوحة وبعد المهملة
الساكنة تحتية وله يقال الرجل النذي بوزن افعل مع
ان لكل نذيا في المصباح النذي للمراة وقد يقال في الرجل ايضا
قال ابن السكيت وليس لذلك المنع فيه علة سوى
السماع من العرب للاول دون الثاني وقيام الوصف بكل
منهما يقتضي الجواز لجواز كلامه وعلة تشبيه مثل اعراب المضارع عند
خلوا خره عن موجب بنائه لمشابهة الاسم
في تعاقب حركات تنكشف بالاعراب كما في لا ناكل السمك و
تشرب اللبن كما تر فان اردت النهي عن كل جزء وجزء
تشربا ومن الجمع نصبته او اباحة الثاني رفعته فافهم
تعاقب المعاني المقتضية للاعراب لتواردها على الاسم
في نحو ما احسن زيدا الجملة للتعجب والاستفهام و
النفي الى ان المعاني لتواردها على الاسم لم يستغنها الا
الاعراب فكان فيه اصلا وفي الفعل يكتفي هو او اظهار
العوامل فكان فيه فرعا وربما يعض الاسماء لشابهتها
الحرف شبها غير معارض ولم يجعل شبه الفعل مقتضيا
للبناء كما سلكه ابن الحاجب وعلة استغنائها كاستغنائهم
اي العرب بترك ودع بتخفيف المهملة الاولى ودر وحديثه
دعوا الجمعة ما ودعوكم وذروا الترك ما ذكرا ن
ما ودعك ربك بالتخفيف وكاستغنائهم عن تثنية سوا
سوا تثنيته سي وعلة استغنائهم الواو

في

في بعد لو قوعها بين با والحاء بها با في حروف ه
المضارعة استطرادا او كسره ولذا عادت اذا فتحت سوا
افتح ما بعدها كالمبني للمفعول اذ لا كالمبني للفاعل من
الافعال كيولد وعلة فرق وذلك فيما ذهبوا اليه من
رفع الفاعل ونصب المفعول للفرق بينهما ورفع
الاول لكونه عمدة ولثقله وفتح نون الجمع المذكر السالم
وما حمل عليه وكسر نون المثنى وما حمل عليه لذلك وعلة
توكيد مثل ادخالهم النون الخفيفة والنون
الثقيلة في فعل الامر لتاكيده ايقاعه وكذا في جزاء
الامر كذلك وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في اللهم
من بدل حرف النداء لئلا يجمع بينهما لان اللهم وزن القول
اقول يا الله امنا بخير يا اللهم وعلة نظير مثل كسرهم احد اسنا
سنين اذا لقيتا في الجزم نحو لم يكن الذين كفروا حملا
لكسرهم على الجر في الكثير اذ هو اي الجر في الاسم نظير الجزم في الفعل
وعلة نقيض مثل نصب النكرة بلا حملا على نقيضها
ان لها قد مناه فيهما وعلة حمل على المعنى مثل فمن
جاءه موعظة ذكر فعل الموعظة وهو جاء حملا لها على
المعنى وهو الوعظ ولو له ذلك الحمل لكان الاحسن فيه
تانيثه لكونه مسندا الى مجازي التانيث وعلة مشاكلة وازدواج
وتناسب مثل قوله صلا صلا واغلالا نون سلاسل
مع انه غير منصرف لمشاكلة اغلالا المنصرف وعلة معادلة
مثل جبرهم اي العرب اي نطقهم به كذلك او الله اي حملهم
به مع ان الله لا ينصرف بالفتح الاولى بالفتحة لان الفتح

www.alukah.net

من الغائب البناء حملا على النصب لانه اخف من الرفع ثم
عادلوا بينهما والنصب والجر فحملوا النصب على الجر
في جمع المؤنث السالم طلبا للتعادل وعلة مجاورة ومثل
الجر بالمجاورة الاخصر والاظهر بما في قولهم جحر ضب خرب
فخفض خرب الرفع لكونه صفة المرفوع الا انه لما جاور
المضاف اليه جر بالجوار وضم لام لله في الحمد لله لحما
ورتها الدال نحيه الضم بالجوار والذي عند غيره ان
هذا من باب الاتباع لا الجوار واذ الاتباع اما لحركة قبله
كما ذكروا ونجده كما في قوله الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة
اللام او لحركة حرف قبل نحو فاما الكتاب بكسر الهمزة او
تؤده نحو اخوك بنا على انها مقدرة بحركة مقدرة والا
علة لا اخوك كحالك فحركت الخا بالضمة اتباعا للواو وبنا
لبقيتها وعلة وجوب وذلك لتقليلهم رفع الفاعل
ونحوه عن الاحكام النحوية الواجبة الواجبة ضاعة
وعلة جواز وذلك ما ذكروه تقليل الا حالة من الا
سباب الجوزة لها المعروفة عند علما العربية فان
ذلك المذكور من تلك الاسباب علة لجواز الا حالة فيها اجيل
لا لوجوبها اذ هي بجوزة لا موجبة وعلة تغليب لنوع
على غيره مثل وكانت من الفائتين غلب الذكر على
المؤنث حتى نادر جريانه والتغليب يكون تارة
للشرف واخرى للخفة واخرى للكثرة
وعلة اختصار للكلمة مثل باب التراجم هو
ولو حذف اخر الكلمة تخفيفا مثل باب التراجم

مثل

ومثل حذف نون لم يك من مضارع كان المجزوم بالسكون
اذا لم يلقها ساكن وضمير نصب ومثل تخفيف الادغام
فانهم لو بنيا لجالها لثقل بتواليهما وتوالي حركتهما تخففا
باسكان الاول وادغاما وعلة اصل اي بنا عليه كاسخوذ
اذ قياس بابه اسخاذ لتحرك الواو وفيه اصالة وانفتاح ما هو
قبلها حالا لانه ابقي على اصله تنبيها عليه ويوكرم اذ
مقتضى قياسه حذف الهمزة لكنها ابقيت تنبيها على الاصل
قال شاعرهم
ذاكر موه انه هل لانه يوكرما
وصرف ما لا ينصرف كدراع كصرد ورتبة او تناسب او
اعتبار زوال حذف علة رد لاصله وهو المشرف
وعلة اولي لقولهم ابي النحاة ان التقليل اولي من رتبة
التقديم بالمفعول ليجويز لانه المراد عند الاطلاق
وذلك لشرف الفاعل وكونه عمدة ولذكر المفعول به وعلة
دلالة لقول المستهل اي طالب رؤية الهلال اي طلب
هذا الهلال لحذف المبتدا وهو اسم الاشارة لدلالة
الحال القايمة مقام الراي عليه وعلة اشعار لقولهم جمع
موسى موسوون بفتح ما قبل الواو اشعارا بان
المحذوف الف وان اصل موسيون بحركة الياء وانفتاح
ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت لالتقاء ساكنها الواو
الساكنة وعلة تضاد مثل قولهم في الافعال التي
لا يجوز الغاؤها كافعال القلوب بني للمفعول
او الآلة بالمصدر او بغيره لم تلغ اصلا واذا عرفت لما به

بين التأكيد بما ذكر والالغا من التضاد فان الالغا
منتف لاهمال وعدم الاعتداد والتأكيد لخلافه قال

قال ابن ام مكتوم واما علة التحليل بالمهملة فقد
اعتاص بالمهملتين اي صعب علي فتحها فاعرضت عنه
وفكرت فيهما اياما فلم يظهر لي فيهما شيء وما كان كذلك
لا يتكلم فيه وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ
بالمهملة فالمعجمة قد رأيتها اي العلة المذكورة مذكورة
في كتب المحققين من النحاة كعبد الله بن احمد بن احمد
بن احمد بن عبد الله بن نصر ابن الخشاب بالمعجمتين المفتوحتين
اولهما المشددة ثانيهما اخره موحدة البغدادي
باهمال الدالين في الاشهر وقد مر ان فيها لغات اخر نبهت
عليها في تاريخ فتح بغداد حاكيا لها للعلة المذكورة
عن السلوتي عن علماء العربية في الاستدلال على اسميته
كيف ينفي حرفيتها لانها مع الاسم كلام والحرف مع
الاسم ليس كذلك ولا يرد ما زيد لاحتياج حرف الرد فيه مقام
الفعل وهو ادعوا وتفي فعليتها بما وزنها الفعل
بلا فاعل نحو كيف فعل ربك فتحلل اعلل عقد
بضم ففتح مع عقرة شبه بما ذكر جمع شبيه خلافا المدعي
بصيغة الفاعل اي اغلب دعوى عدم اسميتها بعدم
امكان تثنيته فتعين كونها منه اذ لا قسم سوى ذلك
انتهى واما الصنف الثاني من العلة وهي غير المطردة فلم
يتعرض له المجلس المذكور في الفعل مع ذكره
في التقسيم ولا بينه اذ الاقسام للمطردة

وقد بينه ابو محمد ابن السراج بفتح المهملة الاولى
وتشديد الثانية اخر جيم في الاصول في
النحوية فقال اعتلالات اي تعليلاته والعدول للاعبر
به ايما للدقة لما فيه من التكلف النحويين ضربان ضرب
منها هو المؤدي الى كلام العرب لدورانه عليه
وجوده وقولنا كل فاعل مرفوع وكل منصوب اي مفعول
كان الاول المفعول به لواسطة ولا ما ناب مناب الفاعل وهذا
هو الاول من قسمي العلة المقسم للامر وضرب سمي علة
العلة مثل ان يقولوا اي النحوية لم صار الفاعل
مرفوعا والمفعول به منصوبا فيقال لعلة
الفاعل عدم تعدده فجبر بثقل الرفع وكثرة المفعول به
فجبر بخفة النصب وهذا الضرب ليس بحسن لانه
معارض المتكلمين فيه والفعل بالتحتية مضارع السبب
ان تتكلم بالنون كما تكلمت العرب وانما استخرج منه
اي من هذا حكمتها اي سرها في الاصول القواعد
التي وضعها النحاة استنادا من كلام العرب واتبع
التكلم بكلامهم وهو الضرب الاول دنيين فضل هذه
اللغة العربية على غيرها من اللغات اذ لا مراء انما
هي في هذه اللغة لا غير وقال ابن جني في الخصايص
هذا الحاضر هنا الذي سماه ابن السراج علة العلة
انما هو اي الاسم المذكور يجوز تسمح في اللفظ والتجوز
والتسامح والسمح بمعنى ومراده ترك التثبت في هو
التعبير مع القدرة عليه واما في الحقيقة فالمعنوه

الألوكة
www.alukah.net

اي هذا النوع ليس علة للعلة بل شرح وتفسير عطف
رديف وتتميم للعلة ببيان ما فيها من القيد والحيثية
الا ترى ايها الصالح للخطاب انه اذا قيل من للمجهول العدم
تعلق الغرض بمن الفاعل فلم ارتفع الفاعل وهذه علة تكسب
المتكلم بكلام العرب له قاعدة وقال السؤال منه لاسناد
الفعل اليه فحصل له قوة التسته الرفع ولو شاء
المجيب لابتدا هذا فقال في جواب لم رفع زيد في
قولنا قام زيدا نما ارتفع لاسناد الفعل اليه
له ان ذلك تعليل صحيح لكان ذلك العدول مغنيا
عن قوله انما ارتفع لانه فاعل حتى يسال بالبا
لغير الفاعل فيما بعد بالبا على الضم لانه غاية عن العلة
المحكمة التي لا حلها رفع الفاعل فبين ان ذلك ليس
بتعليل للتعليل بل شرح له وايضاح ليقيام مقامه ولبي
ذلك شذ المعلول وعكسه المسئلة الثالثة قال
ابن جني في الخصائص اكثر العلل عندنا بعامة النحاة
مبناها على الاكتساب المعاني بها فيلحق تاركه بل والشرعي
وفي التنزيل والحدبد فيحرم حلقه فنصب الخصلة اي
بما زاد على ركني الاسناد وبلا توقف عليه صرف الكلام عنوه
له عاملين في قوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما
بينهما لا عبين وما بينهما كخبر كان وعبين
ومفعولي ظن فانه عمدة في الا صل الا انه ثابت الفضلة
تجري مجراه ورفع العمدة وجر المضاف اليه وغير ذلك
من الاحكام النحوية الموجبة لمضمونها وعلى هذا مفاد

بضم

بضم الميم اي افادة كلام العرب ولذا جعلت القواعد
ليسلكها المتكلم فيتكلم بكلامهم وضرب اخر من العلل
سمي علة باعتبار الصورة انما هو في الحقيقة سبب لذلك
المعلول مجوزة وليلة لا موجبة وله يوجبه من ذلك المجوز له
اصحاب الاثالة فانها اي اسبابها علة لجواز له الوجه
ولو كانت علة حقيقية لوجبتها بالدوران الحكم مع علته
وجودا وعدما وكذلك المذكور من العلة المجوزة علة
قلب واو وفيت بضم الواو وتشديد الغا بعدها همزة
وهي العلة للقلب المذكور كونها انفتحت وما قبلها زمانا بنايه
للمجهول فانها اي مع ذلك قيام العلة بالفعل
يجوز انقلابها واوا فعلتها كذا والظاهر فعلة اي
القلب مجوزة للسبب له موجبة فهي سبب الجواز له
لا علة حقيقة قال ابن جني وكذا كل موضع جاز
فيه اعرابان فالكثر باعتبار كالذي يجوز جعله في الا
عراب بدلا وحالا لجواز انه رجلا مناحكا فيجوز اعرابه
رجلا بدلا من الضمير وحالا موطئة لكون مقتضى كل منهما
يجوز له وكذا النكرة الواقعة بعد معرفة هي اي النكرة
في المعنى المراد هنا اي المعرفة نحو مررت بزيد رجل صالح
فرجل نكرة وقع بعد معرفة وهو المراد منها فرجل بالجر له
بدل من زيد بدل كل من كل لان المراد من كل منهما وهذا رجلا
ضاحكا بالنصب على الحال الموطئة فان علته
اي الا تباع في الجر والحال لجواز ما كان جايز من ذلك لما الوجوب
اذ لو وجب لما امكن غيره كما في رفع رافع الفعل لا يمكن غيره

الألوكة
www.alukah.net

انتهى قال الم فظهر بهذا المنقول عن ابن جني الفرق
بينه العلة والسبب في اصطلاح الفن وذلك ان كان موجبا للحكم
سمي علة لان ذلك شانها انه يجب وجود معلولها
عند وجودها واذا لم يوجد مانع وما كان يجوز
فقط يسمى سببا لان السبب قد يتخلف عن المسبب
لفقد سبب عند فقد الاسباب او لوجود
مانع وقال ابن جني في موضع اخر من الخصائص
اعلم ايها الصالح للخطاب ان محصول مذهب اصحابنا ان بعض
المعلولات له انما مناسبات بعد الوقوع فلا يجب اطرادها
فانها وان تقدمت علل الفقه في الدقة ولطف الاعتبار
فاكثرها يجري مجرى التحقيق فيجوز ترك المعلول مع
وجود علته والظاهر انه بالصادين المهملتين بدل الفاين
كما يدل له قوله قبل سببي على جواز تخصيص العلل الخ والفرق
بين هذه وبين تلك العلة اذا جرت في البعض فقط فلو تكلف
متكلف نقضها نقض تلك المعللات بتلك العلل وربما
خرج عنها لكان ذلك ممكنا لعدم مانع عقلي او شرعي
عادي او وضع وان لم يجر قياسا كما قال وان كان علما غير
قياس وان وصلية منقلا خبر كان والظرف قبله حال
ويجوز العكس واعراب كل خبرا وذلك التكلف كما لو تكلف
متكلف تصحيح قاميران وسعاد نزكا علة لهما فقال
موازن وسوكما دعلى اصلهما ونصب الفاعل مع
كونه فاعلا والتفاعل الدغة المشبهة اذا حولت اليها
عنه جاز نصبه تمييزا ان كان نكرة وشبهها بالمفعول

به اذا كان معرفة ورفع المفعول به بغير واسطة الذي
لم ينب عن الفاعل وليست كذلك المذكور في علله
النحاة من التخلف عنها الموارد والمتكلم علل المتكلمين لانها
لتلازمها لمعلولها وجودا وعدما لا قدرة على غيرها
اي غير اعمالها بوجه فاذن اي اذا لم تنقض على المتكلمين
اصلا وجاز في علل النحاة ذلك تم في الاصول رسم اذن بالنون
والمعروف رسمها بالالف مطلقا لانه يوقف عليها كذلك
والقول برسمها نونا مطلقا واذا اهملت ضعيف علل النحو
متاخرة مكانة ورتبة عن علل المتكلمين لعقوة عللهم
يلزم الوقوف عندها منقدمة عليه وفي نسخة
عن وفي نسخة اسقاط الجار علل المتفقهين
لان منها القطعية ودليل الفقه ظنية اذا عرفت
ايها الصالح للخطاب ذلك المذكور من تغاير علل العلوم
العلوم ان علل النحويين ضربان ضرب واجب لا بد
لا فراق منه اصلا لانه النفس المدركة للكليات
لا تطيق في معناه المقصود المعبر عنه بالعبارات
الواجبة فيه غيره وضرب جائز تطيقه ولو بشقة في
معناه غيره وتخله محله لا دايه موداه وهذا الثاني
ساقطا من النسخ التي رايت وهذا الثاني لا حق بعلل
الفقها لعدم لزوم اطرادها فالاول وهو الواجب فيها
لا بد للطبع السليم منه فله يطيف في ذكر غيره لطف
الالف واو اللصمة قبلها كما في فاعل اذا بني للمفعول
تقلب العين واوا وكسرها بالكسرة قبلها كما في

كما في قيتال مقدر قائل فاليا فيه منقلبة عن الالف لانكسار
ما قبلها ومنع الابتدا بالساكن وقيل انه في غير الالف في
الا انه مستثقل جدا والجمع بين الالفين المدتين
واستحالة هذا الجمع اذ لا يكون ما قبل الالف اللينة
الا مفتوحا فلذا وجب قلبها واوا اذا انضم ما قبلها وياء اذا
انكسر ذلك كما تقدم انفاقا ولو التقت الفا ان بعد ان وحرف
المد هو الساكن من حرف العلة وحركة ما قبله من جنسه وله
يكون الالف الا حرف فلو التقتا لوقعتا الثانية منهما حينئذ
بعد ساكن وانه غير جايز اذ لا يوجد الا بعد فتحة والضرب الثاني
وهو الجايز ما يكن النطق به على اي هيئة مستحقة فيه كقلب الواو
ياء بعد الكسرة اذ بكن عدم القلب وان يقول المتكلم في عصافير
جمع عصفور فقلبت واوه ياء لكسرة ما قبلها عصافير
بكسر الفاء وانما الواو فيها لكنه كره لما فيه من
الثقل على اللسان والمشقة قلت زيادة على ما في الخصايص
في امثلة الضربين ومن الاول الحكم الواجب تقدير الحركات
في المقصور كالفتى اذ الالف مع بقايها بحالها لا تقبل
الحركة اصلا قال بعض الادبا مخاطبا لليها ابن الخاص
منطوقا اليه

سلم على المولى اليها وصف له ... خضوعي اليه واني مملوكه
اليه اجركني اليه سوقني ... حبيبي به مشغوفة مملوكه
ولقد تحملت ليعده فكاتني ... الف وليس يمكن تحريكه
ولقد عفا الله عنه ذلك ... سلب الغرام اخا الغرام تحركا لما لحب ابي المحاسن قد الف

فقد

فقد السكون ملازم ابدا له، فالوقف منه مشابه وصف الالف
وله عفا الله عنه
منعت تحركي للهجرة ... هجرت وزادني تلفي
وصرت مقصورا عن الحركات للالف. وظاهر عبارة
المص تقدير الحركات الثلاث في غير المنصرف كموسى
والمختار ان المقدر فيه حركات الضمة رفعا والفتحة
في باقي احواله ومن الثاني الجار تقدير الضمة
والكسرة في المنقوص كالقاضي اذ لو ظهرت لا
كمن الالتقا ساكنين فتحذف نحو قال وقاد ابن جني في موضع اخر
من الخصايص اعلم ان اصحابنا انزعوا العلل النحوية
من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب الامام
ابي حنيفة وكان جيد الفكر قال اما منا الشافعي
رضي الله عنهما فلم منهن قط الا ما كان من محمد بن الحسن
وجمعوها بعد الانتزاع بجودة الفكر وحسن الذكاء
منها بالملاطفة المفاعلة للمبالغة والرفق الاستخراج
من ذلك لذلك المسيلة الرابعة قال ابن الانباري
اختلفوا في النحاة في كتابه الحكم في محل النصب من
الكتاب او كلام العرب كرفع الجلالة في قل هو الله احد
عما اذا اثبت بالنص اي بالنص فالهمزة مقدرة ولهذا
قال ام بالعلة وهو كونه فاعلا فقال الكثرون
من النحاة بالعلة وهو كونه اي الفاعلية له بالنص من المتكلم به
لانه اي الشان لو كان الحكم ثابتا به اي بالنص
لادى الى ابطال الالحاق للفاعل في غير النص
لفقد كونه نصا وسد باب القياس لان القياس

اظهر ليلا يتوهم انه لو اخر لكونه احصر عوده للمنصوب
بان وله حمل فرع كقولك في جاز زيد على اصل كالحالة
في قول الله تعالى قال الله تعالى لعلة جامعة بين المحمول
والمحمول عليه هي هنا العامل عليه فاذا فقدت
العلة الجامعة التي هي مدار القياس وكان هذا
الاثبات بخلافها بطل القياس لبطلان مداره
وعليه وكان الفرع الواقع من المتكلم
بذلك ليعد النص مفتقرا ما فردا من غير
اصل لفقد القياس بفقد علته وذلك لا حد كما ذكر محال
لفقد الماهية عند فقد جزء من اجزائها
الا ترى ايها الصالح للخطاب انا لو قلنا ان
الرفع والنصب في ضرب زيد عمرا الواقع في كلام
من ثبتت القواعد للعربية بكلامه بالنص من ذلك
العربي لا بالعلة من الفاعلية والمفعولية لبطل الا
لحاق بالفاعل في الرفع وبالمفعول في النصب
من متكلم قياسا على ما ثبت بالنص والقياس عليها فيما
ذكرنا لعدم وجود العلة الجامعة وذلك لا يجوز لانه
يلزم عليه الحاق فرع بغير اصل كما علمت وقال بعضهم اي
النحاة يثبت اي الحكم في محل النص من الذي ثبت بكلام
القواعد بالنص لانه اصل غير مفتقر كما بني عليه كلامه
وفيما عداه من كلام المولد بالعلة اي بالقياس للعلة
الجامعة من الفاعلية والمفعولية وذلك نحو النصوص
من التراكيب المنقولة عن العرب المقيس عليها
على التراكيب الواردة عن العرب بالعلة
الجامعة

الجامعة بينها وبين التراكيب المقيسة هي عليها
في جميع ابواب العربية من الاحكام النحوية القياسية
والمستدل هذا القايل وجوز بناءه لغير العامل
لعدم العلم بعين المستدل على ذلك بان النص مقطوع
به لثبوته عن قايله المحتج بقوله والعلة
الجامعة التي يلحق الفرع بها الاصل مظنونة او ربما
فرق بين الاصل والفرع واحالة الحكم
على المقطوع به وهو النص اولى من احالته على المظنون
ولا يجوز ان يكون الحكم الثابت بهما مقطوعا من
حيث انه منصوص عليه مظنونا من حيث انه مقيس
ولو كون الشيء الواحد مقطوعا به مظنونا او موصوفا بهما
في حالة واحدة وذلك محال لما بينهما من التضاد
واذا احتمال مع القطع بخلافه مع الظن الا انه
مرجوح واجيب عن هذا الاستدلال بانه
اي الحكم اثبت بطريق مقطوع به وهو النص
من الكلام العربي ولكن العلة الجامعة هي التي دعت
الى اثبات الحكم اي فالحكم بالنص من غير الحكم بالقياس
كاخذ الفقيه الحكم الاجتهادي من النص العربي
والنص مقطوع به والحكم المستنبط منه مظنون فنحن
معاشر النحاة نقطع على الحكم الوارد في الامثلة
عن العرب بكلام العرب ومن النص ونظن ان العلة
كالفاعلية هي التي دعت الواضع لتلك الامثلة
المنصوص عليها الى الحكم الماخوذ منها فالظن لم
يرجع الى ما يرجع اليه القطع بل هما اي المرجعان

منعا برانه قال ولا باعتبار المثال الوارد والثاني باعتبار
العلة الحاجز انتهى بكلام الانباري وسكت المص عن
الترجيح بين الاقوال لكونه لعدم وجوده مقتضيا عنه
المسئلة الخامسة العلة قد تكون بسيطة ذات وجه
واحد كما قال وهي التي يقع التعليل بها من وجه واحد
كالتعليل التقدير الصرف والكسرة في المنقوص
بالاستثقال والتعليل صفة المرتفع الجار والمجرور
كما في مجرور ضرب بالجوار والتعليل اعراب المضارع
بالمشابهة للاسم فيما تقدم وتحرز بذكر من العلل البسيطة
وقد تكون مركبة من عدة اوصاف والمراد
والمراد بالجمع ما يشمل قرن الواحد كما قال اثنين فصاعدا
وهو بدل من عدة او حال منه كتعليل قلب واو ميزان
ما يوقع به اكذا وصوابه الواو بعد كسرة قال
العلة في القلب المذكور ليست مجرد سكونها
ولا مجرد وقوعها بعد كسرة فتكون بسيطة بل
هي مجموع الامرين فهي مركبة وذلك اي التعليل
فالعلة المركبة كثير جدا وقد زاد في العلة صفة
لا يترتب عليها حكم لغرض من الاحتياط ودفع الاعتراض
بحيث لو اسقطت الصفة من العلة لم يقدح بانها
للفاعل اي اسقاطها او للمفعول اي لم يقع قدح فيها
اي في العلة ترك شيء مما يتوقف عليه صحتها كما سياتي
في الفوائد نقلا عن الخضري في هذا اوائل
المسئلة السادسة قال البهاء ابن النحاس في
التعليقة على كتاب ابن عصفور علل علي ابن موسى بن محمد

علي ابو الحسن ابن عصفور بضم اول اسميه وثالثة
وسكون ثانيه حذف التنوين من العلم الموصوف بابن
مضافا حال الي علم اخر وحذف الف ابن ولا بد من
اتصاف ابن بوصوفه والا فنحو عبد الله بن ابي طلول
يجب كتابة الف ابن قبل طلول لانه انما صفة عبد الله
وقد فصل بينهما ابن ابي وليس ابن الثاني وصفا لابي
فلذا وجب تنوين ابي ولا بد من عدم وقوع ابن اول
سطر والا وجب كتابتها العلة مركبة من مجموع
امرين وهي اي مجموع الامرين ولو انتظر الخبر لجاز
كثرة الاستعمال مع التقاء الساكنين التنوين
وياء ابن والنحاة عنه لم يعللوه الا بعلة بسيطة كثرة
الاستعمال فقط وهي من مقتضيات التخفيف
وفقط بفتح فسكون اسم فعل بمعنى انته كثر تصديره
بالفا وقد اطلت الكلام في شانه في اول شرح عوامل
الجرجاني كما اشرنا اليه فيما مر قبيل حذفه منه هند
بنت عامر ولا بد من تقدير قبل في هند حتى
يوجد الضابط المحوج لحذف الف ابن حينما اشرنا اليه
على لغة من صرف هند الخفة سكون وسطه وان لم
تسقط هذه الالف لتحريك التنوين دفعا لالتقاء
الساكنين فكانه اي ابن عصفور لما راى انتفاء
العلة بما ذكر احتاج الى قوله ومن الغريب من
يحذف بمجرده كثرة الاستعمال كما في المثال المنقوض
به كلام ابن عصفور وهذه العلة الاخيرة البسيطة
الصحيحة المطردة في الجميع ما وجد فيه التقاؤهما

الألوكة
www.alukah.net

مقدم على مقابله المذكور وتقديم اللغة المجازية في
اعمال ما لكثرة استعمالها ولمجيء القرآن بها على اللغة
التميمية وان كانت اقوى قياسا ووجوب نصبه
المستثنى المنقطع بعد الا في المجموع المستثنى من غير
الموجب الا المانع من ذلك التقديم فنعدل عن السماع
للقياس كما اذا اجتمع على عدم الاعتداد بالسماع لخرق
الثوب المسمار برفع المفعول به ونصب الفاعل وعن
اللغة المجازية للتميمية عند فقد شرط اعمالها عند
المجازيين وتقديم اقوى العلتين على اضعفهما
كتقديم مقتضى العامل لقوته على مقتضى الجوار لضعفه
وكتقديم الاصل او الظاهر على معارضه بمجرد الاحتمال
لخلافه وكتقديم احق الامرين بالاقتضاء على اخدمها
فيما كالفصل بين المصدر المضاف والمضاف اليه بمفعوله
فانه اقبح منه بغيره قال الزمخشري في الكشاف
وقراءة ابن عامر شتى لو كان في مكان المجرورات والتفو
لو كان صحيحا مردود فكيف به في الكلام المنثور فكيف
به في القرآن المعجز لحسن نظمه وجزالته والمنع لذلك
طريق البصريين والكوفيون على الجواز كما وقع
في صلاة السبيل وكترك التاء حيث فانه اقبح من
صرف غير المنصرف عند فقد الوالا ضافة فلذا صرف
صلة صرف من صرفه في مناصة اعمله الا لا عملها باخف
الا قيسين عند من صرف غير المنصرف ومن منع الصرف
قال الامر بالعكس ومثل الم في باب التعادل والتراجيح
لتعارض

لتعارض القبحين وارتكاب اخفهما وترجيحه
الى غير ذلك من مرجحات التقديم للمجتهد عند
تعارض الادلة ونحوه وهذا الموحى اليه بهذا
القيد هو لا غير المعقود له الكتاب الصادس
كتاب التعادل والتراجيح وقولي في التعريف
وحال المستدل اي القائمة له عطف على اولا
صالته او على بعضه لقربه وجهان عند تعدد
المعطوفات اي المستنبط للمسائل النحوية من
الادلة المذكورة في الكتب الخمسة اي صفاته
جمع ايا للعموم حال لكونه مفردا مضافا وهو كذلك
حيث لا عهد للعموم وشروطه وصح كونها من الحال
لان الشرط صفة قائمة به وحال من احواله وما
يتبع ذلك المذكور بحسب عادة الاصوليين
وصفة المقلد من عطف الرديف ادعا او من عطف
العام على الخاص وهذا المضبوط هو فقط الموضوع
له للبحث عن عوارضه اللاحقة له
الكتاب السابع اخر الكتاب وبعد ان حررت
هذين الحدين لاصول النحو بفكري القاصر
النقص في المعقول لانها في المحسوسات فتمثيل
وشرحت بما ذكر وجدت من افعال القلوب ان
الانباري بفتح الهمزة نسبة للانبار بلدة قديمة
على الفرات قال الاصفهاني في لب اللباب قال
الجملة ثاني مفعولي وجد ومنه قوله تعالى ما

وبالذات علله ابن الخباز اولي لان الغرض اذا
حصل بالاقل لا حاجة لتكلف ما زاد عليه ومن العلل المركبة
السابق ذكرها قول الزمخشري في المفصل الذي وهو
للمفرد المذكر ولا ستطالتهم اياه بسبب صلته مع
كثرة الاستعمال فخففوه من غير وجه فحذفوا الواو
الذي بعد الياء وابقوا الياء على الكسرة دليلا عليها ثم الذي بحذف الحركة
ثم حذفوه اي الاسم بجملته واكتفوا بالكسرة واختزلوا الكسرة
بحلم التعويض الكائنة في اوله فجعلوها موصولا بالوصف
الصريح وكذا فعلوا في التي كما فعلوه بالذي وهذه من العلل
المركبة كما قال ابن الخباز انما التزموا اي العرب
وجعله ابن مالك مستحسنا لان زيادة الفصل من ان تفتح
وتسكون اذا حققت من ان المستقلة وبين خبرها اذا
كان فعلا متصرفا غير دعاء في علة مركبة من مجموع
امرين وهما اي الامران الفوض من تخفيفها وابقاؤها
على ما كانت عليه من الفعل فان كان يليها حال تشديدها
الاسم لفقد ذلك الفصل بما ذكر ومن شرط العلة ان تكون
تكونها جامعة من الاصل والفرع هي صرح به الجزولي
الفعل على غير من قوله الموجبة للحكم المقصود بذلك القياس
في المقيس عليه ومن ثم الها شكلت للوقف عليها ولا
تنطق بها فصلا خطأ ابن مالك البصريين حكم
عليهم بالخطأ وسببهم اليه في قولهم ان علة اعراب
المضارع العاري من النون مشابهة الاسم في حركاته
وسكناته وفي ابهامه احتمالها المحتمل لكونه محتملا للزوائد
المحمد والاستقبال وتخصيصه باحدهما بقرينة

ان هذه الامور الموجبة الموجودة في الاسم
الموجبة لاعراب الاسم وشرط القياس كون العلة
الموجبة للحكم في المقيس عليه انها الموجبة له
كما تقدم قوله بصيغة واحدة معان مختلفة ولا
يرفعها الا الاعراب هذا هو الموجب لاعراب الاسم
تقول ما احسن زيد فيحتمل النفي والتعجب والاستفهام وما يكشف المراد الا الاعراب واذا اردت
الاول وهو النفي رفعت زيدا فاما احسن وما بعده او الثاني
اي التعجب نصبته مفعولا به لاحسن وهو وفاعله
خبر عن ما التعجبية وهي اي مبتدا او الثالث وهو
الاستفهام جررته على انه مضاف اليه وما مبتدا
واحسن خبره فلا بد ان تكون هذه العلة فيحتمل
التركيب النهي عن كل واحد من المعاني المذكورة هي
الموجبة لاعراب المضارع فانك تقول لا تاكل السمك
وتشرب اللبن فيحتمل التركيب النهي عن كل منهما على
انفراده الاول وعن كل مطلقا وعن الجمع بينهما لانهن
كل على انفراده وعن الاول فقط والجملة الثانية
مستانفة امرا او في سخطة والثاني مستانف انما
الفعل الثاني مستانف ولا يتبين ذلك مع بنائه على
اصل التركيب فلا ينافي ما تقدم الا الاعراب بان
يجزم الثاني ايضا لا جزمت الاول او ان اردت
النهي عن كل وتنصبه ان مضمرة وجوبا بعد الواو
في وجوب النهي ان اردت الثاني النهي عن الجمع وترفعه

المختصر للاعراب على التركيب ٢٩٢

للجزولي ان اردت المثالث تخصيص النهي بالاول والمسالم
السابقة قال ابن الانباري اختلفوا اي النحاة
في التعليل بالعلة القاصرة التي لا تجاوز محل النص
لقصره لكونها محل الحكم لوجوده او وصفه الخاص بهما
تجوزها قوم ولم يشترطوا التعدية اي المجاوزة لهما من
معلولها في صحتها الحصول المقصود من ذلك التعليل وذلك
اي التعليل بالقاصرة كالعلة في قولهم اي العرب
ما حاشاك بنصب حاشا خبر ما وقولهم عسى الغوير
بضم المعجمة وفتح الواو وسكون التحتية ابؤسا فان جاءت
في المثال الاول وعسى في الثاني اجريا مجرى صار الفعل
الناقص وجعل ابؤسا اسم مرفوع وخبر منصوب وذلك
لبنائها للمفعول وللفاعل الا جرا خاص منهم من المثالين
لا يجوز ان يجرا لا منهما بينهما مجرى صار فيرفعان الاسم
وينصبان الخبر في هذين الموضعين الا ولي المثالين
وفرع عليه قوله فلا يقال حاشا خالدا بالمعجمة واللام
اي احاشا لك وفي اخرى بالمهملة والجيم كما ولي اي صارت
والمانع يحملها وان لا حاشا زيدا قائما فانك انما قصدت بها في ذلك
المثال وكذا امثل امتناع اجرائها مجرى صار في غير المثال
الوارد عنهم لا يجرون هن مجرى صار في غير المثال المتنازع
فلا يقال عسى الغوير ابؤسا بدلا ابؤسا وكذا لا يقال
عسى زيد قائما باجرا تنزيل عسى مجرى صار فيما تقدم
لتضمنه الجواز على ما جاء عنهم وجعل عسى فيما ذكر محمول
على صار في العمل قوله والجمهور انها على بابها فعل رجاء ان

المنصوب

وقفت على بداية الورقة الاولى

المنصوب قبل خبر يكون مقدرة وقيل خبر يصير بعد قوله
وقيل عسى خبر عسى بعد قوله على الصحيح وضرب المثل
اول هذه الاقوال واستدل ابن الانباري على صحتها
اي العلة القاصرة بانها ساوت العلة المتعدية
والعلامة بالمعجمة والمناسبة بينها وبين الحكم
وزادت عليها على المتعدية بظاهر النقل فيما هي
خاصة به وقال الاصوليون لا يصح جواز التعليل بالعلة
القاصرة على الصحيح للقياس فلا اقل ان يكون عليها
على الفساد لا لحاق غير المنصوص عليه بالمنصوص وقال
قوم من النحاة انها علة باطلة لان العلل كلها جامعة بين
الاصل والفرع انما تراد للتعدية حكم الاصل
الى الفرع وهذه العلة لقصورها لا تعدية بينها
وغيره فاذا لم تكن العلة متعدية فلا فايدة لها لا نها لا مرفوع
لها لغيره فاذا لم تكن العلة متعدية فلا فايدة لها لانها
لا مرفوع لها لقصورها وعدم تجاوزها عما هي له
والحكم المعلل بها ثابت بالنص لا بها فتصير كالعبث
واجيب بانا لا نسلم انها اي العلة انما تراد للتعدية
حكم الاصل في الفرع فان العلة انما كانت علة لذاتها وهو
مناسبتها للحكم المعلل بها لا لتعديتها والتعدية لازمة
ذلك غالبا ولا نسلم ايضا عدم فايدتها اي العلة القاصرة
فانها تفيد الفرق بين الحكم المنصوص الذي لا يعرف معناه
ويعبر عنه بمفعوله المعنى فاذا وجد ذلك المعنى وكان
متعديا في غير المنصوص حمل عليه والحكم الذي لا يعرف

www.alukah.net

معناه ونقال الصمامي فلا نقياس عليه لعدم نقل العين
تعني الكلم حتى ينظر اوجد في الغير ام وتقيد ابه العلة
القاصرة انه ممتنع وغير المنصوص عليه الي المنصوص
عليه قياسا بهذه العلة ابو جهل تعني المنصوص عليه
فلا يعدي حكمه عن محله انتهى كلام ابن الانباري وقال ابن
مالك في شرح التسهيل محل هما له ويعوم منتهاه فيم ومن
ممتنع علة والبناء لزوم آخر الكلمة السكون او ما نحو
كسون السكون وضمير المتكلم مع غيره نحو ايم ليتوالي ه
اربع حركات فيما هو كلمة واحدة والعامل كالجزء من فعل
ولذا فصل بينهم وبين علامة اعرابه وهذه المسالة فتفهم
له نها قاصرة لا تعم افراد الماضي المسند لما ذكر اذ لا يوجد
الا في الثلاثي الصحيح وبعض الخماسي كانطلق وانكسر
لا تتوالي فيهما اكثر من ذلك بل ثلاث حركات والسكون
عام انتهى فمنع العلة القاصرة دليل ما منعها الا بعد ما
اعلمها بعدم شمولها الا فراد المعلل فقد وقع الحكم مع عدمها
فيما ذكر واجاب البصريون عن ذلك بان التسكين لما ذكروه
وحملها فقد عليه وان لم يوجد فيه العلة طردا للباب الجملة
الثامنة قال ابن جني في الخصائص يجوز التعليل للحكم
النحوي بعلتين لان المعاني لا تزاحم ولان العلة موقع
له موثرة اذ هي تكون بعد الوقوع ومن امثلة ذلك ه
قولهم هو لا مثلي بكسر الميم الثانية وقلب الواو
ياء جمع مذكر سالم مرفوع مضاف للياء فاصله جدا لا
ضافة جمع مذكر مرفوع مضاف للياء مسلوى جدا لاضافة

حذفت النون للاضافة قلبت الواو ياء لما مر من
كل منهما موجب للقلب احدهما اجتماع الواو
والياء وسبقت الاولى غير عنبره بدله بقوله
احداهما بالسكون والاخر الاخر المتكلم ابدا
ظرف لقوله بكسر الحرف الذي قبلها لما لم يمكن
البناء تبقى بحالها على غير لغة هذيل فوجب قلب
الواو ياء لاجل العلتين اردت ادغامها اياها المتطلب
تبيان كسر ما يليه الاول له الادغام ما وجد الكسر
ومن ذلك قولهم اي العرب في مسى مثلا سماه
اصله موسوي اي السين وسكون الواو بعدها
تحتية قلبت الواو ياء قلب واو مسلوي ان
شئت قلت لانها ساكنة غير مدغمة فذكر
كقلب واو موزان لذلك وان شئت قلت لانها حكم
قبل ياء اذا اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما با
لسكون قلبت الواو ياء كما مر انفا فهما اذا علتين لقلب
واو سي احداهما كعلة قلب واو ميزان الاول موزان
والاخر كعلة قلب واو ظبي ولي بفتح اولهما وه
تشديد الياء فيهما تمقدري اطويت كذا ولويت كذا فر
الاصل طوي ولوي بوزن ري وفي كل منهما موجب للقلب
وقال ابن جني في موضع اخر قد يكثر الشيء فيسال عن
علته وذلك كرفع ونصب للفاعل مثلا في الاول وللمفعول
كذلك في الثاني وذهب قوم في تعليل ذلك الى شيء من
التعليل ومذهب اخرون الى شيء غيره فيجب على ه

الناظر اذ هو رأي الخليلين تأمل القولين والنظر في كل
واعتقاد اقواها لقوة مدركه او لموافقته المنقول
ورفض ترك الاخر بالذي لم يكن كذلك فارتضاه وبالي
القوة في الدرك والموافقة للمنقول ليكرر اعتقادهما جميعا
فقد يكون الحكم الواحد معلولا بعلتين فيعلل بكل منهما اتم
كلام ابن جني وقال ابن الانباري اختلفوا اي النحاة
في تعليل الحكم النحوي بعلتين فصاعدا جاز حذف
عاملها وصاحبها اي يذهب صاعدا وزيدا علمها
فذهب قوم الى انها لا تجوز لان هذه العلة
الاعتبارية مشبهة بالعلة العقلية اذ
جعة للعقل والعلة العقلية والمقام المذكور لزيادة
الايضاح اثبت الحكم معها الا بعلة واحدة لانها
مؤثرة ولا يكون المؤثر واحد لاثرين فكذلك
فكالعلة العقلية فيما ذكر ما كان مشابها لها من
هذه العلل المتغيرة على سبيل المناسبة والاعتبار
عند الوقوع لحملها عليها وذهب اخرون الى الجواز لانها
معرفة لا مؤثرة وذلك التعدد للتعليل مثل ان يدل
على كون الفاعل بمنزلة الجزء من الفعل حتى
وجب تسكين اخره عند اتصال ضمير الرفع المتحرك به دفعا
لتوالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة كما مر بيانه
بعلل تتعلق بدلك احدها كونه يسكن له للفاعل
ام الفعل في نحو ضربت من كل متصل بالضمير المرفوع
المتحرك والثاني كونه يمنع العطف عليه اذا كان

متصل

متصلا قبل تأكيد والفصل بينه وبين المعطوف
بما يحاصل ما وثنا انتفاؤهما وقوع الاعراب وهو النون بعده
اي بعد الفاعل بين الامثلة الخمسة وهذا مرجح منع في
اختيار ان الاعراب لفظي ومن جعله معنويا قدر علامة
الاعراب وكونها خمسة باعتبار الظاهر كما تقدر في محله
والا فهي سبعة ورابعها اتصالها الثابت بالفعل
اذا كان الفاعل مؤنثا في هذا التعليل وقولهم في الذي
الى جملة كانت المركبة من الفعل والفاعل ومرفوعه كفى
ولو كان ليس جزء الشيء لان الاول كالسبب لبعد المتبس
وقولهم حينئذ بالتركيب للفاعل مع الفعل لانه هو
شأن الحرف وقولهم سنذ وذا لانه اجيئذا مصغرة
لكونهما صارا كالكلمة الواحدة وفسر لانه اجيئذه بقوله لانه
اقول حينذا ومن صغره رأى ان في المجموع جعل اسما واحدا
فعومل معاملته وقولهم في مصحب فتحط بالانه بدل الالف
الفاعل طالتجانس الصاد التي هي بعض الفعل في الاطباق
هو بعد الانفتاح وهذا الانه بدل انما يكون في كلمة لانه في كلمتين
نوجوده وبما ذكر دليل تنزيل الفاعل منزلة فعله منزلة جزئه
فهذه العلل الحاضرة هنا المسافة عددا تضاف علل
تتعدد العلل وجاز التعليل بكل وذلك المدعى وهو
استدل على جواز ذلك اي التعليل بالعلل المتعددة بان
هذه العلة النحوية ليست موجبة للحكم له اخرها عنه
تارة لاعتبار النحاة لها وانما هي امارة عليه ومناسبة له
وهو لانه على الحكم لما بينهما من المناسبة وكما يجوز ان

ان يستدل عليه بانواع من العلل فذا الدليل العلي
يتعدد الادلة في الضمير المرفوع مع فعله والقياس
من قياسها المساوي واجيب بانه اي الثاني ان كان
المعنى اي معنى ليست موجبة انها اي العلة
النحوية ليست موجبة كالعلل العقلية تشبيه للنفي
كالمحرك لا يعلل الا بالحركة فانها الموجبة له فاذا افقدت
فقدو العالمية كونه عالما لا يعلل الا بالعلم فقام العلم
موصوفها فسلم عدم ايجابها وان كان المعنى انها غير
موثرة بعد الوضع طرف مستقر حال من العلل له
بمنزلة العلل العقلية في التاثير انتهى المسئلة
التاسعة يجوز تعليل حكمين بعلة واحدة عكس
ما قبله قال ابن جني في الخصايص سواء في جواز ذلك لم
يتضادا بان يجتمعا اجتماعهما وهمزة التسوية مقدرة
بدليل ام تضادا بان امتنع ذلك كقولهم مررت بزيد
فانه اي هذا التركيب يستدل به على ان الجار معدود ومنه
جملة العلل وجه الدلالة انه لو كان منه ان الباء
المعدية فيه معاقبة لهمزة النقل للقاصر كقرم الى
المتعدي كاكرم وكما في امررت زيدا فالهمزة
عشر جزء من العمل كما قال فلما ان همزة افعل المذكورة
موضوعة فيه جزء من بنيته كانت من جملته انتهى من حرد ما
فاذا يعد من اجزاء العمل ما عاقبها من حروف الجر
العلة الجامعة وهي التعدية ويستدل به بالتركيب
المذكور على حكم اخر ضد ذلك وحاله فيه وهو ان الجار

جار

جار يجري بضم الميم وسكون الجيم مصدر ميمي اي
هاجر بان بعض ما جره فلا يكون جزا من العمل
بدليل انه لا يفصل بينهما بين الجار والمجرور بمجروره
كما هو شان جزء الكلمة فهذا تقدير ان لا ولقد يره
لجر العمل والثاني لجر المجرور مختلفان كما ترى يقتضي
لان في القياس لوضوح امرهما مستقبلان بصيغة
المستقبل بالتشديد بضم فسكون طلاقة الوجه وبراجة
المتحس والاستباس كناية عن قبوله وقال في موضع
اخر باب اي هذا باب او باب في كون الشي سببا
لشيين وابتدي بالكوفي على الثاني لكونه في مقام
التقسيم والظرف في حكم الصفة او خبر بعد خبر
في ان سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه اعتبار
اخر ونظر مغاير للاول وله هذا باب ظاهره التدافع
والا تدافع حقيقة لا ختلاف الجهة وهو اي هذا
الباب مع استغرابه من كلام العرب صحيح لا
ختلاف الاعتبار وافع موجود ذلك كقولهم
انقود فالحركة في مثله من عين للاجوف مع فتح ما قبلها
لله علة لا تقلب الواو الفا كما في قلبوا وقول العامة
في قال لتحركها وانفتاح ما قبلها لكنهم شبهوا حركة
العين الله بقية وفي نسخة التابعة لها بحرف اللين
التابع لما قبلها فعلة المحرك العين فحاله تمنع ذلك
الا علة لتنزيله لحركتها من له حرف اللين فلما صح
واو نحو حواب وياء نحو صيام لوجود حرف اللين

الألوكة
www.alukah.net

صح باب القود والغيب وخوف عما جا غير مفتقل في
كلامه لتنزيل حركة فعله منزلة اللين فانت ايها الفالح
المخطاب ترى حركة العين التي هي سبب الاعلال
اي حروفه فيما اعل من الاحرف وهو تحرك حرف العلة
وانفتاح ما قبله صارت غير وجها اجره وتنزيلها
منزلة حرف اللين بسبب التصحيح للفعل وهذا
مذهب ظريف غريب الماخذ كون الشيء شيئا لشيء و
نقيضه وخوا التنزيل جعله الله تعالى شيئا لنور قلب
المومن وظلام قلب الكافر والله على كل شيء قدير المسالة
العاشرة في رد العلة وشبهة الامويون قال ابن جني
في الخصايص هي ضربان احدهما حكم واحد تعاد به
علتان فالاول اي يجذب به نحوه كل اليه والضرب الاخر
حكمان في شيء واحد مختلفان دعت اليهما اي الحكمين
علتان مختلفتان فاعلما ربثت الحكمان المعلولان
بعلتهما فالاول وهو حكم واحد تجاذبه علتان هو
ذكرنا لبنا للمجهول في التقليل بالعلتين ومثل له بمشكى
بتشديد الياء فعار الثالث وهو حكمان في شيء
دعت لهما علتان كاعمال اهل الحجاز وهو مكة والمدينة
والطايف وعملها ما النافية عمل ليس وهذا حكم اول
واهمال بني تميم القبيلة المعروفة لها حين اكتفى شاعرهم
بذلك عن الانتساب اليها في قوله

ومعهن الا عطاف قلت له انتسب فاجاب ما فعل المجرم

من

ذوك الحسن الوجه فانه اي بسببه جعله ابو الحسن
الوجه تشبيها بالضارب الرجل مع ان جر
الرجل في ذلك المثال تشبيها بالحسن الوجه نجره
الوجه قال ابن جني الا ان مسيلة سيبويه المذكورة
اقرب من مسيلة المبرد لان مختلفي العلة لكلا من النصب
والجر وذلك في مسيلة المبرد لان الشيء لا يكون علة
لنقيضه وذلك لازم لقول المبرد فاذا لم يكن كذلك اي الشيء
علة لنقيضه لان الشيء انما ان يكون علة علته ابعد
فيه تضعيف كما سلكه المبرد في تعليله لما ذكر
المسالة الحادية عشرة في تعارض العلل
تقدم نصار المعلول في البا متنعم قال ابن جني
في الخصايص هي ضربان احدهما حكم واحد تعاد به
علتان فالاول اي يجذب به نحوه كل اليه والضرب الاخر
حكمان في شيء واحد مختلفان دعت اليهما اي الحكمين
علتان مختلفتان فاعلما ربثت الحكمان المعلولان
بعلتهما فالاول وهو حكم واحد تجاذبه علتان هو
ذكرنا لبنا للمجهول في التقليل بالعلتين ومثل له بمشكى
بتشديد الياء فعار الثالث وهو حكمان في شيء
دعت لهما علتان كاعمال اهل الحجاز وهو مكة والمدينة
والطايف وعملها ما النافية عمل ليس وهذا حكم اول
واهمال بني تميم القبيلة المعروفة لها حين اكتفى شاعرهم
بذلك عن الانتساب اليها في قوله

ومعهن الا عطاف قلت له انتسب فاجاب ما فعل المجرم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

برفع صلم واهمال ما الحكم الثاني فاعمال ولوف الحجاز
بوف لما راوها وحيدوها حروفا اخلا في نسخة
داخلة اي كلة داخلة وفي نسخة على المبتدا والخبر هو
دخول ليس عليها مثله دخول عليها اي في في مصوت الجملة
ونافية للحال بنفيها اي ليس اياها والحاذا جروها اي
ما في الرفع والنصب جري ليس لكل الستة والا حروف
اي النميميون لاراوها فاعلمة للدخول على كل من الاسم
والفعل حرفا داخلا بمعناه وهو النفي على الجملة المنفاة
بنفسها وصالحة للدخول على كل من الاسم والفعل الحاجة
لم يكن في خبرها فعل مباشر لكل واحد من جزئيها جزء
الجملة وفوا الاسم والفعل اي ما يجري هل في ان لهما الا ان
الا مثل ما لا يختص فعمل ان لا يعمل فيه ولذلك المذكور
كانت اي لغة تميم عند سيبويه اقوى قياسا من لغة
اهل الحجاز مدركا واما كانت لغة اهل الحجاز افصح وبها
جا التنزيل وكذلك الحكمين المعللين بعلة تميما من الحاقها
الا تصال ما بها الحقها باخواتها طرد الباب ومن اعملها
ليقا اختصاصها بالاسم معربا الحقها بحروف
الجر اذا دخلت عليها ما الاولي لخصتها وليس كل حال
يعمل عند لحاق ما له بل هو اقسام ما يجب الغاؤه كربما
يود الذين كفروا وما يجوز اعمالها والغاؤه كما في كما الناس
يجرم عليه وجارم وفرق العامل بالحاقها وما
اخواتها ما اشرنا اليه من بقا اختصاصها بالاسم
حينيذ بجلاف من فيدخل على الفعل بخواتها يوحي
الي بانها اشبه بالفعل من اخواتها في الافراد وعدم

الحروف

الحروف الا ان ليت يوزن ليس وعدد حروفها بخلاف
ما في حروف الباب فليست كذلك فكانت لبنية اقوى
حروف الباب ولذا كانت الاعمال ارجح وبها روي قالت
الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد
وكذلك هلم بفتح الها وتشديد الميم الحقها اهل
الحجاز باسم الفعل فلم يلحقوها العلامات اللاحقة
للفعل بل خاطبوا الجمع والمفرد المذكر وفروعه بلفظ
واحد قال الله تعالى قل هلم شهداكم وقال تعالى هلم
الينا وبنو تميم يلحقون وفي نسخة يلحقونها
العلامات المختلفة باختلاف المخاطب افرادا وتذ
كيرا وفروعهما اعتبارا له صل ما كانت عليه وظاهر
هذا الترتيب ان الحجازي انما لم يلحقها العلامات لانها
لها باسم الفعل والتميميون الحقوها بها اعتبارا له
له صلها وفي ذلك ما لا يخفى فليس ذانك الحكمان لتينك
العلتين بل التعليل ان تميزنا الحكمين لا باعتبار علتها
المسببة الثانية عشرة يجوز التقليل بالامور
العدمية لان العلة معرفة غير موثرة كتقليل بعضهم
اي النحاة تبا الضمير بمستغنى به عن الاعراب وهذا
امر عدمي اذ معناه عدم الحاجة حاجته له وعلل الاخفش
بقوله لما اختلف في صيغتهم لحصول ذلك الامتياز
بذلك الا اختلاف فكني عن الاعراب ومنه
تقليل رفع المضارع بالتجرد ومن منع ذلك علل بان
الضمير امر وجودي لوجوده وجعل التجرد امرا وجوديا

الألوكة
www.alukah.net

هو يجي المضارع خاليا من ناصب وجازم **ذكر مسايل العلة** هذه ترجمة **احدها الاجماع** بان يجمع اهل العربية **على ان علة** هذا الحكم كذا **اجماعهم على ان علة** تقدير **الحركات** اعرابية او بنائية كما في المقصور والمنقوص **كونه** اي الاعراب **ليسهما** اي ليسهل **ان تقبل الحركة** اصلا او تقديرا **الضمة** كذلك **والكسرة** اعرابا **في المنقوص** كالقاضي **الا مستثقال** اي الثقل فالمزيد بمعنى المجرد المطلق **الثاني النص على العلة** بان **ينص العربي على العلة** قال ابو عمرو بن العلاء **سمعت رجلا من العرب يقول** فلان **لنغوب** بفتح اللام وضم المعجمة او عين **حاجته كتابي فاحتفرها** فانث المسند للكتاب والضمير العايد اليه **فقلت له** منكرا عليه تانيث المذكر **اتقول** حاجة **كتابي فقال نعم** اي اقوله ثم نص على علة الجواز بقوله **ليس هذا الكتاب** بصحيفة **بعينه** فانثه لذلك فهذا **القليل عزى** منصوص عليه **قال ابن جني فهذا الاعرابي** بفتح الهمزة **سنبة للاعراب كذلك وهم اهل البدو وفي المصباح الاعرابي الذي يكون صاحب** بخفة **وارتياد للكلا** قال الازهري **سواء كان من العرب او من حواليهم قال فمن** نزل البادية **وجاور البادين وظعن بظعنهم فاعراب ومن** نزل بلاد **الريف واستوطن المدن والقرى العربية وغيرها ممن ينتمي الى العرب فعرب وان لم يكونوا فصحا الخلف** بكسر الجيم فسكون اخره فا العربي الجافي **على هذا الوضع بهذه العلة واحتج لتانيث المذكر**

بما

بما ذكر من كونه في معنى المؤنث **قال ابو عمرو عن المبرد** انه قال **سمعت عمارة** بضم المهملة وتخفيف الميم وفي **المجرد** لابي حيان **عمارة** بفتح اولها وتشديد ثانيهما وحذف الالف اخره ابن عقيل بفتح فكسر ابن هلال ابن جرير بضم الجيم وكسر الراء الاولى زاد في المجرد الخطي بقراءة الليل سالخة النهار بتنوين سالخ ونصب النهار فقلت ما تريد بهذه القراءة ونصب المضاف اليه فقال اردت سالخ النهار بتنوين سالخ فقيل له فهلا تلفظ قال لو فعلته لكان اوزن قال ابن جني في هذه الحكاية المروية عن المبرد ثلاثة اغراض لنا احدها تصحيح قولنا معشر النحاة ان اصل كذا الكاف كذا اي قول والثاني انها تقلب كذا اي الالف تحركها وانفتاح ما قبلها الا تراك اذا طلبت بالقلب الخفة في اللفظ قال اصح من قولك يدل عليه اي على هذا الطلب قوله لكان اوزن اي انتقل في النفس لتنقل حرف العلة والحركة عليه من قولهم ما خوذ من مقول العرب وربهم وران اي ثقيل له وزن **والثالث انها** اي العرب **قد تنطق بالشيء من الالفاظ غير** اي غير ذلك **المنطوق به في نفسها** اي العرب **اقوى منه** من المنطوق به **لاثارها التخفيف** فاسقط التنوين مع انه الاصل ليلا يتنقل الخط وحذف تخفيفا مع بقيه وكذا اتى بنصب النهار مجاريا له وعليه قول الشاعر

الألوكة www.alukah.net

وله ذكر الله قليلا بنصب الجلالة وقال سيبويه
سمعنا الضمير لتعظيم مقام العلم او لتأكيد الامر
ويحتمل انه سمعه مع غيره فالضمير على ظاهره بعضهم
اي العرب يقول عوا اللهم ضبعا وذيبا الجملة بيان اضمار القول
او مقولة يدعوا له انه من القول فقلنا ما اردت بذكرها
منصوبين وله ناصب لفظا فقال اردت اللهم اجمع
فيها اي الماشية ذيبا وضبعا لان كلا منهما يحمي الماء
شيئا من الاخر فيه الناصب جائز ولم يسمع له دليل
فهذا اي قوله اردت اجمع فيها تصريح منهم بالعلة
بالناصب انتهى المسلك الثالث الا ما للنصب
وهو عند اله صوليين اقتران وصف ملفوظ بحكم
ولو مستنبطا ولم يكن للتعليل هو او نظيره ما كان
يعيد غير لائق بالفصاحة المتكلم اذ هو حقه اتيانه
بالفاء في محله كما روي ان قوما من العرب اتوا النبي
صلى الله عليه وسلم فقال من انتم قالوا بنو عبيان يكنى
المعنى وتشديد التحتية وفصلا قالوا ان العزرق بيان
الجواب لما مر فتنته من قرب او غيره قال بل انتم بنو راشد
وراشدان قال ابن جني اظار عبر به بدلا وما ينشأ في
التغيير الى آله لف والله لنون في غناه زايد ان
بزيادتهما في رشدان وان كان صلى الله عليه وسلم لم
ينطق بفتح التحتية والفوقية والفاء وتشديد
الواو اي لم ينطق قوم بذلك صريحا ولا كناية ولا
تقريضا غير ان اصطناقهم اي عبيان فالمصدر
مضاف

مضاف لمفعوله وحذف عامله وهو النبي صلى الله عليه
وسلم التعايد لله لله القيام من الفي بفتح المعجمة وتشديد
الياء مصدر رعوي من باب ضرب اسمك في الجمل اياك لذلك
بمنزلة قولنا نحن نأكيد للضمير المضاف اليه استتر
فيه الضمير المرفوع لله لف والشوت فيه زايد فتأمل
ومن ذلك دلالة الا ما ايضا حكاه غير واحد ان العرزدق
الشاعر المشهور حضر لعلي ابن ابي اسحاق النحوي فقال
فقال ايه ابن ابي اسحاق له كيف تنشد هذا
البيت
الخ
وعبيان قال الله كونوا فكانتا فعول لان باله باب ما يعمل
فقال العرزدق كذا انشد كما ذكرت وفي صحتي كذا
انشد فقال ابن ابي اسحاق ما كان يلبك ما استفهام
مبتدا والجملة بعده خبر لو فقال العرزدق لو شئت
ان اسبح فيها لا ينبغي لسبحت فيه وافقتك على
النصب ونهض العرزدق ولم يعرف احد في
المجلس ذلك وفي سخنة ما اراد من التخطئة
والتجهيل قال ابن جني ابو علي لو نصب لا خبر ان الله
خلقهما وامرها ان يفعله ذلك وليس مراده وانما
اراد العرزدق هما اي العينان فعول ان فعول لان
خبر مبتدا محذوف لله لله القيام عليه وكان ههنا
تامة في الموضعين مستغنية بمرفوعها عن الخبر
محتاجة في افادة معنى الكلام لخبر فكانه قال في
عبيان قال الله لهما احدثا فحدثتا تام كونوا وكانتا

فهذا من الغرر دفن ابما ابي العلة اذ دلالة في كلامهم
على ذلك منطوقا ولا مفهوما ولا تقريبا ولا كناية
المسلك الرابع السبر بفتح المهملة وسكون الموحدة و
هو لغة الاختبار والتقسيم ذكر اقسامه
المحتملة له باذ يذكر جميع الوجوه المحتمل لها
ذلك الحكم المخوض ثم يسبرها بضم الموحدة اي يختبرها
فيبقي ما يصلح ويلغي ما عداه بطريقه بطريق التي
قال ابن جني مثاله اذا سألت ايها الصالح للخطاب عن
وزن مرر فانك تقول على سبيل السبر التقسيم
لا تخلو اما ان تكون فعلل نا او فعال او هو
فعوال او فعوانا بفتح اوله وسكون ثانيه في الجميع
هذا ما يحتمله هذه اللفظة من الموازين بحسب هو
الموازنة ثم بعد ما يحتمله عقلا من الاوزان يبعد
للبنا للفاعل او المفعول كونه اي الميزان مفعالا او هو
فعوالا بانهما مثالان بنا ان فلم يجيا عنهم العرب
فلم يبق الا فعلان لخمسة عنهم قال ابن جني وليس
لك ان تقول في التقسيم ابتدا قبل ذلك محتملات
اوزانه والمقول المنفي هو لا تخوان يكون نفوان
او فعوال وخو ذلك من الموازين التي لا وجود لها
ولم يجز ذلك لما فيه من الحكم قبل سبر الاقسام لا
الاوزان المحتملة عقلا لان تنزيه الاوزان المغيرة
وخوها مما لم يرد في اوزان العرب امثلة لبيت بوجودة
اصلا ولا قرب من الوجود فيطل كونه بوزنها فجلان في

مفعال

مفعال فانه وان لم يرد بنفسه الا انه ورد قريب
منه في الوزن وهو مفعال بالكسر كمحراب وفعوال
وان كان غير وارد بنفسه ورد قريب منهم وهو
فعوال بالكسر كعزواء وانما كان الكسر قريبا من الفتح
لتوسطه بينه وبين الضم ولانه يجعل الجر على
النصب وعكسه لكون كل منهما اعراب الفضلات
لا على الرفع وكذلك من التعليل بالسبر والتقسيم
تقول في مثال اين من قوله اي الشاعر
فتقول لما من اين واصل لا يخلو اين المذكور
اما ان يكون افعل او فعلا او ايفا او فيعل والجمع
بفتح الاول وسكون الثاني وضم الاول لان الاول
وهو افعل كثير كاكلب جمع كلب وفعلن له نظير في
امثلتهم نحو حلين وعجلن بالوزن المذكور من الحلب
والعجلة وايفل بكسر التحتية بين الهمزة المفتوحة
والفا المضمومة نظيره ايتف جمع تافح وزنه
ايفل واصله ايتف بتقديم النون وفيعل نظيره
سيرف فيجوز حمله على كل من هذه الاوزان لوجودها
في كلامهم لا يجوز ان يقول اما ان يكون وزنه ايضا
لا فعل لا انما بالوزن السابق وخوذلك من
الامثلة التي لا وجود لها في كلامهم ان هذه امثلة
لا تقرب من امثلتهم فتحتاج الى ذكرها في التقسيم
بل يقتصر على الوارد او القريب ويرجح بعضها بعضها
بخصه وقال ابن الانباري رحمه الله استدلالا بالتقسيم

تجدوه عند الله هو خيرا واذ وجد هنا يعني صادف
فالجملة حال بامارقداي قايلا **اصول النحو** اي
بالمعنى العلم المسمى بعلم اصول النحو **التي تفرعت**
اي نشأت **منها فروعه** مسايله **وفصوله كما ان**
اصول الفقه ادلة الفقه الاجمالية **التي تنوعت**
عنها عبر به بدل تفرعت تفننا في التعبير كما
لتغيير عن الفروع والاصول ثمة بقوله **جملته**
وتفصيله من مزيد البراعة فعرف العلم
بنفس الادلة نظير ما قيل في اصول الفقه انه
ادلته الاجمالية وهو نظير ما سلكه المصنف عرفه
بالعلم المبحوث فيه عنها وان الانباري عرفه بها
والحال واحد الا ان مراد ابن الانباري بالعلم
المبحوث عنها فيه لا هي في نفسها ولعله مراد
بيان المعنى الامتناني كما نقله الاصوليون اذ عرفوا
اصول الفقه بالمعنى العلمي الملقبي وبالمعنى الاضافي
بان الاصل ما ابتني غيره عليه والفقه العلم بالاحكام الشرعية الخ **وفائدته** اي النتيجة الناشئة
عن تعلمه **التعويل** الاعتماد **في اثبات العلم** ه
النحوي **على المحققة** في سنده **والتعليل** بالحركة
والرفع اي ذكر العلة للحكم ان امكن والا فحسب قال العلم
في الاشباه والنظائر المتفهمة عن بعضهم اذا
عجز الفقيه عن تعليل امر قال هذا سماعي او هو
الطيب هذا اختياري **والارتفاع** بالرفع عطف
على

على التعويل او على التعليل ان رفع طلب الرفعة عن
خفيض بفتح المهملة فكسر المعجمة الاولى وسكون
التحتية بينهما في القاموس هو الرز في الارض
جمعه احفنه وخفض اي بضمتين انتهى وهو مجاز
عن السفل والنزول **التقليد** قبول القول من قايله
من غير معرفة ماخذه **الى يفاع** بالتحتية المفتوحة
المفتوحة بعدها فاء وبعد الالف مهملة قال في القاموس
ما ارتفع من الارض انتهى فهو مجاز عن الرفعة
اي مرتفع عن نزول التقليد الى رفعه **الاطلاع**
على الدليل فان المجلد اسم فاعل من الاخلاد
بالمعجمة الميل الى التقليد **دعه** ونكاسلا عن رفقه
الاجتهاد **لا يعرف وجه الخطا** بفتح
اوليه ممدودا او مقصورا اسم من اخطا وقالوا
عيبدة من خطئ من باب علم واخطا بمعناه وهو ضد
الصواب اي عدم المطابقة للحق **من الصواب** المطابقة
له **ولا يتوكل في اكثر الامر** النحوي **عن عوارض**
الشك في الكلم **والارتياب** في ثبوته لعدم وقوفه
على مقتضيه **هذا** المنقول عن ابن الانباري
جميع ما ذكره في الفصل الاول المعقود لمعنى
اصول النحو وفايدته **بحروفه** وهذا من المصنف
ارشاد لطريق النقل عن المولفات لما فيه من كمال
الامانة والتبليغ والخروج من العهدة والله
اعلم **الثانية** من المسايل **للنحو** بفتح فسكون

اي السبر والتقسيم فيفيد اكتفاء ضربان احدهما ان
يذكر له اقسام التي يجوز ان يتعلق بها الحكم فيبطلها
جميعها حال فيبطل بذلك باطلها فيبقى حقيقة قوله هو
الحكم المتعلق ومثال ذلك من يقول لو جاز دخول اللام في
خبر لكن مثل دخوله في خبر ان لم تخل اللام التي اجيز دخولها
اما ان تكون لام التاكيد تاكيد الحكم المستدرك او لام
القسم بطل ان تكون لام التاكيد لانها اي لانه لا لام التاكيد
انما حسنت مع ان لا نفاقهما في المعنى وهو التاكيد
ولذا وجب تاخرها عنها ودخولها على الخبر لانه يلزم
تتالي مؤكدين ولذا يقال لها المزحلقة فان اخر لا لام جاز
دخولها عليه لفقد العلة لكن في ذلك لعبرة ولكن
ليست كذلك لانها لا تدل على التاخير وبطل ان تكون لام
القسم لانها انما حسنت مع ان لان ان تقع في
جواب القسم نحو بين والقران الحكم انك لمن المرسلين
كاللام في نحو والله لزيد قايم ولكن ليست كذلك اي لانه يقع
في الجواب فلا مناسبة بينها وبين لام القسم واذا
بطل ان يكون لام التاكيد ولام القسم بطل ان يجوز دخول
اللام في خبرها والثاني الضرب الثاني من الاول وهو
بالسبر والتقسيم ان يذكر له اقسام التي يجوز ان
يتعلق بها الحكم فيبطلها الا الذي يتعلق الحكم به
اي بذلك القسم من جهته تعلقا من جهته فان لا تبدا
فيصح قوله فوله مثلت ذلك الحكم بوجود ما بني عليه
ويرجع البيه ومثال ذلك كان يقول له يجوز النصب

المستثنى في الواجب ويلزم كونه تاما نحو قام القوم الا زيدا
اما ان يكون بالفعل المتقدم وهو قام بتقديره اما الا للعابر
المفصول بها بينه وبين المستثنى او بالا وبين عملها وضم
خلافا لقيل لقيامها مقام الفعل معنى لانها بمعنى استثنى
فعملت عمله او عملت لانها مركبة من ان المخففة ولا فادغمت
النون في اللام لتقاربهما مخرجا او عملت اوله ان التغيير
فيه اي المثال المذكور الا ان زيدا لم يقم فعملت باعتبار ذلك
والثاني وهو كون النصب بالا نفسها باطل بنحو قام القوم
غير زيد فان نصب غير للعاطفة اعراب المستثنى وجر
المستثنى بها لو كان بالا لصار التقدير الا غير زيد وهو اي
ذلك التقدير يفسد المعنى المراد من ذلك التركيب وبانه عطف
على بحر لو كان العامل الا لكونها بمعنى استثنى لوجوب النصب
في المنفي كما يجب في الايجاب لان معناها المقتضي لنصبها
المستثنى موجود في استثنائها من النفي كموجود الايجاب
لانها فيه ايضا بمعنى استثنى وبانه يؤدي الى اهمال احد الحرفين
وذلك لا يجوز وبانه لو جاز النصب بالا لكونها بتقدير استثنى
ومعناه لجاز الرفع للمستثنى لكونه بتقدير امتنع فعل ما
مبني للفاعل مرفوع له ستوائهما واستثنى واستثنى في عدم
التقدير بين حصول الاستثناء كما اريد ذلك اي هذا
وعبر عنه بما يشاربه للبعيد تعظيما لعدم الدولة اي على
اي على الفارسي حيث اجابه بذلك اي بالنصب بالا
لكونها بمعنى استثنى والثالث اي كونها بمعنى انه
المخففة وله النافية باطل حقيقة ومانه ايضا فان ان
المخففة لا تعمل مخففة وشرط عملها على قلة

ذكرها وبان الحرف اذا ركب مع حرف اخر خرج كل منهما
المركب بهما عن حكم وثبت له اي المركب التركيب حكم اخر
غير حكم جزئيه والرابع اي لان التقدير فيه الا ان زيدا لم
يقم لانه ان لا تعمل مقدرة انما تعمل ظاهرة واذا بطل الثلاثة
المرتبة على كون الناصب الا ثبت القول الاول وزاد
للا يضاح ودفع الباس ان المراد من الاقوال المتعلقة
بكون العامل الا قوله وهو ان النصب بالفعل الحاصل
على الا لانها كالحرف الجر في ايصال معنى الفعل لمجرورها
انتهى ملخصا بصيغة المفعول حال من الفاعل وقال وفي
نسخة بحذف الواو ابو البقا في البيتين الدليل على ان
نعم وبيس واذا دخل عليهما الجار في شذوذ من الكلام السبر
والتقسيم الذي هو احد الدلايل وذلك انهما اي الكلمتين
المذكورتين ليسا حرفين بالاجماع من النحاة وقد دل
الدليل المجدد به على انهما ليسا اسمين وذلك لوجهين
احدهما بناؤهما على الفتح ولا سبب له اي لبنائهما عليه
لو كانا اسمين لعقد عليه منهما حينئذ لان الاسم انما
يبنى اذا اشبه الحرف هذا طريق ابن مالك ولعل القايل
باسميتهما يرى البناء شبه مبني الا مثل لما عليه ابن الحاجب
فلا يتم الالتزام ولا مشابهة بين نعم وبيس وبين
الحرف ولا مقتضي للفتح حينئذ فلو كانتا اسمين لاعربتا
لان ذلك شان الاسماء التي لم تشبه الحرف الثاني انهما لو كانتا
اسما اي كل كلمة منهما اسما لكانتا اما جامدا لا
تتصرف لها بوجه او كانتا وصفا وله سبيل الى
اعتماد المجرد فيهما مع الفعلية لان وجه
الا

وقف ـــــ لدريقع يرد على الاكراد
الا مشتقان فيهما ظاهرك لانهما مشتقة من نعم
الرجل اذا اصاب نعمة والمنعم بصيغة المفعول عليه
يدع المنعم ولا يجوز ان يكون وصفا اذ لو كانتا
وصفا لذلك اي لتظهر الموصوف فيهما ولم يظهر اصلا
اولان الصفة ليست على هذا البناء فابطل كونهما حرفا
للاجماع على انتفايه وكونهما اسما لما ذكر من الدليل
ثبت انهما فعل اذ لا تخرج عن ذلك كما دل عليه الاستقرا
انتهى وقال سمويه ابن فلاح المخوب في المغني
اسم سترجع على الحاجبية على ان كيف اسم للسبر والتقسيم
يقول في بيانه لا يجوز ان يكون كيف
حرفا لحصوله الفايدة منها مع الاسم نحو كيف
زيد بضم مقدم وجوبا لصدارته وزيد مبتدا وليس ذلك
اي حصول الفايدة من اسم وحرف وصرف لغير
حرف النداء مع المنادي نحو يا زيد وانما حصلت به مع
الفايدة لقيامه مقام ادعوا ولا يجوز ان يكون فعلا
لان الفعل يليها بلا فاصل كوكيف فصنع والفعل
لا يلي الفعل الا بعامل وحديث البخاري عن عايشة رضي
الله تعالى عنها كان يكون على الصيام من رمضان فما عامل
بين الفعلين ضمير شان مقدر فلزم من انتفايهما ان يكون
اسما المذكور لانه الاصل في الافادة لحصولها منه وحده
ولكذلك الفعل لتوقف حصولها منه على صحبته لا سيما
انتهى ملخصا المملك لما بين المناسبة بين العلة
والمعلول ونفي الا خالة بالمعنى لانهما اي العلة

الدليل ٢
الألوكة
www.alukah.net

المستدل ببيان الشروط المشي من اركان القياس بل
يجب على الخصم المتعرض لذلك بيان عدم الحالة
التي هي الشرط لتحقق القياس لكلفناه ان يناظر
في اثبات ذلك الحكم وسيشتغل بالمناظرة ان يذكر جواب
الاسيلة المتعلقة باركان القياس وحده وان يورد
على تقسيم الاسيلة وتجيب عنها بافادة دليل المناسبة
الوصف للحكم وذلك اي تخلفه بما ذكره لا يجوز لانه الزام
بالا يوقف عليه القياس وقال قوم يجب ابراز
الدليل انما يكون دليلا يلزم العلم من العلم
بشيء احراز ان يثبت الحكم المطلوب من ذلك القياس له
وتعلق به وانما يكون الحكم متعلقا به اي الدليل اذا بان
وجه الاحالة واجب من جانب الا ولين بوجود الا
ربنا ما تبين الاصل والفرع فانه اي المستدل فتفرع
بالحكم المطلوب من القياس فصار بمنزلة ما قامت عليه
البينة المناسبة بعد الدعوى ان حكم الاصل يشهد
للفرع واما المطالبة من الخصم له بوجه المناسبة
المقتضية للالحاق فيمتنع لوجد الة الشهود فلا يجب
ذلك على المدعي اذا احضرهم للشهادة ولكن على
الخصم ان يقدح في عدالتهم فيركيهم حينئذ المدعي
ذلك ذلك كما لا يجب على المدعي تعديل شهوده قبل قدح
الخصم فيهم لا يجب على المستدل ابراز وجه الاحالة
وانما على المعترض فيها فبينه المستدل حينئذ انتهى
المسلك السادس من مسالك العلة الشبه

تحال اي ينظر بالمختبرة فيها ان الوصف علة كالمال
ماسبة وسمي قياسها اي المبني عليها قياس
علة وهو ان تحمل الفرع على الاصل في حكمه بالعلة
التي علق عليها الحكم في الاصل كحمل ما لم يسم فا
علة واقيم هو مقام العامل على الرافع في علة الاسناد
فانها الرافعة للعامل وهي موجودة في نائب العامل وه
التعبير به احسن واحصر من التعبير بمفعول ما لم يسم
فاعله وكحمل المضارع في الاسم في الاعراب لعلة
اعتوار بكسر المعجمة اي تناول المحان عليه
كما علت مما تقدم فهذا علة الاصل وهو اعراب الاصل
موجود بعينه ذكره اي ذكر ابن الحاجب اختلفوا
هل يجب ابراز ضمير ابراز له اظهار المناسبة
بين الاصل والفرع المقتضية للحمل عند المطالبة بها
من الخصم فقال قوم لا يجب ذلك اي ابراز المناسبة
مثل ان يبدل حذف العامل لعدم تعلق الغرض بعينه
على جواز تقديم خبر ظن عليها فقول المستدل هي
فعل متصرف فجاز تقديمه اي الخبر عليها قياسا على سائر
الافعال المتصرفة في جواز تقديم معمولها عليها لم
يطالبه الخصم بوجه ان ظاهر المناسبة بين كان وال
فعال حتى يحمل عليها واستدل لعدم الوجوب الذي
قاله من ذكر من ان المستدل اي بالدليل كانه الاصل
والفرع والعلة الجامعة فلا ينبغي عليه الا ابتيان
بالشرط وهو الاحالة اي الفعل المناسبة وليس على
المستدل

بوجه

بفتح المهملة والموحدة قال ابن الانباري وهو اذ يحمل
الفرع على الاصل بضرب من الشبه الخاص بهما
غير العلة التي علق بالبناء المفعول عليها الحكم في الاصل
مثل وذلك مثل ان نقول علة اعراب المضارع حمله على
اعراب الاسم الشائع بعلة الاخالة بانه يخصص بعد
شياعه فهذا امر اشبه فيه الفرع اصله فكان معربا
كالاسم فان ذلك شائع كرجل ثم تعين بال وكذا المضارع
محتمل لكل من زمني الحال والاستقبال ثم يخصص
احدهما بما صيغة او بانه يدخل عليه لام الابتداء كالا
سم نحو ان زيدا ليقوم او لقائم او بانه على حركة
الاسم وسكونه كيضرب وضارب وليس شيء
من هذه العلل الثلاث المشبه هي العلة التي
وجب لها الاعراب في الاصل اي الاصل الذي حمل
عليه فيها الفرع انما هو اي الموجب للاعراب الاصل ازالة
اللبس عن المعاني الواردة على التركيب كما تقدم قال
والقياس الشبه صحيح يعتد به يجوز التعليل
عند علما الحنفية في الاصح من ان الخلاف فيه كالقياس العلة
الا ان المشبه به اقوى على الاصل في المشبه المعلل
السابع الطرد بفتح المهملة الاولى وسكون الثانية
قال ابن الانباري وهو اعتياص الذي يوجد معه الحكم
في الفرع وتفيده الاخالة المناسبة في العلة
واختلفوا على العربية في كونه حجة فقال قوم
ليس بحجة مجرد الطرد بوجود الحكم في الفرع ان تزيد
انك

انك لو علمت بناء شيء لعدم التصرف لاطرد البناء
في كل اسم غير متمكن متصرف بالنظر الى وجود
تلك العلة وان كان ذلك المطرد للبناء في اعراب المخصوص بعدم تصرف
يغلب على الظن ان بناء شيء لعدم التصرف لجواز
انه لامر آخر ولا يغلب عليك ان اعراب ما لا ينصرف
لعدم الانصراف لما قام به من العلتين او ما يقوم مقامهما بل يعلم علما يقينا ان ليس انما هي لان الاصل
في الافعال البناء لعدم تصرفها وتعلم ان ما لا
ينصرف انما اعرب لان الاصل في الاسماء الاعراب
فحاكل منهما على اصله بابه ثم العبارة تحرفت ولعلها ولان
الاعراب المتصرف لتصرفه فليراجع الاصول من
الاصل واذا ثبت بطلان هذه العلة علة الطرد مع
اطراد هذا كما عرفت علم بالنظر الغير العامل بها او به
ويدل على ان الطرد لا يكون علة انه لو كان علة لادى الى الدور
وهو توقف البين على تقسيم برتبة او مراتب وان ولم
يصرح به وهو واقع والثاني معلوم لانه يؤدي ايها الصالح
للخطاب انه اي الشان اذا قيل لك للمستدل ما الدليل
على صحة دعواك فيقول ان اقول دعواي ان هذه هي
العلة علة في محل اخر غير هذا هي عليه فيه علة بالطرد
فاذا قيل له ما الدليل على انها اي العلة في محل النزاع
هي المحل الاول قد عرف له اي علم على انها اي العلة المذكورة
علة الحكم في كل منهما لوجوده عند وجود هذا فاذا له
قيل له لا دلالة في وجوده فيهما معا على العلية لها فان

الألوكة
www.alukah.net

الحكم بوجود الشرط كما يوجد مع العلة فما الدليل
على ان الحكم يثبت بها بالعلة في المحل الذي ابى الفرع كذا
هو كذا والظاهر ابى العلة فيه ابى الفرع كما هو مذهب
العلة اذا اثبت الحكم في الفرع عند قيام علته الاصل ايضا
ينقول المستدل على كونها علة فيهما كونها علة فلذا
حملها الفرع على الاصل في حكمه فاذا قيل له ما الدليل
على كونها علة ولم لا يكون شرطا فنقول وجود
الحكم معها كل موضع وجدت فيه وليس ذلك للشرط
اذ شانه تعدد المشروط عند تعدده اما عنده فيجوز
الوجود والعدم فيصير الكلام دورا لانه اثبت الحكم
بها واثبتها به وقال قوم انه اى الطرد حجة واحتجوا على ذلك
بان قالوا الدليل على صحة العلة اطرادها في افراد
المعلول وسلامتها من النقض تعليل بعض افرادها
عن تعليلها وهذا التعليل موجود هنا فلذا كانت حجة
وربما قالوا في اثباته يجب الفرق عن الفرق بين الموضعين
المطرد فيهما العلة دليل على صحة العلة اذ لو لم تكن
علة لما لزم بديه فرقا ورعا قالوا في اثباته انه نوع من
القياس لصدق تعريفه عليه فوجب ان يكون حجة
لسائر القياس الصحيح قالوا الواجب فيه اى الطرد
ليعتد به اخالة ما بالمعنى او شبه ليقوي جانبه
ورد الاول من وجهين الاحتجاج لحجيته بانهم جعلوا
الطرد دليلا على صحة العلة لعمومه وادعوا هنا
ابى الطرد انه العلة نفسها فبين القولين تخالف

وة لك انه ليس من ضرورة كونه اى الطرد دليلا
على صحة العلة لعمومه ان يكون هو اى الطرد العلة
لان دليل صحة الشيء اعم من كونه غيره ليلزم هو اولى بل
ينبغي يجب صناعة ان يبحث العلة في نفس
تعيينها بدليله ثم يدل على صحتها اى العلة بالطرد
فانه دليل صحة العلة لان الطرد اى المنظر اليه نظر ان
من الناظر يجد ثبوت العلة ورد الثاني منهما بان
العجز عن تصحيح العلة عند المطالبة بالتصحيح دليل
فسادها اذ لو كانت صحيحة لما عجز ورد الثالث
منهما بانه ممنوع بالتنوين مصدر ممنوع اى احذر
استدلالك بالطرد في اثبات الطرد والحق لا يكون دليلا
نفسه لما يلزم من الدور وحسبك الحق على نفسه وناظر
عنها واتحاد الدليل والمدلول فان ما فيه احتمال اوجب
لم يكن فيه حجة لكونه قياسا لك وفيه نظر
ريب بل كان حجة لما فيه من الاحتمال والشبه المغلب
على الظن الحاق الفرع بالاصل وليس ذلك الظن هو وجودا
في الظن كذا والظاهر في الطرد لان الكلام فيه اى ليس
في الظن ما يفيد الظن فوجب ان لا يكون الطرد حجة لفقد
سببها انتهى المسلك الثامن من مسالك العلة
الغاء ابطال الفارق بين الاصل والفرع وهو بيان
ان الفرع لم يفارق الاصل الا بما لم يجز في القياس
فيلزم اشتراكهما فيما سواه مثاله قياس الطرد
على المجرور في ان الحكم يجامع ان لا مغايرة بينهما فانهما

الألوكة
www.alukah.net

اي المحمول والمحمول عليه مستويان في جميع الاحكام وانما
وقع الخلاف في هذه المسئلة اي كونه مختلفا عليه فاذا
التي الفارق بينهما ثبت القياس لوجود الجامع ذكر
القوادح في العلة بعد ان ترجمت بمنها النقض بالقاف
لنون والقاف والضاد المعجمة قال ابن الانباري في جدله بفتح
الجيم والهملة اي في رسالته المسماة بالاعراب عن خدل
الاعراب وهو اي النقض وجود العلة ولا حكم وهو
التعريف له على راي من لا يرى تخلف العلة بعض
الافراد لوجوب اطرادها فاذا وجدت وجد الحكم فيخلفه
عنها مع وجودها نقض لها وقال اصوله الا كثرون من
علما العربية على ان الطرد شرط في العلة والا لم يكن علة
لعقد المشروط عند فقد شرطه وذلك اي الطرد المعتبر
لتحققها ان يوجد الحكم المعلل بها عند وجودها في كل
موضع لا يتخلف منها لدليل اقامه على وجودها او ضده
كرفع ما اسند اليه الفعل فاعل كان او نائبه او
لحقها بالعامل لوجود علة ان الناصبة ونصب كل مفعول او به
لان المراد عند الطلاق لفظ مفعول كما في المغني ولانه
الذي يقع عليه الفعل وقع فضلة زايدا عما ركني الاسناد
لوجود علة وقوع الفعل عليه المقتضية للنصب واذا
كان الطرد شرطا للعلة لان العلة الفعلية لا تكون
الا مطردة واذا وجدت وجد وله يجوز ان يدخلها التخصيص
ببعض افراد المعلول لانه حكم والتقاله مقتضى فكذلك
كالعلة الفعلية فيما ذكرنا العلة الجعلية التخويفية

لا يدخلها

لا يدخلها التخصيص وقال قوم ليت اي الطرد بشرط في
العلة مطلقا فيجوز ان يدخلها التخصيص ويكفي العلة
ثبوتها في الاعم الاغلب لانها اي العلة دليل على الحكم يجعل
جاعل وامارة وذلك الظن فصارت بمنزلة الاسم العام
الصادق على ما فوق الواحد من غير حصر في انه لا يجب
تعميم عقلا لجميع الافراد بل يجوز تخصيصه ببعضها
لان عمومه ظاهري لا قطعي وما يجوز تخصيص
اسم العام بقصره على بعض افراده فكذلك ما كان
في معناه من العلة الجعلية يجوز تخصيصها وكما يجوز
التمسك بالعموم المخصوص ببعض افراده لمقتض له
فكذلك يجوز التمسك بالعلة المخصوصة بجامع ان كلا
من الامرين مظنة لحكم تخلفه وعلى الاول اي عدم جواز تخصيص
قال ابن الانباري في الجدل يشكل النقض ان يقوله
المستدل انما بنيت في لغة الحجاز حذام وقطام ورقاش
مما هو على وزنه فقال علما لونث اما تميم فهم من اعرب
اعراب ما لا ينصرف مطلقا ومنهم من فصل بين ما اخره
تا وغيره وانما بناه الحجازيون لاجتماع ثلاث علل
وهي التعريف والتانيث المعنوي بكونه علما لونث و
العدل لانه معدول عن عدل لانه تقدير ما فيعدول المختم
هذا التعليل ينتقض باذربيجان جيم فارسية تكتب
بكاف الجيم والكاف اسم بلد بخارص فانه فيه ثلاث علل
العلمية والتانيث والعجمة بالكاف وهو الترتيب المنبي
من اذربا وجانا وليس بمبني قال فقد انتقضت العلة

وجدت مع فقد الحكم قال والجواب عن النقض ان يمنع
بسببية النقض ان كان فيها احتمال المنع وجود العلة
فيما نقضت به او يدفع النقض فيها باللفظ بالعلة
بزيادة فيها فيدفع النقض بذلك او يجيء في اللفظ
فيها كان ما نقالسهو صورة النقض فالمنع بشرط
ان تقول على المستدل انما جاز النصب في الحرف بال
لعدم المنادى المبني في نحو يا زيد الظريف حملا ايتباعا
على الوضع لزيد وهو النصب لانه وصف المنادى
مفرد معموم فيقال من جاءك الخصم نقضا هذا التعليل
ببعض نحولهم يا ايها الرجل فان العلة وجدت ولم يجز الحكم
فان الرجل وصف لمنادى مفرد معموم وله يجوز فيه
النصب فنقول المستدل لا نسلم عدم جواز الرفع فيجوز
النصب على مذهب من يرى جوازه فدفع النقض
بمنع التخلف فيما اورد باطراد الحكم فيه كما قال ويمنع
ايضا النقض على مذهب من يرى جوازه اي النصب وقال
الدفع للنقض باللفظ مثل ان يقول القائل في حد
المبتدا كل اسم عريته بتشديد الراي اخليته من
العوامل اللفظية لفظا او تقديرا فيقال نقضا
للحد هذا الحد ينتقض بقولهم اذا زيد جاني
اكرمته فزيد فيه قد تعرى عن العوامل اللفظية مع
هذا تعريه عنها فليس بمبتدا بل فاعل لمحذوف يفسره
ما بعده فالحد منقوض به فيقول في دفعه قد
ذكرت في الحد ما يدفع النقض بما ذكرته في قولك

لفظا

لفظا او تقديرا وهو اي زيد تعرى تجرد عنها لفظا
ولم يتعر بتجرد وتقديرا لانه فاعل فعل محذوف
لان التقدير اذا جاني زيد فلم يوجد الحد فلا ينقض
به وقال الرفع بمعنى اللفظ المذكور للعلة ان
يقوله المستدل انما ارتفع يكتب في نحو مررت بزيد
يكتب لقيامه او يكتب مقام اسم وهو كاتب في
الوصفية فيقال ينتقض بمررت برجل كتب فان
العلة وهي قيام الفعل مقام اسم في الوصفية نحو
جوده كما قال لقيام كتب مقام كاتب وليس اي كتب
بمرفوع فلا ينتقض العلم فيقول في دفعه قيام
الفعل مقام اسم في الوصفية او الحالية او الخبرية
انما يكون موجبا للرفع اذا كان الفعل معربا
وهو الفعل المضارع نحو كتبت فعل وذلك لان يبني
عليه لفظ يكتب وكتب لانه ماض فلا ينقض به وهو
الفعل الماضي لا يستحق شيئا من الاعراب رفعا
ولا غيره فلم لم يستحق الماضي شيئا من الاعراب
لعدم وجود ما يقتضيه فيه من تغاير المعاني على
التركيب المشتقة بالاعراب منع الرفع الرفع كم
الذي هو نوع منه تكلما قلنا لاجل هذا المعنى في العلة
هذا النوع المستحق للاعراب قام مقام الاسم فوجب
له الرفع بقوله المستحق للاعراب لم يذكر في لفظ العلة
لكنه معنى توجوه فيها فمنع النقض بما فقد فيه ذلك
فلا يرد النقض بالفعل الماضي الواقع مقام الاسم

الألوكة
www.alukah.net

ولم يرتفع لوصفه اي الذي لا يتخلف شيا من انواع الاعراب
هذا كله على منع تخصيص العلة اما على قول من يرى تخصيص
العلة جايزا فان النقض عنده للعلة غير مقبوله
لكونها عنده مخصوصة بغير ما نقضت به ومنها
اي قوادح العلة تخلف الحكم اي كونها غير مستلزمة بنا
حالا اي مبنيا على ان الحكم وهو اذا انعدمت العلة ه
فقد الحكم شرط في العلة وهو راي الاكثرين من
الاصوليين ولزم وهو اي العكس ان يوجد الحكم عند عدم العلة
لانها المعرفة له لعدم رفع الفاعل من الحكم المعلل باسناد
الفعل عند فقد الاسناد لعدم اسناد الفعل اليه
لفظا او تقديرا وهذا اعرض وتقديرا اي لو فرض فاعل
من غير اسناد فعل اي او ما في معناه اليه لوجد رفعه
لفقد علته ام لا ان قلنا باعتبار العكس في العلة فنعم والا
فلا وقال قوم انه اي العكس ليس بشرط في صحتها لان
هذه العلة مستنبطة بالدليل العقلي والدليل العقلي الظهر
ايضا حايد لوجوده على وجوده اي وجود الدليل لا يدل
عدمه اي الدليل العقلي على عدمهم عدم وجود المدلول اذ الدليل
كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بشيء اخر لا انتفاء علم
الشيء عند انتفاء علم الدليل ومثال تخلف العكس
وجود الحكم مع فقد العلة قول بعض النحاة وهو
ابو العباس احمد بن يحيى ثعلب من الكوفيين في
نصب الظرف اذا وقع خبرا عن المبتدا عمرو زيد
امامك وقوله تعالى واتركا اسفل منكم انه اي النصب

بفعل

بفعل محذوف غير مطلوب اظهاره ولا محذور وجوده
بل حذفه الفعل الناصب واكتفى بالظرف منه بدله
وفي الظرف حاله منصوبا بعد حذف الفعل لفظا
وتقديرا على ما كان عليه قبل حذف الفعل فوجد العلول
وهو نصب الظرف مع تخلف علته وهو الفعل الناصب
له ومنها اي القوادح عدم التاثير للوصف في الحكم
وهو ان يكون الوصف المعلل به الحكم لا مناسبة فيه
للحكم قالوا ان الاتفاق اي الاكثر على انه لا يجوز الحاق
الوصف بالعلة لا ثبات الحكم مع عدم الا خالة المناسبة
بينه وبين الحكم سواء كان الحاقه لما الدفع نقض
او غيره من الوجوه بل هو اي الوصف غير المؤثر حشو
زايد يحتاج الحاجة في اثبات العلة ومثال ذلك اي عدم تاثير الوصف
مثلا ان يدل على تركب صرف جعفر فيقول المستدل انما
امتنع من الصرف لانه في اخره الف التانيث المقصورة
فوجب ان يكون غير منصرف كسايرما فيه الف
التانيث المقصورة وهذا استدلال فذكر المستدل
المقصورة وصفا للف حشوي في العلة لانه لا اثر له
في العلة لان الف التانيث انما منعت ما حصلت به من الصرف
لم يستحق ان يكون جزءا لما منعت من الصرف لكونها
مقصورة حتى يكون لذكرها فايدة بل استحقته لكونها
للتانيث فقط وقامت مقام علتين كذلك والدليل على ان
الف التانيث المقصورة سبب مانع ايضا
لوجود المانع وهو التانيث فلو كان القصر معتبرا
لما منعت الممدودة واستدل على عدم الجواز للتعليل

بما هذا شانه بانه لا اخلال مناسبة فيه للحكم ولا مناسبة
عطف توضيحي واذا كان الوصف خاليا عن ذلك المذكورين
من المناسبة لم يكن دليلا على الحكم المعلل به واذا
لم يكن دليلا للحكم لم يجز الحاقه اي الفرع بالاصل بالعلة
لانتفاء ليله وقالت قوم بالتفصيل فلا يجوز ذكره دليلا
للحكم واذا ذكر لدفع النقض لعلة فيما يختلف فيه
فيه للحكم عنها لم يكن ذكره حينئذ هشوا بل لافادة
الدفع المذكور لان الاصل ما في العلة للحكم نقض له
الى شيئين احدهما ان يكون لها اي العلة تاثير في الحكم
والثاني ان يكون فيها احتراز عن غير المعلول لكان لا
يكون ما لا تاثير في الحكم حشوا خلو ان العابدة للتاء
تؤثر فيه كذلك لا يكون ما لا تاثير له في الحكم مما فيه
احتراز حشوا لما علمت ان الاحتراز من مطلب العلة
كالتاثير فان ان حبي في الخصايص مذهب ذهب اليه
العلة صفة لا للتاثير وله الاحتراز بل يوجد بها الضرب
من الاحتياط من المعلل حيث لو اسقطت تلك الصفة
لم يقدح بوتر اسقاطها فيها اي العلة وهذا ما وعد
به الم فيما تزيد زيادة البيان كقولهم اي علما العربية
بهمزة او جمع اول مقلوبة عن واو اذ اصله اواول بواوين
كما في الواحد فلما التقتا حاط الالف واو اذ ليس كونهما
واوين معتبرا للقلب بل كونهما لينين كما في التوضيح
لابن هشام وتجرد واوين كما ذكر اويان كما يجيء
او مختلفين كسايد وقدمت الثانية منهما من
الطرف طرف الكلمة ولم يوثر احراج ذلك الحرف

الهمزة

الهمزة عن الاصل وهو الواو وتنبيها على غيره من
المغيرات في معناه وليس مناك اي بين الجمع بالتحتية
قبل الطرف بفتح اوليه المهملين اي الاخر متقدرة وكانت
الكلمة جمعا دخل ذلك الابدال فابدلت الواو الفا
الاصل همزة فصار اوايل بالهمزة مكان الواو الثانية
فهمزة العلة لا بدال الواو والهمزة مركبة من همزة واو هما في
محتاج الهما في الابدال الخامس فلله حاجة الله
لتحقق الابدال مع الاربعة الاول سواء كان مفردا ام جمعا
فقولك ايها المحامل ولم يوثر الخ احتراز عن نحو قوله
ابو الشاعر سمع من سيدهما عواوم لا بانيا الواو
بجامعها لما يلزم ابدالها همزة من التاثير في اخر ذلك بين
الاصل وقولك وليس مناك يا مقدرة ليلا يلزمك
قبلها الهمزة في نحو قولك
وكمل العينين بالعواور لانه اصله عواوير لانه جمع
عوار بضم المهملة وتخفيف الواو والراء المشددة فتقدر
اليا بعد الواو الثانية مع قلبها الهمزة فهو مفاعيل كطواو
لانه مفاعل كمساجد فكذا صح فيه الواو فلبعده من الطرف
ثم حذفت الياء بغير التصحيح بحمله لانه حذف اليا عارض
والالف مناك لانه اصل لانه اتى حرف في حكم الوجود وفاعل
كمل بالتخفيف ضمير يرجع للدهر في ابيات قبله كذا في
التصريح وقولك وكانت الكلمة غير محتاج اليه في التعليل
لانك لو لم تذكره لم يجل بالعلة لحصول الحكم وان فقد لانه يرد
انك لو بينت من قلب ونحت لانه حاجة لضم الفاعل

الألوكة
www.alukah.net

في المتن لان الفعل واحد انفرد على خواص اوائل
عمل لهمزة ابي ذلك الواحد كما هنا في الجمع فيقال
ان قوابل وبوابع اسمي انسان بالهمز لان مقتضى القلب
حرف العلة همزة من الاوصاف الاربعة الموجودة فيه
حينئذ الا الوصف الاخير فغير موجود في الاخيرين
لعدم التنافهما الا لف لكنه ذكر وصف الجمع في التعليل
ثانيا للسامع من تعليل حيث كان الجمع في غير هذا الوزن مما
يعدوا الى قلب الواو ياء في نحو خنى وذكي اذ وصفها خففوا
وذكروا واستثقلوا اجتماع واوين في الجمع فقلبوا
الاخيرة بانها اعلة الاولى باجتماع الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فقلبت بارادة وكسر ما قبلها
لتصح فذكر هنا ابي في اوائل قيد الجمع في اوصاف العلة
المقتضية للقلب تاكيد الا وجوبا لما علمت ان ذلك
الوزن يقتضي القلب مطلقا وان الجمع ما يعدوا اليه
فيما ذكرنا قال ابن جني لا يجوز زيادة صفة لا تاثير
لها اصلا البتة تاكيد لاصل وذلك لانه ذكر ح حتى واي
الكلام مع ابهام كقولك في رفع طلحة من قولك جاءني طلحة
انه لا سناد الفعل اليه فهذه العلة الصحيحة
الصحيحة او لانه مؤنث او علم فذكرا لتاء والعلة
لغو خلوه عن الفايدة التامة فايدة فيه خبر بعد خبر او
في حال الوصفا انتهى وفي التصريح لا افعل كذا البتة
جملة لا افعل يحتمل استمرار النفي وانقطاعه والبت
القطع يحتمل ان افعله البتة لكن اثر له رجعة فيه قاله
في

الصحاح والذي في البتة لازمة الذكر قاله الرضي في ه
الحواشي وفي اللباب لم يسمع في البتة الا قطع الهمزة
والقياس وصلها انتهى ومنها اي الفوادح القول
بالموجب بفتح الجيم قال ابن الانباري في جدله
وهو ان يسلم الخصم للمستدل ما اتخذه موجبا
للعلة مع استبقا بالموحدة والقاف الخلاف في المتاز
فيه وسمي توجه الخلاف كان المستدل بالعلة المذكورة
مستظهرا بخروج ذلك فان توجه الخلاف في بعض الصور
المحتملة المختلف فيها مع عموم العلة لتلك الصور ولم يعد
المستدل مستظهرا لعموم علته لذلك وان اختلف فيه
مثل ان يستدل البصري على جواز تقديم الحال على عاملها
الفعل المتصرف نحو راكبا جاء زيد بان العامل متصرف
فيكون عمله قويا فيجوز تقديم الحال عليه وهذا التعليل
ساقط من النسخ التي وقفت عليها وفي بعض نسخ
يضعف بجواز تقديم معمول الفعل المتصرف ثابت في
غير الحال اي كزيدا ضربت وخوفا من الله تعالى فكذلك
في الحال يجوز ان يقول الكوفي وانا اقول بموجبه فان الحال يجوز
تقديمها عندي على عاملها المذكور اذا كان ذو الحال
صاحب معمولا نحو راكبا جاء زيد وقد ما اذا كان مظهرا
ليلا يود ي الى الاضمار قبل الذكر والجواب من جانب
المستدل على جواز التقديم بما ذكر ان يغدر المستدل
العلة على وجه لا يمكنه اي الخصم القول بالموجب بان يقول

معنى ونحا من باب قتل قصد وسمي به علم النحو لان
المتكلم يحوا به منهاج كلام العرب افرادا وتركيبا كذا
في المصباح واحسن منه انه سمي به لقول علي رضي الله
لابي الاسود وقد ذكر له بعض ابوابه الى هذا النحو
فسمي به تيمنا بلفظه وله لغة عشرة معان كما في البدايع
الاتية وغيرها وقد نظمتها بقولي

النحو في لغة كذا مثل ٭ وجاب وقرب بعض مقدار
نوع ومثل وبعد وجانب ٭ عشر معان له في الكل اقرار

حدود تعاريف **شتى** بضم مهملة وتشديد للفوقية
اي متفرقة في القاموس قوم شتى اي من ههنا من غير
قبيلة انتهى وهو جمع شتيت **الفقها** اكثرها
لياقة **بهذا الكتاب** المضمن زبد الخصايص قول
قول صاحبها **ابن جني** في تعريفه **في الخصايص انما**
افتعال من النحو والصيغة للهيئة في الوجوه
سمت طريق **كلام العرب** بفتحتين اولى العربية
في تصرفه اي الكلام من وجوه اخر **كالحكاية و**
التثنية وبين التصرف بقوله **من اعراب وغيره كا**
لتثنية والجمع جمع سلامة **والتحقير** التصغير
والتكسير اي جمعه **والاضافة وغير ذلك** اوفى
تصرف العرب وافرد الضمير لافراده لفظه ومثله
حديث خير نساء ركبن الابل نساء قريش احناه على ولد
ومال في ولده وماله ومدخول الكاف الي هنا مثله ٭
لتصرف العرب في الكلام بغير الاعراب وعلل الانحاء

بكلامهم

ب
اسمرار

لكلامهم بقوله **ليلحق** عند مراعاة ذلك **من** اي الذي
اهل اللغة العربية العرب العربا الذين يحتج ٭
بكلامهم وعليها مدار نظام علم النحو **باصلها** متعلق
بيلحق ولذا يتعلق به **في الفصاحة** لا خلل في لفظي
الجار والاولى في صلة الكلام عن اللحن والا فالكلام
العرب الغير السالم من الغرابة مثلا لا ينحاه الا ٭
الا نحا المذكور وانه غير فصيح **واصلها** اي كلمة النحو
حوت بمعنى **قصدت** فيشمل النحو كل قصد **ثم خص**
به بالنحو الا بعلم فهو على الطلاقه في كل قصد ومنه
قول من قال نحونا نحو اركم يا حبيبي اي قصدنا ٭
جهتها **انحا** قصد **هذا القبيل** النوع من
العلم الشامل له ولغيره فهذا التصرف فيه في
معناه اللغوي بالتخصيص ونظر ذلك التخصيص نحو له
كما ان الفقه بكسر فسكون فالكاف صفة مصدر
محذوف اي ثم خص خصوصا بما ذكر كما ان الفقه المطلق
خص بعلم الفقه وهو **في الاصل** اي اصل تصاريف
الكلمة **مصدر فقهت** كعلمت **بمعنى فهمت** فهو
في الاصل يطلق على كل فهم لاي علم كان **ثم خص** بالنا
للمفعول **به** بلفظ الفقه وسكت عن الفاعل لعدم
العلم به مع عدم تعلق الغرض بذلك **علم الشريعة**
اي علم الاحكام المستنبطة من ادلتها التفصيلية ٭
انتهى كلام ابن جني **وقال صاحب المستوفى** بصيغة
الفاعل او المفعول من الاستيفاء وهو باعتبار القا

المستدل على جواز التقديم بما ذكر ان يقدر المستدل العلة على
وجه لا يمكنه ابو الخصم بالقول الموجب بان يقول المستدل
حيث ما وقع فيه الخلاف فيه بيننا فيه من يجيبها من الاسم الظاهر
وعرفه لذلك بال له لى واللام للعهد فيتناوله اي يتناول
المعرف بال ذلك المختلف اليه وانصرف اليه بذلك
التناول وله للبصري ان يقول للكوفي في هذا الذي
فصلتم قول بموجب العلة في بعض الصور اذا كان صاحب
الحال مجرورا والفاء في بعضها مع عموم العلة المجوزة للتقدم
من قوة العامل في جميعها الشامل لما كان صاحبها مجرورا وما
كان ظاهرا فلا يلزم قوله بموجبها المقتضي لتعميم الحكم و
الحكم وعدم التخصيص ومنها اي الموانع
افتقاد الاعتبار للعلة في الحكم قال ابن الانباري وهو
ان يستدل في مسئلة منصوصة بالقياس على مسئلة اخرى
في مقابلة النص من العرب والقياس كذلك اعتبارا به
كان يقول البصري الدليل على ان نزع صرف ما لا ينصرف
لا يجوز لضرورة الشعر ان الله صلى الله ثم الصرف
فلو جوزنا ترك صرف ما لا ينصرف لذي ذلك اي ترك صرف
الى ان يرده اي يرد منع الصرف للام عن الاصل وهو العدل
الى غير الله صلى وهو منع الصرف فوجب ان لا يجوز رفعها
على المخصوص فانه يمتنع فيقول له المعترض بصيغة الفاعل
آب عليه وفي استدلاله وتعليله وهذا استدلال منك بالقياس
المذكور بدليله في مقابلة النص الظاهر فان خبر بعد خبر الاولان
اللغوان والثالث عن العرب متحلف بالنص او صفة

لما الحاكم

له او حال منه وهو اي القياس كذلك لا يجوز وعلل
ذلك على سبيل الاستئناف البياني بما ادعاه من النص
بقوله فانه اي البيان او ترك الصرف للضرورة في
ورود النص عنهم اي العرب في لغات التنوين للتنكير كما
يؤذن به مقام الاستدلال تركوا فيها صرف المنصوف للضرورة
فبعد النص بالورود عنهم لاعتبار للقياس والجواب
من جانب المستدل بالقياس الطعن في النقل المذكور
المعبر عنه بالنص اما في اسناده كما هو ظاهر وذلك اما
الطعن فيه من حروف احدهما ان يطالب المستدل
الخصم باثباته لانه مدع وعلى المدعي الاثبات وجوابه من
المعترض ان سنده بذكر رجال سنده او يحيله
على كتاب معتمد عند اهل اللغة على العربية المرجوع
اليهم في ذلك وثانيهما بعد ذكر الاسناد
القدح الطعن من المستدل في رواتهم بما يصير رواية
غير مقبولة عند هما وجوابه من المعترض ان يعدل له
يظهر كذلك النص طريقا اخر سالما مما ورد على ما قبله
واما في متنه بعد تسليم وروده وقبول سنده واما
اي الطعن في المتن وذلك في من خمسة اوجه احدها
التاويل حمل اللفظ على خلاف الظاهر لدليل بان يقول
الكوفي الدليل على ترك صرف المنصوف قوله وهو ولا الله
سبع جرثان برخارض جاهلي ومن ولد واعامر ذوا
الطول وذو العرش بجذف تنوين عامر للضرورة وذو
صفة عامر وهو والمعطوف عليه كناية عن عظم

وبسطنيه فيقول له البصري انه ليس مما الكلام فيه من
ترك صرف غير المنصرف بل هو غير منصرف بما لم يصرفه لانه
ذهب به الى القبيلة فصار فيه العلمية والتانيث المعنوي
والحمل على القفي والله عنبار يغير في كلامهم اي الوجه والثاني
من وجوه الطعن المعارضة بنص اخر مثله فيه انها صرفه
حيين والنصان متعارضان فيتساقطان والا لزم
الترجيح بلا مرجح ونسلم الدليل الاول الا ولما عارضه
بمعارضته ومثل المعارضة بمعارضة الدليل ايضا بقوله
كان يقول الكوفي الدليل على ان اعمال الاول مذهب
الطائيين المعول في باب التنازع اولى في اعمال الثاني قول
الشاعر هو رجل من بني اسد وقد يفتي بالنصب الفاعل
بها وتزى العرب عصورا تتمته وبه يتبين الدليل
فلم تفد بنا الجزء الجد الا ولو اعمل الثاني لقال تعتادنا
الجزء الجد الا فيقول له البصري هذا انما نسلم لكم
معارضة بقوله الا خرجوهم ولكن نصفا لو سبيت
وسبي بنو عبد شمس بن مناف وهاشم فاعمل الثاني
ولو اعمل الاول لقال سبيت وسبوف بني عبد شمس بنصب
بني واظهار الضمير في سبوه والثالث من وجوه الطعن
اختلافهم في الرواية كان يقول الكوفي الدليل على جواز حذف
المفعول في الضرورة قوله
سيغنيني الذي اغناك عني فلا فقر يسرع ولا غنا
قد العني المحذوف للضرورة فيقول البصري
المانع لمذهبنا الرواية عنا بفتح الغين ومن

وقف ـــــــ بدلع برواية الاكراد

ومن ممدود بلا دليل في البيت الرابع من وجوه
الطعن منع ظهور ذه لتة اي الدليل على ما يلزم
منه فساده لغة اس حتى يكون قدحا كان يقول البصري
الدليل على ان المصدر اصل الفعل انه اي المصدر
مصدرا والمصدر اسم مكان هو في الاصل الموضع الذي
صدر البنا للفاعل عنه لا بل ظرام يصدر عنه الفعل
كما يقول البصري والله يصدر عنه لما يسمى مصدرا
لانه لو كان ماخوذا من الفعل كما يقول الكوفي يصدر
عن الفعل ماخوذ منه قال في الانصاف وهذا دليل
لا باس به وقال الكوفيون المراد بالمصدر المفعول
له الموضع كما يقال مركب قاره ومشرب
عذب مركب ومشرب يوزن مصدر والمراد بهما
المفعول اي مركوب ومشروب يقال هنا قال في
الانصاف وهذا باطل من وجهين احدهما ان الالفاظ
اذا امكن حملها على ظاهرها لا يعدل بها عنه وهو الظاهر
يوجب ان يكون المصدر للموضع للمفعول فوجب
حمله عليه ثانيهما ان مركبا قاره ومشربا عذبا يجوز
ان يراد موضع الركوب والشرب وبيت العراهة
والعذوبة للمكان مجاز عقلي كبلدا من وسقط من
النسخة الخامس من الاوجه التي يطعن بها في المتن
ومنها اي القوادح فساد الوضع قال ابن
الانباري في تقريبه وهو ان يجعل البنا للفاعل
اي المستند اول للمفعول وسكت عن الفاعل العدم

الألوكة
www.alukah.net

تعلق الغرض به عن العلة التي هي مدار الحكم صدره
المقتضي بالنصب على الاول والرفع على الثاني اي صدر
ما يقتضيه كان يقول الكوفي المجوز لبنا فعله ه
التعجب من السواد والبياض انما جاز التعجب من ه
السواد والبياض دون سائر الالوان كالحمرة لانهما
اي اللونين المذكورين اصله الالوان والباقي
والباقي يتفرع عنهما وفي نسخة اصل الالوان والافراد
تكون جامدا والمراد الاخبار عن كل منهما بحيث
قوله تعالى فقولا انا رسولا رب العالمين بافراد رسول
كما هو احد الوجوه فيه فيقول البصري الما منع لبنا
فعل التعجب من الالوان كلها مع بلغت على العلة اي
كونها اصل الالوان عند المقتضي اذ مقتضى كونه اصلها
البلغيتها في المنع ولان التعجب انما يمتنع اي بناؤه من
سائر الالوان للزوم تهما اي بناء والتعجب انما يكون من حدوث
امر وغرابته وهذا المعنى اي اللزوم
في الاصل ابلغ منه في الفرع لشدته وقوته بالاصالة
فاذا لم يجز بناؤه بالمكان فرعا لان زمنه للعمل لا يكاد
يزول عنه فلان لا يجوز ما كان اصله وهو ملازم ه
للعمل لا يفارقه الا لعارض اولى بالمنع لا بلجيئه
فيه والجواب من جانب المستدل انه يمنع عموم ه
الصدقة بين العلة وما ذكر من التخصيص
او يسلم له اي للمعترض ذلك اي الصدقة بين العلة والحكم
ويبين انه اي كونه يقتضي ما ذكره ايضا هو من

وجه

وجه اخر غير الوجه المدخول فيه ومنها اي القوادح
المنع للعلة اي عدم تعليلها قال ابن الانباري
فقد يكون المنع لها في الاصل والفرع اي في كل منهما
فالاول اي منعها في الاصل كان يقول البصري انما ارتفع
الحكم المضارع لقيامه قيام الاسم وهو اي القيام المذكور
عامل معنوي فاشبه المبتدأ في الاسم المبتدأ
يجامع كونه معنويا وهو تجرده عن شبه من العوامل
وحمله اولا لكان يخبر عنه بوجب الرفع في المبتدأ
لانه امر معنوي يضعف عن مقابلة امر لفظي والثاني
للعلة في الفرع كان يقول البصري الدليل على ان فعل
الامر مبني على ما يجزم به مضارعه ان دراك ونزال ه
ونحوهما من اسماء الافعال الواردة على وزن فعال
مبنية على الكسر لقيامها مقامه وافادة معناه ه
فعومل في البنا معاملته فيقول له الكوفي معترضا
دليلك لا يسلم ان نحو دراك مما ذكر انما بني لقيامه مقام
فعل الامر فمن اين لك وجود العلة في الفرع بل بني
لتضمنه معنى لام الامر فاشبه الحرف في المعنى
لتضمنه معناه والجواب من جانب المستدل عن
منع المعترض وجود الدليل في الاصل والفرع ان
يدل بالبنا للفاعل اي المستند او للمفعول اي منه
او من غيره على وجودها اي العلة في الاصل والفرع
ان يدل بدليل يظهر له فتساد المنع للوجود وانه من
المعناد والمنع لذلك لا عبرة به ومنها اي القوادح الطالبة

الألوكة
www.alukah.net

من المعترض للمستدل تصحيح العلة اي يعترض عليها
وفي نسخ الاصل تصحح بحذف الها الاولى من قلم الناسخ
فكتب بعضهم لما راى ذلك كما راه كذا بيشها على الاصل
مسقاط قال ابن الانباري والجواب من المستدل للمعترض
بذلك اي يدخل على ذلك اي فحص التعليل بتبيين
التاثير في الحكم لما سبقها له وشهادة الاصول
لكونها علة فالشيء الاول التاثير وجود الحكم المعلل
بتلك العلة لوجود العلة وزواله لزوالها اه
اذ شان العلة ذلك كان يقول بالتحتية اي المستدل والنون
اي نحن معاشر النحاة انما بنيت قبل وبعد وما الحق
بها من المطروح على الضم عند حذف المضاف اليه
ونية معناه لانها قطعت عن الاضافة لفظا
فيقال من المعترض وما الدليل على صحة هذه
العلة وتاثيرها الضم عند وجودها
فيقول بالتحتية والنون التاثير لها فيه وهو وجود
هذا البناء لوجود هذه العلة وعدمه اي البناء
لعدمها الا ترى انه اي ما ذكر اذا لم ينقطع عن
الاضافة بان اضيف لفظا او حذف المضاف اليه و
نوى لفظه يجرب نصبا على الظرفية او خفضا بمن
فاذا انقطع عنها اي الاضافة لفظا فقط بنى
لعدم الاضافة فاذا عادت الاضافة عاد الاعراب
كما ذكر فثبت تاثير علية قطع الاضافة لما ذكر نعم لا
يرد عليه اعرابها عند قطعها عن الاضافة لفظا

ومعنى

ومعنى الا ان يدعي انها مضافة ع تقدير كما قيل به في
كل وبعض فجزاه دخول عليهما على تنزل بدليل يقتا
الاعراب والثاني اي شهادة الاصول كان يقول انما
ثبت كيف وابن ومتى لتضمنها معنى الحرف وذلك
التضمن من اسباب البنا فيقال من جانب المعترض
وما الدليل على صحة هذه العلة حتى يدل عليها العلم
فيقال من جانب المستدل ان الاصول القواعد النحوية
تشهد وتدل وان مسناد اليها من الاسناد للسبب
على ان كلا منهم تضمن معنى حرف وجب ان يكون
مبنيا فوجب بناء هذه الكلمات لما ذكر والاصول
تشهد له ومنها اي القواعد قال ابن الانباري
وهو ان يعارض بانبنا المفعول لعدم تعلق الغرض
بعين الفاعل المستدل فيما علل به العلم لعلة مبتداه
تقتضي خلافه مقتضى علة المستدل والاكثرون
من العلماء على قبولها له نها دفعت العلة الاولى
وقيل له تعليل له نصد لمنصب ان مستدلا ال
الذي هو اقامة الدليل اذ وظيفة المعترض منع
دليل المستدل له اقامة دليل وذلك اي ان مستدلا ال
رتبة المجول وهو المستدل له السايل وهو الخصم مثالها
اي المعارضة ان يقول الكوفي في الاعمال المسمى
بالتنازع ايضا انما كان اعمال عمل الاول اولى له سه
سابقة وهو اي الذكور صالح للعمل في المتنازع
فيه فكان اعماله كذلك اولى من اعمال الثاني لخلوه

المعارضة

الألوكة
www.alukah.net

الابتداء والعناية الاهتمام به فيقول البصري
معترضا معارضا هذا معارض بان الثاني من العاملين
اقرب الى الاسم المتنازع فيه وكتب في اعماله
نقض بالجملة والجمهور نقضي لتساوي المعنى على ه
اعمال كل منهما واحتزز به عن قول امرئ ه

القيس

ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليلا من المال

لفساد المعنى على توجيه كما مر كفاني واطلب الي قليل
من المال لاستلزام عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء
كفاية قليل من المال وثبوت طلبه الثاني لكل منهما ه
فلذا لم يجعل من هذا الباب بل مفعولا اطلب محذوف
اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه قوله في البيت

بعده

ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي

فكانه اعمال الاول فعارض دليل الكوفي بما ذكر
تنبيه على حكم يوخذ مما تقدم عند التاويل والتدبر
كما قال ابن الانباري ذهب قوم الى انه لا يجب
على السابل المحترف ترتيب الامثلة الواردة في
التقدح في المتن بل له ان يوردها كيفما شاء وان
خالف الترتيب الطبيعي لانه جاء مستفهما من المستدل منكرا
منه الجواب بما اورده وقال اخرون يجب ترتيبها
وذكر كل في مرتبته مثاله وله يصح التعليل فعلم لهذا
القول الاخر اولا الامثلة في قوادح العلة فساد الاعتبار

بين

بين الحكم وما علل به وفساد الوضع ان المعترض
بها على المستدل يدعي امرا يظنه المستدل فيه قياسا
لبين مستحيلا في موضعه لما رضيهما فقد صادم ه
بدعوى ذلك اصلا الدليل بخلاف ما بعده والقول بالموجب
لانه اي المعترض بين انه لم يدل الدليل في محل
الخلاف وله حاجة له حينئذ الى الاعتراض على
الاستدلال لانه فرع تسليم صحته وقد لتم في محل الخلاف
والمنع للعلة فهذه الاربعة انظر الى ما عارف
عليه فيما بعده وقد اعطه ثم قال ثم المطالبة
بتصحيح الدليل على الاستدلال ليكون دليلا او اتمام
اخر عن المنع لان المنع انكار العلة وطلب من ه
المستدل اثباتها والمطالبة اقرار بالعلة الا انه
خفي على المعترض وجهها والا قرار بعد
الانكار للعلة يقبل لانه رجوع للعلم بعد الجهل
وعند الا الانكار للعلة بعد الاقرار لها يقبل
لانها محض حقنا وثم النقض للعلة لما فيه من تسليم
صلاحية العلة للعليلة للحكم لو سلمت من النقض
باخراج من الحكم عن مقتضاها فكان تاخيره عن ه
المطالبة باقامة برهان العلية التي تتم به لانه يتوجه
على علية مقتوضه ثم بعد ذلك كله المعارضة لانها
تسليم للعلة وظن ثبوتها ووجه عمومها انها ابتدا
دليل من السايل مستقل لانه فرع في كلام المستدل بل
هي من السايل استدلال في مقابلة دليل المستدل فهي

الألوكة
www.alukah.net

اي المعارضة بمنصب الاستدلال اقامة الدليل المتكلم اسم منها بالسؤال معارضة استدلال المستدل بالدليل الذي استدل به بدليل فذ بينه يذكر ما له تعلقت بالنسبة قبله قال ابن الانباري السؤال مقصوده طلب الجواب من المسؤول بادواته اي ادوات السؤال الواردة في الكلام من ادوات الاستفهام او ما في معناها ومبناه على مسايل يورد للسؤال ومسؤول عنه ومسؤول به ومسؤول قال ابن الانباري فلا بد لكل واحد من هذه الاصول من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند فقده فالمسايل ينبغي له ان يقصد في مسلكه قصد المستفهم من وصف يصح به السؤال عند وجوده ويفسد عند فقده اي طلب العلم للمسؤول عنه زاد ابن الانباري المتعلم وحذف المتعلم ايجازا ولهذا اي لكون قصده ما ذكر قال قوم انه اي السايل ليس له مذهب اذ مداره على تاكيد مطلوبه والجمهور الاكثر من العلل على انه له اي له فرق له من مذهب حتى يرجع اليه وبيني قواعد سواله عليه ليلا ينتشر الكلام الى ما لا يحصر فيذهب فايدة النظر وهذا اصح من مقابله كما يوحي اليه اسناده للجمهور وهو ابعد عن الخطا وينبغي له ان يسال عما يثبت فيها الاستفهام بالواحدة فقد قيل ما يثبت فيه الاستفهام وعدم البيان صح عنه الاستفهام بالفا وبينه وبين وحتى الاستفهام جناس وصحته له ان علم فان سيل عما لم يثبت فيه الاستفهام كان يسال عن وجود النطق والكلام

كانا

كان السوال فاسدا الا ترى اي السايل جاهلا فذا المستدل سواله عما يعلم حذف العامل اختصارا اي له حذف والفعل مبني لغير الفاعل يعلم انه منظر اي له ينظر عليه رفعه من نفسه وله رفعه عنها فصار في سواله ذلك بمنزلة ما لو سال عن وجود الليل والنهار مما لا شك في وجوده وليس بصحيح في الفهام شيء اذا احتاج النهار عندها الى دليل مع ظهوره بالضرورة ولم يصح سواله ح كان يشار على حد النحو وانتظام الكلام اي احترازا مما له استفهام فيه كان سواله فاسدا لعدم الاستفهام فيه لاستقرار امره وينبغي اي بنا على انه لا بد له من هذه ان لا يسال الا عما اي عن امر شرعي لم يذهبه ليكون في المناسب فان سال عما لا يلم يذهبه لم يسمع منه لانه خلاف ما ينبغي كانه يسال السايل الكوفي عن الابتداء لم كان عمله الرفع دون غيره فهذا منه غير مسموع لان قوله لم كان عمله الرفع تسليم منه ان الابتداء عامل الرفع في المبتدا وهو لا يقوله فانه لا يرى انه عامل البته فلما سال عن تعليل ما يتكون عمله لم يسمع منه وينبغي ان لا ينتقل من سواله الى سواله حتى يتم تحقيق الاول فان انتقل عنه عد منقطعا لان لا يعتد به المسؤول عنده لانه انتقال من استدلال الى استدلال وذهب قوم الى انه لا يعد منقطعا بحال لان قول الخليل للنمرود فان الله ياتي بالشمس من المشرق فات بها من المغرب بعد قوله ربي الذي يحيي ويميت وهذا انتقال عن انتقال وما استدلوا به لا يدل على

بدليل ح

جواز الانتقال له ان الانبياء امروا بدعوة الخلق الى الحق
باقرب الطرق فكانوا يكلمون كلا على قدر عقله كما قال
صلى الله عليه وسلم انا امرنا معاشر الانبياء ان نكلم الناس
على قدر عقولهم فالخليل راعى قوله فان الله ياتي بالشمس من
المغرب فاتى بها من المغرب اقرب في قطع حجاجه وبيت
محاجة اهل الجدل على هذا المنهاج فلذا عمل عليه والمسؤول
به قال ابن الانباري المراد من المسؤول به ادوات الاستفهام
المطلوب بها المفهم المعروفة عند علماء العربية قال والاصل
في الاستفهام ان يكون بالحروف منها والاصل فيها الهمزة
والاسماء والظروف المتضمنة لمعنى الاستفهام محمول عليها وهي
معانيها مختلفة فالسؤال عما لا يعقل وعمن يعقل ركم
عن العدد وكيف عن الحال ومتى وايان عن الزمان واين
واني عن المكان واي عن المتصف بمنزلة ام المعادلة للهمزة
الاستفهام وقد تكون منقطعة بعض بل والهمزة بخلاف له
البتة ولا يجوز كونها بمنزلة بل فقط لانه حينئذ يصير التقدير
بل له البتة وذلك كفر والسؤال بالمنقطعة لا يكون الا مع
تقدير الاضراب عن الاول فان كان قبلها كلام خبر نحو انها لابل
ام شاة فاستئناف استفهام يستحق الجواب وان كان استفهاما
فرجوع عنه لغرض وانتقال لمثله وقد مناحكم الانتقال
من سؤال الى غيره وينبغي ان يكون السؤال مفهوما للسامع
غير مبهم وصف تقديري وذلك كان يقول السائل مما
يقوله في اشتقاق الاسم فهذا مفهوم لانه ابهام فيه
فان كان السؤال مبهما غير مفهوم لم يستحق السائل

حينئذ

حينئذ الجواب كان يقول السائل ما يقول في الاسم
فهو غير مفهوم لابهام المسؤول عنه فانه اي
المسؤول له يدري السؤال على حده اي تقديره ام له
اشتقاقه من السمو او الوسم ام غير ذلك تحمله ما به
ولو احتمله ويجوز قراءة يدري بالبناء للمفعول فيكون اسم
ان ضمير الشان واذا كان السؤال كذلك فله جواب له لانه لا يلزم
بفهم في نفسه لا يستحق الجواب عنه قلت ولذا قال تعالى
لحبيبه المصطفى ويسالونك عن الروح قل الروح من امر ربي
لم يامره بجوابهم بتبيين المراد بها له بها به وعدم تبيين
المسؤول عنه في السؤال وما بعد سبيله له جواب له والمسؤول
من شرطه كونه اهلا ليبان ما يسال عنه ان كان من
اهل السؤال حتى يتقيد على الجواب كالنحوي يسال عن النحو
والتصريفي عن التصريف ولذا ما صح ان السكيت عن
وزن تكتل في قوله تعالى ارسلنا اخانا نكتل لم يجز
جوابا له لانه لم يكن صرفيا وضوحه جدا على الصرفي
حتى سئل سايله عن ذلك في ذلك المجلس انه قصد ان
تختبره وتجربه ومثل هذين كل ذي علم من علمه فان لم يكن
اهلا كان بحال التعامي الغبي عن مسئلة النحو وغوامض
التصريف وغرائب الغرض وص كان السؤال فاسدا
وعليه استحسانا كما صرح به ابن الانباري بقوله ويجب
ان يأخذ المسؤول منه في ذكر الجواب المطلوب منه بالسؤال
بعد تبيين السؤال من السائل فان ملك المسؤول منه
بعد تبيين السؤال من السائل كان قبيحا وكذلك
السكوت عن

مثل قبح السكوت فيما ذكر فتجب ان ذكر الجواب للسايل وسكت
عن ذكر الدليل لذلك الجواز فيما طويلا لا بد ذلك الناظر منقطعا
لاحتمال ان يكون سكوته عن ايراد الدليل لتفكر في ايراده
الدليل مع حضوره في ذهنه له وقتيل بعد منقطعا لانه ينتظر
للجواب تصدي لمنصب الاستدلال فينبغي ان يكون
الدليل معدا في نفسه فيظهر حاله او في حكم قال
ابن الانباري والاول اصح والمسؤل عنه من المطالبة بالجواب
ينبغي ان يكون مما يمكن ادراكه كالحركات الاعرابية او بنائية
او غير ذلك فان كان المسؤل عنه مما لا يمكن ادراكه
كان يسال عن اعداد جميع الالفاظ مهملة او موضوعة
وجميع الكلمات الدالة على جميع المسميات كان السؤال
فاسدا لتعذر ادراك المسؤل عنه فلا يتجه السايل
عن ذلك الجواب عنه لتعذر شرط صحة السؤال من امكان
الادراك اذ اللغة لا يحيط بها الا نبي والجواب هو
المطابق للسؤال بما وجب ان يكون الجواب عاما ليطابقه
في ذلك وقال قوم يجوز الغرض العام في السؤال في
بعض الصور وتخصيصه بذلك البعض كان يسال ذكر السايل
عن جواز تقديم خبر المبتدا فهاهنا سؤال عام فله ان يجيب
ان يفرض السؤال في الخبر المفرد وله ان يفرض
في الجملة وفي بعض النسخ الجمع وهو من تخريج الكتاب
اذ المراد بالمفرد في باب الخبر ما ليس جملة وله شبهها مفردا كان
او مثنى او مجموعا وانما كان له ذكر الغرض فيما ذكر لانه من سال

عن

الى انه ينبغي
يكون الجواب
عن غير روية
ولم يقدموا

حتى الجواب
بعبارة تهم

من الكل في ضمن الشامل له فقد سال عن البعض في ضمن
فجاز فرض ذلك العام في ذلك البعض وقصره عليه وقال
اخرون لا يجوز ذلك الغرض في الجواب انما يجوز فيما الدليل
وسع في الجواب ليلا تكون الجواب عن المفروض الخاص غير
مطابق للسؤال العام انتهى وقد راى ابو البناري ان
خبر ونظر فيه بانه يلزمهم بناء ذهبوا اليه مثل ما هو براهينه
له كما يلزم ان يكون الجواب ان عاما مطابقا للسؤال يجب
ان يكون الدليل عاما يكون مطابقا للجواب كان على المم ذكره ذلك
في الدور وتقدم في العاشر من المسايل المتعلقة بالعلة
دور العلة قال ابن جني في الخصايص وذلك ان تؤدي
الصفة المعلل بها الى حكم ما ايه الحكم الذي مثله يقتضي
التغيير لاصل الحكم المعلل بذكر الوصف ويجوز تنوين حكم
ويكون ما مزيدة للشيوع ثم وصفه بقوله مثله يقتضي
التغيير الى اخره فان اداة شرط والشرط محذوف
دل عليه الفعل بعد الضمير ولما حذف الفعل انفصل الضمير
نحو بنظير قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك
انت غيرة الحكم لاقتضاء الوصف له ورث رجعت براجعه
المفاعلة للمبالغة اي مبالغة في رجوع مثل ما بدت
منه فجنيد يجب عليك ايها المسؤل ان تقيم على الاول
ويتبع له تعدل عنها لغيرها لئلا يلزم الدور ومثال ذلك
الدور كان تبني من قولك بنى يبني من باب ضرب والقوة اسم
مصدر كما في المصباح بنيا مثل رماه تكسر اوله فانك
تقول قواره بكسر اوله تجمع قوارة على قوا بضم

فتفتح فهمزة اخرى ثم تبدل من بعد الهمزة الواو لتطرفها
بعد الف ساكنة فتقول بعد الابدال قواو بواوين بينهما
الف فيجمع بين واوين بكتنفهما الف التكسير المزيدة
لاجله وهاجزها فصل بين الواو والهمزة والطرف
اخر الكلمة لتبقى واو بحالها فان انت فررت من ذلك اي
انها الواو اخر الكلمة قلت الهمز اي اقلبها همزة كما همزة
في اوايل لزمك ان ترجع لما كنت عليه فتقول قوا با
لضم والهمز اخرى كما كان اولا قبل الابدال الهمزة واو
وتصير هكذا فتبدل الهمزة واوا ثم من الواو والهمزة هكذا
الى ما لا نهاية له والدليل على غير جايز فاذا اردت الصيغة
بالقلب الى نحو هذا المقتضي لان تقلب عنه وهكذا
الا الى غاية وجبت الا قامة على اول وفيه قصرا للمسافة
واراحة من العنت العبث اي الامر يفضي الى اخر
فيصير اخره اولا فيقول قواربواو فهمزة وله يعدل
عنها لدفع الدور مسيلة اخرى في اجتماع ضدين
في التفصيل قال قال في الخصايص اعلم ان التضاد
في هذه اللغة لغة العرب جرى يجري التضاد عند
اهل الكلام في انهما لا يجتمعان وتقدم ان اهل اللغة
يجوز في تقاليهم يعني اهل اللغة في العرف والدفتر جروا
بجراهم فيما نحن فيه فاذا ترادف الضدان في شيء
منها اي من هذه اللغة كان الحكم للطاري وينزل
عنه الحكم الاول الذي قبل ومثال ذلك لام التعريف
اذا دخلت على المنون يجذف له اللام منونين لان

اللام

اللام للتعريف الوذن بالتعيين والتنوين للتنكير
الموذن بالانتشار والتميم ولحقت لذلك ه
بقولي
بين وبينك في اللغات بعد تعارض التعريف التنكير
التعريف والتنوين - تبيانين فلا تزي في حال
كتبيان التنكير والتعيين فلما تراد فاعل الكلمة تعادا
لفظا ومعنى فكان الحكم للطاري لقوته وهو اللام ه
على الترتيب فقرفناه بها وسنيا تنوينه والجمع بينهما
في قول بعض السلام عليكم مشاذ كما في المغني ه
او على زيادة او التنوين للمعرف تلبساه وحذفت
اللام وهذا الحكم جار يجري الضدين المتراد فين
في التوارد على المحل الواحد كالمحل الابيض يطرا عليه
السواد وهما لونان متضادان والساكن يطرا عليه
الحركة فتمحل الثاني وتلغى الاول وكذلك مثل ما ذكر
ايضا حذف التنوين للاضافة اذ بينهما كما لا ه
التنافي لا يدان الاضافة بالاتصال والتنوين
بالانفصال والى تنافيهما اشار من قال
كابي تنوين وانت اضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا
ولذلك حذفت التاءين لبا النسبة نحو حذف التا
ماذكره لان التا يقع حشوا ولحاق يا النسبة
يصيرها كذلك فحذفت مسيلة ثالثة ه
الغياهب سوداء جلي لوضوح جانبيه علة للاصل
والفرع وخفي لخفاء ذلك فيها فخذ الاول الجلي فقاس

الألوكة
www.alukah.net

حذف النون من الذي في صلة ال الخ واللام
عند الاضافة كالضارب زيد على حذف النون
في الجمع المذكر السالم فيهما اي صلة ال فان الاول اي
حذف في الذي لم يسمع من العرب بخلاف الثاني فمسموع
منهم قال ابو حيان وقياس المشي على الجمع في
المذكر قياس على له سمع لهما في غالب الاحكام
خاتمة له حكام كتاب القياس قد للتقليل
او للتحقيق يجمع القياس من يوثق بعربيته لانه
يفيد الحكم ويعبر عنه بالنص والاجماع من النحاة
عليه والقياس على النص المسموع فيه على مسئلة التسلسل
التي وقف عليها وفي النسخ في مسئلة التشكيك
وهو من تحريف النساخ قاله ولد الاندلسي في شرح
المفصل للزمخشري من قال من النحاة ان العامل
في الصفة مقدر له العامل في الموصوف اجاز الوقف
على زيد الموصوف دون قولك جاءني زيد العاقل لعدم تعلق
الصفة بالموصوف من جهة العامل وابتداء
العامل ان تقديره عنده اي عند هذا القائل كانها
لعاقل فكان النعت لعامل جملة والجملة مستغلة
فوجب اي له يمتنع ان يوقف على ما قبلها ويبتدا
بها له استقلالا وهذا الوقل فاسد يؤدي الى
التسلسل الممنوع له انه اذا قدر جاءني العاقل
والعاقل صفة والصفة له بد لها من موصوف
تقوم به له ان الوصف يدل على معنى وذات تقوم

به

به ذلك المعنى فيكون تقدير جاءني زيد العاقل ثم تقدر
ايضا للعاقل المقدر له موصوف عامل فيه فيصير التقدير
جاءني العاقل المقدر من اتصاف الصفة للموصوف ايضا
جاءني زيد العاقل وهكذا ابدا يلزم من كل منهما الاخر
الى نهاية شئ اولي بالبناء للمفعول العامل الصفة اي
العاقل قدر بينهما اي الصفة والعامل فيها موصوف
تقوم به الصفة وهي اشتغل العامل بموصوف قدره
لدعاية الوصف اليه مع الصفة عامل اخر فيها فيرجع
العامل الى ما قبله وهكذا الى ما لا يتناهى وذلك محال
فما ادى اليه ممنوع والمختار الذي عليه الجماعة وعليه
ان العامل فيها العامل في الموصوف وانه لا يجوز الوقف
على الموصوف دون الصفة فيمنع الوقف عليه جاء به
النص عن العرب واجمع عليه من ذكروا واستدل له القياس
لما يلزم على جوازه من التسلسل الممنوع انتهى
قال ابن مالك في شرح التسهيل يجوز ويجوز ايضا
في خبرما التميمية جوازه في خبر ما الحجازية
خلافا للفارسي والزمخشري في منعهما ذلك في
التميمية ويدل عليه اي الجواز السماع من العرب
والقياس والاجماع من النحاة وله نظر لخلاف من
ذكر اما لضعفه او لكونه بعد انعقاد الاجماع اما
السماع فلوجود ذلك في اشعار بني تميم زاد ابن طلحة
اي قبيله وتزهم واما القياس فلان الباء دخلت
على الخبر لكونه منفيا لا لكونه منصوبا بدليل
دخولها بعد ما المكفوفة عن العمل بخلاف تقديم

الألوكة
www.alukah.net

اوجب الادعا اذ لا يشتغي مقاصد علم كتاب
علم الله الحليم سبحانه وتعالى واسم مؤلفه ابو سعيد الفرخان
بالفاء والخاء المعجمة بينهما راء كما في الارتشاف **في النحو**
صفة او حال للاسم وجا الحال من المضاف اليه لعمل المضاف
فيه قبلها وتعريفها للنحو هو **صناعة** بكسر المهملة هو
علميه زيادة في الايضاح لان الاعمال انما يقال فيها
صنعه **ينظر** اي يدرك **بها** اي بسبب التامل فيها
ومراعاتها **اصحابها** المالزمون لها **في الفاظ العرب**
وما جاء على منهاجها من الكتاب المبين ولفظ سيد
المرسلين سيد العرب والعجم **من جهة ما يتالف**
ما فيه موصول او مصدر يه اي الذي يتالف اي
يتركب او من جهة التالف للكلام **بحسب اتساعهم**
الكلام ليجري على سننهم ويسلك على طريقتهم
ليعرف الناظر ويجوز كونه مبنيا للمفعول وسكت
حينيذ عن الفاعل لعدم تعلق الغرض به اي ليحصل
الناظر **النسبة** علة النظر **بين صنعة النظم** للكلام
وصورة المعنى لان الاعراب فرع المعنى **فيتوصل** ه
الفا للتفريع **باحداهما** اي الصنعة والصورة **الى الاخرى**
لكمال الارتباط بينهما حتى اختلف في ايهما يتبع
الاخر او يتبعه كما في المغني وغيره وقد عد في المغني
من الجهات التي يدخل فيها اعتراض على المعرب مراعاة
مقتضى ظاهر الصناعة من غير مراعاة المعنى قال
وكثيرا ما تزل به الاقدام بسبب ذلك فاول واجب
على

على المعرب فهم معنى ما يصير به مفردا او مركبا ثم
اطال ذلك ثم قال ومنها مراعاته ايضا بمعنى صحيحا
من غير نظر لصحة في الصناعة فتبين الترابط بينهما وان
على المعرب معرفة كل منهما واتباعه **وقال** محمد بن يحيى
ابن هشام **الخضراوي** بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين
نسبة للجزيرة الخضرا **النحو علم** معرفته **باقيسة**
قوانين **تغيير ذوات الكلم** بالتثنية والجمع وه
التصغير ونحوها **واواخرها** بالاعراب حركة او حر
ووصف التغيير بقوله **بالنسبة الى لغة لسان العرب**
وخرج به معرفة اقيسة ما ذكر بالنسبة لغير لغة
العرب فلا يسمى نحوا **وقال** علي ابن الموفق **ان**
عصفور النحوي الحضرمي الاشبيلي حامل لواء العر
في زمانه بالاندلس وقد رثاه القاضي ناصر الدين
ابن المنير بقوله

اسند النحو الينا الدئلي ٭ عن امير المومنين البطل ٭
بدا النحو علي وكذا ٭ قال نحف نحو النحو علي ٭
النحو علم يستخرج التغيير بالمضارع اما للدوام ه
والاستمرار نحو فلان يعطي ويمنع فيجوز ان يسقط
من اللحظ القراني او الكلام العربي الثابت قاعدة
لم تذكر من قبل فلم يترك الاول للاخر وليس هذا
من الامر الموقوف على حتى لا يعتبر ما جاوزه مكتوب
الاحاديث المدونة فلو جا مسند الان بحديث
ليس منها لم يقبل كما ينا من كان الا نها قد دونت ه

وبقال بالفتح
الحا المهملة
كما في بعض
حواشي
القواعد
اه

بيّنة

تحول خبرها على اسمها وهو غير ظرف ونحو ذلك مما تعمل
فيه مع بقاء النفي واما الاجماع فقد نقله ابو جعفر
قاسم بن علي بن محمد بن سليمان البطليوسي الشهير باه
لصفار بفتح المهملة وتشديد الفاء وبالراء اخره احد
شراح كتاب سيبويه والله تعالى اعلم الكتاب الرابع
في الاستصحاب اي ابقاء ما كان على ما كان قال ابن الانباري
هو ابقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الاصل ابقاء ما كان
على ما كان عند عدم دليل النقل عن الاصل الذي كان
عليه قال وهو من الادلة المعتبرة في الفن كاستصحاب
الاصل في الاسماء والافعال والحروف المتوارد المعاني عليه
التي لا يكتنفها الا الاعراب حتى يوجد دليل الاعراب
الباء من شبه بالحرف المدني عند مالك وشبه بيني
الاصل عند ابن الحاجب واستصحاب حال الاصل
في الافعال هو البناء لانها بنيت كالاسم فيما ذكر كما
حتى يوجد دليل الاعراب من تقاوم المعاني المقتضية على
الفعل وذلك كالمضارع وقال وقال ابن الانباري في
الانصاف في مسايل الخلاف اجتمع البصريون على عدم
تركيب كم وانما بسيطة وعللوه بان الاصل الافراد والبساطة فاقتضى والتركيب فرع فيتوقف على دليل
ومن تمسك بالاصل استصحاب حال خرج عن هذه
المطالبة بالدليل لان الاصل ابقاء ما كان على ما كان
واستصحاب الحال احد الادلة المعتبرة عند الاصوليين كما لو تيقن المكلف صدور حدث او ظهر منه شك

في

في صدوه فيعمل بما تيقنه منهما استصحابا له وقال في
موضع اخر منه احتج البصريون على انه لا يجوز الجر
بحرف محذوف وتبقى عوضه قيد به لاحتراز مما جر عند الحذف
الا انه عوض عنه وذلك كما قال ابو حيان في باب كم
والقسم بان قالوا استعملت باختج ايضا ولا مانع من
تعلق ظرفين بعامل واحد عند اختلافهما اجمعنا
على ان الاصل اطراد في حروف الجر انها لا تعمل مع الحذف
فانما تعمل تعمه ايا الحذف في بعض المواضع كما مر اذا كان لم
اي الحرف عوض ولم يوجد هنا فيبقى المنع حاله فيما عدا ما ورد
على الاصل استصحابا والتمسك بالاصل يمتنسك
باستصحاب الحال السابقة وهي من الادلة المعتبرة
عقلا وشرعا اه وقال ابن مالك من قال ان واخواتها
المسماة بالافعال انما لا تدل على الحدث انما جيء بها للربط
بين الاسم والخبر فهو اي قوله مردود بان الاصل
في كل فعل الدلالة على المعنيين الموضوع لهما الحدث
والزمان المعين انما الدلالة على الفعل فالزامية
فلا يقبل اخراجها عن الاصل بدليل بكسر
الجيم قلت والحايل التي استدل بها النحاة
بالاستصحاب بالاصل كثيرة جدا بكسر الجيم وهو
تشديد المهملة في المصباح الحد بفتح الجيم الاجتهاد في
الامر والاسم الحد بالكسر وفيه فلان لمحسن حدا
اي نهاية ومبالغة قال ابن السكيت ولا يقال بالفتح
انتهى واكد نفي كثيرة جدا بقوله لا يختص بالنوعية

الألوكة
www.alukah.net

بالفوقية مبنيا للمفعول وذلك كقولهم ايبن الفتاة الاصل في البناء السكون فاجاوا اصله البناء مبنيا عليه لا سوال فيه ابدا او واصله الاعراب مبنيا عليه سيل لم بنى لا ولم بني على السكون الا لموجب تحريك كدفع التقاء الساكنين كما في اين وحيث وكقولهم الاصل في الحروف عدم الزيادة وانها من اصل المادة حتى يقوم دليل عليها اي الزيادة من الاشتقاق من الافادة ويوجد ذلك الحرف مزيدا فيحكم بزيادته ونحوه مما يستدل به عليها وقد اورد عنه في كتابي عيون الافادة في حروف الزيادة وفي مختصره كفاية المقاصد من حروف الزوائد ونظمها على قول واورد عنها فيه فقلت

يعرف الاصل ان تنا التميزا ... من حروف الزيادة المذكورة
باشتقاق وفقد مثل خروج ... عن وزان الاعراب المشهورة
وبان جا زايدا عن اصول ... هي ثلاث واربع مستطورة

وكقولهم الاصل الصرف فلم يتعرفه لعله بمقتض له والتنكير لطريان التعريف عليه بمقتض له والتذكير ولذا لم يحتج لدليل وقولهم الاضافة وقولهم الاسناد اليه وهو ان تنسب اليه ما تم الفايدة وقال ابن الانباري في اصوله استصحاب الحال وانه كان من الادلة ... اضعف الادلة لتقدم كل من النقل والاجماع والقياس عليه ولهذا لكونه كذلك لا يجوز التمسك به لانه ما تمسك به احد ليدخل فيه وجدنا هناك للمدعي دليلا من تلك الادلة المقدمة عليه الا نرى انه لا يجوز التمسك به

في

وقف ... لدلت ير واو الا كرلو

به في اعراب الاسم مع وجود دليل البناء بيان لدليله شبه الحرف وضعا واستعمالا او اهمالا او تضمن معناه لغوته على الاستصحاب والا نرى انه كذلك كما لا يجوز التمسك بالاستصحاب في اعراب الاسم لدليل اعراب فيه مع وجود مقتضي بنايه لا يجوز التمسك به في بناء الفعل مع وجود دليل الاعراب من معارضته الاسم في ورود المعاني المعتورة على التركيب الواحد كما مر انه اصح المذهب في سبب اعرابه وقال ابن الانباري في جدله والاعتراض من السايل على الاستدلال باستصحاب الحال متعلق بالاعتراض بان يذكر دليلا يدله على زواله فلا يبقى له ان حينيذ بان يدل السايل الكوفي انه على زوال ذلك الاصل المستصحب وهو سقوطه اذا تمسك البصري في بنا فعل الامر بين اي الكوفي ان محل الامر مقتطع من المضارع حذف منه حرف المضارعة وجيي بالباقي مجزوما كما كان ان كان ما بعد حرف المضارعة متحركا والا جيي بهمزة الوصل وما حوذ منه والمضارع قد زال عنه اصل البناء لانه قد اشبه الاسم الاول الاسم في مقتضي الاعراب وزال عنه بذلك الشبه استصحاب حال اصل الفعل البناء الذي كان حقه لذلك الشبه وصار اي المضارع معربا بالشبه المذكور فكذلك فعل الامر لانه مبني لانه حذفت لام الامر ثم حرف المضارعة فيجري عليه ما كان له صله والجواب من جانب البصري عما اورده الكوفي ان يبين ان ما توهمه الكوفي دليلا

الألوكة
www.alukah.net

على اعراب الا ثم لم يوجد وذلك يمنع انه ما هو ذ منه
بل هو نوع مستقل فيبقى الشك من البصري فيه على
استصحاب الحال من اصل البناء في الفعل صحيحا
اذ له قاطع له الكتاب الخامس في ادلة شتى
بفتح المعجمة وتشديد الفوقية جمع شتيت كجرحى جريح
مقصورة بمعناه متفرقة ومثله اشتات كما في المصباح
وادلة جمع قلة كما يدل عليه من دلائل كما تقدم في
صدر الكتاب من عدم جمع فعيل وصفا لغير العاقل
عليه له لشتاتها في نفسها لتنوعه قال ابن الانباري
اعلم ايها الصالح للخطاب ان انواع الاستدلال بالعكس
وتسميه الاصوليون قياس العكس لحديث ارايتم
لو وضعها في حرام كان عليه وزر فكذا اذا وضعها في
الحلال كان له اجر كان يقال لو ذهب الظرف من خبر
المبتدا نحو والركب اسفل منكم فالخلاف بينه وبين المبتدا وهو
مذهب الكوفيين وعللوه كما مر بان خبر المبتدا في المعنى
هو المبتدا الا ترى انك اذا قلت زيد قائم كان
القائم في المعنى هو زيد واذا قلت زيد خلفك لم يكن
خلفك في المعنى زيدا فلما افترقا معنى نصب على الخلاف
ايضا بان افتراق وجواب لو نزل لكان ينبغي ان يكون
الاول وهو المبتدا منصوبا يعني هذه العلة لان
الخلاف لا يكون من واحد وان يكون من اثنين كل
يخالف صاحبه كما هو شان المفاعلة فلو كان الخلاف
بينهما معنى موجبا للنصب في الثاني كما ذكر عن
الكوفي

الكوفي لكان موجبا للنصب في الاول لوجود العلة فيه
فلما لم يكن الاول المبتدا منصوبا مع قيام الخلاف به
دل عدم نصبه على ان الخلاف لا يكون موجبا للنصب
في الظرف والا فاعمالها في الثاني دون الاول تحكم وترجيح
بلا مرجح فالمسند بمجلس الحكم على بنيه ومنها الاستدلال
ببيان العلة قال ابن الانباري وهو ضربان احدهما ان
يبين والتفصيل للمبالغة او من الابانة علة الحكم في الاصل
ويستدل على ثبوت ذلك الحكم في الفرع الذي ادعى له
مشابهته للاصل بوجودها في موضع الخلاف في ذلك الفرع
يوجد بها اي بسبب العلة الحكم به ويزول بفقدها فاذا
بنا وجدت وجد والثاني يبين العلة في الحكم في الاصل
ثم يستدل بعدمها في موضع الخلاف على عدم ذلك الحكم كما
قال ليعدم لفقد الحكم بفقد علته فالاول اي اثبات
وجود العلة في موضع الخلاف كان يستدل من اعمل اسم
الفاعل في المضي مع كونه غير صلة للال فيقول انما اعمل
اسم الفاعل في المضي وهو كذلك في عمل الجماع اذا كان بمعنى الحال او
الاستقبال واعتمد على موصوف او بمعنى او على نفي بجريانه
على حركة الفعل وسكونه كضارب ويضرب فوجب ان يكون
في المضي عاملا لوجود العلة فيه حينئذ اي الاستدلال
بعدم العلة بحكم الاصل في موضع الخلاف على عدمه فيه
كان يستدل من ابطل عمل ان المخففة من الثقيلة فيقول
في الاستدلال انما اعملت ان الثقيلة لشبهها بالفعل
مبني لكونها ثلاثيا مفتوح الاخر ليوزن المبني للمفعول

ايضا

ومعنى له نفيا يعني اوكد وقد عدم الشيء بالتخفيف لفقد
الشيء المقتضي فوجب ان لا تعمل فما استدل بعدم العلة في نحو
رفع الخلة في على فقد حكم الاصل منه ومنها الاستدلال
بعدم الدليل في الشيء على نفيه لانه يلزم من فقد العلة فقد المعلول
قال ابن الانباري وهذا اي الاستدلال بفقد الدليل
انما يكون في امر اذا اثبت اثبته المستدل فلابد
من وضوح دليل ليصير كالمدلي في الوضوح لم يخف دليله فيستدل
المستدل بعدم الدليل على ذلك الحكم على نفيه كما استدل على
نفي ان الكلمات اربعة كذا وحقه اربع لانه مذكر وعلى نفي انواع
الاعراب اذ البناء خمسة فنقول لو كانت الكلمات
ان فقط وانواع الاعراب او البناء خمسة خمسة لكان
على ذلك المدعي دليل لانه معتبر في اقامة المدعوى
وتاييدها ولو كان على ذلك دليل في نفس الامر لعرف
بكثرة البحث وشدة الفحص في هذه المطالب وفي
المصباح فحصت عن الشيء استقصيت في البحث
عنه وفحصت مثله فلما لم يعرف الدليل مع ما مر من شدة
العناية بالامر دل على ان ذلك دليل في نفس الامر
فاستدل بعدم الدليل للمدعي على عدم المدعى كما قال فوجب
ان لا تكون الكلمات اربعا ولا انواع الاعراب والبناء
خمسة قال ابن الانباري وقد زعم بعضهم ان الشافعي لا
له دليل عليه لانه لم يدع اثبات شيء حتى يطلب منه دليله
فعدم وجود دليله لا ينفي نفيه والاصل فالنفي للكونه

عدما

عدما اصلوا وباجاء على الاصل لا يسأل عنه وليس كذلك لانه
حكم باستصحاب ذلك النفي ولان الحكم بالنفي لا يكون الا عن
دليل فيقدم به المدعي لما ان الحكم بالاثبات لا يكون الا
عن دليل فكما يجب الدليل على المثبت للحكم يجب لدليله
ايضا على النافي لذلك ومنها الاستدلال بالاصول
قال ابن الانباري كان يستدل على ابطال ان رفع
ان رفع المضارع لتجرده من الناصب والجازم
الذي رواه الفراء واختاره ابن مالك وقال انه سالم من
من النقض ونسبه لحذاق الكوفيين واختاره ايضا
ابن الخباز بان ذلك اي كونه يودي الى خلاف الاصول
والبدل من يودي قوله الى يودي اي ان
يكون الرفع بعد النصب والجزم لان المقيم له
كثيره عنهما فلا بد من سبعة امور وهذا خلاف
الاصول لانها شاهدة بتقدم الرفع عليهما
كما قال لان الاصول تدل على ان الرفع قبل
النصب لان الرفع صفة الفاعل وهو عمدة
الكلام والنصب صفة المفعول وهو فضلة
فيه فلما ان الفاعل منزلته قبل المفعول
به منزلة واعتبارا فكذلك الرفع قبل النصب
منزلة واعتبارا وكذلك كل لانه الاصول ايضا على تقدم
الرفع على النصب يدل الاصول ايضا على ان
الرفع قبل الجزم لان الرفع في الافعال
صفات الاسماء لكونه صفة الفاعل والجزم

من صفات الافعال فلما ان رتبة الاسما قبل
الافعال ولذا اقدمت عليها ذكرا فكذلك
الرفع قبل الجزم فالقول بان تجرده منهما رافعه
مقتض لتاخره عنهما مخالف الله صاحبه المذكورين فا
لمراد بالجمع في الاصول ما فوق الواحد فان قيل فهم
بالموحدة فنقول ان الرفع في الاسما قبل الجزم في
الافعال فلم قلتم ان الرفع في الافعال قبل الجزم ه
وله يلزم من سبق وصف الاسما لتقدم موصوفه
على وصف الافعال وهو الجزم تقدم وصف
الفعل على الوصف الاخر قلنا له ان اعراب
الافعال عند البصريين فرع على اعراب الاسما
قالوا ان مالك لتفاوت المعاني المختلفة لله
عراب على كل واذا ثبت ذلك اي تقدم الرفع على
الجزم مرتبة في الاصل اي الاسم قله لك يثبت
ذلك الامر في الفرع لان الاصل ان الفرع
يتبع الاصل وله يخالفه الا لمقتض والجواب
من جهة الجمهور عن ذلك ان المراد بالتجرد عنهما
عدمها وعبر عنه بالتجرد تنزيلا لله منزلة
الحصول كما يقال في الركية ضيقة اي الركبة
ومنها الا قال لعدم التنظير لذلك الحكم
لو قيل به فيبطل ولم يذكره اي هذا الوجه
ابن الانباري في اصوله وذكره ابن جني
في الخصايص وهو استدلال كثير بالمثلم
في

في كل منهم اي النحاة وانما يلزم دليلا على النفي للحكم
المدعي اثباته له على الاثبات وقد استدل
المازني بالزاي والنون وتقديم اسمه وفي الا
شباه بدله ابو عثمان ردا على من قال اي من النحاة
وفي الاشباه والنظائر للمم على من ادعى ان
السين وسوف يرفعان الفعل المضارع بانه لم
ينزعا ملا يدخل عليه اللام والمراد لام الابتدا
لتعريبه اي وهذا ان يدخلان عليهما وقد قال
الله سبحانه وتعالى ولسوف يعطيك ربك
فترضى فالقول بتعلمها يفضي الى ما له نظير له وفي
الاشباه جعل عدم النظير ردا على من انكر
قوله انتهوا اما اللام في لين استرت ليجيطن
فللجواب القسم ويدخل على العامل وهذا العامل
لم ار من سماه وهذا القول يجعله المم في الجمع
وله في المنع في الخلاف في رافع المضارع كما نقوله ه
سقوطه قال ابن جني في الخصايص واما ما
يستدل به لعدم النظير في النفي حيث لم يقم ه
الدليل على الاثبات التقدم على الاستدلال
على النفي بعدم النظير فاما قام وفلح بالغا والجيم في
الصباح فلح بحجة اثبتها وافلح الله بحجته اظهرها
لم يكف اليه اي الى عدم النظير لان ايجاد النظير
بعد قيام الدليل انما هو تقوية لله من ليه

فيتالله العلم القايم دليله لا للحاجة اليه لثبوته
بدليله مثاله انذلس بفتح اوله وثالثه وسكون ثانيه
وتقدم زيادة في القابه في كتاب السماع فان همزته
ونونه زايدتان فوزنه انفعل نثبت ذلك بالنص
من الائمة وبما سياتي في كلامه وهو اي هذا المثال
مثاله لا نظير له فلم يلتفت لعقد النظير لما ذكره
بقوله لكن قام الدليل على ما ذكرنا له ان النون
زايدة لا محالة بفتح الميم اي لا بد وفي المنهل
الصافي للدماميني اصل التركيب دال على الزوال وهو
النقل ومنه التحويل بنقل شيء من محل الى اخر فعليه
معنى لا محالة لا تخلو لكما ان معنى لا بد فراق
والتبديد التفريق انتهى اذ ليس في ذوات
الخمسة الا حرف شبيه مثال على فعلل بضم اوله
وثالثه فتكون النون فيه اصلا لوقوعها موقع
العين وفقد اللازم يستلزم فقد الملزوم واذا
ثبت زيادة النون بما ذكر في الكلمة ثلاثة من
احرف اصول الدال واللام والسين وفي اولها
همزة ومتى وقع ذلك همزة قبل ثلاثة احرف
اصول حكم ايها الصالح للخطاب لزيادة الهمزة
فلا تكون النون اصلا والهمزة زايدة لانه لا
ذوات الاربعة وهو الرباعي لا يلحقها الزيادة
من اولها الا في الاسماء الجارية على افعالها

كما خرج اسم فاعل دحرج وطلب وبابه فقد
وجب اذا اي اذا تقرر ما ذكر ان الهمزة
والنون زايدتان وان الكلمة بهما اي بسبب
الحرفين المزيدين اوله على وزن انفعل
وان هذا الوزن مثاله لا نظير له فلا ينظر
لعدم النظير عند قوام دليل الحكم وثبوته فان
اجتمع الدليل للحكم والنظير فهو الغاية في
الاثبات كنون عنبر والدليل يقتضي كونها
اصلا لزيادة الكلمة مقابلة لمعيني جعفر والنظير
وهو مثال فعلل بفتح اوله وثالثه انتهى وقاله
ابن هشام الخضراوي اذا ورد شيء من العرب
حمل على القياس وان لم يوجد له نظير
لقوة النون في الاثبات ومنها الا مستحسان
لمملا ثة وثانيه فوقية واخره نون قال ابن
جني في الخصايص دلالته على المطلوب هو
صيغته غير مستحكمة اي محكمة والسين هو
للمبالغة الا ان فيها اي علة الا مستحسان ضربا
نوعا من الاشباع في العلة والتصرف
فيها من ذلك اي الا مستحسان ترك الاخذ
عاد لاعنة الى الا تعلل من غير ضرورة تدعو اليه
كواو التقوى والعلوى فانهم اي العرب قلبوا
الياء فيهما التي هي لام الكلمة اذا اصلها قيا وحيا
لانهما يايان واوا من غير علة قويه توجب

القلب لا كان قلبها جعلها من غير مخالفة لشيء من
الاصول بل قلبوا استحسانا للقلب في مثل ذلك على
سبيل الاستئناس والبيان بقوله اراد والفرق
بينهما اي النوعين الاسم والصفة فيها
اي الصيغة خصوا الاسم بالعلة لانه احق من
الصفة فكان احمل للثقة ومن ذلك الاستحسان
قولهم في تكسير حسن بفتح فضم حسان
بكسر اوله وهذا اي حسن وحسنان بفتحتين
كجمل وجمال وفي تكسير غفور بفتح فضم غفر
بضمتين كصبور وعمد فغرقوا بين الجمعين استحسانا
وليس بدفع ان يكونوا اي العرب فصلوا ميزوا
بين الاسم والصفة في اكثر ما جرى
عن هذه الامثلة الا ريبة انه ان جميع ذلك
التفصيل فيها انما هو عن استحسان للتمييز وهو
الفصل لا عن ضرورة علة مقتضية
له البتة فليس الاستحسان بجار مجرى رفع
الفاعل ونصب المفعول في قيام علة كل منهما
المانعة من تخلف الحكم لانه لو كان الاستحسان
المذكور للفصل بينهما واجبا لجاء في جميع امثلة
الباب منصوبا بينهما وليس الامر عند ذلك ومن
ومن الاستحسان ما يخرج من اصل قاعدته
تنبيها بالخروج على اصل اصل بابه المعدول عن العلة
نحو استحوذ واطولت الصدوده بالواو ومطيبه

بوزن

بوزن مفعلة بفتح فسكون ففتحتين اي يطيب النفس
فيثبت الواو واليا فيهما جاريا مع قيام مقتضي الاعلال
علة استحسانا بينهما على ان الالف المنقلبة في امثلتها
لجعلها الواو في الاولين واليا في الاخير ومنه اي
الاستحسان ما يبقى الحكم فيه بجامع زوال علته
المقتضية له في ذلك المحل كقوله وله شتان اي
افترق عمد وفي نسخة عهد الميثاق فان السامع
في جمع ميثاق مواثيق رد اليا الى صلها لزوال العلة
الواجبة لقلبها يا وهي اي العلة للقلب
الكسرة والحكم دائر مع علته وجودا وعدما
لكن استحسن هذا الشاعر ومن تابعه في ذلك
انقلاب الواو واليا بحالهما وان زالت العلة
وهي الكسرة من حيث الجمع تابع لمفرده اعلالا
وتصحيحا فهذه علة خلفت العلة الموجبة للقلب
استحسانية فلا جلها بقي القلب بحاله قال ابن جني
وقياس تحقيره اي تصغيره ميثاق على هذه اللغة
المبقية للقلب بحاله مع زوال علته ان يقال مويثق
بضم فيا مفتوحة فمثلثة مكسورة فتحتية
ساكنة فهاء تانيث اتباعا للكسر وابقاء لما كان على ما كان
ومن الاستحسان ما ذكره صاحب البديع وتهوان
الذي كما تقدم عن البغية قال اذا اجتمع التعريف
العلمي احد اسباب منع التصرف اذا تانيث السماعي
والعجمة في الثلاثي المحرك الاوسط نحو الله ولكمنز

فيه العلمية والتانيث والثاني كنوح ففيه العلمية
والعجمة فالقياس منع الصرف لوجود مقتضيه
في العلمتين والاستحسان الصرف لخفته فعلة ه
الصرف الاستحسان مع قيام علة المنع تبين
ظاهر كل من تساوي العلم ذي التانيث وذي العجمة في
استحسان الصرف وليس كذلك بل المستحسن منع صرف
ذي التانيث قال ابن مالك رحمه الله تعالى

في الخلاصة

وجهان في العادم تذكيرا سبق وعجمة كهند والمنع احق

اما الاعجمي فقيل انه منصرف لانه ليس في العجمة وقيل ذو اه
وجهين لانه ان الصرف ارجح لضعف العجمة عن التانيث
وقال ابن الانباري واختلفوا في ان حذف
للحكم وتقليله بالاستحسان فقال قوم انه غير
ماخوذ به لما فيه من الحكم والغاء العلة لا علة
وترك وجه القياس اي ترك مقتضاه وقالوه
احرى انه ماخوذ به لانه على سبيل الوجوب
واختلفوا ايضا فيه فقيل هو اي الاستحسان
ترك قياس الاصول لمنع صرف هند الذي هو القياس
لوجود العلتين بدليل اخر هو الخفة وقيل هو
تخصيص العلة المقتضية لما هو القياس بدلك الاه
استحسان فمثال ترك قياس الاصول لدليل علة
ترك مستحلف به ما تقدم في الكلام على رفع
الاول في اعراب المضارع اذ قياس اصله البناء وعدل

عنه

ايه الجاء

عنه لدليل مشبهه فالاسم فيما مر فيه ومثال تخصيص
العلة ان يقول القايل انما جمعت ارض بالواو والنون
مع انها ليست علم مذكر وله صفة اي اخر معتبر
انهما فقيل ارضون عوضا من التانيث ه
المحذوفة من لفظه فخصصوا منع جمع غير علم ه
مذكر وصفة لذكورين بها لذلك وبين تا التانيث الاصلي
المعوض منه بقوله لان الاصل ان يقال في ارض ان ارضة
لان التاء يلي من لفظية فهي اصل لتقديرها ه
فلما حذفت التا لفظا جمعت بالواو والنون
عوضا عنها وهذه العلة لمعهما بما ذكر غير مطردة
لانها تنقض كشمس ودار وقدر وبشر فسكون ه
الطحن من كل مونث معنوي لم يجمع كذلك مع حذف
التا من لفظه وبين النقض بقوله فان الاصل فيها
شمسه ودارة وقدرة ولا يجوز ان تجمع بالواو و
النون لان الباب سماعي انتهى ومنها اي من الادلة المختلف
الاستقراء اي تتبع الجزيئات الامر كلي استدلوا به
في مواضع وسلم الاستدلال به منها انحصار الكلمات في
الثلاثة الاسم والفعل والحرف وقال ابن الخباز وهو
احسن ولا يلزم الحصر فان علما العربية تتبعوا كلام العرب
في محاوراتهم ومحاضراتهم فلم يكن ثم رابع لعثروا ه
عليه ومنها اي الدلالة المختلف فيها المسمى بالباقي
بالموحدة والقاف اي بعد اخراج الدليل الاعداه
فقولنا الدليل يقتضي ان لا يدخل الفعل شيء من

فيما

من الاعراب بكون الاصل فيه اي الفعل البنا لعدم العلة
المقتضية للاعراب من تقابل المعاني المتعاقبة
على التركيب المتقررة في كثرتها اليه وقد عولت
هذا الدليل في حول الرفع والنصب على المضارع
سكت عن الجزم اختصارا او على قول المازني انه ليس
اعرابا بل لعدم اعراب لعلة اقتضت ذلك هي تقابل المعاني
المقتضي لقيام الاعراب بالمضارع فاعرب فرفع ونصب
وجزم لمقتضيها فبقي الجر من انواع الاعراب وهو الباقي
على الاصل الذي اقتضاه الدليل اي الاصل في الفعل البنا
من الامتناع لدخول المضارع لان الاصل فيه لم يعارض
فبقي على مقتضاه الكتاب السادس في التعادل
التوازن بين الادلة والتراجح بعضها على بعض فيه
اي الكتاب مسايل الاولى قالوا ان الاضارب اذا
اذا تعارض نقلان في حكم اخذ بارجحهما لان الارجحية
من المرجحات والترجيح في حين احدهما الاضافة
الموصلة للتن والاخر التمتن لفظ ذلك المنقول فاما
الترجيح بالاسناد فبان يكون راوا احدهما اي النقلين
الترعدد امن رواة الاخر واعلم واحفظ الظاهر ان
الواو فيه بمعنى او لانه يكفي في الترجيح احدها وذلك
كان يستدل الكوفي على النصب بلما المركب من
الكاف وما الحافا بكيما بقول الشاعر وهو عمرو
ابن زيد العلوي
اسمع حديثا كما يوما تحدثه عن ظهر غيب اذا ما مرتد سايل

فيقول

فيقول له البصري المانع لمجي كما بمعنى كيما وعملها
عملها وما عدا المبرد منهم ما نقل ذلك معترضا استدلا لم
بالبيت اتفقوا على ان الرواية كما يوما تحدثه بالرفع
ولم يروه احد بالنصب غير المفضل بصيغة المفعول
من التفعيل بالحا والمعجمة ابن سلمة ابن
عاصم نحوي ستة مولد منفعلة وفي اخري ه
كما في البغية حذفها وفتح اوايله ومن رواه بالرفع
انه علم اخري علما بالعربية منه واحفظ الترعددا
واما الرجيح في النقل فبان يكون احد النقلين
جاريا على وفق القياس والنقل الاخر على
خلافه وذلك كان يستدل الكوفي على اعمال
ان بفتح الهمزة وتخفيف النون مع الحذف في غير المواضع
المعروف عملها فيها وهي كل كل بل عوض
بقول الشاعر هو طرفة ابن العبد من قصيدته ه
المشهورة ان تحفيف اللام اداه استفتاح ايها
الزاجري بالتشيئة وانعت اي والزاجري نعت
ذا رجعله العيني بدلا منه احضر على رواية النصب
بان مصدرية الوعي اي الحرب وتمنت
وان اشهد اللذات هل انت مخلدي فيقول البصري
المانع من نصبها حينيذ معترضا دليل الكوفي ه
قد ورد احضر بالرفع ايضا كما روي بالنصب
وهو اي الرفع وقف مرافقا القياس لانها من عوامل

الألوكة
www.alukah.net

لانها من عوامل الفعل وهي ضعيفة فينبغي ان لا
تعمل مع الحذف من غير عوض وقد بطل عملها في قوله تعالى ه
افغير الله تامروني اعبد مع ان التقدير ان اعبد ويدل
على ضعفها ان من العرب من لا يعملها نظيره ويرفع ما ه
بعدها تشبيها لها بما المصدرية كما تقدم وحكى ابن
خبيص لمن اراد ان يتم الوصاة برفع يتم فكان الرفع به
اي بالرفع اولى بموافقته لما ذكر وقياس كون النصب
حينئذ خلاف القياس انه لا شيء من الحروف يعمل
مضمرا لا عوض فكان الرفع اوفق بالقاعده
المسئلة الثانية قال ابن جني في الخصائص اللغات
العربية على اختلافها وتخالفها كلها حجة بخلاف بعضها
الا تري ان لغة اهل الحجاز في اعمال ما وبها جاء التنزيل
ولغة تميم في تركه اي ان عمل كل منهما يتبعه القياس
فليس لك ان ترد احدي اللغتين بما جيئتها ه
لانها اي المردودة بالاخري ليست احق بذلك
الرد من اللغة الاخري لكن غاية اي الذي لك في ذلك المختلف
فيه ان تحكم احداهما لعدم ما يحكم ان احداهما
في اي واحد فتقوي على اختها وتعتضد
بعد التقوية ان اقوي القياسين المذكورين لها
اقبل لها واخذ انما سئل ستي بها بتلك اللغة فانما
رد احداهما بالاخري وله تقدم فهو تكرار الا تري
قوله صلى الله عليه وسلم نزل القرآن لغات كلها ه
شفاف كاف فما الذي واحد منها هذا الحكم الذي ه
ذكرناه

لك غاية ما

ذكرناه ان كانت اللغتان في القياس سواء او متقارب
بين فيه والا قدم ما قياسه اقوي على مقابله فان
فان قلت احدهما اي اللغتين استعمالا جدا وكثرة
الاخري منهما جدا اخذت باوسعهما اكثرهما
رواية لبعد الغلط في المحفوظ عن الكثير عادة وكان
سحتها بيد لجودة حفظ صاحبها واقلهما قياسا
ورواية وقياسا تميز ان الا تري انك تقول كثيراه
اهال الكل بكسر اللام وله مررت كل قياسا على قول
قضاعة بضم القاف وتشديد تخفيف الضاد المعجمة
ابو قبيلة كما تقدم عن القاموس اهال له بكسر الهاء
لقلته وبعده عن القياس وانه لا يقال اكرمتكش
بالحاق الشين المعجمة بكاف الخطاب قياسا على قول
من الحقها بالكاف المجرورة فقال مررت بكش
لم يوقف كلا مما ورد في لغة خارجا عن القياس عن المسموع
وله يتجاوز عنه لغيره فالواجب في مثل ذلك الوارد
من بعضهم فيه استعمال ما هو اضعف واذكر وعن اخر
استعمال ما هو اقوي واوسع استعمال ما هو ه
اقوي في القياس واشيع الكثير شيوعا في الاستعمال
سلوكا للاقوي واخذ بالاولي ومع ذلك اي عدم له
سلوك الاول لو استعمله انسان لم يكن مخطيا لكلام العرب
بهلتها لجيبه علي لغة لجيش سلمم فان
الناطق علي قياس لغة من لغة العرب مصيب
غير مخطي لله عتداد بكل لغاتهم كما عرفت لكنه مخطي

الألوكة
www.alukah.net

وهي لا تقبل الزيادة فليحفظ القصد من بقاء سلسلة الاسناد
اليه صلى الله عليه وسلم ان اليمن والبركة انما العلوم
الراجعة للفيوض والاستنباط فلا يزال التبرك
فيها باقيا من فضل الله على خلقه فالحمد لله الذي
لا يحصى ماله من المنن ولا يختص به زمن دون زمن
بالمقاييس جمع مقياس بمعنى المعيار كما في القاموس
وغيره وهو احسن من قول الخضراوي اقيسه لان
قواعده المنطبقة على جزييات اكثر من ان تحصى فهي
لجمع الكثرة دون القلة المستنبطة المستخرجة بجودة
افكار النحاة من للابتداء استقراء تتبع كلام العرب
فاصلوا تلك القواعد الكلية فنزلوا عليها ما لا يحصى
من الجزييات الموصلة وصف بعد اخر الى معرفة
احكام اجزائه اي اجزاء الكلام التي ائتلف الكلام
منها جزئين او اكثر وانتقده بالقاف المثناة اي
اعتبره جيده من زيفه احمد بن محمد بن احمد الاشموني
لغته المشهور ابن الحاج صاحب النقد على كتاب
المقرب لابن عصفور كذا في البغية فاعترضه بانه
عرفها بما يستخرج به النحو وبين ما يستخرج به
الشيء ليس بيانا للصنعة التي فكذا بيان بما
يستخرج به النحو ليس بيانا للنحو وانتقده ايضا
بان فيه اي في تعريفه المذكور ان المقاييس
هي غير النحو وعلم مقاييس كلام العرب هو
علم النحو فتعريفه مستفاد وذكر انتقادا ثالثا

يض

ايه نظر فيه

بيض له وهو انه يلزم من تعريفه المذكور فقد
العلم عند فقد العالم به واشار لدفعه اخرا وقد
يقال لا يرد فان قوله علم يستخرج بالمقاييس الخ مراده
به ادراك حاصل من القواعد الحاصلة من المقاييس
المستنبطة من الاستقراء وذلك تبيين حقيقة
النحو لا بانه استخراجه وبه يعلم انه لا يرد ما تقدم
ايضا فتامله وقال صاحب البديع في النحو واسمه
محمد بن مسعود المغربي قال المصنف في البغية
هكذا اسماه ابو حيان وقال ابن هشام بن الذكي صاحب
البديع اكثر ابو حيان من النقل عنه وذكر ابن هشام
في المغني وقال انه خالف فيه اقوال النحاة ولا اعرف
شيئا من احواله انتهى النحو صناعة ملكة حاصلة
بالتمرن علمية منسوبة للعلم يعرف بيدرك
بها احوال كلام العرب من جهة ما يصح وما
يفسد في الثاني تنازع الظرف والفعلان يعرف
علة تعريف المذكور اولا الصحيح من كلام المتكلم
من المقاصد منهم فالاول ما جاء على مثال الصحيح
من كلامهم والثاني بخلافه من القاصر التعريف وقوله
فيه صناعة علمية وبهذا التعريف وقوله فيه
صناعة علمية يعلم ان بالبناء للمفعول ان المراد الكل
معرفة يعلم بالعلم المصدر به بصيغة المفعول
اي الذي صدر به حد العلم الصناعة وفي النسخة
التي وقفنا عليها الصناعية بياء الخيمة بعد العين

به وجود اللغتين الجائزة للقوة وسعة المجال والحكم عليه
بالخطأ لما ذكر عند الاختيار فاذا اشتاع لذلك هـ
العدول عن الجادة للقليل في شعر او سجع ولو
للتناسب فافهم في العدول لذلك غير ملوم
لدعاية الحاجة لذلك كما تقدم في الرخصة ولا
منكر عليه لانه مكن على ذلك ورفع الحرج عن المكره
انتهى في شرح التسهيل لابي حيان كما كان
لغة لقبيلة من العرب فصح عليه وعقله كذلك في
المزهر وممشت عليه لكن في حاشيته الامير للمغني عن
ابن حي ان ابدال اللام ميما لا يقاس عليها لقلتها
انتهى فاقتضى كلامهم فيها التفصيل بين قلة تلك اللغة
فلا علمها وكثرتها فيقاس عليها المسئلة الثالثة
اذا تعارض على المتكلم ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة
فان ترك الشاذ وقع في الضعيفة او تركها وقع في الشاذ
لا يحيد له عن احدهما فارتكاب اللغة الضعيفة اولى
من ارتكاب الشاذ المردود لورودها عن بعضهم ولا
كذلك الشاذ المذكور كما ذكره ابن عصفور اذ الشاذ الموافق
للقياس لا احتمال فيه دون القياس كما سيأتي او بالعكس فظاهر
انه يقدم على اللغة الضعيفة لورودها في فصيح الكلام
المسألة الرابعة قال ابن الانباري اذا تعارض هـ
قياسان بان ناسب هذا الفرع كلا من الاصلين وجد
في كل منهما علة جامعة باجتذاب حكمها له رجحنه وهو
ايد احكمها ما وافق دليله اخر من نقل نص بعناى

او

او قياس اخر يقارنه في العلة والمحل اجلها فانما
الموافقة للنقل فلما تقدم عن البصري في رد كلام هـ
الكوفي في عمل ان مضمرة من غير عوض واما الارجحية
الموافقة للقياس كان يقول الكوفي ان ان المشددة
النون المكسورة الهمزة واخواتها تعمل في الاسم هـ
النصب لشبه العمل مصدر مضاف لمفعوله اي لشبهها
له فهي ضعيفة عن العمل منحطة عن الفعل لان ذلك
حتاج الفرع ابدا فوجب نزولها عنه في العمل اذ لو عملت
في الخبر الرفع لادى الى التسوية بينهما وذلك لا يجوز
فوجب بقاء الخبر على رفعه قيل كما قال الامم عنهم ولا تعمل
في العدد اي الخبر الرفع بل الرفع الظهر ايضا حتا
وليحلف به قوله فيه لمنع عمل المصدر مضمرا ولو في
الظرف بما كان يرتفع به الخبر قيل دخولها انفيا لما كان
على ما كان فقاله الكوفي في حال الخبر تعقد دخول ان عليها
قيل دخوله يجامع وصف الخبر به فيقول البصري
انه هذا قياس فاسد وذلك لانه ليس في كلام
العرب عامل يعمل في الاسم النصب الا ويعمل
الرفع فيندرج ان واخواتها في ذلك في الامر
العام للعامل وتنتفي مساواة الفرع للاصل يوجب
تقديم المنصوب هنا الا لعارض على المرفوع فرقا بين
الفعل وما حمل عليه فاذهبت انيا الكوفي اليه يؤدي
بعضي الى ترك القياس الذي هو وجوب
تعامل النصب في الاسم الخبر ويفضي الى مخالفته

الألوكة
www.alukah.net

الاصول الى ان ما منعت الاشتم من العوامل لم
يعمل الرفع منها لغير فايدة ورفع الخبر بغير عامل
له انما كان رافعه قبل دخول ان المبتدا المرفوع هو
بالخبر على نحو فهما يترافعان وقد زال ذلك بدخول هذه
الاحرف فالقول بتقارفعه السابق يودي لرفع الخبر
بغير عامل وذلك محال صناعة مخالف للاصول وذلك
اي الدخول في مخالفة الاصول عيث له يجوز عند العقلا
قال ابن الانباري فوجب ان تعمل في الخبر المرفوع كما عملت في ه
الاسم المنصب على ما بيناه المسئلة الخامسة قال
ابن جني في الخصايص اذا تعارض القياس والسماع
بان اقتضى كل خلاف مقتضى الاخر نطقت بالمسموع
على ما جاء عليه عنهم له نه نحو نص واصل ولم
تقسه في غيره غير ما مر من النص له فتضا القياس
المنع من ذلك واخر بالوارد فيها لورودهِ واقتصرنا
عليه دون قياس ما وراه عليه لمخالفتهِ القياس
وذلك نحو استحوذ عليهم الشطان له حاجة الى ذكر
الظرف والفاعل في التمثيل والمثال استحوذ فهذا ه
النص يقتضي ابقاء الواو فيه على حالها وبقياس بابه
يقتضي انقلابها الفا كما قال فهذا اي بقاوها على حالها
فصيح قياسا له نه تحركت الواو واهالة وانفتح ما قبلها
بعد نقل الفتحة الفا كما قال لكنه اي استحوذ له بد
من قبوله لورودهِ كذلك ايها المتكلم انما نطقت
بلغتهم وهذا منها وتحذي في جميع ذلك

المتكلم

وقفة سرقت بروايات الاراد

المتكلم به امتثلهم فوجب النطق بما جاءنا جاءنا انك
من بعد النطق به لذلك له تقتص عليه
غيره له ان القياس يقتضي خلافه فلا تقل في ه
استقام استعوم وله في اشياع استبيع بل
بذلك على القياس بالقلب لكون الواو واليا الفا واقتصر
في بقاء ذلك بحاله على الوارد عنهم المسموع منهم فاعلمه
حينئذ النص والقياس والله اعلم المسئلة السادسة
قال ابن جني في الخصايص اذا تعارض قوة القياس
لقوة علته وكثرة استعمال مع ضعف علته
بالنظر لقابله قدم بالبنا للمفعول وحذف الفاعل ه
لعدم تعلق الغرض بعينه اي قدم المتكلم كثرة
استعماله وان ضعف قياسه على مقابله وذلك اي التقديم
ما ذكر فقد مت اللغة الحجازية في اعمال ما عمل
ليس لكثرته على التميمية في اهمالها مع قوة قياسه
كما عرفت له ان الاول وهو اعمال اكثر استعمالا وتداولا
وكذا بها له غير نزر الفراء وان كانت التميمية اقوى
قياسا لما علمت فتى رابك في الحجازية ريب ه
شك من تعويلها لخبرها على اسمها او عمود الخبر وهو
غير ظرف على الاسم او بنا خبرها سمها عن خبرها او ه
نقص النبي بالا فزعت بالفا والزاي ه
والمهملة اي رجعت اذ ذاك اي حينئذ الى اللغة
التميمية من اهمالها له نه القياس بينهِ ولا معارض
له لعدم شرط المعارضة المسالة السابعة في ه

الألوكة
www.alukah.net

في معارضة مجرد الاحتمال الذهني لما مثل به
احتماله لمقتضى خلافه ومعارضة مجرد الاحتمال
للظاهر الذهني من غير وجود ما يحتمله المعارض لكل في الخارج
وقال ابن جني في الخصائص باب التذكير مبتدأ الذي
به لكونه في مقام التنويع والتقسيم او خبر مبتدا محذوف
اي هذا اباب والظرف خبر بعد خبر او صفة باب او حال حذف
عاملها وصاحبها اي اعنيه في التي ترد عن العرب فوجب
له القياس حكما سيبويه ظاهر علة القياس ذلك
ويجوز عقلا ان يأتي السماع بضد ذلك القياس انقطع
بالتحتية بالبناء للفاعل اي الواقف عليه وبالنون
كذلك اي نحن وبالتحتية بالبناء للمفعول نائبه بظاهره
وله نظر لمجرد الاحتمال لانه فيه وروده ولم يرجح من
الاحتمالين شيء الا ان تعذيبه للقطع لفظا يوجبه
لتعديه له عملا قال ابن جني وذلك نحو غير فانه مذهب
المنصوص ان يحكم في نونها بانها اصل لوقوعها موقع الاصل
وهو العين في فعل كحذر مع تجويز ما عقلا
ان يرد دليل يدل على زيادتها كما ورد في قولهم
عفسل بوزن فيعل والعين والسين مهملتان
ما شيء او الذي فظفنا به حصل لنا القطع سيبويه
على زيادة نون وهو اشتقاقه من عسل الذئب
اسرع تحكيم بان وزنه فنعل مع عدمه في بنيتهم لدلالة
الاشتقاق عليه وقيل انه من العسلة الناقة الصلبة
فنونه اصلية ولا مزيدة وما ذكره المصنف اي سيبويه
وغيره

وغيره هو الاصح لان زيادة النون اكثر من زيادته
اللام اخرا كما في عنصل للبصل البري لان عوجاجه
من قولهم رجل اعصل بعوج الساق وله نظائر وكذلك
كالدحرج فيما ذكر عن الاصل لغيره لدليل الفاه عملها
الخليل بن احمد على انها منقلبة عن ياء لان الاشتقاق
يبين اصول المواد وهذا ما يتعلق بمعارضة
احتمال زيادة الحرف لاصالته وقال ابن جني في موضع
اخر من الخصائص باب في الحمل على الظاهر
اعرابه كاعراب سابقه قاله تفعل به وان امكن
عقلا ان يكون المراد غيره لذلك الظاهر فيحمل على
الظاهر حتى يرد ما يبين يظهر بخلاف ذلك الظاهر
فيرجع حينئذ للدليل اذا شاهدت الصالح للخطاب
ظاهر ايكون مثله اصلا اصيت الحكم على ما شاهدت
من ظاهر حاله لان الاصل عدم المعارض وان امكن عقلا
ان يكون الامر على باطن في نفس الامر بخلاف
ذلك الظاهر ولذلك عمل سيبويه بسيد ابكسر فسكون على
انه مما بنيته بالان ظاهر حاله احد ده من السيادة وان
احتمل كونه من السود فقال في تحقيره اي تصغيره
سييد عملا بظاهر المذكور مع توجه احتمال كونه
فعلا بكسر فسكون مما بنيته واو فقلبت ياء لسكونها
اثر كسر كبيان بيع وعييد وجري على ذلك الاحتمال في
القاموس فقال في مادة سود والسيد بالكسر الاسد
كالسيد انه ولم يذكر في القاموس مادة العين واليا ه

الألوكة
www.alukah.net

والدال وانما جمع عبد على ابياد دون امواد دفعا لتوهم
ان واحده العود الذي يتطيب به وجمع بعضهم رباح
على ارياح على لفظ الواحد وشبهوا جمعه على رباح وان لم
توجد بملة القلب فيه المسالة الثامنة وتعارضت
الاصل المبني عليه جل ابيات الباب والغالب
في ذلك النوع اذا تعارض وغالب في مسالة نحو به جوا
فقولان يتعارضان عند الفقها فقيه قولان ولبي عندهم
من القواعد لجل ابيات كثيرة عند الفقه الترجيح
والاصح انه يعمل بالاصل كما في الفقه اي غالبا كالحكم بطهارة
ما غلبت نجاسته والاقد حكم بالغالب ومن امثلته في
النحو ما ذكره صاحب الافصاح بكسر الهمزة وسكون
الغاء بعدها صاد مهملتان بينهما الف وهو الخضاري
كما تقدم اذا وجد فعلم العلم صفة فعل لانه اريد به
لفظه فصار اسما بل علما لذاته ولم يعلم بالبنا للفاعل او
المفعول اصرفوه اي العرب كما هو الاصل اي الاشتقاق
بل مشوه كما هو الغالب فيه ولم يعلم له اشتقاق ولا قام
عليه دليل يحلم باصله ففيه مذهبان مذهب
سيبويه صرفه حملا بالاصل في الاسما حتى يثبت
انه معدول لان الاصل في الاسما الصرف والاصل عدم
العدل وهذا اي صرفه قوله صح لما ذكر ومذهب
غيره غير سيبويه المنع من الصرف لانه الغالب في ذلك
الوزن في كلهم فكان هو الغالب فحمل
عليه ومنها اي من امثلته ما ذكره ابو حيان في

شرح

في شرح التسهيل ان رحمان وديان هل يصرف اي كل
منهما لانه الاصل او يمنع لان الغالب في نحوه المنع والحال
ان التعليل مبني على انه هل شرط فعلان صفة وصرفه
فعل او فقدانه فعل الاول الصرف وعلى الثاني يمنع
فيه مذهبان لما ذكر في كل منهما والصحيح عند النحاة
صرفه اي ما ذكر لانا قد جعلنا النقل فيه في المذكور
عن العرب اصرفوه ام لا والاصل في الاسما الصرف
نوجب العمل به وان كان الغالب في نحوه المنع وهو وجه
مقابله لما قال ان ما يوجد من فعلان بفتح اوله وسكون ثانيه
صفة بالجر صفة فعلان لما مر غير مصروف في
الغالب من امثلته والمصروف منه قليل فكان
الحمل على الغالب من عدم الصرف اولى من الحمل على الصرف
وان كان هو الاصل حكما بالغالب هذا ما
عباراته وعبارة شارح التسهيل وكانه اراد بها يعود
التمسك من كونه لا يدري ما تراه من التصحيح فلذا ابتدا
سنه بعد نقله عنه والله اعلم وفي اللمع بعد حكاية
وفي اللمع بعد حكاية تصحيح ابي حيان للصرف وتعليله
بما ذكر هنا عنهم ووجه مقابله ان الغالب فيما وجد
من فعلان انه الصفة المنع فكان الحمل عليه اولى انتهى
فعللها ولم يرجح واحدا منهما المسيلة التاسعة
في تعارض اصلين قال ابن جني في الخصائص والحكم في
ذلك اي تعارضهما ارجحهما الاصل الاقرب دون الابعد
لترجيحه بالاقربين من ذلك قولهم في خمة الذال المعجمة من

المنع؟

من ذلك ما رأيته من اليوم فان اصله امذ والدمذ
السكون فلما حركت لالتقاء الساكنين هما هي ولهم ان
في اليوم لشرط همزة الوصل للوصل ضموها ولهم
يكسروها مع انها انما هي للتخلص من التقاء
الساكنين لان اصلها اي الذال الضم في منذ وانما
ضمت فيها في منذ لالتقاء الساكنين هما النون
والذال قبل خرتيها اتباعا لضمة الميم فاصلها
اي الذال إلا ول صفة اصل وهو الابعد جملة معترضة
بين المبتدا وهو اصلها وخبره وهي السكون لانه
موضوع عليها اولا قال في الخصايص ويدل له عوده
عند فقد التقاء يهما في مذ فان الذال باقية على اصلها والنون
السكون واصلها الثاني وهو الاقرب الضم للتخلص
من التقاء الساكنين فضمت الذال في مذ اليوم عند التقاء
الساكنين هو ما عرفته كما ضمت ذال منذ عند ملاقاة ساكنها ردا الى الاصل الاقرب لمنذ المحمول عليه
في ضمها اليوم عليه وهو ضم منذ الى الاصل الابعد
لها الذي هو سكونها قبل ان يجري المقتضي مثله
وهو التقاء الساكنين للكسر لا للضم اذ لو حمل منذ على منذ
قبل ضمه لكان فيه التقاء الساكنين فيكون اصله التخلص
بالكسر لا بالضم لكنه حمل على منذ المضموم الاقرب من منذ
الساكن ففيه الرجوع للاصل الاقرب عن الاصل الابعد
من التحريك بالكسر لما عرفت وفي الخصايص ولا سيما كسر

الا عند اد بما لم يخرج الى اللفظ لان الدليل اذا اقام على شيء
كان في حكم الملفوظ به وان لم يجر على السنتهم استعمالا ان
ترى في قول سيبويه في سرد انه انما ظهر تضعيفه
لانه ملحق بما يحي وقد علمنا ان الالحاق انما هو صناعة
لفظية ومع هذا فلم يظهر الذي قدره ملحقا هذا به
فليس الا ما يقوم الدليل عليه مما لم يظهر في النطق بمنزلة
الملفوظ به مما الحقوا سردا بما لم يقترضوا به ومن
ذلك التقارض بينهما قولهم اي العرب بعت وقلت
بكسر بعض الفا في الياي وضمها في الواوي فهذه فا
فيها على الا صل الاقرب بعد النقل للفعلين
من تا يهما لغيره ليبقى ما يدل على المحذوف
الا بعد وهو المنقول عنه لان اصلها فعل بفتح العين
كضرب ثم نقلا منه الى فعل بكسر العين في الياي
وفعل بضمها في الواوي فني العبارة لف ملفوف
نظير قوله تعالى وقالوا كونوا هودا او نصارى ثم
قلبت الواو والياي ففعلت لتحركها وانفتاح ما قبلها
فالتقا ساكنان الف العين المعتلة المنقلبة بالاعتلال
الفا واللام الفعل فحذفت العين لانها حرف علة
لالتقايها ساكنين ثم نقلت الضمة التي في عين الواوي
والكسرة التي في عين الثاني الى الفا لتدل كل منهما
على جنس العين المحذوفة راجعة الى الاصل
الاقرب وهو اعتبارها بعد نقلها من فعل لهم
بفتح العين لا نقل اليه فيهما ولو رجع الاصل الابعد

الألوكة
www.alukah.net

وهو فعل كضرب فيهما لنقل قلت وبعت بفتح الفا
فلا يكون دليل على المحذوف لحاجم او اوام يا فاعل
ما هو احق اليه هذه العين انما هو الفتح الذي
ابدل منه الضم والكسر فرد الاصل الاقرب
ودل الا نحذوا له حسن ما قال بعضهم انه صار قولك
كسرت وبيعت كعلمت فنقلت حركة العين من
كل للفا بعد سلبها حركتها لدل على عين المفعل
عند حذفها فالتقا ساكنان فحذفت العين لوجود
ما يدل عليها المسئلة العاشرة في تعارض استصحاب
الحال من بقاء ما كان على ما كان مع دليل اخر على خلافه فيه بيانا
للاخر نصا وقياسا فلا عبرة به اي بالاستصحاب
لقوة الدليل الثاني ذكره ابن الانباري في كتابه الاضواء
والجدلي المسئلة الحادية عشرة في تعارض هـ
فتحهن اي اسرب كل منهما فتيح قال ابن جني في الخصائص
اذا حضر عندك ضرورياد لا قبل له اخرا بين لا
ارتكاب احدهما فانت ايها الصالح للخطاب باقربهما
الى القياس واقلهما تحشما وذلك كواو ورفعل نواو
ورا ونون وقاف فيه ولام انت فيها اي الواوين
ضرورتين اما ان تدغمي بالغوفية ايها الصالح
للخطاب والتحتية مبني لغير الفاعل كهن اي الواو
على الاول فهو مفعول به اقلهن وهذه ضرورة
الواو لا تكون في ذوات الاربعة الا مكررة
كالوصوصوة والوجوجوه مصدر فعوعل واحوح

واما

واما ان تدغمي كونهما زايدة وهذه ضرورة ايضا
الواو لا تزاد اولا اي في اول الكلمة فجعلها اصلا
وان كان ضرورة لقابلة اولى من جعلها زايدة
لكونه اقرب الى الاصل في الجملة من الضرورة الثانية
لانها تكون اصلا في ذوات الاربعة في حالة ما
اي بعض حالاته وهي حالة التكرير المارة بمثاليها و
كونها بالرفع استيناف بزايدة اولا لا يوجد حال
فعل بالضرورة الاولى لما ذكر وكذا لكل وكذلك
لتعارض من الضرورتين فيما ذكر تقارضهما اذا قلت
ما قاما يا رجلان اذا انت مترددا بين ان ترفع قاما مع
نفايه في مكانه صفة فتقدم الصفة على المو
صوف مع نفايها على تبعيتها ودفع التقدم هـ
خلافا للاصل لا يكون حاله وبين ان ينصبهم
حالا من النكرة وهو خلاف الاصل ايضا لانها مثل
صاحبها التزيني وهي على قلة جا وتجيء جايز
في كل منهم فيبقى لما جا منهم فيه حملت المسالة على الحال
فنصبت واما اخذت بالاقرب وتركت الاصل الاقرب
واما قال ابن اياز ابو الفتح سيبويه هذا المحل احسن القبحين
لان الحال من النكرة قبيح وتقديم الصفة على الموصوف
اقبح فحمل على احسنهما ومن امثلته كما في الاشباه عن
الخصايص ما قام الا زيد الا زيد احد عدلت الى النصب
لانك ان رفعت لم تجد قبله ما يبدل منه وان نصبت هـ
دخلت تحت تقديم المستثنى على ما استثنى منه

الألوكة
www.alukah.net

وهذا وان كان ليس في قوة اخبره عنه فنقدجا على كل حال
فاعرف ذلك اصلا في العربية فحمل غيره اولى انتهى
ومنها قال ابن يعيش انما امتنع العطف على عاملين
مختلفين عند الخليل وسيبويه لان حرف العطف خلف
عن العامل نايب عنه وما قام مقام غيره فهو اضعف منه
في سايرابواب العربية فلا يجوز ان يتسلط على عمل ما لا
يتسلط عليه ما اقيم هو مقامه فاذا اقيم مقام
الفعل لم يتسلط على عمل الحرف فلذا لم يجوزوا لهم في
المثل ما كل سوداتمره ولا يبعد ان شبهه على العطف عاملين
كما هو راي الكوفيين حيث جعلوا حرف العطف
عاطفا على سوداء والعامل فيها كل ونصب شحمة على
خبر ما بل يجوزهم على عطف المضاف وانما عمله فان
قيل حذفه وانما عمله خلفا له قيل ضعيف كالعطف
على عاملين قيل لان حذف الجار جايز في كلهم وانتم

نحو

وبلدة ليس انيس ٥ وفي القسم لا فعلن فثبت
جواز حذفه في الاستعمال وان كان قليلا ولم يثبت في
الاستعمال العطف على عاملين فكان حمله على ما لم
نظير اولى وهو من قبيل احسن الفتيين ويشهد
له القياس لان الفعل لما كان يلزم فيه الحذف ومشاركة
الجار في كونه عاملا جاز فيه ما جاز في الفعل على ما
سيجيء المسئلة الثامنة عشرة اذا تعارض

امر

امر مجمع عليه وامر مختلف فيه فالاولى
المجمع عليه سلوكه اولى من سلوك المختلف
فيه مثال ذلك اذا اضطر في الشعر الى قصر ممدود
او مد مقصور راى لابد من احدهما فارتكاب الاول اي
قصر الممدود اولى للاجماع العزيزين المرتفع
والكوفيين على جوازه ومنع البصريين الثاني
فكان سلوك المتفق عليه اولى المسئلة
الثالثة عشرة اذا تعارض المانع للحكم والمقتضي
له قدم المانع لقوته ولذلك صرح شيخنا العلامة عبد
الله العصامي رحمه الله تعالى بقوله وفيه

جناس تام

ستوفى البلم سيدي كامل ٥ وضده لي جامع مانع
للمقتضي والحكم مانع
من ذلك ما وجد فيه سبب الالف وهي
ثانية كون الالف مبدلة عن ياء منقلبة كالفتى والهدى
والهدي واشتراء وكونها تخلفها الياء في بعض التصاريف
كالف ملهى والف غزا وما نحوها وهو ثانية ايضا منه
الواغير محسور في اتصال الهاء بالالف اما قبلها او
بعدها كغزاها ورماه وحماره وشاه فلا يجوز اتصاله
تقديما للمانع ومن ذلك ما وجد فيه سبب البناء
من الاسم وهو مشابهة الحرف تشبيها به بناء منه
ومنع منه من البناء لزومه اي الاسم الشابه للحرف
كذلك الا ضافة التي من خصايص الاسم فمنعه

الألوكة
www.alukah.net

فنعه المقتضي لبنا من مقتضاه فامتنع البنا
تقديما و من ذلك المضارع المؤكد بالنون
المباشرة اخره وجد فيه سبب الاعراب
المقتضي له وهو معنا رعنه الله شم بنا مرؤه
وامتنع منه من الاعراب النون التي هي من
خصايص الافعال فبني تقديما للمانع ه
ومن ذلك اسم الفاعل اذا وجد فيه شرط
اعماله في كونه غير صلة للال وهو الاعتماد
على الموصوف او المخبر عنه او ذي الحال وعلم
عارضه المانع من العمل حينيذ من تصغيره ه
كضريب او وصف له قبل العمل امتنع اعماله
لعروضه وقد لمح بعضهم رحمهم الله تعالى لهذه ه
القاعدة ايضا فقال

قالوا فلان عالم فاضل ؟ فاكرموه مثل ما ينبغي ه
فقلت لا عقة فيهم فقد تعارض المانع والمقتضي ،
ولو لغم لطف الله به في المعنى ه

ما زال عبد في الغرام ولذتي ه اوج المعالي في الرقاد المدنج
منع الغرام تقدمي في ذا الشنا ه علم الموانع رادم المقتضي ه

المسئلة الرابعة عشرة في القولين لعالم واحد
وذلك له خمسة في نظر فتبين كل في اثنين من مراتب النظر وقد
قال عمر رضي الله عنه في مسئلة قضى فيها ثانيا بخلاف قضايه فيها اولا
ذلك علي ما قضينا وذلك علي ما قضي وقال ابن جني في الخصايص اذا ورد
عن عالم في مسئلة قولان فان كان

فان

فان كان احدهما مرسلا غير مقيد بالدليل والقول
الاخر معللا الا سبب مقيدا به اخذ بالمعلل
لقيام حجته وترك المرسل لضعفه تعد
قياسها لقول سيبويه في غير موضع من كتابه
في الثا الفوقية من بنت واخت انها للتانيث
وما علله وقال جملة حالية باضمار قد او معطوفة
بتاويل الماضي منزلة المضارع او من عطف الفعل على
الاسم في باب ما لا ينصرف اي تاءهما ليست
للتانيث فاختلف كلامه وعلله اي الثاني
بان قبلها ساكن وتا التانيث في الواحد لا يكون
ما قبلها ساكنا الا ان يكون اي ما قبلها الفا كفتاه
من الفتوة جمع مكارم الاخلاق وعصاه بالقاف
والنون العود المعروف بينه وبين ما قبله
الجناس المصحف مثله الحديث ثم ثم وحصاه وذلك لان
الالف اللينة لا يمكن فيها غير السكون والباقي متصل
به التا كله مفتوح ما قبلها كرطب بضم ففتح
او فتح فسكون وعينه بكسر ففتح وعلامة
ونسابه كثير العلم وكثير معرفة النسب
قال في باب ما لا ينصرف فلو كنيته رجلا بت واخت
لصرفته اي اللفظ المسمى له لانه ليس فيه العلمية وهي
له مستحقة بالمنع انما اذا سمي به مونث يمنع جوازا
للعلمية والتانيث المعنوي وهو تانيث ساكن
الوسط كهند قال ابن جني في الخصايص فقد هم

الألوكة
www.alukah.net

الثاني من قوله لتأنيثه له بالدليل وقوله
انما للتأنيث محمول على الجواز لترك التثنيث كما
في التصغير مع القدرة عليه وذلك انها لا توجد
في الكلم الا في حال التأنيث لدلولها ويذهب التا
بذهابه يذهاب حال التأنيث له بن واع لا مراده
انها في نفسها زايدة للتأنيث بل هي اصل كتا
عفرنيت بكسر اوله وثالثه المهملتين وسكون
الفا ثانيه وبعد الراء تحتية فقوقية ه
وملكوت بفتح اوليه وسكون ثالثه وهذان
مثالان للتمثيل به ما التا اصلية فانها تابنت وه
اخت بدل اللام اخ وابن اذا صلهما اخو وبنو
فحذفت اللام وعوض منها التا واذا لم يعلل واحد
منهما بل ارسلا نظر بالينا لغير الفاعل الى ان
ليس بمذهبه بمذهب ذلك القايل بهما والا جري بالجيم
من الجريان على قوانينه قواعده فيعتمد
ما وصف بذلك ويتاول الاخر بصرف عن ظاهر
بوجه يصح به الكلام اذا امكن ودليل الصرف خروجه
عن قوانين القايل ومذهبه اما اذا لم يمكن فرد كقول
سيبويه حتى الناصبة للفعل وقوله انها
حرف جر فانها قولان متنافيان اذ هو الا
سم ما يعمل فيها لا تباشر الا فعال متصل بها
فضلا عن ان تعمل فيها فالقول بانها الناصبة
مخالفا للقواعد جدا وقد عد سيبويه الحروف

الناصبة

الناصبة للفعل المضارع ولم يذكر فيها حتى فعلم
بذلك ان ان مضمرة عنده بعد حتى ناصبة ه
للمضارع واضمارها بعدها كما تضمر بعد ه
اللام الجازة سواكانت للتعليل ام للصيرورة
ام لتاكيد النفي ام بزيادة فالاول نحو قوله تعالى
ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك المراد بالتعليل
فيه اظهار حكمة الله تعالى الفعل له الغرض الباعث
عليه له سبحانه وتلك بنيه في افعاله تعالى فيكون قوله
انها ناصبة ينبيء بخروج سيبويه الملابسة والمجاز ه
فيقول بذلك نصيه انها ناصبة ليتحقق الكلام
المنقول عنه واذا لم يمكن التاويل لاحدهما يرجع للاخر
فان نص في احدهما على الرجوع عن الاخر بفتح الفا
القايل كما رجع اليه علمنا انه الرجوع اليه رايه والاخر
المرجوع عنه مطرح بصيغة المفعول من الاطراح ه
تشديد المهملة الاولى افتعال من الطرح قلبت طاوه تا
تخفيفا اي متروك فلا ينسب اليه بعد رجوعه عنه
واذا لم ينص من الرجوع عن الاخر بحث عن تاريخهما
وعمل المتاخر لكونه كالناسخ لسابقه والقول ه
والاخر كالمنسوخ مرجوع عنه واذا لم يعلم التاريخ
وجب سبر المذهبين في دليليهما قوة ودقة والفحص
عن حال القولين ضعفا وقوة فان كان احدهما
اقرب من الاخر نسب بالينا للمفعول اليه انه قوله
احسانا للظن النبيه وان القول الاخر المنسوب اليه

مرجوع عنه وان تساويا القول ان في العنوة اي
اي والضعف وجب ان نعتقد انهما اباحا له
تقابضا عنده وما قام له ترجح احدهما وان الداعي
الى تساويهما عند الناصف عنهما حتى لم
لعله اناط بلغة هي
يرجح احدهما على تقابلهما له غير الداعي الى واقعة
التي دعت القابل لهما الى ان اعتقد كلا منهما
مساويا بالمقابله وكان ابو الحسن سعيد ابن
سعدان الاوسط الذي لا ينصرف اللفظ
عند الاطلاق الا اليه كما تقدم يقع له ذلك كثيرا
ولسائله تتمته من ترجيح ما لم يتم لرجحانه
دليل حتى ان اباعلي الفارسي كان اذا عرض له
قول عنه يقول له بد من النظر في الترابه اياه
حتى ينسب اليه وكان ابو علي يقول انا الى مرة
تكونها اسما للفعل كصه بمعنى اسكت ومه بمعنى
اكفف الا انها هنا مبنية على الفتح بناء هيهات
وشتان وانى مرة تكونها ظرفا اي في من فتكون
الفتحة اعرابية وتقدم عن المثلث جواز نصبها على
المصدر قال ابو علي قلت له يوما لابي عبد الله البصري يا
من الايام انا اعجب من هذا الخاطر في الذهب
في الحكم في حضورة تارة وغيبة اخرى يجري
فيه وفي نظائره ما جرى في متى من الظرف او المصدرية
فهذا القول منه يدل على انه ابى التزدد من عند الله
الا انه لا بد من جانبه هو من تقديم النظر في الدليل

المرادي

المرادي للطلوب انتهى كلام الخصائص ملخصا ماخوذ
البعض مفادة منزوكا بعضه المسيلة الخامسة
عشرة فيما نزحت به لغة قريش عن لغة
غيرها من العرب قال يحيى بن زياد الفراء بفتح الفا
وتشديد الراء كانت العرب تحضر الموسم القائم للحج
في كل عام وتحج البيت الحرام في الجاهلية هي ايام
قبل بعثته صلى الله عليه وسلم وقريش
يستمعون جميع لغات العرب الواردين اليهم
للحج من اماكنهم فما استحسنوه من لغاتهم
اي العرب تكلموا به فصاروا بذلك اتبع افصح
العرب لتركهم وما استقبحوه منها هجروه
فتهم من مستبشع اللغات اي ما استبشع فيما
ومستقبح الالفاظ اي ما يعد منها قبيحا من ذلك هـ
الكشكشة بورن الارحبة والشين معجمة وهي لغة
ربيعة ومضر قبيلتان ومضر ابو القبيلة جد النبي
صلى الله عليه وسلم يجعلونه بعد كاف الخطاب منصوبة
او مجرورة في خطاب المونث سيئا معجمة فيقولون رايتكش
هذا مثال لحاقها المنصوب ومررت بكش وعليكش
مثال لحاقها المجرور والكاف على اصلها مكسورة في الجميع
منهم من القبيلتين المذكورتين والجمع باعتبارهم
المعنى من يثبتها في الوصل ايضا ومنهم وهم بنو اسد
كما في الصحاح من يجعلها مكان الكاف بدلا
منها ويكسرها اي الشين ويسكنها في الوقف اعطا

الألوكة
www.alukah.net

وتقدم انه وصف توضيحي وعليه فتقدير المراد محذوف
اي الصناعة وبهذا يندفع ان المراد الاخبار على
كلام ابن عصفور فانه اورد عليه انه يقتضي فقد
العلم عند فقد العالم بما ذكر وليس كذلك لشيوعه
كما اشار اليه المصنف في تعريفه لاصول النحو
وقال ابو بكر محمد بن السري البغدادي ابن
السراج بفتح المهملة الاولى وتشديد الثانية
اخره جيم النحو علم وقواعد استخرجه اي طلب
المتقدمون خروجه للوجود ليبنى عليه مستخرجا
استقرا تتبع كلام العرب وهو تعريف تقريبي
لصدقه على علوم الادب فان هذا شان كل منها
وسيأتي للنحو تعريف اخر ذكره في باب السماع
واخر ان في اول باب القياس هذا واشهر تعاريف
النحويين المتاخرين علم باصول يعرف بها احوال
اواخر الكلم العربية اعرابا وبناء والمراد بالاحوال
ما يعرض للكلم بالتركيب وفروع الافراد والتنكير
والتصحيح والتكبير وغيرها فخرج ما يعرف به
الاحوال من حيث جوهر اللفظ ومادته وهو
اللغة او اصله او فرعه وهو الاشتقاق او هيئته
وهو التصريف او مطابقته لمقتضى الحال وهو
المعاني او اختلاف المعنى الواحد في التعبير عنه
في الوضوح والخفاء وهو البيان او تحسينه وهو
البديع او وزنه بوزن مخصوص وهو العروض او

اخر

اواخر الموزون وهو القافية وكيفية النظم وترتيبه
وهو قرض الشعر او كيفية ترتيب المنثور انشاء
وهو النثر من الرسائل والخطب او ايراده في الكتابة
له وهو علم الخط فعلم ان الكلمات العربية يبحث عنها
في اثني عشر علما ودخل في التعبير باصول العلم ما هو
كالمقدمات له كالكلمة والكلام والاعراب والبناء فانها
امور يتعرف بها الاحوال وليست علما بالاحوال
انفسها وهذا على ان المصرف علم برأسه غير داخل
في النحو الذي عليه المتقدمون سيشوله له ويقال
بدل اعرابا وبنا افرادا وتركيبا وعلى الاول فذكر
التكسير والتصغير والالحاق بطريق التتبع
وموضوع علم النحو الكلمات العربية للبحث فيه
عن عوارضها الذاتية من حيث الاعراب والبناء
وغايته الاحتراز عن الخطا في اللسان والاستعانة
به على فهم معاني الكتاب والسنة ومسايل الفقه
ومخاطبة العرب بعضهم لبعض وفايدة معرفة
الخطا من الصواب في التعبير واستمداده من
الكلام العربي بانواعه وسنايله ومطالبه التي
يبرهن فيه عليها المسالة من مسايل المقدمات
قال ابن جني في الخصايص حد اللغة اصوات
جمع صوت هو لغة هوا منصعث بين قالع
ومقلوع او قارع ومقروع واصطلاحا عرض يخرج
مجمل يخرج من داخل الرية الى خارجها مع التقطع

الألوكة
www.alukah.net

للبدل لحكم البدل منه فيقول عيش وعليش
بالشين معل الكاف مكسورة وصلا ساكنة وقفا ه
ومن ذلك المستشع المستفح الكسكسة
بوزن ما قبله الا ان السين مهملة وهي ه
ربيعة ومضر ايضا فيجعلون بعد الكاف
وتنانها بدلها في حكاية المذكر سينا مهملة
على وزان ما تقدم في الشين وتقصد واذ ذلك
الفرق بالاعجام والاهمال الفرق بينهما بين المحاطبين
والمحاطبتين ومن ذلك الوصوف بما ذكر العنعنة
بوزن ما قبله والعنعنة مهملتان والنون مكررة ه
وهو في لغة كثير من العرب في لغة قيس
وتميم تجعل الهمزة المبدوا بها الكلمة عينا
فيقولون في انك مكسورة الهمزة او مفتوحها عنك
وفي اسلم عسلم فظاهر هذا ان ابدي بلغط الامر
المذكور ابدا العطف مثله فلا وجود لها حتى تبدل
فان كانت ما هنا او امر ان الاسلام فلا فرق لثبوتها
بكل حال وفي اذا وهي حرف جواب وجزاء هذا ومن ذلك
الموصوف بما ذكر التحفر في لغة هذيل بان يجعلوا
الحا المهملة عينا ومنه قراءة ابن مسعود عتى حين
ومن ذلك الوكم في لغة ربيعة وقوم من كلب
يقولون عليكم وبكم بكسر الكاف حيث كان
قبل الكاف ياء او كسرة ومن ذلك الوهم ه
بجعل الهاء موطن الكاف مما قبله في لغة كلب
فيقولون

فيقولون منهم وعليهم وبينهم فيكسرون الهاء
وان لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة كما في بينهم ه
ومن ذلك العجعجة بعينين وجيمين بوزن ما قبله
هي فصاغة يجعلون ابا المشددة جيما
يقولون في تميم سنة لتميم سيج بالجيم
محل النبا ومن ذلك الاستطاط راسه مضبوطا
بالطاء خط الملك جمال الدين العصابي بالمهملة بعدها فوقية
مكسورة فصحيحة لغة سعد بن بكر بن هوازن
وهذيل مبتدا والازد بالزاي وتبدل سينا
وقيس والانصار والاد الوس والخزرج
وهو علم اسلامي عليهم وقد افردت قضايلهم بمولف
سميته نزهة الابصار بفضل الانصار وخبر
المبتدا يجعل كل من هوله العين الساكنة
نونا اذا جاوزت الطاء المهملة كانطى البون تقدد
الهمزة بدل العين في اعطى وقرئ انا انطيناك
الكوثر وروي عن ابي والحسن وابن مسعود
ومن ذلك الوتم بالفوقية في لغة اهل اليمن
يجعل المتكلم منهم بها السين المهملة تا فوقية
كالتات بالفوقية محل السين ومن ذلك
السنسنة بسينين مهملتين ونونين مصدر
بوزن الدعرصة في لغة اليمن يجعل اهلها
الكاف تينا مثناة فوقية مطلقا سواء كانت لمذكر ام
غيره تعليمش اللهم تليمش اي ليك ومن
العرب من يجعل الكاف جيما كالجيم يريد

الألوكة
www.alukah.net

هذا اللفظ الكعبة نابدل الكاف جيما المسئلة هـ
السادسة عشرة وهي اخر مسايل هذا الباب في الترجيح
بين مذهب البصريين والكوفيين في الترجيح
انهم حدثوا بعد سيبويه والكسايي فضارهم
الناس بين بعدهم بصريا وكوفيا اتفقوا اي النحاه
على ان البصريين اصح قياسا من الكوفيين لانهم
لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يجيزون على الشاذ
لا يلتفتون الى كل مسموع ولا يجيزون على الشاذ
المخالف للقياس او الاستعمال بل يقتصرون
على الوارد فيه فقط والكوفيون اوسع رواية من
الكوفيين لما تقدم في الفروع في كتاب
السماع قال ابن حي الكوفيون علماء بما فيه شذوذ
لا سعة الحافظة الا انه ذكر شرط جمعها بالواو والياء
والنون ان لا تختم بالتا باشعار العرب
مطلقون فوق البصريين والبصريون اجود
قياسا وقال ابو حيان في مسيلة العطف على
الضمير المجرور من غير اعادة الجار الذي
مذهب البصريين واجازه الكوفيون والذي
نختار جوازه لوقوعه في كلام العرب نظما ونثرا
وما جاء هكذا لا يتطرق اليه رد قال ابو
حيان ولنا متعجبين باتباع مذهب البصريين
حتى نقف عنده وان لم يظهر دليله بل
نعتقد انه تتبع الدليل فيه ورسم به من كان
من العربيين وقال الاندلسي في شرح المفصل
الكوفيون

وقف بعد ذلك برواية الاركان
الكوفيون لو سمعوا بيتا واحدا فيه في ذلك البيت
جواز شيء مخالفا لما اصلوه جعلوه بذلك البيت اصلا
بحال فهم يقيسون الاصول بحالها ويحملون ذلك البيت
على الشذوذ قال الاندلسي ومما افتخر به البصريون
على الكوفيين انهم قالوا عن معاشر البصريين
اخذ اللغة عن حوشية نقتان جمع حاش كقاض
وقضاة الضباب بكسر المعجمة وتخفيف الموحدتين
جمع ضب واكله بوزن حوشية جمع اكل
الرابع بتحتية فراء بعد الالف موحدة فتحتية
فعلة جمع يربوع حيوان يربي معروف كالفار
فعلة جمع يربوع حيوان يربي معروف كالفار
اي باجفة من العرب سكان البوادي وانتم ايها
الكوفيون تاخذون عنهم اكل الشواء بكسر والالف
ممدودة او الشوي وباعم جمع بابع اصله بيعة فاء
علت الياء الكوابع بالجمهة اخر جمع كابع في المصباح
الكابع بفتح الميم وربما كسرت معرب وهو ما يوتدم
به ويقال له الري وهو الردي منه والمراد انكم تاخذون
اللغة عن الهامز اهل الاشواق واكلة الشوي
وله عبرة لهم لفساد استنهم فالحاصل ان البصري
اضبط فالاحتياط واقع في الاستاط والكوفي اوسع
في الرواية والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب
الكتاب السابع وضعته الكتاب في
في بيان احوال مستنبط هذا العلم ومستخرجه
من كلام العرب الى القواعد التي اسهاهم مسايل

المسيلة الا وفي في اول من وضع النحو والتصريف
انتهى ان اول من وضع النحو علي ابن ابي طالب لابي
الاسود بضم الدال المهملة وفتح الهمزة نسبة الى الديل
وقد اخرجه الهم من طرق متعددة في كتابه الاجابة
المرتضى قال النحوي الرازي في كتابه المحرر في علم
النحو ورسم علي ابن ابي طالب رضي الله عنه لابي
الاسود بابين من ابوابه باب الاضافة وباب الاشارة
ثم صنف ابو الاسود الدولي بضم الدال المهملة وفتح
الهمزة نسبة الى الديل مركبة بكسر الهمزة قاله الحكم
في كتاب الانساب باب العطف وباب النعت ثم صنف
باب التعجب وباب الاستفهام وقال العلامة التفتازاني
في شرح المفتاح قال ابو سعيد السيرافي في كتاب
اخبار النحاة مما يدل على ان ابا الاسود واسمه ظالم
ابن عمرو بن سفيان وكان من سكان البصرة ومن
صحب عليا وسمع قارئا يقرأ ان الله بريء من المشركين
ورسوله بالجر فقال ما ظننت احدا يرجع الى هذا
فعمد الى استخراج علم النحو عن ابي بكر بن عياش
عن عاصم اول من استخرج العربية ابو الاسود الدولي
وقد اشره زياد بذلك فابى حتى جاءه رجل اليم فقال
تو محرابانا وتدع بنونا فوضع باب الفاعل وباب
المفعول ولم يزد عليه انتهى وتطابقت الروايات
على ان اول من وضع علم النحو ابي ابوابه واسس
قواعده ابو الاسود الدولي وانما اخذه ابي بعضا
عنه

في اصل وضع العربية

عنه اولا من علي وانه سمي بالنحو لقول علي له وقد
وضع له بعض ذلك الي انحو هذا النحو يا ابا الاسود
واتفقوا على ان معاذ بن مسلم الهرا بفتح الهاء وتشديد
الراء منسبة لبيع الثياب الهروية اول من وضع الثياب
اول من وضع التصريف في تتمة الوعاة للمصنف
كان ابو مسلم مودبا لعبد الملك قرأ قطن في النحو فلما
احدث التصريف الكره وقال
فقال رحمه الله تعالى
فقد كان احدهم للنحو يحبني حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
فلما سمعت كلاما لست افهمه كانه رجل الغربان واليوم
تركت نحوهم والله يعصمني من التفهم في تلك الحرائم
فاجابه معاذ بقوله
عالجتها امرد حتى اذا شبت ولم تحسن ايجادها
سميت من غيرتها جاهلا يصدرها من بعد ايرادها
سهلا كلا منهما مستصعب طود على اقرانه اطوادها
وكان ابو مسلم قد جلس الى معاذ فسمعه يقول كيف
تقول بين توبرهم ازا فاعل افعل فقال له ابو مسلم
السابقة ذكره الرشيد يا ومن هنا لحنت ان اول من و
ضع التصريف معاذ هذا ووقع في شرح القواعد
لشيخنا الكافيجي ان اول من وضعه معاذ من جهل وهو
خطاء بين ذلك وقد سالته عنه فلم يجبني حتى اتم
وهذا من المهم مناف قوله واتحقوا الخ لانه في البغية
يوذن بان الصنعة لمعاذ انما هو تلخيص منه مما ذكر وما هنا

الألوكة
www.alukah.net

صرح بن نقل اتفاقهم عليه وانه مفعول له خلافهم
فتامله ويكن الجمع بان ما في البغية كان سهوا له ثم وقف
على نقل الوفاق فتنقله وكان ممن خرج بهم في العربية
بابي الاسود الدؤلي ثم خلف ابا الاسود وخلف خير
تاسيس العربية حميمة اولهم عنبسة بفتح اوله
المهملة وثالثه الموحدة ورابعه المهملة وسكون ثانيه
النون وعينه وسين مهملتان بينهما نون فموحدة
ابن معدان الفيل بشر الفا وسكون المثناة اطلق
عليه تشبيها له بالفيل في ثقله في النحو في البغية لم يكن
من اخذ عن ابي الاسود اربع منه وثانيهم ميمون
بصيغة مفعول من اليمن البركة الله قرة بالفاء وهو
النون في البغية اخذ النحو عن عنبسة وقيل عن ابي
الاسود والرابع والخامس ابنا ابي الاسود عطاء وابو
الحارث ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحاق الحضرمي
بضم اعجام المصنف رحمه في البغية وعيسى ابن عمر
بضم المهملة الثقفي وابو عمرو بفتح المهملة وبلحق باخره
رفعا وجرا فرقا بينه وبين عمر وقد يجمع بعض الادباء ذلك
ومن ابن اخذها المكنية له بقوله
انما كان ضرب زيد لعمرو في اصطلاح النحاة قولا ورسما
ان داود قال ما زيد عمرو اخذ الواو من حروف ظلما
ان العلا بفتح المهملة احد القراء ثم خلفهم
الخليل ابن احمد
الفراهيدي الازدي بجودة ذهنه وصفاء
فكره كما اشرنا اليه فيما تقدم من كان قبله من اهل العربية
ولم يدركه احتمل لمكانته في ذكر احد بعده وقد اطلت في

ترجمته

في ترجمته اول شرحي لمنظومتي في علم القافية اخذ عن
عيسى بن عمرو وخرج فاق الاقران بابي عيسى عمر وابن
العلا ثم اخذ عنه عن الخليل سيبويه وجمع العلوم التي
استجاد ها حصلها منه في كتابه الذي اذا اطلق في علم
العربية لا ينصرف الا اليه فما كتابه احسن من كل كتاب
صنف فيه اي النحو الى الان لم يصنع نظيره واما على ان
حمزة الكسائي فقد جزم ابا عمرو بن العلا في اخذ ذلك
منه نحو من سبعين مسترسلة لكنه باختلاط الاعراب
بفتح الهمزة الا بله بفتح الهمزة وضم الموحدة وتشديد
اللام فتمكن على واشتبه عليه الامر فلذلك احتاج
الى قراءة كتاب سيبويه على الاخفش الذي هو تلميذه
سيبويه اخذ عنه وبما اخذ عن الخليل ليقرر عنده الصواب
ووقع بينه وبين سيبويه مناظرة ببغداد في قول العرب
كنت اظن بان لسعة العقرب اقوى من لسعة الزنبور
فاذا هي هي فكان الكسائي يقول الصواب فاذا هي اياها
وسيبويه فاذا هي هي وكان ذلك بمجلس يحيى البرمكي وله
وله عناية بالكسائي فارسل الى العرب المستشهد بكلامهم
وبرطلهم ثم حضر المجلس وسالهم عن المثال المذكور فكان
كلهم القائل بالحمل المذكور لم يستطيعوا التلفظ به لما لقنهم
اسالوا لهم من الفصاحة بل يقولون الحق ما يقول الكسائي
من غير تلفظ فاذا هي اياها فاستكان سيبويه وقال ايها
الوزير سالتك الا ما استطعتهم بذلك فانهم لا عربية
عليه فقال الكسائي اصلح الله الوزير انه اي سيبويه وفد عليّ

الألوكة
www.alukah.net

عليه من بلدة وافدا فان رايته انك لا تزده خاليا فاترك له بصرة
الا فزعم وخرج سيبويه الى فراش وضع هو يع ذلك اي
قراءته على الخليل فحضر امام الكوفيين وما ظنك برجل علامة العرا
تخرج عليه ثم صار الناس بعد ذلك اي بعد الكسائي فريقين
بصريا وكوفيا انتهى كلام الرازي وقال ثعلب بالمثلثة
فالمهملة اخره موحدة بوزن جعفر في امالية قالا بو
المثال بكسر الميم وسكون الثاء المثلثة في النحو
وكلام العرب ثلاثة اي اعتبارا منهم ابو عمرو والعلل
وهو اول من وضع ابواب النحو واصلحها ويونس
وحبيب بفتح المهملة وكسر الموحدة الاولى
وابو زيد سعيد ابن اوس الانصاري روى عن
عمرو بن العلا وهو اوثق هوله الثلاثة كلهم
قال السيرافي كان ابو زيد يقول كما قال سيبويه اخبرنا
الثقة فانا اخبرته به والزهم سماعا من فصحاء العرب
سمعته تقول ما اقوله قالت العرب وامزوا البها
العقل ان سمعته من عمر بفتحتين جمع هذه
عمور هوازن القبيلة المعروفة بالفصاحة كما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما سئل عن مزيد فصاحتهم
بيدي اي من قريش ونشأت في بني سعد وما
احسن قول بعضهم مستبر الهذة الصيقلة
وفيه جناس مركب مغرق ومورنة
رب طي لقيته يتمى للموازنة قلت ما الفعل الهوى
قال ما الموازنة وفي رواية اخبرني عنه عن ابي زيد انه اذا
سمعته

سمعته من هوله قبايل العرب الفصحا وبينهم
بقوله رضه الله بكر بن وايل وهوازان بن سعد وبني كلاب
وبني هلال او انه اذا سمعته من عالية البادية او
سمعته من اسافله العاليه بالمهملة والتحتية ما فوق
نجد الى ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها والشرب
الهما مالي وعلوي على غير قياس كما في الصحاح والعالية
ما نزل عن نجد من ارض تهامة والى ما وراء مكة وما والاها
وذلك
وان لم ابه او ان لم اسمع من ذكر لم اقل قالت العرب
منه يدل على ان زيدا ضبطه وكاله التحري المسئلة الثانية
شرط المستنبط لطي من مسايل هذا العلم اي النحو هو
المرتضى فيه عن رتبة التقليد كما مضى فانه ادعى
انه جتهاد في الحق وسلم له والتقليد انه خذ بقول الغير
من علم بدليله ان يكون عالما بلغة العرب بوضوعاتها
واوضاعها محيطا بكلياتها في مجاريها ومحاسنها
ومحاطباتها مطلعا على نثرها من المنظوم
ونظمها اي منظومها ويكفي في معرفة ذلك الان الكتب
المولفة في اللغات والمولفة في الادب شعرا كما قال ابن فارس
القرطبية وقال بن طريف وديوان الادب الفارابي وابنية
المصادر للبيهقي والى الدواوين الجامعة لاشعار
العرب كالجمهرة واشباهها لا شعر تولد وشرطه ان يكون
خبيرا عالما بصحة نسبة ذلك العقل المستنبط منه الحكم
اليهم ان العرب ليلة يدخل عليه شعر مولد بالتنوين على المجاز
المقبل او بالاضافة وتقدم تعريف المولد من الشراح الكتاب الاول

الألوكة
www.alukah.net

او مصنوع موضوع على العرب منسوب اليهم لم مثله احد
وان يكون عالما باحوال الرواة لذلك القول المستنبط منه
ليعلم المقبول وراتبه من غيره علم علم باحوالهم وعالما باجماع
النحاة لا يحدث في المجمع عليه بينهم قوله زايدا عليه خارقا
لذلك اجماع اذا قلنا بامتناع ذلك عند اجماع اهل المذهب
وهو المختار المسئلة الثالثة لابن مالك في النحو طريقتين
احدثها سلكها كابن خروف وابن طاهر في طريقي البصريين
والكوفيين بجودة فكر فان مذهب الكوفيين
القياس على الشاذ المخالف للاستعمال ومذهب البصريين
بين اتباع الشاذ وتلافه البعيدة التي يخالفها الظاهر
ولا يقيسون على الشاذ بل يوقفونه على مورده
وابن مالك يعلم بعض التحتية من الاعلام فهو يحتج
بوقوع ذلك الحكم الشاذ من غير حكم بقياس كما فعل الكوفي
ولا تاويل كما فعل البصري فيحوجا ما سلكه كل من الفريقين
من الحيف والميل بل يقول هذا مقتصرا على بيان وصفه انه
شاذ في النثر او ضرورة في الشعر كقوله في التعجب في
الحلة صمة والفعل ذا التصريف نزر استقا اي قليلا حقا
بابنا للمفعول فعيل بقصاطا بزيد وكقوله في مد المقصور
والعكس في شعر وقع اي ضرورة قال ابن هشام
وهذه الطريقة التي سلكها من الطريقة طريقة
المحققين لما فيها من الاخبار بحقيقة الحال والحكوت
عما وراء ذلك وهي احسن من الطريقتين لما في كل منهما
سلمت المسئلة الرابعة قال ابن جني في الخصايص

اذا ادرك القياس على حكم الى شيء حكم ما من بدية للسماع
لعلة جامعة ثم سمعت العرب قد نطقت فيه في ذلك
الحكم بشيء اخر خلاف الحكم الثابت بالقياس على
قياس غير مغير القياس المودي لذلك الحكم فدع ما كانت
عليه بقياسك الى ما هم عليه ليكون ذلك قياسا في هذه
بمقابلة النص وهذا الحكم يشبهه من اصول ادلة
الفقه المبني هو عليها نقض الاجتهاد للحكم المستنبط به
اذا بان ظهور النص بخلافه ومنه قول امامنا الشافعي
رضي الله عنه اذا قلت قولا وصح الحديث بخلافه
فله تملوا بقولي الجدار وحدوا بالحديث فانه
نقل البدر الزركشي في قواعده عن بعض المشايخ انه
كان يقول العلوم ثلاثة علم ينفع ولا يضر وهو علم
النحو والله صول وعلم لا ينفع ولا يضر وهو علم البيان
والتفسير وعلم ينفع ويضر وهو علم الفقه والحديث
انتهى اقول بل اربعة ورابعها علم ما علق على ثبات الله
فكار ولاسراره وما فيه من اللطايف والاسرار وهو علم اصول
النحو والله اعلم وهذا اخر ما توخيناه ومنتهى
ما تحريناه وغاية ما حررناه ونهاية ما قررناه على هذا
الكتاب المسمى العذب المستطاب سبحانه عباب
بحار الفوايد على جواهر درر وجلبنا نفايس عثر من
غير مادة معروفة وطلبنا علب معانيه من غير
كتب مولفة في فنه ما لو فتح استعفافه بالفتح
الصمد الى واستغنينا فيه بالغيض الرباني فاتخلط ظلم
النهار بظلم وضح وابتهج الوقت والله وان بصايبه

الألوكة
www.alukah.net

ولطفه وصانني في جميع هذا العمر اله خير عزة ولطالبي
جواهر الفرائد درة اي درة وانما ان الفضل
بيد الله يؤتيه من اراد وان العناية الربانية
لا تخص احدا من العباد وان الله تعالى يفيض على اهل كل ان
ما يفيض من عطاياه الحسان فلله الحمد الذي
لا تحصى له منة ولا تختص نعمة من ذوق زمن تم
انه كان سميعا كما اردت من الاحكام مشتملة على
تحرير القواعد الفقهية والاحكام مشتملة على
مشتملة سفة المباني فلذلك فضل الله تعالى والمنة
والله حسان والحمد لله على عطاياه الحسان وان اعتراه
النقص واحاطه من قصور مولفه الحزم والوقص
فلا يلام المرء بعد الاجتهاد وعلى الله تعالى قصد
السبيل ومنه الامداد فان عثر القلم او طغى او زاغ
الفكر او تقاصر فليصلحه اولو الكمال وليعلموا ان الكمال
لله المطلق لله تعالى ذي الجمال والجلال وليدرؤا
بالحسنة السيئة ويكونوا في التعاون على البر والتقوى
خير قيم والمسؤول من مولانا سبحانه الذي
لا يرجو الا فيضه واحسانه ان يوشح بجلباب
القبول ويوشحه لتوصل مولفه من فضله مولاه الا سني
قصد والكرم سؤل فانه الذي لا يرد من سأل ويبلغ امل
فضله فوق الامل واذا سألك عبادي عني فاني قريب اجيب
دعوة الداعي اذا دعاني فبفضله يوم الاثنين
والسرور وانواع التهاني والحمد لله الذي هدانا لهذا
وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله والفضل كله لله

والصلاة والسلام على من بذكره تنشرح الصدور
وتختم وبتمجيد المصلي والمسلم عليه وتضم
صلاة وسيدنا محمد المصطفى وعلى اله وصحبه
عدد الوفا عدد خلق الله دايم بدوام ملك
الله كلما ذكره ذاكر فنال انواع السرور والمآثر
كان انتهاء تسويده با
لمجمع الغايبتاي تجاه
البيت الحرام تمت
كتابتها بحمد
الله وعونه
بيد كاتبها
الاسير لذنوبه
الفقير لربه
ابراهيم
الخطيب

وحسبنا الله ونعم الوكيل ولا
حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم

شبكة الألوكة
www.alukah.net

منه استطيلاً متصلاً بقطع من مقاطع الحلق واللسان
والشفتين يعبر عنها الظاهر بها وبه عبر في
المزهر ولعل ما هنا من تحريف النساخ وعلى مذهب
الكوفي من ابانه حرف الجر مناب بعض كل قوم بالحا
ظهم المعروفة عندهم عن اغراضهم قال في المصباح
لغي بالامر يلغي من باب تعب لهج به ويقال اشتقاق
اللغة منه وحذفت لامه وعوض عنها الهاء واصله
لغوة كعرفة وسميت لغاتهم اختلاف كلامهم
انتهى وتعلم الم في المزهر هذا التعريف للغة
عن ابن جني في الخصايص وانه حدها به فيها قال
واما نصر تيها فتفعله من لغوت تكلمت لانها واو
وقالوا فيها لغات ولغوت كثيات وبثوت واختلف
بالبنا للمفعول هل هي توقيفية بوضع الله
تعالى لعباده ليعبر واباها عن مرادهم او اصطلاحية
بوضع البشر بالتواطي والتوافق على ثلاثة مذاهب
احدها وهو اولها واولاها مذهب ابي الحسن
الاشعري انها توقيفية بوضع الله علمها ادم
واوقف عباده على ذلك وعليه الاشعري بقوله ان
عباس وغيره فانه علم ادم جميع اسما المسميات كما قاله
ابن عباس في اخرين واختاره ابن فارس واختلف
بالبنا للمفعول ايضا على هذا اي كونه توقيفيا هل
وصل الينا علمها وتعيين موضوعاتها بالوحي الى
بي من انبيايه او بخلق اصوات في بعض الاجسام

نزل

تدل عليها واسمعها لمن عرفها وتعلمها للناس
وبخلق العلم الضروري في بعض العباد على
ثلاثة آرا بالمد جمع راي بمعنى قول مستند للاجتهاد
ارجحها كما قال التاج السبكي في شرح مختصر ابن
الحاجب الاول لانه المعتاد في تعليم الله تعالى
ويدل له لان الوصول بالوحي وله مثل المذاهب
كون اللغات توقيفية قول الله تعالى وعلم ادم
الاسما كلها قال ابن عباس هو علم بالغلبة
على عبد الله من حابر ولد العاص علمه الاسما
كلها وهي هذه الاسما التي يتعارفها الناس
الصعفة بفتح فسكون للمهملتين بعدهما فا اسم
اناكا لقصعة جمعها قصاع كقلنسة وقلاب وقال
الزمخشري هي قصعة مستطيلة والقدر بكسر
القاف وسكون الدال اسم آنية يطبخ فيها وهي
مونثة ولذا انث خلها في تصغيرها جمعها قدور
حتى غاية القشوة بالجر والنصب وهي واحدة
القصاريج يخرج من الفرج بغير صوت يسمع وهو
والفسية تصغير الفسوة واصله فسيوة قلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وقد سبقت احداهما با كنة
ثم ادغمت وروي خصيف عن مجاهد قال علم اسم كل شي
وفي رواية سفيان عن ابن عباس عرض الله عليه
على ادم اسما ولده بفتحتين كل ما ولده يطلق على
الواحد وفروعه فعل بمعنى مفعول وهو من ذرعه

لعلم الدبر

اولاد وولد بوزن فعل لغة فيه وقيس تجعل المضموم جمعا للمفتوح كاسد واسد كذا في المصباح **انسانا** **انسانا** حال بمعنى مفصلين وانتصاب الثاني بما لعامل في الاول لان المجموع هو الحال قيل وعمل العامل في كل من جزيه مشكل لان العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب والمعنى هنا الحالية وهي قائمة بالمجموع لا بكل منهما فجعله في كل منهما عمل في غير ما يقتضيه المعنى المستدعي للاعراب ورد مثل ذلك في اعراب الجزئين من حلوخامض من قولك الرمان حلوحامض لان المقتضي لرفعهما وهو الخبرية قائم بالمجموع لا بكل من الجزئين وقال الزجاج الحال الاول والثاني توكيد له فكانه راى ان انسانا الاول بمعنى معنا فجعل الثاني تاكيده وعليه فالمتزم ذكر وان كان تاكيدا لانه ابلغ على المقصود من الاول وربما شيء يلزم لعارض وان لم يلزم في نفسه وقال ابن جني الثاني نعت الاول اي انسانا سابق انسان فحذف المضاف كما صح عند الخليل مررت برجل زهير على تقدير مثل واجيب عن الاشكال بان المجموع كان مستحقا الاعراب واحدا لانه لما تعدد ذلك المستحق مع صلاحيته كل للاعراب اجري في كل دفعا للتحكم **وآلد واب** جمع دابة في الاصل ما يدب على الارض ثم خصصه العرف بذوات الاربع **تقول له هذا** استأثر اللهما اسمه للحمار **هذا الجمل** بفتح اوله **هذا الفرس** اي اشتهر المسمى

وذكر

وقف ـــــــ يدلق بواو الاكراد

وذكر له اسما **اخرجهما** العقيلي عن ابن عباس **ابن ابي حاتم في تفسيره** وفي المزهر عزو تخريج الاول ايضا لوكيع وابن جرير وابن المنذر في تفاسيرهم باللفظ الذي اوردته هنا ولفظ وكيع علمه اسم كل شيء حتى القصعة والقصيعة والعصية والعصيه وعزو الثاني ايضا لعبد بن حميد ولابن جرير وجيد فتكون كل منهما موقوفا لفظا مرفوعا حكما لانه تعليم والعالم للرأي فيه وبهذا اخذ من قال انه مرفوع حكما واورد على الاول ان بعضهم عبر بقوله ثم عرضهم على آدم وكان مقتضاه ان يقال ثم عرضها او عرضهن فلما قال عرضهم علم ان ذلك لاعيان بني آدم والملائكة لان موضوع الكناية في كلام العرب انه لما يعقل عرضهم ولما لا يعقل عرضها او عرضهن اجيب بانه من تغليب من يعقل لشرفه على ما لا يعقل وان كان اكثر منه وذلك سنة من سنن العرب اشار اليه في المزهر **وتعليمه تعالى** ذلك لآدم **دال على انه الواضع** للذات فتكون توقيفية دون الشر فتكون اصطلاحية **فان وصولها بالوحي الى ادم** في المزهر في الخلاف في طريق علمها على انها توقيفي اقوال اعدها بالوحي الى بعض الانبياء وتراد الم هنا ان ما ذكر عن ابن عباس مقتض ان تعالى اوحى بذلك لآدم لان القولين المحكيين عنه خرجا عنه في تفسير قوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها **وما آلى هذا القول** وهو التوقيف ابو الفتح **ابن جني** ولفظه كما في المزهر

ضهن

وهو الواقع في القرآن

الألوكة
www.alukah.net

عنه بعد كلام طويل فقوي في نفسي اعتقاد كونها
توقيفا من الله سبحانه وتعالى وانها وحي ونقله اي نرجح
القول به عن شيخه ابي علي الفارسي قال انه يعني
الفارسي قال لي يوما هي من عند الله واحتج بقوله تعا
وعلم ادم الاسماء كلها وهما من المعتزلة والمذهب الثاني
في واضعها وهو مذهب ابي هاشم المعتزلي يأتي في
المحصول انها اصطلاحية وفسر ذلك بقوله وضعها
البشر بفتح اوليه في الاصل جمع بشرة ظاهر الجلد
ثم اطلق على الانسان واحدا وجمعه لكن بشاه العرب
ولم يجمعوه وفي التنزيل انؤمن لبشرين ثم لترتيب
الاخبار اي ينبني على هذا القول تعيين الواضع
منهم قيل وضعها ادم ووصلت من بعده لاولاده
وتاول ابن جني في الخصايص الاية وعلم ادم الاسماء كلها على
ان معنى علم ادم اقدره على وضعها ولفظه بعد
حكاية ما تقدم عن استاذه الفارسي وهذا لا
يتناول موضع الخلاف لانه قد يجوز ان يكون تاويله
اقدر ادم على ان واضع عليها وهذا المعنى من
عند الله سبحانه وتعالى لا محالة فاذا كان ذلك
محتملا غير مستنكر سقط الاستدلال به وقد كان
ابو علي قاله ايضا في بعض كلامه وعلى هذا القول
فقيل علمه اياها جميع اللغات العربية وغيرها فكان
هو وولده يتكلمون بها ثم تفرقوا في الدنيا وعلق كل
واحد منهم بما بلغه من تلك اللغات فغلبت عليه واضمحل

عنه

عنه ما سواها لبعدهم بها واعتمدت الاسماء ان
الكلام اسماء وافعال وحروف لانها اقوى الثلاثة لحصول
الكلام منها فقط كزيد قايم وقيل على هذا القول ايضا
لعله الضمير للثاني كان يجتمع حكيمان او ثلاثة
فصاعدا منصوب على الحالية فيتحاجون الى الابانة
الكشف عن الاشياء المعلومة فوضعوا لها الكل
واحد منها لفظا الى اخره اذا ذكر ذلك اللفظ المسمع
وسمعه من عرف وضعه لمعناه عرف ذلك المسمع
به ليتمايز عن غيره بذكره عن احضاره لمراة العين
فيكون ذلك اقرب واخف واسهل من تكلف احضاره
لبلوغ الغرض في ابانة حاله بل قد يحتاج في كثير من
الاحوال الى ذكر ما لا يمكن احضاره لبلوغ الغرض
في ابانة حاله بل قد يحتاج في كثير من الاحوال الى
ذكر ما لا يمكن احضاره ولا ادناوه كالغايب وحال
اجتماع الضدين على المحل الواحد كيف يكون لو جاز
وغيره مما يجري مجراه في الاستحالة والتعذر فكانهم
جاوا الى واحد من بني ادم فقالوا هذا انسان
فاي وقت سمع هذا اللفظ علم ان المراد به هذا النوع
من المخلوق وان اراد واعينه او يده اشار الى ذلك
فقالوا يد وعين ونحوه فمتى سمعت لفظة من ذلك
عرف معناها وهلم جرا فيما سوى ذلك من الاسماء
والافعال والحروف انتهى وقيل عزاه ابن جني في
الخصايص لبعضهم اصول اللغات كلها عربية وغيرها

الألوكة
www.alukah.net

من الاصوات المسموعات نحو سماعا كدوي بفتح
المهملة وكسر الواو وتشديد الياء صوت الريح والرعد في
المزهر عنه وحنين الرعد وهرير بالجيم والراي الما
ونهيق بالنون والمهملة والتحتية والقاف الغراب
وصهيل بالمهملة الفرس ونهيف بالنون اخره قال الجاربردي
بدله في المزهر وتزيب الظبي بالنون والزاي وتحتية
موحدة ووزن كل منهما فعيل قال الشيخ ولي الله
تعالى محمد بن عوانة في جوهرة الغواص يقرقون
يعني العرب في الاصوات يقولون رغا البعير وجوهر
وهدر وقيقب واطات الناقة وصهل الفرس وحمحم
ونهم الفيل ونهف الحمار وسحل وجأرت وخارت
وثاجت النعجة ونغة الشاة وبعرت ونغم الظبي
وتزيب وهوع الذيب وصيح الثعلب وصفيت الارنب
وناب الصقور وصارت الغارة وصحب الافعا
ونقف الغراب ونغب ورقا الديك وسقع وصفر النسر
وهدر الحمام وهذل وغرد وقيع الخنزير ونغب العقرب
وانقضت الضفادع ونقت ايضا وعرفت الجن انتهى
ونحو ذلك من الاصوات ثم ولدت اي تولدت اللغات
عن ذلك فيما بعد بالبناء على الضم اي لا بالاصطلاح و
التواضع على ذلك بل نشأت من الاصوات المذكورة وتولدت
عنها واصححسنه ابن جني ولعظم في الخصايص بعده
حكايته وهذا عندي وجه صالح ومذهب مستقل والمذهب
الثالث الوقف وفسره بقوله اي لا يدري بالتحتية
مبنيا

مبنيا للمفعول وبالنون مبنيا للفاعل اهي من وضع الله
تعالى فتكون توقيفية ام وضع شخص او من تعريف
الشاخ لتقدم الهمزة التي يطلب بها وبام التعيين نحو
ازيد عندك ام عمرو والبشر فتكون اصطلاحية ام اتفاقية
تولدت عن الاصوات لعدم دليل قاطع لكل من القولين
في ذلك اي والمعول عليه في المعتقدات الدليل القاطع
وفي كون هذا مما يجب اعتقاده مالا يخفى ولو قال التعارض
الادلة من الجانبين فكان اولى وهو الذي اختاره ابن جني
في الخصايص اخيرا قال بعد ما تقدم عنه من قوله فقوي
في نفسي اعتقاد كونها توقيفا من الله ثم اقول في ضده
انها كما وقع لاصحابنا ولنا وتنبهوا وتنبهنا عليه تأمل هذه
الحكمة الرائعة الباهرة كذلك لا ينكر ان يكون الله تعالى
قد خلق من قبلنا وان بعد مدا معنا من كان الطف بنا
اذهانا واسرح خواطر واجرا جنانا فوقف بين الخلتين
حيرا وكاثرهما فانكفى مكثورا وان خطر خاطر فيما
بعد يجلو الكف باحدى الجهتين ويلفها من صاحبتها
قلنا به انتهى ومن ان الحاجب مفهى الوقف الوقف من
القطع بواحد من هذه الامور الثلاثة وترجيح مذهب
الاشعري بجلبة الظن قال التاج السبكي في شرحه وقد
كان بعض الضعفا يقول هذا مذهب ما قاله احد غيره
لان الطالبين متوقف وقاطع فالقول بالظهور لا قايل به
وهذا ضعيف فان المتوقف لعدم قاطع قد يرجح بالظن ثم
ان كانت ظنية السمعوا النفي بالعلم فيهما والا فالوقف عن

عن العمل به ثم قال والانصاف ان الادلة ظاهرة فيما قاله الاخيرون
فالمتوقف ان توقف لعدم القطع فمصيب وان توقف لعدم الظهور
فغير مصيب وهذا هو الحق الذي فاه به جماعة من المتاخرين
منهم ابن دقيق العيد في شرح العنوان قال التاج والميلة تقامان
الجواز فمن قال يمنع لانها غير توقيفية فاخر يمنع لانها غير
اصطلاحية والثاني انه ما الواقع على جواز كل من الامرين
والقول بجواز كل منهما اي الحقيقتين ولم ار من صرح عن
الاشعري بخلافه والذي اراه انه انما تكلم في الوقوع وانه
يجوز صدوره اللغة اصطلاحا ولو منع الجواز لذكر لنقل
عنه وما نقله عنه احد من المحققين وذكر امام الحرمين
الاختلاف في الجواز ثم قال ان الوقوع لم يثبت وتبعه
القشيري وغيره انتهى ملخصا تنبيهان تشبيه تنبيه
وهو لغة الاشباه وعرفا بيان حكم يمكن اخذه من عبارة
الكلام بقوة النظر وفي شرح الزرقاني لشيخنا العلامة
عبد الملك العصامي هو في اصطلاح المصنفين اعلام بتفصيل
ما علم اجمالا وهو معرب خبر مقدر بمحذوف ايجازا ويجوز
جعله مبنيا على عدم تقدير شيء ومثله في جواز الوجهين
لفظ العقل والباب ونحوهما انتهى وعليه حبي به بالالف
لان الرفع اول احوال المعرب واشرفها فحكى كذلك لذلك
وسكت عن تجويز النصب باضمار عامله والوقف بالسكون
تبعا للغة ربيعة لضعفه في الحادة وكذا ما يجوز له
كونه منصوبا على لغة الزام المثنى الالف في الاحوال
كلها والحركات مقدرة عليها الاول وعم بعضهم

كان

كان البناري وغيره وصححه التاج السبكي في شرح ابن
الحاجب انه لا فايدة لهذا الخلاف قال التاج ولذا
قيل ذكرها في الاصول فضول ولبس كذلك بل ذكر بانا
للمفعول ونايب الفاعل له فايدتان والظرف في محله
الحال من فايدتان كان وصفا له فقدم فصار حالا
فقهية منسوبة للفقه وتعرف بمهر السر والعلانية
هي اذا تزوج امراة بالغ وكانا اصطلحا على تسمية الالي
بالغين هل الواجب الالف لانه مقتضى الاصطلاح اللغوي
او الالفان نظر للوضع الحادث فيه خلاف الصحيح اعتبارا
للغة وذكر الاسنوي في التمهيد مسايل فقهية متفرعة على
هذا الاصل وقوله فقهية بالافراد صفة فايدة فخذ بيده
السياق وذكره شامل لجميع ما ذكر الاسنوي ثمة وفروع
عليها لان المراد به الجنس ولذا لا ينتا المسايل الفقهية
على الخلاف في وضعها ذكرت بانا للمفعول هذه
المسالة في اصوله والاخرى فايدة نحوية ولذا
ذكرتها في اصوله ننتا لابن جني ذكرها في الخصايص
وهو ذكر الضمير نظر اللخبر والاوضح مراعاة لانه محط
الفايدة جواز قلب اللغة عن اوضاعها وتغيرذلك
الوضع فان قلنا انها اي اللغة اصطلاحية بالتواطي
او التوافق جاز القلب لعدم المانع منه والا نقل والا به
بل بالتوقيف فلا يجوز فيمتنع تسمية الثوب فرسا والفرس
ثوبا وفي شرح ابن الحاجب للتاج السبكي يجلى عن تعقب
القايلين بالتوقيف منع القلب مطلقا انتهى والظاهر

ابن في فصل
وباب

منه استطيلاً متصلاً بقطع من مقاطع الحلق واللسان
والشفتين يعبر عنها الظاهر بها وبه عبر في
المزهر ولعل ما هنا من تحريف النساخ وعلى مذهب
الكوفي من ابانه حرف الجر مناب بعض كل قوم بالحا
ظهم المعروفة عندهم عن اغراضهم قال في المصباح
لغي بالامر يلغي من باب تعب لهج به ويقال اشتقاق
اللغة منه وحذفت لامه وعوض عنها الهاء واصله
لغوة كعرفة وسميت لغاتهم اختلاف كلامهم
انتهى وتعلم الم في المزهر هذا التعريف للغة
عن ابن جني في الخصايص وانه حدها به فيها قال
واما نصر تيها فتفعله من لغوت تكلمت لانها واو
وقالوا فيها لغات ولغوت كثيات وبثوت واختلف
بالبنا للمفعول هل هي توقيفية بوضع الله
تعالى لعباده ليعبر واباها عن مرادهم او اصطلاحية
بوضع البشر بالتواطي والتوافق على ثلاثة مذاهب
احدها وهو اولها واولاها مذهب ابي الحسن
الاشعري انها توقيفية بوضع الله علمها ادم
واوقف عباده على ذلك وعليه الاشعري بقوله ان
عباس وغيره فانه علم ادم جميع اسما المسميات كما قاله
ابن عباس في اخرين واختاره ابن فارس واختلف
بالبنا للمفعول ايضا على هذا اي كونه توقيفيا هل
وصل الينا علمها وتعيين موضوعاتها بالوحي الى
بي من انبيايه او بخلق اصوات في بعض الاجسام

نزل

تدل عليها واسمعها لمن عرفها وتعلمها للناس
وبخلق العلم الضروري في بعض العباد على
ثلاثة آرا بالمد جمع راي بمعنى قول مستند للاجتهاد
ارجحها كما قال التاج السبكي في شرح مختصر ابن
الحاجب الاول لانه المعتاد في تعليم الله تعالى
ويدل له لان الوصول بالوحي وله مثل المذاهب
كون اللغات توقيفية قول الله تعالى وعلم ادم
الاسما كلها قال ابن عباس هو علم بالغلبة
على عبد الله من حابر ولد العاص علمه الاسما
كلها وهي هذه الاسما التي يتعارفها الناس
الصعفة بفتح فسكون للمهملتين بعدهما فا اسم
اناكا لقصعة جمعها قصاع كقلنسة وقلاب وقال
الزمخشري هي قصعة مستطيلة والقدر بكسر
القاف وسكون الدال اسم آنية يطبخ فيها وهي
مونثة ولذا انث خلها في تصغيرها جمعها قدور
حتى غاية القشوة بالجر والنصب وهي واحدة
القصاريج يخرج من الفرج بغير صوت يسمع وهو
والفسية تصغير الفسوة واصله فسيوة قلبت
الواو ياء لاجتماعها مع الياء وقد سبقت احداهما با كنة
ثم ادغمت وروي خصيف عن مجاهد قال علم اسم كل شي
وفي رواية سفيان عن ابن عباس عرض الله عليه
على ادم اسما ولده بفتحتين كل ما ولده يطلق على
الواحد وفروعه فعل بمعنى مفعول وهو من ذرعه

لعلم الدبر

ويرده كما روي ان ابا الاسود الدئلي انكر كلمة فقال
له المتكلم هذه لغة لم تبلغك فقال له يا ابن اخي ه
لا خير لك فيما لم يبلغني تعرفه بلطف ان الذي جاء به ه
يختلف قال سعد بن سعدة الاخفش تلميذه سيبويه
وهو المراد اذا اطلق والا فهو لقب لاحد عشر عويا
كما في الزهر فاذا اريد غيره قيد اختلاف لغات
العرب انما جاء وحصل من قبل بكسر فتح جهة ان
اول ما وضع منها من لغاتهم ووضع على خلاف
بان جاء بوجوه الاختلاف في رفع ونصب غيرها ه
الثانية فاخذ بالاول تميم وبالثاني الحجاز وان كان
كله اي الموضوع مسوقا واردا على صحة في الوضع
وقياس مدرك يتقوى به فقال الحجازي لما اشبهت
ما لم تسم فاعله في بقي الحال والجمود حملت عليها وعملت عملها
وقال التميمي لما لم تختص بالاسماء اختصاص ليس
بها اهملت وقد تلطف منهم من اشار لنسبه منهم
في قوله ه
ومهما تهف الاعطاف قلت له انتسب فاجاب ما قال الحجازي
فالتبس باهمال ما عن التفرح برفع نسبه لتميم ثم
احدثوا اي العرب من بعد ما بنا على الضم لحذف
المضاف اليه ونية معناه اشياء كثيرة اصطلحوا
عليها مثل كون اذا في الشرط المحقق وان في المظنون
ولو للشرط الماضي والتاكيد لله نكار ونحوه وتركه ه
نحو فكما بنوا عليم لغاتهم في عاد ارسم للحاجم

النازلة بهم الداعية اليها الى الاشياء المحدثة منهم من غير
تغيير للموضوع عن مكانه بل ضم لطايف اليها غيرتها اي
المحدثة على قياس ما كان مزيدة ووضع بابا للمفعول في
الاصل القيس عليه ما احدثوه مختلفا كما اختلف في صيغ
الفاعلين والمفعولين والصفات والوصف عامل بن
مرفوع بوضع قال الاخفش ويجوز ان يكون الموضوع
الاول من الواضع في المختلف الاستعمال الخبر والثانية
ضربا واحدا كما نصب بمثل ثم راي من الراي من جا من
اولي الفكر والروية من العرب من بعد بالضم ومعه
بعد مفعول راي ان يفتح فسكون خالف قياس
الاول اي مخالفة له الى قياس ثان متعلق بجاز جاز
في الصحة وجواز الاستعمال مجرى الاول لقيام مدرك
الطريق الثاني كما قام مدرك الوضع الاول وفي الخصايص
اللغات كلها صحيحة الا ترى ان لغات اهل الحجاز في ما
واهمال تميم لها كل منهما يقبله القياس لك ان تختار احداهما
بما جئتها لانها لست احق بذلك من الاخرى
غايته ان تختار احداهما فتقويها على اختها وتعتقد
ان اقوى القياسين اقبل لها واشد انسحابا عليها واما رد
احداهما بالاخرى فلا الا ترى للحديث المرفوع ترك
القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف قدم انا استوت
اللغات او تقاربت في القياس فان قلت احداهما
جدا وكثرت بمقابلتها كذلك اخذت باوسعهما
رواية واقواهما الا ترى انك لا تقول المال لك ولا

مررت بك قياسا على قول قضاعة المال له والواجب في
مثله استعمال الاقوى الاشيع ومع ذلك لو استعمل ذلك
الاقل استعمالا لم يكن مخطئا لكلام العرب فالناطق على قياس لغة
مصيب غير مخطئ لكنه مخطئ له جود اللغتين فان احتاج
لذلك في شعر او سجع فغير معلوم وله منكر عليه انتهى
وقال ابو حيان في شرح التسهيل كل ما كان لغة قليلة قيس
عليه وهذا كله جار في الافضل في التفاضل والراجح وباني
زيادة ايضاحه ثم قال ابو حيان ايضا انما يسوغ التاويل
اذا كانت الحادة على شيء وشذ خلافها فاما اذا كان
ذلك لغة طائفة من العرب لم يتكلم الا بها فلا تاويل ومن
ثم ورد تاويل ابي علي قولهم لتي الطيب الا المسك
على اضمار اسمها غير الشان اذا ابا عمرو ونقل ان ذلك لغتهم
وقال ابن فارس لغة العرب يجيء بها فيما اختلف ويقل
فيه اذا كان التنازع في اسم او صفة او حتى مما يستعمله
العرب من سننها في حقيقة او مجاز او ما اشبهه
فاما ما تحيله الاستنباط وما فيه دليل العقل محال من
التوحيد واصول الفقه وفروعه فلا يجيء فيه شيء
من اللغة لان موضوع ذلك على غير الملتبس فاما الذي
يختلف فيه الفقهاء من نحو قوله تعالى او لامستم النساء
فمنه ما يصلح للرجوع للفقهم والاحتجاج بها فيه ومنها
ما يوكل لغير ذلك واذا انتقل لسان الفصيح لغير لسانه فان
كان ما انتقل اليه فصيحا لغته اخذ بهما كما يوخذ بما
انتقل عنها او فاسدا فلا ويوخذ بالاولى ولا نظر

لفساد

لفساد اللغة بالنسبة للغة الاولى وان ذلك يحتمل فيه لانه
لو فتح هذا الباب بما طابت نفس بلغة وتوقف عن الاخذ
عن كل مخافة ذلك وفيه من الخطأ ما لا يخفى فالصواب
الاخذ بما عرفت صحته ولم يظهر صحته فساده ولا ينظر له
حينما له بما لم يبن قال الاخفش واما اي الاجناس
الثلاثة وابدل منها بدل مفصل من مجمل الاسم وهو
الفعل والحرف وهو مستوف للعدة فيجوز فيه الا
تباع والقطع كما مر نظيره واي مبتدا خبره وضع قبل
اي قبل اخويه فلا يدري ذلك والذي المراد من الاسماء
في قوله تعالى وعلم ادم الاسماء كلها المقابلة للمسميين
بل المعنى اللغوي بما كان سمة على غيره من سائر الالفاظ
فدخلت الاجناس اجمع ويحتمل عقلا في كل من الثلاثة
انه وضع قبل اي قبل كل منهما وبه بهذا الاحتمال
صرح ابو علي الفارسي وفي الخصايص عنه ايضا
ان قيل اللغة فيها اسما وافعال وحروف ولم يجوز ان
يكون المعلم من ذلك الاسماء وحدها دون غيرها فكيف
خص الاسماء وخذها قيل اعتمد ذلك من حيث كانت الاسماء
اقوى العقل الثلاثة ولا يدل الكلام مفيد منفرد من
الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل من الفعل والحرف
فلما كانت الاسماء من القوة والاولية في النفس والرتبة
على ما لا خفاء فيه جاز ان يكتفي بها لما هو قال لها وهو
محمول في الحاجة عليها انتهى قال ابو علي وكان الاخفش
يذهب يميل الى ان غير بصيغة المفعول للمرة

ولعل الاولى
على في ذلك
تحويل
الاه

www.alukah.net

استعمالهِ كايْش بفتح فتشديد التحتية وتنوين ه
الشين المعجمة حكاه ابو اسحٰق الفارسي في تذكرته عن ابي
الحسن الاخفش والفراء عن العرب قال والعمل فيه
عندنا اي شيء لكنه فخفف الهمزة والقاها حركة على الياء
فتحركت وكرهت الحركة فيها فاسكنت فلحقها التنوين
فحذفت لالتقاء الساكنين قال وما يلزمه من بقاء الاسم
على حرف واحد حسنه ان الاضافة لازمة فصار لزومها
مشبهاله بما في نفس الكلمة حتى حذف منها فقالوا فيم
ولم فكذا هنا ايش انتهى وفيه ان كثرة الشيء ه
يكون عن مقتضيها في كلامهم والاحسن ان يقال نقلت لعله مسلوب
حركة الهمزة للياء ثم حذفت فنقلت للشين بعد سلب
حركتها فالتقا ساكنان فحذفت الياء لالتقاء الساكنين
هما هي والتنوين بصورته العرب اي اوقعت
صورته في ذكرها بوصف كثرة الاستعمال له قال وضعه
اي وضع ذلك الغير المذكور وعلمت لكثرة الحاجة لاستعمالهِ
انه المغير لشان لا بد بضم الموحدة وتشديد الدال قال
قال في المصمم لا محيد قال ولا يعرف استعماله الا ه
مقرونا بالنفي من كثرة بتثليث الكاف والفتح اشهر
استعمالهم اياه لحاجة الداعية اليه فابتدوا العرب
بتغييره اي وضعوه مغيرا مما حقه ان يكون عليه
علما علة للابتداء المذكور بان مخففة واسمها ضمير الشان
اي انه لا بد منه من التغيير من تقليلية كثرة الاحوال
الداعية الى تغييره فغير وانما قال من قال من راى

الامر يفضي الى اخر فيصير اخره اولا وذلك لان كثرة
الاستعمال تقتضي التخفيف والتغيير عن اصله كما هو
غيرته هم عن اصلها وهو هائم قال الخليل هاها للتنبيه
ولم اي الم بنا فحذف الفها تخفيفا لكثرة استعمالها
ونصب غدوة بعد لدن مع ان الاكثر جرها بعد لدن
بها لكثرة استعمال غدوة معها وكثرة الاستعمال
يجوز معها ما لا يجوز مع غيرها وعلى هذا الاحتمال
فالتغيير عن المثل المطرد في كثرة استعماله عن ه
اصله من المواضع قال ويجوز عقلا ان يكون الموضوعات
كانت قد ما عند وضعها الاول على اصل الوضع بلا
تغيير به بالوضع وفي المزهر ويجوز ان يكون كانت
قد يما معربة اي من غير تغيير اصلا فلما كثرت في الاستعمال
غيرت عن اصل وضعها للتخفيف فيما بعد قال ابو علي
والقول عندي هو الاحتمال الاول انهم راوا الداعي عن
الاول للتغيير لكثرته تصاورها في الكلام تصرفوا
فيها ابتداء بالتخفيف والتغيير لانه ادل على حكمتها
ووضعها للالفاظ مواضعها التي تدعو اليه مواقعها
والحكيم من يعطي كل مستحق مستحقه واشهد اقوم ه
شهادة لها تلوب لعلمها بمصاير امرها بالياء
بالهمز لانها جمع بعيثة فالثاني واحدة
اصيلة فتبقى في جمعه على اصالتها اي بما يصير اليه امرها
في تصاريف كلامها فيركبوا بعض الكلام مبنيا
لا يختلف اخره لعامل غير معرب حال موكدة او صف

الألوكة
www.alukah.net

توضيحي لان عدم اعراب تلك الكلمات لوجوه مانع
الاعراب ... الاعراب اليق بالجملة
لعدم كثيرة تعاورها من الكلام فلزمت حالا واحدة
خوامس بالنا على الكسر في لغة الحجاز وخالف تميم وعلل
الخلاف ان اريد به اليوم الذي قبل يومك بليلة ولم يعرف
بال ولم يضف ولم يكسر ولم يصغر ولم يكن ظرفا فان وجدت
الخمسة الاول وكان ظرفا كلمت امس بني اتفاقا وان
فقد واحد من الخمسة قبله اعرب اتفاقا كلمت امسا
والاول يكن ظرفا فهو محل الخلاف وقد نظمت ذلك

• كذلك في قولي •

اذا اريد بامس ما تقدما • بغير ليل وما صغرته ابدا
وما تكمل ما فيه قط وله • اضيف ما جانا ظرفا فقد رشدا
فيه اختلاف الحجازي مع تميم فان • بدت سوابق ظرف وهو قد وجدا
فالكل يعربه بالاتفاق فعل • من قبله واحد يا خل قد فقدا
فالكل يعربه بالاتفاق فعل • كان امسنا الامس ما هو ابل اندا
وبنيت لتضمنها معنى ال المعرفة وكان على حركة لدفع
التقا الساكنين وكانت كسرة لانها الاصل في التخلص
منه وابن مبني لشبهه بالحرف لتضمن معنى الشرط ولا
وعلى حركة لدفع التقا الساكنين وكانت فتحة لانها اخف
الحركات ولذا عدة امثلة المبني عليها بقوله وكيف و
بناؤها لتضمنها معنى ما ذكر وان كان المختار عند
البصريين وجوب الرفع في كيف تجلس اجلس وما
في الجرومية من الجزم بها مذهب كوفي وكم مبني لتضمنه

معنى

معنى رب من التكثير ان كان خبريا او الاستفهام
ان كان استفهاميا وله بحث عن المناط على الاصوب لانه
اصله ولذا عدد امثلته فقال واذ مبني لشبهه بالحرف
في الافتقار المتأصل للجملة وحيث وقبل بنيا بهما اما
الاول فلما ذكر في اذ واما الثاني فلتضمنه معنى الاضافة
الذي هو معنى حرفي مع جموده ولشبهه بحرف
الجواب في الاستغنا بلفظه عما بعده وعلى حركة
للدفع لالتقا الساكنين وكانت ضمة حملا على
ما الحقه من الوهن بحذف اليه مع ان معناه مقصود او الكل
لجميع الحركات او لتخالف حركات بنايه حركة اعرابه
علما علة لتغيير ما غيروا بانهم اي الناس فيما بعد
اي بعد زمن الوضع يستكثرون منها في كلامهم للحاجة
لدلولها فيجب لذلك الاستكثار تغييرها لان
الاستكثار يقتضي التغيير فغيروا لذلك وابقوا على
حالتها لان دعوا الحاجة الى الاستكثار منه وعلما علة
لبنا ما بنوه ولفظ الحافظ من الكاتب قد يستكثرون
فلعدم الاستكثار الموجب للتغيير نحو هذه
الالحاظ والزموها حالا واحدة لكن يعلم عليه انه
في المزهر وفي بعض نسخ هذا المتن بلفظ يستكثرون
منها والسين زائدة من زيادته المسالة الرابعة
من مسايل المقدمات في مناسبة الالفاظ للمعاني
اي ما بينهما من المناسبة الداعية لوضعها لها قال
ابن جني في الخصايص هذا المعنى الحاضر فنا موضع

شريف لدقته وحسن ثمرته عنه الخليل وتلميذه
عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه بفتح الموحدة والواو
وسكون التحتية وكسر الها هذا هو المشهور عند البصريين فيه
وعند الكوفيين عامر بضم الموحدة وسكون الواو
وفتح التحتية فرارا من وبه فانه اسم شيطان وعليه
جرى المحدثون وظاهر ان معاني هذا اللقب انما هي على
الوجه الاول فني البغية للم سيبويه لقب معناه رائحة
التفاح قيل كانت امه ترقصه به في صغره وقيل كان
من يلقاه لا يزال يشم فيه رائحة الطيب فسمي به وقيل
كان يعتاد شم التفاح وقيل لقب به للطافته لان
التفاح من لطيف الفاكهة انتهى وفي الشفا لشيخنا
العلامة عبد الملك العصامي نقلا عن التصريح للشيخ
خالد الازهري غلب هذا اللقب عليه بحيث لا ينصرف
اذا اطلق اليه مع انه قد لقب به جمع غيره قال البطليوسي
في شرح الفصيح الاضافة في لغة العجم مقلوبة والسيب
التفاح وويه الرائحة والتقدير رائحة التفاح قيل لقب
به فذكر ما في البغية وزاد وقيل لانه كان ابيض مشربا
بحمرة كان خده وده لون التفاح انتهى وتلقته الجماعة
على العربية بالقبول فلم يردوه قال الخليل هو
كأنهم اي العرب نوهموا في صوت الجذب بضم
اوله وثالثه وبفتح الثالث ايضا طائر يقع في النار استطالة
طول متصلا فقالوا دال له عليها صر بتشديد الرا
من باب علم صريرا ونوهموا في صوت البازي

بالموحدة

بالموحدة والزاي طائر يصاد به فقطعها في تصويته
صرصر فقابلوا بتقطيع الحروف عن اجناسها تقطع
الصوت وقال سيبويه في الصاد الذي صاد
في كل منهم على الفعلان بفتح اوليه وبالنون اخره
انها حاءات دلالة على الاضطراب والحركة في
المزهر عنه انها تاتي للاضطراب والحركة نحو الطيلان
والغثيان باعجام اوليهما وثاني الثاني والوزن
ما تقدم ولم تعل فيهما اليا بعد قيام سببه من تحركها
وانفتاح ما قبلها ليلا تذهب الصفة فيفوت تدلولها
الذي جيء له بهما كما ذكر فقابلوا بتوالي حركات المثال
المذكور توالي فيه للجنس فيصدق بما فوق الواحد توالي هـ
حركات الافعال اي جعلوا الحركات القائمة بالحروف
لتوالي الهاء الدالة على توالي حركات الافعال لكمال المناسبة
لما بينهما من التوالي وقد ومن ذلك القسط بالفتح هـ
الجور وبالكسر العدل خفضها للعيش ولينا وفي
الظلم خلاف قال ابن جني بعد نقله عمن ذكر وقد وجدته
من الوجدان تستعد لمفعول واحد من باب ضرب
اشيا اشيا غير منصرف قال الخليل وسيبويه اسم جمع
كطرفا الا انه قلبت لامه فجعلت لغما وهو المختار لجمعه
على اشاوي كصحراء وصحاري وقال غيرهما جمع فقال
الكسائي وابو حاتم جمع شيء كبيت وابيات وشبع
صرفه لشبهه اخره باخر حمراء فكثرة استعماله وقيل
غير ذلك مما بينته في مبنا السبيل الى معاني التنزيل

www.alukah.net

في اواخر سورة المايدة ولما كان وزنه من اوزان جمع
القلة وربما تولهم قلة الموجود دفعه بقوله كثيرة
ووصف الجمع بوصف الواحدة لكونه جمع قلة لما يعقل
وهذا هو الذي رجح فيه من هذا النمط بفتح النون
والميم وبالمهملة اي الصنف والنوع كما في المصباح من ذلك بالذال
كما في المزهر اي باسم الاشارة الموضوع للبعيد مع قرب
المشار اليه لانه لما كان عرضا لا يخاله تنزل منزلة البعيد
وفي نسخة الافتراح بالفوقية بدل الذال اشارة للمادة
المذكورة اول الترجمة ثم الظرف الاول متعلق بوجد
او مستقر صفة اشيا والثاني مستقر خبر مبتدوه
المصادر الرباعية المضعفة بان كانت واوها لاما
الاولى من جنس اخر وهذا يقال له عند الصرفيين
المضاعف وصنعوا وضعه المضعف تجوزا وسمي
ايضا بالاصم تاتي للتكثير التكرير لكل من الحرفين
مرة ثانية فكانه دليل تكريرها والزعزعة هي كما في
القاموس كل تحريك شديد انتهى اي يخيلهما ولحظ
الزعزعة من الفاظ القاعدة نحو الفلفلة تفاعيل
اوتفاعين والقفقعة بالقافين والمهملتين قال ابن
فارس اي حكاية اصوات الترسة وغيرها والغرغرة
بغافين وراين صوت في البطن يحدث من رياح
ونحوه ولم يذكره في القاموس وزاد في المزهر
والصلصلة بمهملتين والفعلى بفتح الفا والعين
تاتي بالفوقية اي هذه الصيغة للسرعة في الامر

نحو

وقف ـــــ سدلقع بروايا الاكراد

نحو الجمزى بالجيم والزاي في المصباح جمز جمزا من باب
ضرب عدا واسرع والجمز بفتح الكل اسم منه و
يطلق الجمز على السير ويقال هو نوع من السرعة
من العنق في القاموس جمازي جمزى سريع والزلغى
بالزاي والغاف ولم يذكره في القاموس ولا المصمم
ومن ذلك المذكور من المناسبة باب استفعل جعلوا
وضعوه للطلب لما فيه من تقدم احرف مزاحن
من قوله وفيما حكاه في المزهر حروف زايدة على
الاحرف الاصول وقدمت الزوايد على الاصلية لما
يتقدم الطلب للفعل فناسبوا بين المعنى والمبنى وجعلوا
الافعال الرافعة عن غير طلب مدلول لتضعيفها
انما تجاء تبعث وتتقدم حروفها الاصولية هو دليله
خطابي ومناسبة بعد الوضع والا فانقطع مزيده
قبل اصوله مع انه لا طلب فيه او ما ضارع شابه الاصول
في قوته وكونه قطعيا نحو خرج لو قال نحو قاتل لكان
اولى لان الكلام في ترتيب المزيد مع اصول الكلمة
الا ان يقال انه من التحرج بتشديد الراء المرام
والرمز مثال لما يدنى بمزيد مشابه للاصلي لما
مر ولانه في مكان الغاين الرباعي وكذلك المذكور
من مناسبة المعنى للمعنى جعلوا تكرير العين دالا
على تكرير الفعل نحو غلقت الباب اذا تكرر منك غلقه
وتكرير المفعول كغلقت الثوب وقطعته الا ثوب
وان قلت الا الباب والثوب خفت الا ان اريد

المقام

للباب كما ذكرنا ولو قال على التكرير لكان اخصر واعم نحو
فرح وكسر بتشديد يدعين كل منهما فجعلوا قوة اللفظ بازاء
تشديد لقوة المعنى بالتكرير والتكثير وخصوا
بذلك الجعل العين وكررها لانها اقوى من الفاء واللام
اذهي واسطة متوسطة بينهما فلها قوة بكل منهما
وملنوفه بالنون والفا بحاطه بهما فصارا اي الالف
واللام كانهما سياج بكسر المهملة وتخفيف التحتية
اخره جيم في القاموس هو ما احيط به على كل شيء
كالنحل والكريم لها من اي العين يحيطان بها ومبدد
لان للعرا ارض تكون كل منهما في الطرف دونها لانتفاء
وكذلك الذكور تجد الاعلال بالحذف فيهما لحذف
الفا من مضارع نحو ولد ومصدره ولحذف اللام
من لتبلون واما تزين دونها فلان تعل غالبا الا بالقلب
كقال وباع ومن اعل لها بالحذف نحو يسعى اصله يسعي
بياءين تحركت حركة السين وهي اليا الاولى للفاعل
حذفت نحو مصوب وبيع وحوالة قائمة فان
المحذوف عينه على قول وعوض عنها الهاء فوزنها
اقالة ومن ذلك اي التناسب المذكور قولهم اي العرب
المخضم بالمعجمتين لاكل الرطب والقضم بالقاف والمعجمة
لاكل اليابس فاختاروا الخا لرخامتها للرطب
بفتح فسكون لما فيها من اللين والرخاوة والقاف
لصلابتها اذهي حرف بعمود مستعل منغلق منفتح
للياس لمناسبة الدال المدلول وقال الكسائي

كما

كما في المزهر الخضم للفرس والخضم للانسان قلت
وذلك لقوة اكل الفرس واسنانه بالنسبة للانسان وقيل
انه بالقاف باطراف الاسنان وبالخا باقصى الاضراس
وللمناسبة المذكور جعلوا النفخ بالنون والضاد
المعجمة والحا المهملة من باب ضرب ونفع الرض للما
ونحوه من المايعات الرقيقة والنفخ بالخا المعجمة على المهملة
والباقي هو الرض بالغليظ كالعسل وقال في المصابيح
هو من باب ضرب ونفع ايضا بل اكثر من قليل النفخ
فهو ابلغ منه انتهى وقال الم اقوى منه وبين
مراعاتهم لها بقوله فجعلوا اي وضع العرب الخا
المهملة لرقتها لكونها بهموسه رخوه مستفلة
منفتحة للما المخفف ونحوه من المايعات الرقيقة
كعصير العنب وما الورد والحا لغلظها لكونها
حرفا مهموسا مستعليا رخوا مقتضى الما هو اقوى
منه اي من الما كالعسل الغليظ فابن حيي جعل
التفاوت في المايع فالمهملة في الرقيق والمعجمة في
الشديد منه والمصباح جعله في كثرة الاثر وقلته فاه
تفقا على الابلغية وان اختلفا في محلها ومن ذلك
ما قاله ابو عمر النفخ بالنون فالمعجمة المهملة الشرب
دون الري وبالضاد المهملة الشرب حتى يروى
والشخ بالشين المعجمة دون النفخ بالضاد المعجمة
والحا فيهما مهملة ومن ذلك التناسب قولهم
اي العرب مراعين الفقد بالقاف المفتوحة وتشديد

لهم

الدال قال في المضم من باب قتل الشق طولا والقط بالطاء المهملة بحل الدال من باب قتل ايضا القطع عرضا يقال قططت القلم قططت راسه عرضا في بريه وعامل الظرفين معتبر كما اشرت اليه ووجه المناسبة لان الطاء اهضر للصوت واسرع قطعا لانها حرف شديد منطبق مستفل منعتل من الدال المستطيلة لعدم اطباقها واستعلائها والوصف تنازعه الوصفان قبله فجعلوها اي الطاء لقطع العرض بفتح اوله لمقابلته بالطول لغريبه لختلفه عادة بالنسبة للطول وسرعته لذلك والدال المستطيلة لبعد الوصف اطنابا ليكون كذكر الحكم بدليله لما طال من الاثر وهو قطعة اي المقطوع المدلول عليه بالسياق طولا وهذا الباب مراعاة لمناسبة المباني للمعاني وهو واسع جدا لسعة المعاني الموضوع لها الالفاظ بحسب تناهيها الا على احتصاوه زاد الهم في المزهر على ذلك ما في الجمهرة الحتن بالمهملة والنون في الكلام اخذ من الغتن بالمعجمة على الخاء والحتشة اشد من الغتة والبت اخذ من الانين والرنين اشد من الجنين وما في الابدال لابن السكيت القبضة اصغر من القبصة قال في الجمهرة القبض الاخذ باطراف الاصابع وبالمعجمة الاخذ بالكف كلها وما في الغريب المصنف عن ابي عمرو وهذا اصوع كذا اذا كان على قدره وصوغه اذا ولد بعده على اثره وقال

بعد

بعد نقل عدة سعاد كثيرة من ذلك عن الجمهرة فانظر الى بديع مناسبته الالفاظ ومعانيها وكيف فاوتت العرب في هذه الالفاظ المقترنة المتقاربة في المعاني فجعلت الحرف الاضعف فيها والاين والاخفا والاسهل والاهمس لما هو ادنى واقل واخف عملا او صوتا وجعلت الحرف الاقوى والاشد والاظهر والاجهر لما هو اقوى عملا واعظم صياحا نقل من ذلك كثيرا عن ائمة اللغة ثم قال فانظر الى هذه الحروف واشباهها باختلاف الحروف حسب القوة والضعف وذلك في اللغة العربية كثير جدا وفي ما اوردناه كفاية وفي البحر لابي حيان الصر بالفتح الصرير في كل شيء وبالضم الصرير في الضمن من مرض او هزال وفرق بين البنايين لافتراق المعنيين انتهى ومراده افتراق البنايين بالحركة وفي شرح المشارق لابن مالك في قوله صلى الله عليه وسلم ان الايمان يازر الى المدينة الحديث ما لفظه في ذكر يازر الذي حروفه مشددة دون بعضهم اشار الى بشاعة ذلك الامر الا ترى ان الزبير يستعمل في صوت الاسد والزفير في صوت الحمير انتهى وفي فتح الجليل عن ابن جني الذل بالكسر للدابة ضد الصعوبة وبالضم للانسان ضد العز كانهم فرقوا بذلك فان ما يلحق الانسان اكثر مما يلحق الدابة فاختاروا الضم لقوته للانسان والكسر لضعفه للدابة

الألوكة
www.alukah.net

انتهى ثم هذه الناسة شرطا للوضع فانه الموضوع ه
للضدين كالجون للاسود والابيض لانا سبهما وخالف
عباد الصيمري فاثبتها شرطا قال والا فمن اين الاختصاص
فقيل انها حاملة على الوضع وقيل كافية في دلالة اللفظ ه
على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به
كالذي الخاقة ويعرفه غيره منه قال الغزالي جليان بعضهم
كان يدعي ان يعلم المسميات من الاسماء فقيل له ما معنى ادغاع
فقال اجد فيه بياسا شديدا ولا اراه الا الجور وهو كذلك
قال الا سبهاني والثاني هو الصحيح عن عباد المسئلة الثانية
من مسائل المقدمات الدلالات جمع دلالة بمعركات ه
الدال كما نقله النووي واقتصر المصباح على كسر الدال ه
وفتحه وقال وهو ما يقتضيه اللفظ عنه اطلاقه نحوية
نسبة للنحو لانه العالم بها والنسبة مجازية وهي للاهله
حقيقة والدلالات اللفظ وصناعية منسوبة للصناعة
ومرادها العلم الحاصل بالتمرن ومعنوية يقتضيها
المعنى بدلالة العقل قال ابن القاسم العبادي في
حاشية التحفة في العقد لان مجرد نقلها من الخصايص
قال ولي كدلالة الفعل على الحدث والثابتة كدلالته
على الزمان والثالثة كدلالته على الفاعل قال ابن جني
في الخصايص وهي اي الدلالة بمرتبتها في القوة على
هذا الترتيب فيقدم عند تعارضها او ما فيها
ما بعده وما بعده على تاليه قال واما كانت الصناعية
اقوى من المعنوية من قبل بكسر فتح اي جهة
انها

اي الدلالة وان لم تكن لفظا لكونها معنى فانها
صورة صفة تحملها اللفظ لانها هيئته ويخرج اي اللفظ
الى الوجود الخارجي عليها فلها ملابسة باللفظ ويشعر
بشبه على المثال بكسر الميم ويعبر عنه بالبنية وسياتي
ان شاء الله تعالى المقترن بها الوجود مقتضيها فلا
تختلف عنه فلما كانت الصناعية كذلك على ما ذكر والكاف
فيه مثلها في قوله تعالى واذكروه كما هداكم اي مثل هدايته
اياكم لحقت اللفظ لحكمه لغايته ناشئة عنها وجرت
تلك الصورة لما ذكر مجرى بضم الميم مصدر ميمي اي جريان
اللفظ المنطوق به في القوة واللزوم ويجوز فتح الميم
على انها مكان اي فجرت في مجرى اللفظ فحولت معاملته
فدخلت اي المذكور ان من الدلالة اللفظية والدلالة ه
الصناعية وان لم تكن لفظا فدخلتا في باب العلوم بالمشاهدة
اي المتعلقة بالاعراض اذ من المعلوم ان مجموع احرف اللفظ
ومجموع صفة احرفه غير مشاهد بل يحدث شيأ فشيأ
واما المعنى بفتح فسكون في المصباح قال ابو حاتم تقول العامة
لاي معنى فعلت والعرب لا تعرف المعنى ولا تكاد تتكلم به
نعم قال بعض العرب ما معنى هذا بكسر النون وتشديد الياء
وقال ابو زيد هذا ما معناه ذلك وفي معناه سواء اي في
مماثلته ومشابهته دلالة ومضمونا ومفهوما وقال الفارابي
معنى الشيء ومعناه واحد ومعناه ومحتواه ومقتضاه
ومضمونه كله هو ما يدل عليه اللفظ في التهذيب عن ثعلب
المعنى والتفسير والتاويل سواء وقد استعمل الناس هذا

الألوكة
www.alukah.net

معنى كلامه وشبهه اي مضمونه ودلالته وهو مطابق
لقول ابي زيد والفارابي واجمع النحاة واهل اللغة على قولهم
هذا بمعنى هذا وهذا في المعنى سواء وهذا في معنى هذا
اي مماثل له ومشابه انتهى والمراد من المعنى هنا ما له يرجع
اللفظ وله تصوره فدلالته لخفائها لا حقه بعلوم الا
ستدلال وتتوصل اليها بالنظر والفكر وليست ودلالته في
حبز بفتح المهملة وتشديد التحتية اخره زاي اي فيصل
الضروريات الحاصلة من غير نظر وله اكتساب منسوبة
للضرورة الحاصلة للمولي سبحانه للعبد ان يجزم بالشيء على
ما هو جزم به بزول بتشكيك وله بغيره مثال ذلك
الافعال في كل واحد منها من اي نوع من انواعها
الدلالات الثلاث فانه يدل بلفظه بمادته
على مصدره كضرب يدل على الضرب وبنائه الذي هو
ترتيب حروفه مع ما قام بها من الحركات والسكنات ويقال
له المثال الكامر وصيغته عطف تفسير فالثلاثة يعني عند
المصريين الصناعية المبنية على ما ذكر في اليات من نتج كلام
العرب على زمانه ماضيا وحالا او مستقبلا
ومعناه بالذات عليه العقل ان كل فعل لا بد له من فاعل
يدل على فاعله فالا ولان اللفظ وصيغته مجموعا مدركان
بحاسة السمع وهو مراد بالمشاهدة فيما تقدم فهما ضروريا
ضروريان والثالث المعنى ضعيف لانه احتمالي ونظري
انما يدرك بالبناء للمفعول بالنظر لترتيب امور معلومة
او مظنونة للتوصل بها للمطلوب خبري لذلك من جهة ان كل فعل

يكونه

يكونه تعني لا بد له بحيث من فاعل يخرجه من الامكان الى
الوجود لان وجود فعل ما من غير فاعل محال لذاته التي
لا يحدث بتغييب ولا استهلال عن فاعل قال ابن هشام الخضراوي
في كتاب الافصاح بالفاء والمهملتين ودلالة الصيغة هي المركبة
من المادة والهيئة هي المحماة عند علماء النحو ودلالة التضمن لان
الفعل دل على ضمن ما في معناه المركب من الحدث والزمان
وهو الزمان بهيئة او الحدث بمادته ودلالة على مجموعهما
مطابقة لانه تمام ما وضع له لفظ الفعل والدلالة المعنوية
هي دلالة على فاعله هي المحماة دلالة الملزوم لدلالة
اللفظ على لازم الموضوع له وهو الحدث الواقع في زمان
من وجود فاعله والا ولبان لفظيتان حقيقة او حكما
وقال ابو حيان في تذكرته مصدر بمعنى الفاعل اي مذكرته
بالفوايد المودعة فيها لتقريبها قال بعضهم وهي باسم
التسمية اولى من اسم التذكرة لعسر الوصول فيها
الى المطلوب اذ لا فهرسة لها وله مظان حتى يرجع اليها
في دلالة الفعل الغائية به ثلاثة مذاهب احدها
انه يدل على الحدث المعبر عنه بالمصدر بلفظه اي بمادته
وعلى الزمان اي المعين من الازمنة الثلاثة بصيغته
المادة مع ما قام بها من ترتيب وحركات وسكنات ولذا هم
فسرها بقوله اي حرف تفسير مقدم حال ما بعده لما
كونه على مشكل مخصوص في ترتيب الحروف مع ما قام
بها مما ذكر ولذلك لدلالة صيغته على الزمان تختلف
الدلالة على الزمان المراد الاخبار بكون الحدث فيه باختلاف

www.alukah.net

الصيغ للفعل لان الدلالة على الزمان بالصيغة فاختلف
باختلافه ولا تختلف الدلالة للفعل على الحدث المدلول له
لمادة الفعل ما اختلفا فيها اي الصيغ بل كل من صيغه دال
على الحدث المدلول للمادة والثاني من المذاهب الثلاثة
انه يدل على الحدث بالصيغة ويدل باختلافهما
فيها من اي على وقد اثبت بجيئها لله استقلال الاخفش
ومثله بقوله ونصرناه من القوم اي عليهم كونه واقعا
اي متقررا او غير واقع اي قاصرا ويجري مع ذلك
المدلول بما ذكر للصيغة الزمان فاعل يجري لان كل حدث
وتعلقه بمفعوله لا بد له من زمان فيدل عليه على
الزمان العقل بالالتزام لما ذكر دلالة السقف على الحائط
فان السقف موضوع للاختباء وما عليها من الخريد
والذباب غير ان هذا المفهوم لا يعقل الا بتعقل حائط
او جدار يوضع عليه فيدل عليه دلالة التزام
والثالث عكسه وقيده بقوله انه يدل على الزمان بدلالة
تهو موضوعه لان صيغته تدل على الزمان الماضي في نحو
ضرب والمستقبل في يضرب واضرب بالذات ودلالة
متبادرة من اللفظ وتبادر المعنى من اللفظ اية الحقيقة
ودلالته اي الفعل على الحدث بالاخرار بالتبعية
ليسا الزمان لان القصد الاخبار عما يجري في الزمان
منه والمختار الذي عليه الجمهور انه يدل على الحدث
بالذات وعلى الزمان بهيئته وعلى الفاعل المعين او المبهم
على الخلاف والتحقيق هو الاول بالالتزام تشبيها
قيل لتعريف المفرد في حد الكلمة بانه ما لا يدل جزؤه على

جزء

جزء معناه منتقض بالفعل لما ذكرناه واجيب بان المراد
بالجزء ما كان مرتبا في الصيغ والهيئة مع المادة ليخرج ذلك
لانهما جميعا معا فلا تناقض كذا قيل وقال بعضهم ما
معناه ان اريد بالهيئة عدد الحركات والسكنات فالكلمات
غير ملحوظ بها وكذا عدد الحروف فلا تكون الهيئة المعتبرة بذلك
لفظا فلا يكون جزءا من اللفظ وان فسرت بالصورة العارضة
باعتبار ترتيب الحروف والحركات والسكنات فكذلك لان
النظر الى تلك الهيئة اعتباري وان فسرت بالحركات الطارئة
وحدها او مع الحروف فقد يجاب بانها اسباب لدلالة
المجموع على المعنى فلذا انتفت الدلالة اليها والله اعلم
المسئلة السادسة الحكم وهو اثبات امر لامر او نفيه
عنه النحوي ينقسم الى واجب لا يجوز تركه وممنوع
لا يجوز فعله وحسن وقبيح اي ما يجوز فعله وتركه
ويقبح وخلاف الاولى في اللغة استعمال لخلاف
الاكثر وجائز على السواء فلا يقبح ولا يحسن فيه فعل
ولا تركا فالحكم الواجب الذي لا يجوز تركه العمل
كرفع الفاعل ونصبه في قولك بعض خرق الثوب الحمار
شاة مرده والمراد فاعل الفعل غير المجرور بحرف زائد
اما فاعل الصفة المشبهة فيجوز جره بقد عويل الامتداد
عنه لضمير موصوفها وكذا فاعل المصدر واسمه باضافته
اليه والمجرور بحرف زائد كما جاءني من احد وكفى بالله شهيدا
بجر الزايد هذا ان اريد الرفع لفظا او تقديرا فان اريد
ولو محلا لم يجز المجرور بالحرف الزايد كما جاءني من احد

مبتدأ
خبره شاة

و

ب
بالاخبار

وكفى بالله شهيدا بجر بالزايد هذا ان اريد الرفع لفظا او تقديرا فان اريد ولو محلا لم يمتنع الجر ورب الحرف الزايد وله فاعل المصدر او اسمه المضاف هو اليه لان محلا مرفوع بالفاعلية محلا وقد يقال له يرد فاعل الصفة ايضا لانه لم يجز الا بعد تخريج استاده عنه وخروجه عن الفاعلية وله دعا ظهور ذلك اطلقه المص **وتاخره عن الفعل** وزيد قام ليس من الفعل والفاعل بل من المبتدا والخبر هذا مذهب البصريين واجاز الكوفيون تقديمه على عامله وفي التوضيح لابن هشام حمل ما استدلوا في تقديمه عليه على انه عند البصريين ضرورة لكن في المغني لا يجيز البصري تقديمه مطلقا وفايدة الخلاف بين اهل البلدين في نحو الزيدان او الزيدون قام فيجب افراد الفعل عند الكوفي ومطابقته عند البصري **ونصب المفعول** بغير واسطة حرف جر ان لم ينب عن فاعله وشذ رفعه فيما سمع ونصبه مع الفاعل ايضا في قوله ليبك من ساد عفققان ويوم فلا يقع ذلك الا في ضرورة او شذوذ من الكلام عند امن اللباس **وجر المضاف اليه** مطلقا **وتنكير الحال** وما جامنه في كلامهم معرفا مؤول عند البصريين كوحده بمعنى منفردا او ادخلوا الاول فالاول اي مرتبين ووجب تنكيره لان الغرض من الحال من بيان صفة صفة صاحبها حاصل مع التنكير فالتعريف لغو **وتنكير التمييز** والذي في قول الشاعر

عذيرك

رائيك ما ان عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

زايدة **وغير ذلك** من الاحكام الواجبة التي لا تحصر

والحكم الممنوع منه كما ضداد ذلك نحو ممنوع منه كما مر بعضه وهو مما لا يعتد به امثلة والحكم المحسن **كرفع المضارع** ه **الواقع جزا بعد شرط ماض** نحو ان قام زيد يقوم عمرو منه قوله وان اتاه خليل يوم مسغبة يقول لا عار بما يا وعار ومن شواهد الجزم قوله محالي من كان يريد الحياة وزينتها نوف اليهم اعمالهم فالوا اجابوا بلا اعلم خلافا في جواب الجزم وانه فصيح مختار الا ما ذكر صاحب كتاب الاعراب عن بعض النحويين انه لا يكون في الكلام الفصيح انما يجي مع كان لا نهاما الباب والذي نص عليه الجماعة انه لا يختص بها بل جاز الافعال في ذلك مثلها قال والرفع مسموع ونص بعض اصحابنا ان احسن من مثلها قال والرفع مسموع ونص بعض اصحابنا ان احسن من الجزم واختلف في تخريجه على قولين فقال سيبويه انه على نيته التقديم والجواب محذوف وقال المبرد والكوفيون انه جواب على حذف الفاء وقال اخرون انه جواب من غير اضمار فاء ولا نيته تقديم لكن لما لم يظهر الجزم في الشرط لكونه ماضيا ضعفت الاداة عن العمل في فعل الجواب كذا في الجمع للمص وكلامه جار على قول غير سيبويه فانه على قوله دليل الجواب **والحكم القبيح** بل في الجمع للمص انه ضرورة **كرفعه** اي المضارع الواقع جزا **بعد شرط ماض** كقوله

يا اقرع ابن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع ه

ورفعه عند سيبويه على التقديم والتاخير ان كان قبله ما يطلبه كالبيت او فعلي اضمار الفاء نحو ائتني ايتك ه اذا جاز في الشعر ومذهب المبرد انه على اضمار الفاء في الحالتين لانه جواب في المعنى وقد وقع محله فلا ينوي به التقديم

الألوكة
www.alukah.net

والحكم خلاف الاولى لتقديم المفعول في نحو ضرب غلامه زيد لان الاولى وصل العامل بالفعل لكونه كجزء به ولذا فعل به بين اجزء وعلامة اعرابه والاولى تقدم مرجع الضمير وقد فقد اهنا والحكم الجائز جواز ايلاء الواو من غير رجحان لكل من احد طرفيه على الاخر فلا حسن ولا قبح ولا مانع معناه من خلاف الاولى لحذف المبتدا او الخبر اي احدهما عند وجود ما يدل للكل نحو فصبر جميل فانه يحتمل كونه مبتدا محذوف الخبر اي امثل او خبر مبتدا محذوف اي صبري صبر جميل ولحذفهما معا واثباتهما بعد نحو نعم واثباتهم مع ذلك فالحذف والاثبات سواء حينئذ حيث لا مانع من الحذف وحيث لا مقتضي له من وجوب حذف احدهما لقيام شيء مقامه كجواب لولا القائم مقام خبر المبتدا وفي الجمع حيث صح الحذف فيهما فعند الاولى قولان قال في الهمع قال ابو موسى الاولى كون المحذوف المبتدا لان الخبر محط الفائدة وقال العبدي الاولى كونه الخبر لان التجوز في اخر الجملة اسهل نقل القولين ابن اياز في شرح الفصول واذا جيء بعد مبتدا بن بخبر واحد نحو زيد وعمرو قائم فذهب سيبويه والمازني والمبرد الى ان المذكور خبر الاول وخبر الثاني محذوف وذهب ابن السراج وابن عصفور الى عكسه وقال الاخفش انه خبرهما ومنه يعلم ان قوله هنا يضاهي الوجهين قول مركب من القولين اللذين حكاهما ابن ايازيبيه غير خاف ان اطلاق الحكم على الواجب وما بعده بجائز باعتبار قيام الحكم المخبر فيه وهو الايجاب الناشيء منه

صفة

ح له احد طرفيه

ح تجانف

صفة الوجوب الغائبة ونقص عليه الباقي كما نبهت على نظيره في شرح نظم الورقات للهريطي وقد اجتمعت الاقسام الستة للحكم في عمل الصفة المشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد في انها تثنى وتجمع وتؤنث فتقول حسن وحسنة وحسنان وحسنون وحسنات وحسنتان وحسنتان ولذا عملت عمله والاصح انها لما بينتها الفعل لكونها للثبات والاستمرار والدوام وهو للتجدد والحدوث ان الاصل في العمل للفعل واقتصر على اعمالها على واحد له تاد في درجات المتعدي وقول ابن مالك في الخمسة الكافية الحاجبية انها مشبهة بالفعل قال ابن هشام وهو غلط فانها اي الصفة اما بغير الهمزة وتشديد الميم حرف للتفصيل اذ تكون معرفة بال اولا بان تكون مضافة او مجردة منها وعليهما فلا يخلو اسمها اما ان يكون مجردا من ال المعرفة والاضافة كوجه او مضافا كما فيه ال كوجه ال او الى ضميره اي ضمير ما فيه ال كالرجل الحسن وجهه او مضافا الى مضاف الى الضمير كوجه عبده او مضافا الى مجرد من ال والضمير كوجه عبد فهذه اثنا عشر فتمام حاصلة من ضرب اثنين وهما حالتا الصفة وهما تجرد من ال والاضافة وتعرفها بهما في ستة احوال هي تعريفه بال وتجرده عنها وعن الاضافة واضافته لما فيه ال او الضمير او المضاف الى ضميره او تجرد وعملها اي الصفة اما رفع فاعلا بها عند سيبويه والبصريين وبدلا من التحمل فيها عند الفارسي او نصب شبهها بالمفعول به ان كان المحول معرفة بال او تمييزا او جر باله اضافة فهذه الصور الحاصلة من ضرب

ح في ج

ا

من ضرب الاتي بعشر الصاغة في هذه المثلثة ستة وثلاثون
صورة كذا في الاصل وحقه حذف التاء لتانيث المعدود
ومثل ما ذكرنا شانها في مثله فيما ياتي وهذه امثلتها على الترتيب
رايت الرجل الحسن وجهه والحسن وجها والحسن وجه والحسن
الوجه والحسن الوجه والحسن الوجه والحسن وجه الاب والحسن
وجه الاب والحسن وجه اب او وجه اب او وجه اي والحسن وجهه
او وجهه او وجهه والحسن وجه ابيه او وجه ابيه ورايت
رجلا حسنا وجه او وجها او حسن وجه وحسنا الوجه
او الوجه او حسن الوجه وحسنا وجه الاب او وجه الاب او
حسن وجه الاب وحسنا وجه اب او وجه اب او وحسنا وجهه
او وجهه او حسن وجهه وحسنا وجه ابيه او وجه ابيه
او حسن وجه ابيه كذا اورده في المجمع وليست كلها جايزة
على سوابل تجري فيها الاحكام الياتية والممنوع في
اربعة صور ان تكون الصفة معرفة بال والمعمول خالا منها
ومن اضافة ما هي فيه وبين صور الممنوع زيادة في الايضاح
بقوله بان يكون المعمول مجردا مما ذكر كالحسن وجه او وجه
مضافا الى مجرد منها كالحسن وجه اب او مضافا الى ضميره
كالحسن وجهه او مضافا الى مضاف الى ضميره كالحسن وجه
ابيه او مضافا الى مضاف الى ضميره كالحسن وجه غلامه وانتفت
لما فيها من اضافة ذات اللام التي عنها الى صفة معربة بالحركات
وانما يجوز ذلك في المعرفة بالحروف كالضارب زيد وكذا
يجوز اذا كانت الصفة مضافة للمضاف لعابد للعلم بال
كرايت الكريم الاب الفاضل جوده ثم قال ابن حيان وهو نادر

الفاضل جوده

وخلاف الاولى في صورتين الاولى ان تكون الصفة
مجردة عن ال والمعمول الى الصفة مجردة عن ال
والمعمول مضافا الى ضمير نحو حسن وجهه او مضاف
الى مضاف الى ضمير الحسن وجه عبده وجعل المم في المجمع
الاولى قبيحة اذ منعها سيبويه زاد في المجمع خفض جوازها
بالاضافة كقول السماح

امن دمنتين عوج الراكب فيها ... بعلل الرضابي قد عفى طللاهما

اقامت على ربعيهما جارتا صفا ... كميت الاعادي خربا مصطلاهما

ومنعهما المبرد مطلقا شعرا وغيره الاولى بانه عابد للاعادي
لانه مثنى معنى وقال ابن مالك في شرح الكافية هو عند
الكوفيين جايز في الكلام كله وهو الصحيح لانه مثله ورد في
حديث ام زرع صفر وشاحاها وفي حديث الرجال اعور
عينه اليمنى قال وسمع هذا الفتى جوازه ضعف ووافقه ابو
حيان انتهى وعليه يجري كلام المم هنا والرفع للمعمول
قبيح في اربع صور ان تكون المعمول مجردا اي من ال
والاضافة او مضافا الى مجرد منها سواكانت الصفة
معرفة بالعلم لام دونها عارية منها فيقبح الحسن وجه
ووجه اب وحسن وجه ووجه اب بل منع اكثر البصريين
زيد حسن او الحسن وجه لخلو الصفة من ضمير موصوفها
واختاره ابن هزوف وما ذكره من جوازه بقبح يذهب
الكوفيين واختاره ابن مالك ومن شواهده فهل انت
مرفوع ما هنا راس قال ابو حيان وقول ابن هشام
الخضراوي في نحو لا يجوز اذ لا ضمير للموصوف ولا

وللبابين بعده ليس بصحيح لكان جوازه عن الكوفيين
وبعض البصريين والحسن فيها اي الصفة حينئذ
النصب والجر لما فيها حينئذ من عوده الضمير الموصوف
والاسناد الى ضميره كحسن وجهها او حسن وجه والنصب
خلاف الاولى كرر بعد الحكم وكان الاولى ذكر استثنيه
في محل واحد واذا اختلف نصبا وجرا في اربع صور ان
تكون الصفة مجردة من ال والاضافة والمعمول محلى بال
كحسن الوجه او مضاف الى ضمير كحسن وجهه او مضاف
الى مضاف الى ضمير كحسن وجه غلامه وهو والنصب على
التمييز واجب في صورتين تخلصا من الجر الممتنع
والرفع القبيح اذ تكون الصفة بال كالحسن والمعمول
مجردا منها كوجه ومن الاضافة كوجهها او مضافا الى مجرد
منها كوجه اب ويجوز الثلاثة الا وجه الا عربية الرفع
وفتنجاه جوازا على على السواء ورجحان الاولى منهما على
غيره في صورتين ان تكون الصفة بال كالحسن ويكون
المعمول لها مقرونا بها كالوجه او مضافا الى مقرون
بها كوجه الاب المسئلة السابقة بين مسائل المقدمات
يفهم الحكم ايضا انتفاءها اخر واتمه راجعا لذلك
وجاء الكلام في ايضاعربية واعرابا اول الفرع الثالث
عشر من الكتاب الاول الى رخصة تغير الحكم من صعوبة
الى سهولة لمقتض مع قيام سبب الاصلي وغيرها لم يقل
وعربية لانه لفظ غير متداول هنا والرخصة بضم فضم فسكون
قال في المصباح وبضم الخاء للاتباع ومثله عوقريب وقريب

وجهها

وجمعها رخص ورخصات كغرفه وغرفا وغرفات في وجوه
وهي التسهيل في الامر والتيسير وعرفا ما جاز
استعماله بخلاف اصله لضرورة الشعر هي عند
الجمهور ما لا يقع الا فيه والضرورات تبيح المحظورات
وما احسن قول بعض الادباء

صرف الشاعر نصبا زعلا ٠ عند صراف فلما ان عرف
قيل هذا زيف قال نعم ٠ يصرف الشاعر ما لا ينصرف

وخصه ابن مالك بما لم يجد عنه الشاعر مندوحة كما
سيأتي في الامثل وجوزه ابن جني وابو عصفور وابو
حيان وابن هشام مطلقا قال ابو حيان لو اعتبر عدم
المندوحة في الضرورة لم توجد اذ ما من لفظ في ضرورة
الا ويمكن ازالتها ونظم تركيب غيره انما نعني بالضرورة
ان ذلك من تراكيبهم المختصة بالشعر لا يقع في النثر
انتهى وذمه ابن فارس مطلقا وتفاوت الى ما زيفه
حسنا وقبحا لقوة البعد وضعفه ولكثره الخروج من
الاصل وقلته والاحسان مضموم اولهما منصوبا بان على
التمييز وقد يلحق بالضرورة في الترخيص لها ما في
معناها مما يدعو الخروج عن الاصل وهو الحاجة الداعية
الى تحسين النثر بالازدواج للكلام نحو حديث
ارجعن ماذورات غير ما جورات ابدات الواو بالالف
اوله لمناسبة ما جورات قال ابن الحاجب في امالية
قد يكون الشيء غير قبيح فيحمى اليه امر قبيح فيصير قبيحا
مثال ذلك ابدا والقبيح بدا لا يكاد يسمع ابدا قال تعالى

الألوكة
www.alukah.net

كما يبدأكم تعودون وقال كيف بدا الله الخلق ثم قال اولم يروا
كيف يبدئ الله الخلق ثم قال اولم يروا كيف يبدي الله
الخلق فجاء بها فصيحا الا حسنه من التناسب بغيره وهو
قوله ثم يعيده وروي ان بعض الشعراء قال لكاتبه
اكتب يا حار وان الركب قد حاروا يعني بضم الراي حاروا
فقال يا سيدي يا حار يعني بالكسر افصح واكثر فقال اكتب
يا حار ان الركب قد حاروا فالكاتب نظر اللغة الغامضة وهذا
البعض للمناسب والضرورة المحسنة ما امر لا يتهيأ
بالبناء للمفعول اي يعاب ويقبح ولا يستوحش
بالبناء للمفعول ينفر لغرابته وقلة استعماله منه
من للابتداء او للتعليل النفس لعدم الفهم له ويجوز
بنا الفعلين للفاعل وتنازعا النفس فيضمر في المهمل
منهما فاعله كصرف ما لا ينصرف هو مثال للضرورة
الحسنة كقول السيدة فاطمة رضي الله عنها
صببن علي مصايب لو انها صبت على الايام عدن لياليا
وقصر الجمع الممدود ومد الجمع المقصور في التوضيح
وغيره اجمعوا على جواز قصر الممدود للضرورة كقوله
لا بد من صنعا وان طال السفر وقوله
وهم مثل الناس الذي يعرفونه واهل الوفا من عادة قديم
واختلفوا في جواز مد المقصور للضرورة فاجازه
الكوفيون متمسكين بقوله فلا فقر يدوم ولا غنا
ومنعه البصريون وقدروا الغنا في البيت مقدرا
غايبت الا غنيت وهو تعسف انتهى فاقيدهما بالجمع

وقف بيدلت برواق الاكراد

بل جعلهما من الضرورة في الجمع وغيره وقد ذكرهما ابن الانباري
في كتاب الانصاف الآية في هذين النوعين من الجواز لهما
مطلقا وعليه الكوفيون ومنع الثاني وعليه البصريون
وشرط الفراء في ذينك شرطا غير معتد به وما ذكر فيه
هذا القيد واسهل الضرورات الشعرية تكسير غير
فعله اي الجمع في الجمع بالالف والتاء حيث يجب الا
تباع اي اتباع حركة العين لحركة الفا كقوله ما تنزح
النفس من زفراتها فسكن عين الكلمة وهي الفا
تخفيفا للضرورة ولولاها لفتحت اتباعا لحركة الفا
والضرورة المستقبحة ما امر يتوحش تنفر
منه النفس لعدم الفهاله قال في الجمع ويجوز
ويجوز بها الكلام عن الفصاحة وفاقا لجازم الاذكى
كالاسما المعدولة عن موضوعها بتصغير او نحوه
من زيادة حرف او نقص كقوله اصابهم المحاذير عوا
اراد المحامي وقوله وشابين قتلي والصلاح اراد شابان

وقوله

وقيل من تكبين حامر فقط رجوم ورهط ابن المهل
يريد المهلي فحذف المضورة وحد الكلام ويجوز ان
يكون مراده كصرف الاسما المعدولة عن اصلها عدل
كاحاد وموحد وتقديره بكمر وزفر يدل له عبارة
المنهاج لجازم الآية لعي الضرائر الحقيقة بها المختص
وغيره وهو ما لا تستوحش النفس لسببه كالاسما
المعدولة واشد واما ادى افضى الى التباس جمع لمفرد

جمع لمفرد غيره كره مطاعم جمع مطعم مكان الطعام
الى مطاعيم جمع مطعام بكسر اوله وهو كما في القاموس
كثير الاضياف والقرى او عكسه اي رده مطاعيم لمطاعم
وكان من اتيهما له لباسه فانه فيهما يودي له لباس مطعم
بمطاعم والا لباس تنفي بما عدته فيفتح فما يودي اليه
قال حازم بالمهملة وبزاي بعد الالف الا ندلسي بفتح الميم
والمهملة الاولى وضم اللام كما في الانصاب للتم في منهاج
البلغاء واسد بالتوحشة النفس تراه قوي الوحشة
فتوحشه نون افعل من غيرته كما تقدم بقوله
واسد قال حازم وافتح ضرائر الشعر الزيادة المودية
الى ما اي لفظ ليس اصلا ظرف بمعنى قط في المصباح
ما فعلته اصلا وله افعله امثلك بمعنى ما فعلته قط ه
وله افعله ابدا وانتصابه على الظرفية اي ما فعلته
وقتا وله افعله حينا في كلامهم خبر لكن وقدم عليه
الظرف اهتماما من حيث ما نظروا او دنوا اترب فانظر
زاد الواو ضرورة تصار بوزن افعل وله وجوده ه
لهذا الوزن في المضارع اصلا او الزيادة المودية
الى ما لفظ بعثل اي بيد رفي الكلام العربي كقوله
فاطمات خيالي اراد سيالي وفيعال لوجود الا انه
يقل في الكل وكذا مثل الصحيح المذكور بانواعه
النقص من الكلمة المجف بتقديم الجيم على المهملة اي
القوي كقول لبيد بفتح فكسر للموحدة فسكون
للتحتية اخره دال مهملة الصحابي المشهور رضي الله
عنه

عنه درص بجي وعفا المنابتنا لع جمع ملتفة من
التلع والتلع بالفوقية مجرى الماء من اعلى الوادي
ويجمع على تلاع والتلعة ايضا ما انهبط من الارض
فهو من الاضداد كذا في المصباح فما يانا فاظهر اراد با
لنا بفتح الميم المنازل فاجحف بحذف الزاي واللام ه
وكذا المذكور في الا فتح الممدود عن صيغة الاخرى
كقول الخطيئة بضم المعجمة وفتح المهملة وسكون التحتية
بعدها همزة فمثناة بنت جدله بفتح الجيم وسكون المهملة
وبالمد صيغة مؤنث جدلع بحكمة من جمع سلام اراد سليمان
بقوله سلام سليمان فعدل عن صيغة الاخرى ضرورة
وفي المجمع ان صاحب العروس الا فراع قال انه تفعيل
حسن بيفي اعتباره قال وقد اطلق الخفاجي ان صرف
غير المنصرف وعكسه في الضرورة مخل بالفصاحة لما
فيهما من مخالفة القواعد العربية الا ما لا يتوحش
منه النفس كصرف ما لا ينصرف قاله حازم الا ندلسي
وهو حسن وقد اختلف الناس النحاة في حد
تعريف الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس
للشاعر عنه مندوحة بفتح الميم وضم المهملة
الاولى اي سعة وفسحة بان لم يمكنه الاتيان بعبارة
اخرى وقال ابن عصفور الشعر نفسه لضيق
يمثله ضرورة وان كان يمكنه الخلاص بما عبر
فيه لاجله بعبارة اخرى سالمة مما وقع فيها
للضرورة لانه موضع الفت فيه الضرائر بدليل كم

فاطمات خيالي اراد سيالي وفيعال لوجود الا انه
يقل في الكل وكذا مثل الصحيح المذكور بانواعه
النقص من الكلمة المجف بتقديم الجيم على المهملة اي
القوي كقول لبيد بفتح فكسر للموحدة فسكون
للتحتية اخره دال مهملة الصحابي المشهور رضي الله
عنه

الألوكة
www.alukah.net

يجوز صرف نالا الصلة فصل بين كم وبدخولها بالجار
والمجرور ولم يجز الا في الشعر ولم يضطر لذلك اذ قد يزول
الفصل برفع صرف ونصبه وتقدم عن ابي حيان ونحوه
وعلى الثاني الجمهور كما مر قال بعضهم وهذا الخلاف في
تحريفها هو الخلاف الذي يعبر عنه الاصوليون بما اصول
الفقه ونسب للجمع لانه صار علما بان التعليل بالمظنة
قال في المصباح بكسر الظاء المعجمة للعلم وهو حيث يجلم
الشيء قال ابن فارس مظنة الشيء موضوعة وما لغتها هل
يجوز التقائها ام لا لعدم تحقق العلة بل لا بد من حصول
المعنى المناسب للحكم المعرف له حقيقة منصوب حقيقة
على المصدر بتقدير لحصول اي حصولا اي حقيقة وذلك
عند الفقها التعليل وجوب الصوم بالنوم او هو كونه
مظنة خروج الخارج فاقيم مقامه ام لا بل نقض النوم
ناقض وابد بعضهم ابو حيان الاولكذا في النسخة
التي وقفت عليها وهو غلط بل الثاني بانه ابي الشاذ لحن
في كلام العرب ضرورة اي ما جاز على خلاف المطرد
له حلها الا ويمكن تبديل تلك اللغة الخالفة للمطرد وتعلم
شيء لغة مطرد مكانها فيخرج عن الخالفة لان الله تعالى
اقدر الانسان على ايسائه تبديل ينبغي ان يقال هنا
على نبع الاصوليين الرخصة ما جاز استعماله لعذر فاذا
فقد تغير الحكم عن معهوده هي منع غير المطرد فيه لسهولة
هي جوازه لعذر هي الضرورة مع قيام سبب الاصلي
من مانع الصرف في غير المنصرف المصروفة لها واجيب كان

تصرف

كصرف عنيزة في قوله وبوم دخلت الخدر خدر عنيزة
او حسنا كصرف نعمان في قوله الا خراعد ذكر نعمان لنا
ان ذكروه او قبيحا كما مر من صورة الممنوعة اي له خلافها
بالفصاحة كما مر منه انتهى او جوازا مستوي الطرفين
في غير ذلك والله اعلم المسئلة الثامنة من مسايل المقدمات
قد يتعلق الحكم المنوب بضدين اي يجلب كل منهما فتارة
يجوز الجمع بينهما لعدم المنافاة بين قضيتهما ولان
العلة غير منوطة بل بمعرفة وتارة يمتنع لتنافي مقتضاهما
فالاول كالموسعات الابتدا بالنكرة وهي كثيرة بلغها
بعضهم لنيف وارجعين وافردت بالتاليف وارجعها
بعضهم للتتميم والتخصيص وبعضهم للفايدة بالاخبار
عنها فان كان كل منها موسع لله ابتدا به على انفراده
لعدم توقف تنويعه لذلك على ضم غيره له ولا يمتنع
اجتماع اثنين منها نحو عليك سلام فيه تقديم الخبر
الظرفي والدعا والكر عطف على اثنين نحو عليك سلام
من ابيه فيه مع ما تقدم كون المبتدا عاملا في محل
الظرف والدوالتشهير كل منهما دليل الاصمية لان من
خواص الاسم انه يدل على معنى لا يوجد في غيرها ويجوز
اجتماعهما كالرجيل وقد والتا الساكنة للتانيث
من خواص الافعال اي بعض انواعها فقد تدخل على
غير الامر وغير الماضي الجامد والتا خاصة بالماضي ويجوز
اجتماعهما نحو قد قامت الصلاة وكذا مثل ما ذكر
من تعدد الخواص التنوين مع الاضافة دليل الاصمية

لدلالته

الألوكة
www.alukah.net

لانه من خواص الاسما لانه يدل على معنى لا يوجد في غيرها
خاصان بالاسما لانهما يفارقان ما مر كما قال ولا
يجتمعان لان بين مدلولهما التعريف والتنكير تنافيا
وقد لمح بعض النحاة لذلك المنع بقوله عملته باب المضاف
فقاولا ورقيبه يغريه يا التنوين واخر بقوله
كاني تنوين وانت اضافة فحيث تراني لا تحل مكانيا

ولمحت بقولك

لا زمت بابك كي اضاف اليك يا عين الوجود ويا مدار الدين
وغدوت بالتنوين عنك مبعدا كيف الاضافة مع نوى التنوين

والحين وسوف اسمان سميا بهما الداخلان على المضارع
في يقوم وسوف يقوم وبني الثاني لكمال التشبيه بين
صورته اسما وحرفا وله كذلك الاول من اول لا ستقبال
وتلخيص مدلوليهما من زمن الحال ولذا يقال فيهما حرف
استقبال باعتبار معناهما ولا يجتمعان في لفظ واحد
والتا للتانيث الساكنة وضعا والصين خاصان لجنس
الفعل اي كل منهما خاصة نوع من انواعه كما علمته ولا
يجتمعان لاختلاف مخصوصيهما ومن القواعد جمع
قاعدة وهو قانون كلي منطبق على جزييات تعلم
تعلم وبجمعي ضابط وقانونا وقيل بالعرف بين الضابط
والقاعدة والقانون اعتبارا بانها من حيث يبنى عليها
يقال لها اصل وقاعدة ومن حيث جمع احكام الجزييات
يقال لها ضابط ومن حيث المشي على مقتضاها يقال
لها قانون المشهور عند النحاة قولهم البدل والمبدل

لا يجتمعان

لا يجتمعان لان كلا من البدل والعوض اقيم مقام المبدل
منه والمعوض عنه فمنع ذلك اجتماعهما قال ابو
حيان في تذكرته البدل لغة منصوب على التمييز
هي الاحسن وترجمه على نزع الخافض بمنعه انه مجاز
وهذه عبارة مولدة العوض اي هما مترادفان لغة
لاتحاد معناهما ويفترقان في الاصطلاح النحوي
والبدل واحد من التوابع في الاشياء احد التوابع
وهو تابع مقصود بالحكم بلا واسطة يجتمع مع المبدل
منه البتة ولا يحذف المبدل منه ويقوم البدل مقامه
بخلافه في النعت في ذلك بشرطه وبدل الحرف من غيره
كالدال المبدلة من تا الافتعال بعد الزاي او الذال
او الزال كازد وازدجر وادكر لا يجتمعان اصلا بل
لتلفظ بهما لما فيه من زيادة الثقل ولا يكون الحرف
البدل الا في موضع الحرف المبدل منه كما رايت والعوض
لا يكون في موضع اي المعوض عنه كعدة وزنه فان اصلها
فوزن فحذفت الفا من كل منهما تخفيفا فحذفها
في المضارع وعوض عنها التا في احدهما كالتعويض
عن حرف النداء في الجلالة بالميم في آخره في اللهم وربما
للتقليل وما مزيدة كائنة عن الجر مهيئة للدخول
على الفعل احتماعا ضرورة كقوله اقول اللهم يا اللهم
وربما استعملوا العوض مرادفا للبدل في الاصطلاح
جريا على الوضع اللغوي كما قاله تاج الدين تبعا لغيره بقام
واو هما بدلا عنهما وعوضا منهما انتهى وقال ابن جني

الألوكة
www.alukah.net

في الخمايص الفرق بين العوض والبدل اي اصطلاحا ان
بفتح الهمزة خير الفرق البدل اشبه بالمبدل منه كالدال
المبدلة من تا الافتعال فيما ذكر فانها اقرب مشابها الى الدال
من شبه العوض بالمعوض منه الا ترى ما بين قاف وعين
وهي الواو وما عوض به منها وهو الهاء من البعد وانما
يقع البدل في موضع المبدل منه كالدال فيما مر بدلا تا الافتعال
وكالطا بدل التا ايضا عقب الطا والظا والصاد والضاد
كاطرح واظلم واصطلح واضطرب والعوض لا يلزم
فيه ذلك بل تارة يكون مكان التنوين العوض في
جواز في مكان الياء المعوض به عنها وقد لا كتاء عدة
وزنة الا بتخفيف اللام للتنبيه نزال تعليل
تقول فان قدرت الرويّة بصريّة فالجملة بعد حالية
من الفاعل او المفعول به لاتحادهما وهذا مما يؤيد
كونها علمية لاختصاص اتحاد ضميري الفاعل والمفعول
به بالافعال القلبية في الالف من قام انها
بدل من الواو التي هي عين الفعل حالة
محلها باعلالها بتحركها وانفتاح ما قبلها ولا تقول
انها عوض منها لعدم لزوم حلول العوض محل
المعوض عنه وكذلك مثل الف قام في انها بدل لا عوض
تقول ايها الصالح للخطاب في لا عاز ورداع وهي
المنقلبة عن الواو لوقوعها اثر كسرة انها بدل من
الواو لحلول محلها ولا تقول انها عوض لئلا يوهم انها
لم تحل محل ما عوض به عنها وكذلك المذكور وجبي بالموضوع

للبعيد

للبعيد مع قرب المشار اليه لما مر من انه لما كان عرضا للاكان
عليه تجتمع عليه انه لما كان عرضا لا تجتمع اجزاوه وجودا
اشبه المعدوم فنزل منزلة البعيد الحرف المبدل من الهمزة
كالواو من وجوه والياء بين بين فهما بدلان من الواو
الياء لا عوضان عنها وتقول في التا في عدة وزنة انها
اي التا عوض من فا الفعل لحلولها في محله وكذا الف
اسم وابن لانه اصلها سموو ونحذف الا خير اعتباطا
وعوض عنه الالف ولا تقول انها بدل منها لعدم حلولها
محل المبدل منه وكذلك سل تا عدة في كونها عوضا من
الواو ولا بد لا منها بيم اللهم بدل يا النداء وله عوض
من يا سئله ولو قال عوض من حرف النداء العم في اوله
اي جهة اوله وتا زنادقة جمع زنديق التا الملحقة احد
الجمع عوض من يا زناديق التي هي اصل وزن الجمع
كمساكين وصياكين وجاكذلك يط اصله وحذف التحتية
فلم تثبت في جموع والزنديق معرب كما في البارع للانفكاك
بدل لكونها في غير محل المبدل منه وتا اينف التحتية
عوض من عين اينوف لانها في غير محل المعوض منه
فيمن جعلها اي زنتا ايفل بفتح فكون للتحتية فضم
للفا كادر لانه توضع الياء المزيدة في غير محل العين
الحذوفة تخفيفا ومن جعلها اي الياء عنا للجمع
مقدمة عن محلها لمحل الفا مغيرة عن الواو التي
هي اصلها الى الياء جعلها بدلا من الواو الا صلية
لانها جعلت اولا موضع المبدل منه ثم بعد الابدال

اي وزنها

قدمت والبدل اعم فتصرفا من العوض لاستعماله
فيما ليس بمكافئ من البدل وما حول عنه ولا كذلك العوض
فكل عوض بدل وليس كل بدل عوضا باعتبار ما
ذكر وان كان العوض باعتبار ما تقدم من عدم لزوم
كونه محل المعوض منه اعم من البدل اللازم فيه ذلك
ومن ابي حيان ان العوض قد يستعمل مرادفا للبدل
في الاصطلاح قال ابن جني والعوض ما خوذ من لفظ
عوض وهو الدهر وذلك ان الدهر انما هو مر الليالي
والايام وتصرم اجزايها فكل ما مضى منه جزو خلفه
اخر يكون عوضا منه فالوقت الثاني غير الوقت
الاول الماضي فلذا كان العوض اشد مخالفة للمعوض
منه من البدل انتهى المسيلة التاسعة من
مسايل المقدمات اختلف بالبنا للمفعول هل بين
العربي والعجمي واسطة لا توصف باحدهما فقال
ابن عصفور نعم قال ابن عصفور في الممتنع
بالتوقيفية اذا نحن تكلمنا بهذه الالفاظ المخترعة
المصنوعة كذا لنا كما نتكلمنا وفي نسخة تكلامه
منونا وعليها فاسم كان ضمير المتكلم وعلى الاولى
فاظهر محل الاضمار ايضا حاكيا بلفظه لا يرجع الى
لغة من اللغات لانه من موضوعات شتى منها
ورده ابن هشام الخضراوي بان كل كلام ليس
عربيا فهو عجمي فيه ان اللغة العجمية باختلاف
انواعها موضوعها والغرض انه تكلم بما لم يضعه
واضع

واضع فلا يتم قوله فهو عجمي لانه لم يكن علي وضعه ونحن
ايضا الامة المحمدية في اللغة كغيرها من الامم وقول
ابي حيان مبتدا في شرح التسهيل العجمي عندنا
معشر النحاة هو كل ما نقل الى اللسان العربي
فادخل في جملة كلام العرب من لسان غيره ان كان من لغته
الغرض بضم الغاو سكون الراقال ابن السيد في
المثلث جيل من الناس او الروم بالضم قال في القاموس
جيل من ولد الروم بن عيصو ورجل رومي جمعه روم
او ل الحبش بفتح المهملة والموحدة اخره معجمة جنس
من السودان جمعه حبشان واحباش او الهند في
القاموس جيل معروف والبربر بموحدتين مفتوحتين
بينهما راساكنة اخره راايضا جيل وجمعه برابرة هم
بالمغرب وامة اخرى بين الحبوش والزنج يقطعون
مذاكير الرجال يجعلونها مهورا لنسايهم كلهم من
ولد قيس عيلان او هم بطنان من حمير ضمها حاء وكنانة
صار والى بربر ايام فتح افريقيس ملك افريقية كذا
في القاموس او الفرنج بالفا وبالنون والجيم
طايفة من النصارى او غير ذلك وقد ذكر المص في التوهم
نقلا عن ابن دريد كثيرا مما اخذه العرب عن كل من هو
الا الفرنج والبربر وخبر قوله قول ابي حيان قوله
بوافقة راي ابن عصفور في اثبات الواسطة
حيث عبر بالنقل ولا نقل عن لغة منها العربي
في اللغة المصنوع كالمصحف فهو واسطة قال النحاة

ردة عجمي

وتعرف عجمة بضم فسكون الاسم اي كونه اعجميا
وصفا بوجوه احدها ان ينقل ذلك اي ما ذكر
من عجمته احد ائمة العربية واذا قالت حذام فصدقوها
الثاني خروجه اي اللفظ عن اوزان الاسما
العربية فانها مضبوطة نحو ابرسيم بكسر الهمزة
والراء وبفتحهما وبكسر الهمزة وفتح الراء ثلاث لغات
والموحدة بينهما والمثناة ساكنة عليها والسين
مهملة معرب ابريسم بالسين المعجمة وهو القز
الذي قال ابريسم المطبوخ فان مثل هذا الوزن
مفقود في ابنية الاسما في اللسان العربي
فكان ذلك دليل عجمته لو لم يصرح بها احد
الثالث ان يكون اوله نون ثم راء نحو نرجس بضم
النون وسكون الراء وكسر الجيم قال في المصباح هو
معرب ونونه زايدة باتفاق وفيها قولان اقيسهما
وهو المختار واقتصر الازهري عليه ضبطه بالكسر
لفقد تفعل بفتح النون الا منقولا من الافعال وهو
غير منقول فكسر حمل للزايد على الاصلي فيحمل نرجس
عليا نضرب وفيه نظر لان الفعل ليس من جنس الاسم
حتى يشتبه به انتهى فان ذلك اي اجتماع الحروف المذكورة
لا يكون في كلمة عربية الرابع ان يكون آخره اي في
آخر الاسم زاي قال في القاموس اذا مد فلا بد ان
يكتب بهمزة بعد الالف وهم الجوهري وفيه لغات
زاي وزاو وزا وزي كيلي وزي ككي منونا بعد دال

خو

خو همند زبالزاي والدال بصيغة الفاعل قال في الصحاح
هو الذي يقدر مجاري الغرب والابنية معرب وصيروا
زاه سينا فقالوا مهندس لانه ليس في الكلام زاي
قبلها دال وهذا مما فات المتني ذكره في كتاب التعريب
له فان ذلك لاجتماع بين الدال والزاي لا يكون في كلمة
عربية بالاستقراء القامس ان يجتمع فيه الصاد و
الجيم كالصولجان وهو المحجن قال في التعريب لعلته
كوجا قال وجص بكسر الجيم من كاف لاشتباه كاف الفرس
والصاد من جيم العجمة لاشتباه جيم العرب السادس
ان يجتمع فيه اي الاسم الجيم والقاف نحو المنجنيق
هي التي ترمي بها الحجارة واصلها من حرنيك اي هيا
اجود في كذا في التعريب السابع ان يكون خماسيا
بضم الخا على خمسة احرف او رباعيا على اربعة احرف
عاريا خاليا من حروف الذلاقة بالذال المعجمة والقاف
وهي الباء والراء والفاء واللام والميم والنون
فانه اي الثاني متى كان الخماسي او الرباعي اسما عربيا
فلا بد محالة ان يكون يوجد فيه شيء منها نحو
سفرجل فيه الفاء واللام وقرطعب بكسر اوله وسكون
ثانيه وفتح ثالثه وسكون رابعه المهملتين آخره
موحدة اسم للشيء اسم للحقير فهو عربي فيه الراء
وجحرش بفتح الجيم والميم وسكون الحا المهملة
بينهما وكسر الراء آخره معجمة اسم للعجوز وقد نظمت
هذه الاوجه بقولي

الألوكة
www.alukah.net

يعرف الا عجمي بالتطاحنها او خروج من وزنها العربي
او بنون بعد لام نحو رانج او بزاي من بعد دال نحو
في اخبار او بجمع بين صاد مهملة وجيم كالجص في الجلي
وخلا من ذلك فقد وهو خمس من حروف او اربع يأتي
ذكر امور يعرف بها استبانة ما كان لربهم يا صاح بالا عجمي
قال في المزهر هذا ما جمعه ابو حيان في شرح التسهيل
وفي المزهر قال الخفاجي في ديوان العرب لا يجتمع
الخاء والجيم في كلمة من كلمات العرب من غير حرف ذلقي
وكذا الجيم والصاد لا يلتقيان في كلام العرب وكذا ليس
الجص والاجاص والصولجان بعرب وكذا الجيم والطا
ولذا كان الطاجن والطبجرة مولدين لان ذلك لا يكون
في كلامهم الا صلي انتهى وفي الصحاح الجيم والقاف لا
يجتمعان في كلمة واحدة من كلام العرب الا ان يكون
معربا او حكاية صوت نحو المجرقة وهي الرغيفة
والجرموق الذي يلبس فوق الخف والجراثقة قوم با
لموصل اصلهم من العجم ونقف الازهري منع الجمع
بين الجيم والصاد بانه موجود كجصص الجراد فتح عينه
وجصفل فلانا اتاه ملاءه والصح ضرب الحديد بالحديد
المسيلة العاشرة من مسايل المقدمات قسم سليمان
ابن محمد بن عبد الله الباجي المالكي ابو الحسين ابن
الطراوة فتح المهملة الاولى وتخفيف الثانية
والواو والى الالفاظ الى واجب ممتنع الترك
وممتنع من التلفظ به وجايز الوجهان معا فالواجب

رجل

رجل وقايم ونحوهما مما يجب ان يكون يوجد في
الوجود لوجود مسماه ولا ينفك الوجود عنه
لدوامه فيه فلا بد من اللفظ الدال عليه والممتنع هو
الغير الجايز التلفظ به لا سمحا لا مد له ولا عقلا نحو لا قايم
ولا رجل فهذا اخبار عما يحيل العقل عادة اذ يمتنع بحسب
العادة ان يخلو الوجود عن ان يكون له رجل فيه ولا قايم
لان الوجدان شاهد بعدم انفكاك الوجود عن ذينك
والجايز مثل زيد وعمرو الموضوعين لفردين معينين لانه
جايز عقلا وعادة ان يكون كل منهما وان لا يكون اذ لا
وجوب له ولا امتناع فالدال عليه كذلك قال فكل كلام
مركب من واجبين نحو رجل قايم وان كان صدقا لا يجوز
لانه لا فايدة فيه لان مدلوله لا يغيب عن العقل كما حققنا
بالكلام فايدة فامتنع وهذا بناء على اعتبار حصول الفايدة
الجديدة في تحقق الكلام النحوي فانهما فوقنا لم يكلما
نحويا لاعتقاد ذلك وعليه ابو حيان في اخرين والجمهور
على عدم اعتبار ذلك واطلاق حصول الفايدة عن ذلك
القيد فيكون ما ذكر كلاما وكلام مركب من ممتنعين
ايضا حالا او مقدرا منصوب من مضمون قوله لا يجوز
قدمه اهتماما به نحو له رجل لا قايم اليه في الوجود لانه
كذب لان كلا من جزييه كذلك ولا فايدة فيه لان العقل
لا يقبله بحسب العادة وهذا ايضا مبني على ما ذكرنا انها
فما يقطع بصدقه كما تقدم او بكذبه كما نحن فيه لا يسمى كلاما
نحويا عند الله ولين وجماعة عند الاخرين وكلام مركب

من واجب لا يصح عند العقل فقده وجايز يغلب العقل
وجوده وفقده صحيح نحو زيد هو الجايز قايم هو الواجب
لامتناع خلو الوجود من قايم وكلام مركب ممتنع و
جايز لا يجوز وله يجوز كلام مركب من واجب وممتنع لانه
كالجمع بين النقيضين والنون مثال الاول وزيد جايز لا قايم
اي في الوجود وهو ممتنع ومثال الثاني رجل لا قايم
لانه اي ما ذكر منهما كذب لتعدد القايم فيه اذ معناه
اي لا قايم لا قايم في الوجود والواقع خلافه وكلام مركب
من جايزين لا يجوز نحو زيد اخوك لانه اي المركب من الجايزين
معلوم من قبل وهذا بنا على اعتبار الفايدة الجديدة في
الكلام لكن بتاخير اي اخوك صار واجبا لا يحمل خلافه
فصح الاخبار به اي بقولك اخوك الجايز عن زيد لانه اي
مدلوله يجهول في حق المخاطب اما لعدم علمه به واما لعدم
جريه على مقتضى علمه فالجايز في ذاته يصير بتاخير واجبا
ولو قلت زيد قايم فاخرت واجب عن جايز صح الكلام
لانه مركب من جايز هذا زيد وواجب هو خبر هو قايم
فلو قدم من الواجب وقلت قايم زيد لم يجز لانه انما
يخبر بالواجب عن الجايز لا عكسه ليلا يصير الاخبار عن واجب
بواجب لان زيدا عند تاخيره صار بتاخيره واجبا لانه
اخبر عنه بقايم المقدم عليه وهو واجب فصار الكلام
بتقديم مركبا من واجبين فصار بمنزلة قايم رجل المركب
منهما وقد مر منعه قال ابو حيان وهذا الذي ذهب اليه
مذهب غريب قال الم في بغية الوعاة ومات لم ار

في

في النحو تفرد فيها وخالف فيها الجمهور قال ابو حيان وما
قاله ابن الطراوة من ان الجايز يصير بتاخيره واجبا
ممنوع لانه قتضايه اختلف في معناه عند تحالفهما وليس
كذلك لانه معناه اي قايم مقدما وهو خبرا حالين
المضاف اليه لانه المضاف عامل فيه قبلها فهو عوالية
مرجعهم جميعا واحد فلا يصح ما فرع عليه والله اعلم
فايدة قسم ابو حيان في بعض فوايده الكلام المركب
من اسمين كما قال سيبويه ينقسم الى ذاتي والى وصفي
فالذاتي ما كان مدلول اول الخبر فيه عين مدلول المبتدا نحو زيد
هو الله وفي مثل هذا يلزم ان يكون الخبر عين المبتدا بالعين
المذكور ليصح الحمل فليتأمل من هذا القبيل قولك هذا ذهب
مشيرا الى سبيكة مصاغة غاية التصغيرة لان مدلول
هذا ذهب مطلق الذهب فيه فيدخل الذهب الغير
المصوغ ولا نقول بعدم جواز هذا التركيب كما قاله بعض
بل نقول بعدم جواز كونه من هذا القبيل والوصفي
نحو زيد قايم فان القيام صفة له ولكن دالا على ما هو
عين زيد الكتاب الاول من الكتب السبعة التي اقسم بها
الكتاب وكونها سبعة مناسب كما في الجمع للصفي الحديث
ان حيان وغيره ان الله وتر يحب الوتر ما ترى السموات
والارض سبعا والايام سبعا الحديث وعن ابن عباس
ان الجنان سبع وعليهن البيعا وبينت ما فيهن من
ضنا السيل وقد مدحت هذا الكتاب حين نا على
ذلك القول فقلت

الألوكة
www.alukah.net

الله ان بتن الله قد اح كروضة بها انبعث انوار علم مجمعة
وما هو الا جنة قد تزينت ، اما نظم الجمان سبعا مشوعم
والكتاب لغة الضم والجمع مقدرا ما خوذ من الكتب واصطلاحا
جملة من العلم تشتمل على ابواب ومسايل غالبا وهو مرفوع
مبتدا خبره في السماع والكتاب خبر بعد وف هو هذا
مثلا والظرف خبر بعد خبر او حال مسنم على مذهب سيبويه
او من الضمير في الخبر ويجوز نصب الكتاب باضمار نحو اقرا اولا
يجوز الجر وفسر السماع بقوله واعني اي اقصد به ما لفظه
ثبت في كلام من ذات يوثق بفصاحته لكونه
عربيا او انزل كلامه على قوانينهم وعرف السماع بعض شراح
الرجاني بقوله هو في الاصطلاح ما يقرر به وجود
شيء بالوقوع بحيث لو قطع النظر عن الوقوع لم يتم
ضابط يشعر به ويرشد اليه وخلافه القياس قال وقيد
السماع بما استعمله الانسان وتلقته به اللسان وتقرر
حكمه بحكم نص الحديث او القران وفيه نظر انتهى فشمل
بفتح الميم من باب نصر اي عم السماع كلام الله تعالى
وهو القران لانه كلام موثوق بفصاحته وكلام نبيه
الا ضافة فيه للعهد اي محمد صلى الله عليه وسلم حملة
وعاية مستانفة لتعظيمه او حالية لانه ذا ما عرف
من المضاف اليه لكون المضاف عاملا فيه قبله لانه افصح
كلام العرب وكلام العرب بفتح اوليه اسم مونث ولم
يوصف بالمونث كالعرب العربا راعاية وهم خلاف العجم
كذا في المصباح قال ويقال فيه عرب كعضد وجمع العرب
بفتحتين

بفتحتين على اعرب كزمن وازمن وعلى عرب بضمتين
كاسد واسد انتهى والعرب ولد اسماعيل عليه الصلاة
والسلام وهو اول من تكلم بالعربية الفصيحة وعربية
جرهم ليست كعربيته قبل بعثته بالنبوة والرسالة
وهو شامل للقليل وجود خلقة ومن زمنه صرح بالجار
المقدر في المعطوف عليه لفصله بين المتحابلين وعمومه
لما بينهما وبعده بالنصب اذ لا يجر اذ لا يجر بغير من اي
بعد زمنه الى ان فسدت الالسنة وتغيرت
عن فصاحتها لكثرة المولدين بين العرب من
العجم وغيرهم نظما ونثرا حال من كلام العرب اذ لا
يدخل المنظم في الاولين عن مسلم او كافر لان مدار
الفصاحة على اللسان العرب والنوعان منهم
مشتركان فيه فهذه المشار اليها ايضا ثلاثة انواع هـ
لا بد في كل منها ليكون حجة من الثبوت اما القران فكل
ما ابي لفظ ورد بطريق مقبول غير كذب انه اي ذلك اللفظ
قرئ بالبناء للمفعول به اي بذلك اللفظ جاز ان يحتاج
به في العربية لان منتهى ذلك السماع بالسند المقبول
الغير الموضوع سواكان متواترا وهو ما قرا به كل من
السبعة قال التاج السبكي قيل فيما ليس من قبيل الاداء
كالمالة وتخفيف الهمزة قال ابو شامة وكذا الالفاظ
المختلف فيها بين القراء انتهى وانما حكم بتواتر ما هو
لتواتر ذلك عندهم وما اورد من ان سندهم للنبي صلى
الله عليه وسلم فيها احاد اجيب باجماع المتواتر عندهم
عنه واقتصروا في سرد السند على بعض طرقهم هـ

وقف سبعة بروايات الاكراد

سنده وخالف الرسم او العربية ولم يشتهر اشتهار
المذكورين والشاذ مالم يصح سنده وقد اطبق الناس
من علماء العربية على ان محتاج للقواعد العربية بالقراءات
الشاذة الخارجة عن الجادة في العربية وله يضر في نقلها
حتى بمخالفتها لجادة الاستعمال اذا لم تخالف قياسا لغويا
معروفا بل استعمال عن الحكم الاضر هو قوله ولو خالفته اي
خالفت تلك القراءة الشاذة القياس المعروف يحتج بها
في مثل ذلك الحرف بعينه من التركيب الوارد في التنزيل له
لشهوته وروده عمن له يطرق الخطأ كله وان لم يجز
القياس عليه فيكون القياس لما عدا ذلك قال القاضي الطافا
في ان نص الصالح علم العربية حاكم على الكلام والقرآن حاكم
عليه فاذا خالفه رجع اليه ولم يمكن من الحكم بخطأه لانه
حاكم كما يحتج على القواعد النحوية بالجمع على وروده
في التنزيل ومخالفة القياس في ذلك الوارد بعينه دون
غيره نحو استحوذ بسلامة الواو وقال تعالى استحوذ عليهم
الشيطان وقياسه بابه قبلها الفا بنقل حركتها لما قبلها فتقلب
حركتها في الامثل واختياج ما قبلها في الالف كاختيام وهو
استحار وبابي بفتح الواحدة قال وبابي الله الا ان يتم نوره
كبرعى كما يأتي لانه لا تفتح العين من الماضي والمضارع
الا اذا كانت هي او اللام حرف حلق وما ذكرته من الاحتجاج
في اثبات قواعد العربية بالقراءات الشاذة لا اعلم
احدا فيه خلافا للنحاة وان اختلف في الاحتجاج
بها في اللغة واصوله وفي جمع الجوامع الله صلى انها

جنده

ولا يلزم من عدم النقل ان لا يكون كذلك والمرجع كما قال الشمني
ابن الجزري فيما حكاه بقيل وعن ابي شامة انه متواتر
ام احادا بان روي عن بعض السبعة ولم تتواتر عنه
وهي داخلة في قوله ام شاذا لعطفه على ما قبله عطف
خاص على عام وهو عند النووي والوافي ما وراء السبعة
وعند السبكي كالبغوي ما وراء العشرة يحتمل ان يكون
اراد بالاول ما وافق قياس العربية واستعمال العرب
وبالثاني ما لم يوافق ذلك فيكون عطف مغاير كما يدل له قول
المصنف عقبه وقد الحق الى اخره وفي الاتقان الصحيح
المتواتر والمشهور والاحاد والشاذ قال القاضي جلال الدين
البلقيني القرآن ينقسم لما ذكر فالمتواتر القراءات السبع
المشهورة والاحاد قراءة الثلاثة المكملة بها وهي تمام
العشرة وبلحق بها قراءات الصحابة والشاذ قراءات
التابعين انتهى وفيه نظر واحسن من تكلم في ذلك
ابن الجزري في النشر له كل قراءة وافقت العربية ولو
بوجه واحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا ووجه
سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل
انكارها ووجب على الناس قبولها سواء كانت من
السبعة او من العشرة ام غيرهم من الائمة المقبولين
ومتى اختل ركن من هذه الاركان الثلاثة اطلق عليها ضعيفة
او شاذة او باطلة سواء عن السبعة ام عن هو اكبر منهم
هذا هو الصحيح عن ائمة التحقيق من السلف والخلف
ولا يعرف عن واحد من السلف خلاف هذا والله اعلم صح

www.alukah.net

تجري بجري جبر الاحاد ومن ثمة في الاصل اسم الاصابع
للمكان البعيد وتلحقها الكاف خطابا له يوقف عليها بها
والرسم تابع للوقف واختيرت هنا الالف للمباني لكونها
لعدم ابصارها كالبعيد احتج بالبناء المفعول على جواز
ادخال اللام الامر على المضارع المبدوء بالتاء الخطاب
امر اللمخاطب بقراءة فبذلك فلتفرحوا وان كان قليلا
ورد منعه بورود ذلك كذا قال ابن الانباري في الانصاف
ذكر انه كذلك قراها النبي صلى الله عليه وسلم من طريق ابي
ابن كعب ورويت عن عثمان وابن والحسن البصري
وابن سيرين وابي عبد الرحمن السلمي وابن القعقاع
المدني وابي رجاء العطاردي وعاصم الجحدري وابي السماك
وقتادة والاعرج وغيرهم كما احتج على ادخالها النون
على المبدوء بالنون منه وهو قليل الا ان ما قبله اقل منه
بالقراءة المتواترة السبعة وليحمل خطابا كم فيهما
في الاصحاح بهما هو وان كانت الثانية متواترة دون الاولى
ومن ثمة ايضا احتج على لحنة قول من قال ان الله
اصله لاه فادخلت الالف واد غمت لاهما في لاهه
وفتحت بعد الضمة والفتحة بما قرئ شاذا وهو الذي
في السماء بالرفع في احدى خبر لمبتدا محذوف لقوله
الصلة بالمعمول عايد للموصول اي معمولة يجوز اعراب
الظرف خبرا لما فيه من خلو الصلة من العايد فتكون مثل
الذي يطير فيغضب زيد الذهاب وان جاز في ذلك المثال
لقيام ما العطف مقامه فيه ولا حجة فيما يقوم مقامه

والجملة

والجملة صلة وفي الارض لله بالرفع واعرابه كاعراب
ما قبله وهذه القراءة ذكرها القاري فيما كتبه على قراءة
البيضاوي فقال عنها وقرئ لله فجاء بصيغة المفعول
وما عين القاري بقبيله كان قوم من النحاة هم
المتقدمين كالزعفراني يعيبون بفتح التحتية الاولى
على عاصم وحمزة وابن عامر قراءة بعيدة في
العربية وينسبونهم بجرأتهم لتلك القراءة الى اللحن
بكون المهملة مخالفة العرب في التعبير عن المراد
فقراءاصم في رواية حفص عنه وان كان لما يوفيهم
بتشديد ان وبيم لما روى قراءة ابن عامر وحمزة قال
المبرد هذا لحن لا تقوله العرب ان زيدا لما خارج قال ابو
حيان في البحر هذه جسارة من المبرد على عادته وكيف
تكون قراءة متواترة لحنا ولئن تركيب الاية كتركيب
المثال الذي قال ذلك لحن واما في الاية فلا فلو سكت او قال
كما قال الكسايي ما ادري ما وجه هذه القراءة لكان قد وقف
والنحاة في هذه القراءة تخارج احسنها كون لما جازمة
حذف مجزومها لدلالة المقام عليه اي لما ينقص من عمله شيء
شاهد الله ذلك بالجملة القسمية بقوله ليوفيهم اعمالهم
وقراءة حمزة واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام بجر الارحام
عطفا على الضمير المجرور وهو عند ترك اعادة الجار فيه
خلاف منعه البصريون وقرا ابن عامر قتل اولادهم
شركايهم فعصل بالمفعول وهو اولادهم بين المصدر
المضاف وبين فاعله المضاف هو اليه قال في الكشاف الفصل

الألوكة
www.alukah.net

بما ذكر ضعيف في العربية اما بالطرق وان خص بالشهرة فغير ضعيف وموضع ضعف ما ذكر لخاص بالشهور فورض بهذه القراءة وهذه عادته لانكار تواتر القراءات السبع وقد انكر عليه السعد التفتازاني فقال القراءات السبع متواترة لا يجوز الطعن فيها بل ينبغي ان يزيف بها قول مخالفها ويجعل شاهدا على الوقوع ولا يبعد ان يخالف نزل المضاف اليه منزلة الفاعل فقدم عليه المفعول كما يقدم على الفاعل فالفصل بين المصدر وفاعله لا بين المضاف والمضاف اليه ويعارض ما ذكر في الضعف ضعف اضافة المصدر لمفعوله وقوتها لفاعله وقلة الاول وكثرة الثاني فاشتملت القراءة المغرضة على الثاني والمشهورة على الاول وفي فتح الجليل للشيخ السلام ذكر ما ان قلت العمل بما لحن كفر لكونه طعنا في القراءات السبع المتواترة قلت ليس كل لحن كفرا بل هو اللحن الغير المعنى انتهى وقد منع المحققون ترجيح قراءة على اخرى من السبع لتواترها الجميع واستوائها في كونها من عند الله سبحانه وتعالى والترجيح لا مرجع عن ذلك وقد اطال ابو حيان في البحر في الرد على ذلك وتخطئة الزمخشري ومن تابعه في الطعن ذكر وهم اي القوم المذكورين مخطئون في ذلك المذكور من تعلم فان قراءتهم اي قراءة كلهم ثابتة بالاسانيد المتواترة منا اليهم لتعددا الطرق وسندهم اليه صلى الله عليه وسلم لذلك وتركه ذكره لا يدل على عدمه كما مر في الصحيحة للتاكيد والا فالمتواتر يفيد العلم الضروري

عند

عند اجتماع شرائطه ولو من فسقة بل من كفار الى
لا مطعن فيها ومع ذلك لا راي للقراء فيها حتى يخطوا
انما هم متبعون لما ورد كما ورد وثبوت ذلك المعاب
عليهم مما خالف ما استقر في القواعد العربية دليل على
جوازه في العربية وان القاعدة فيما عداه لا ينافي
الفصاحة لانه لم يخالف للقياس فقط وقد رد المتاخرون
منهم اي من المتاخرين ابن مالك على من عاب ذلك بابلغ
رد واختار جواز ما استشاروا رد به الذكر النداء
باعتبار لفظ ما قرأتهم المذكورة لورودهم ها في تلك القراءة
وان وصلية والواو حالية وقيل عاطفة وقد حققتها في
سورة البقرة من مبنا السهل ممنوعة الاكثرون من النحاة
لمخالفتها القواعد هم وقواها ابن مالك عملا بالقراءات
المذكورة كما قال مستدلا لمختار خلافا لما عليه الاكثرون
به بما ورد عنهم من ذلك المذكور احتجاجه اي ابن مالك على
جواز العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار تبعا
للكوفيين بخلاف البصريين بقراءة حمزة تسالون
به والارحام بالجر كذلك وتخريجه على انه قسم فتعلق به الجملة
بعده والله ان يقسم بما شاء من خلقه او على انه مما حذف
فيه الجار لدلالة القرينة عليه مثله في قول رويشد خير
جواب كيف اصبحت فيما بعد خصوصا الاول على الجملة
فالقراءة ثابتة وقع لابن عطية ان زلت قدمه فقال
وترد هذه القراءة عندي من وجهين وهي جسارة
قبيحة لتضعيف جاليه وتلطخه لعاته انما ذلك شان

الألوكة
www.alukah.net

الزمخشري قاله ابو حيان في البحر ومن ذلك احتجاجه على
جواز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بمفعوله
بقراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم بالاولاد
بين المصدر والمضاف والفاعل مجرور لذلك ابن مالك اخذا
من ذلك واحتجاجه على جواز سكون لام الامر بعد الواو و
الفاء ثم بقراءة حمزة ثم ليقطع بسكون اللام في معنى اللبب
واسكانها بعد الواو والفا كثير من تحريكها نحو فليستجيبوا لي
وليؤمنوا بي وقد تسكن بعد ثم نحو ثم ليقضوا في قراءة الكو
فيين وقالون والبزي وفي ذلك رد على من قال انه خاص
بالشعر انتهى فان قلت كيف تخرم القواعد
بما ذكر من القراءات ولعلها مما لم تقوم فقد روي بالبنا
للمفعول عن عثمان بن عفان رضي الله عنه انه قال
لما عرضت عليه المصاحف التسعة المرسلة لمدن
الاسلام ان فيه اي القرآن لحنا ستقيمه العرب بالسنتها
وروي عن عروة بن الزبير قال سالت عائشة هي خالة
رضي الله عنها عن لحن القرآن اي ما فيه مما قوله بدل
مفصل من مجمل باعادة الجار ان بتشديد نون ان
واثبات الف هذان لهاجرات واسم ان منصوب ونصب
المثنى بالياء وعن قوله تعالى اعاد الجار ايما الى توجه السوال
اليه استقلالا والمقيمين الصلاة المنصوب مع ان
المعطوف عليه وهو الراسخون والموتون وبعد
هذا ايضا مرفوع قوله والموتون المعطوف الزكاة
المعروضة وعن قوله تعالى ان الذين امنوا والذين

هادوا

هادوا والصابيون فرفع المعطوف على اسم ان قبل
استكمال الخبر فقالت يا ابن اختي ان اعرابي في الاسلام ولحن
قالت يا ابن اختي لكان حقيقة هذا اعلم الكتاب بضم الكاف
وتشديد الفوقية جمع كاتب احظاوا في الكتاب بكسر اوله
وتخفيف ثانيه فبينه وبين سابقه جناس حرف اخرجه
ابو عبيد الاثرين ابو عبيد وفي الاتقان ابو عبيدة في
فضايله اي القرآن وفي الاتقان ان اسناده لحديث عايشة
صحيح على شرط الشيخين واثر عثمان اخرجه ابن الانباري
ايضا من طرق ابي عبيدة وكذا ابن اشته وجيد
في قوله باسنية لحديثها روي بصيغة المتمرض مما لا
يحق له انما يحتمل عند ضعف المروي كما تقرر في
علوم الاثر وبينه عليه المم وغيره وكيف يستقيم الا
ستدلال على ما يخالف قواعد العربية المقررة بكل ما فيه
بعد هذا السوال قلت في الجواب غير ذلك معاذ الله
بالنصب على المصدر بعامل محذوف كيف يظن بالصحابة
رضوان الله عليهم اجمعين اولا انهم يلحنون في
الكلام فضلا عن القرآن وهم الفصحا اللد بضم
اللام وتشديد الدال المهملة مجازا في الثبات على الامرين
الخصم الالد وهو الشحيح الذي لا يزيغ عن الحق كما في
القاموس اي الثابتوا الفصاحة الراسخون فيها ثم
وفيما بعده لا ستعداد مدخولها وتجيبها لله ستعداد
وجري عليه في الكشاف وتابعه في ورودها كذلك في
البحر وبيت في فضايل السبيل انه لا منافاة فعدم الورود

بلها

باعتبار الوضع والورود بصورة المقام واولا ومايقا

فيها بانى منصوبة كيف يظن بهم ثانيا في القرآن الذي تلقوه

من النبي صلى الله عليه وسلم كما انزل وحفظوه وضبطوه وه

اتقنوه واعلموه وعدد المعطوفات مع تقارب معناها

الظنا بانم كيف يظن بهم ثالثا اجتماعهم كلهم على الخطا وعلى

كتابته ثم كيف يظن بهم رابعا عدم تنبههم من سنة الغفلة

الى وقعت ورجوعهم عنه ثم كيف يظن بامير المومنين

عثمان رضي الله عنه ان يقره بضم اوله اي يبقيه ولا يغيره

عن خطائه للصواب ثم كيف يظن ان القراءة استمرت على

مقتضى ذلك الخطا وهو اي القرآن المدلول عليه بالسياق

والسياق يروى بالتواتر خلف عن سلف هذا مما يحيل

عقلا وشرعا وعادة ولذا قال المص في الاتقان ان هذه

الآثار كلها جدا وقد اجاب العلما باجوبة عديدة

ثلاثة بسطتها ذكرتها مبسوطة في كتابي الاتقان

في علوم القرآن هذا المجموع اتم الكتاب تابع لكتابي

عطف بيان له او بدل منه واحسن ما يقال في اثر

عثمان بعد تضعيفه بالاضطراب الواقع في

اسناده والانقطاع قال ابن الانباري في الرد على من

خالف مصحف عثمان وهذه الآثار لا يقوم بها حجة

لانها منقطعة غير متصلة وما يشهد بقله بان عثمان

وهو امام الامة حينئذ جمعهم على المصحف الذي هو

الامام تبين فيه خلل وشاهد في خطه زلل ولا

يصلحه كلل والم ما يوهم عليه هذا ذو انصاف وتمييز

ولا

ولا يعتقد انه اخر الخطا في الكتاب ليصلحه من بعده

وحسبك الجاهلين من بعده البناء على رسمه والوقوف عند

حكمه انتهى وخبر واحسن قوله انه اي الشان او اثر عثمان

وقع في روايته تخريف فان ابن اشته بفتح الهمزة

والفوقية وتكون المعجمة بينهما اخرها ثانيتين

اخرجه ابو اثر عثمان في كتاب المصاحف من طريق عبد

الله علي بن عبد الله بن عامر قال لما فرغ بالبنا للمفعول من

المصحف اي من خطه اتى بالبنا للمفعول ايضا اي جيء به

عثمان لينظر فيه فنظر فيه فقال للكتبة احسنتم

واجملتم فيه الشاغل من فعل جميلك وفي الوجه وسدادا

اذا امن على المثني عليه من عجب وغوه بسبب المدح

او ربما بفتح اوليه اي ابصر شيا في المكتوب ستويته

بالنون ما لحنتا معشر العرب او قرحتي فهذا الاثر

بالمثلثة اذا الطلقة كان عند علما الحديث مرادف الموقوف

اي بما اضيف للصحابي فاذا اسند لغيره فيه به فقيل اثر

عن الشافعي رضي الله عنه ويطلق الاثر ايضا كالحديث

والخبر على ما يعم ذلك والمرفوع وغيرهما لا اشكال فيه

لعدم انضمابه للموقوع في محذور فكانه لما عرض بالبنا

للمفعول عليه المكتوب من المصاحف عند الفراغ من

كتابته راى فيه شيا مكتوبا على غير لسان العرب

الذي نزل التنزيل بلغتهم كما لهم في التابوت بالتا الفوقية

المفتوحة وهي لغة الحجاز والتابوه بالتا المربوطة

وهي لغة الانصار لان الاولين يقفون عليه بالتا والثانين

يقفون عليه بالهاء والرسم تابع للوقف وكتب زيد
ابن ثابت على لغته وفي بعضه مخالفة لقريش فوعد
عثمان بانه سيقيمه على لسان قريش بالتنبيه على
ما خالف فيه الكاتب طريقها ثم وفي بتخفيف العاو تشديدها
بذلك الموعود به من الاقامة كما ورد عنه من طريق اخرى
اورد تها الطريق يجوز تذكيره وتانيثه كالصراط
والسبيل ولذا اتت الضمير العايد اليه اما تذكير الوصف
فليحيء لجواز تذكير الطريقة بل لتجرده عن ال والاضافة
لعرقة وما هذا سبيله يجب افراده وتذكيره مطلقا
في كتاب الله تعالى قال فيه اخرج ابو عبيد عن هاني
البربري مولى عثمان قال كنت عند عثمان وهم يعرضون
المصاحف فارسلني بكتف شاة اي ابي بن كعب فيها لهم
يتسن وفيها لا تبديل للخلق وفيها فامهل الكافرين
قال فدعا بالدواة فمحى احد اللامين وكتب لخلق الله
وحمى فامهل وكتب فمهل لم يسنه الحمئ فيها الها
قال ابن الانباري تكيف يدعي عليه انه راى فمحاه
فامضاه وهو موافق على ما كتب وبرفع الخلاف
اليه الواقع بين الناسخين توافق على ما كتب فجكم
بالحق ويلزمهم اثبات الصواب وتخليده واخرج
ابن اشته ايضا عن ابن الزبير انه مر بهم يجمع القران
فقص فلما كان في خلافة عثمان جمع عثمان المصاحف
ثم بعثني لعايشة فجيت بالصحف فعرضنا ما فيها
حتى قومنا ما ثم امر بسايرها فشققت فهذا
يدل على انهم ضبطوها واتقنوها ولم يتركوا فيها
ما

ما يحتاج له صلاح ولا تقويم واجل من روى عن عثمان
حرفه ما تلفظ به ولم يتقن اللفظ الذي صدر عن
عثمان فلزم ما لزم من الاشكال ومثله في الاتقان
واما اثر عايشة فقد اوضحنه الجواب عنه في الاتقان
ايضا قال وهذه الاجوبة عن اثر عثمان لا يصح منها
شيء وعن حديث عايشة اما تضعيف الاسناد
فحديث عايشة صحيح الاسناد واجاب ابن حجة
ابن حيدره بان معنى قولها اخطاوا اي في اختيار
الاولى من الاحرف السبعة جمع الناس عليه لا ان
ما كتبوا من ذلك خطا لا يجوز قال والدليل عليه ان ما
لا يجوز مردود باجماع من كل شيء وان طالت مدة وقوعه
وما جاء عن سعيد بن جبير من قوله في ذلك انه لحن
من الكاتب يعني بالملحن فيه القراءة يعني انها اللغة التي
كتبها وقراءة وفيها قراءة اخرى فصل بالرفع
خبر مبتدا محذوف اي هذا فصل وبالنصب والوقف
بالسكون على لغة ربيعة بجعول انظر معتد راويا
لبنا لعدم تقدير عامل كما تقدمت الاشارة اليه
وهو لغة الحاجز اصطلاحا اسم لجملة من الكتاب
او الباب تشتمل على مسايل غالبا وقد تشتمل على مسايل
واحدة كما هنا واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيحمد
منه على اثبات القواعد ويرجع بناؤها اليه
بما ثبت ولو من طريق حسن ولو لغيره وقياسها
تقدم في هذا القراءات الا كتفا هنا بما لم يكن منكرا ه

وله موضوعا وان كان ضعيفا غير ثابت انه قاله كما ينا
على اللفظ المروي والرواية باللفظ له بالمعنى وذلك اي
الثابت كما ذكر نادر جدا اذ ورد قويا فهو منصوب
على المصدرية انما يوجد بالبنا لغير الفاعل في الا
حاديث المنون القصار وقد جمع كثيرا من الاحاديث
القصار المولف وسماه دور البحار وجمع من ذلك عشرة
الاف حديث الشيخ عبد الرؤف المناوي في عشرة كراريس
جعل كل سطر مشتملا على متنين وعد السطور خمسة
وعشرين فيكون في ورقة مائة حديث على قاعدة ايضا
تكون تلك القصار مروية بالمعنى ايضا غالبا فان قالت
الاحاديث مروية بالمعنى وليس لغيره صلى الله عليه
وسلم ما له من جودة التعبير فاعمل احتمالا قويا بلحاظ
التبديل والتغيير وقد تداولتها اي تناقلتها الا
عاجم جمع الاعجم وهم غير العرب اياكانوا وسياتي فيه
مزيد والمولدون بصيغة المفعول الذين نشاوا بعد
اختلال اللغة وتغيير لسان العرب قبل تدوينها
في الكتب فان مع التدوين يبعد التغيير فرووها
بما ادت هي عبارتهم بعد اعتقادهم انهم يوفون
الترجمة حقها والا فلا تجوز الرواية بالمعنى لمن حشى
الا خلل بذلك اذ من شرطها العلم بما يحيل المعنى او ينقصه
ويواقع الالفاظ فزادوا ونقصوا حذف المزيد وهو
الناقص ليشمل الحرف والحركة والسكون وقدموا واخروا
بحسب سجيتهم وعادتهم في تعبيرهم وبدلوا الالفاظ

الاصيلة بالفاظ جاوا بها بدلها ولهذا المذكور نظير بتصير
والفعل بالفوقية مبني للفاعل وبالتحتية لغيره الحديث
الواحد في القصة الواحدة مرويا على اوجه شتى
سمي انه بفتح المعجمة وتشديد الفوقية اي متفرقة
جمع شتيت بوارات مختلفة كما في ثمن حبل جابر
وكما في كفارة المجامع في رمضان ومن ثمة تقدم انهما
في الا صل اسم اشارة للمكان البعيد وعبر بها والمقام
للتقريب تنويها بالامر وتعظيما له اولما مر ويكتب
بالها لانها يوقف عليها بها كما سلف وتلفظ بعضهم بما
وصلا وهو خطا انكر بالبنا للمفعول وسكت عن
الفاعل لعدم تعلق الغرض به على الامام عماد الدين محمد
ابن مالك اثبات بالرفع نائب الفاعل اي تاسيس القواعد
النحوية التي يعلم منها احكام جزييات بالالفاظ هي
الواردة في الحديث النبوي قلت وظاهر ان هذا الدليل
جار في الموقوف والمقطوع لجريان ما تقدم فيهما كما تقدم
في الجواب عن اثر عثمان وان كان ذلك في المرفوع اكثر
ولعله سبب الاقتصار قال ابو حيان في شرح التسهيل
المسمى بالتذييل قد اكثر هذا المصنف من الاستدلال
بما وقع في الاحاديث هي في عرف المحدثين تشمل المرفوع
الموقوف والمقطوع ايضا على اثبات
القواعد جمع قاعدة وتقدم تعريفها الكلية الاثبات امر
كلي جار على الجزييات والوصف توضيحي والظرفان هي
متعلقان بالاثبات وما رايت احدا من المتقدمين والمتاخرين

من النحاة سلك هذه الطريقة في الاستدلال بذلك لذلك
غيره والحكم للغالب لما سيأتي عن صاحب البديع من سلوكها
باعتبار ما رأى ابو حيان على ان الواضعين لعلم النحو في
بدء تأسيسه واشارة قواعده المستقرين اسم فاعل
من الاستقراء وهو تتبع الجزئيات لاثبات امر كلي اي
الاحكام التي وضعوها من لسان العرب هـ
لا يتأتى بها عليه ورجوعها اليه والظرفان متعلقان با
سم الفاعل لا ختلاف لفظها ومعناهما واللام مقوية
لضعف العامل بفرعيته وفي تعلقها خلاف في المغني هـ
لابن هشام وغيره كابي عمرو بن العلاء المازني النحوي
المقرئ احد القراء السبعة المشهورين وعيسى ابن
عمر الثقفي ابو عمر مولى خالد بن الوليد نزل في ثقيف هـ
فنسب اليهم تلميذا ابي عمرو والخليل بن احمد الازدي و
سيبويه تلميذ الخليل من ائمة البصريين ظرف في محل
الحال من ابي عمرو وما عطف عليه او الصفة لذلك وعلي ابن
حمزة الكسائي امام الكوفيين في النحو واللغة واحد
القراء السبعة وسمي الكسائي لانه احرم في كساء وقيل
لغير ذلك ويحيى بن زياد الفراء بفتح الفاء وتشديد
الراء علم الكوفيين بالنحو بعد ذلك الكسائي وعلي ابن المبارك
وقيل ابن الحسن بل ابو البركات المعروف بالاحمر صاحب
الكسائي وهشام ابن معوية الضرير احد اعيان
اصحاب الكسائي من ائمة الكوفيين حاله حال الظرف قبله
لم يجعلوا ذلك المذكور عن مالك ونبههم على ذلك

المتأخرون

المتأخرون من الفرقتين البصريين والكوفيين غاية
بوجه من تقديمهم في الذكر تقديمهم في القدر على الاصل
في مطابقة المباني للمعاني ولذا كان كثير من المتأخرين
لا يخرج عن مذاهب البصريين كابن عصفور على ما ذكره
ابن هشام قال وقلده في ذلك ابو حيان اما ابن مالك فلقوة
اجتهاده في الغالب لا يتقيدهم على ان الحق كما قال ابن هشام
لا يتقيد بهم كذا في الجامع الصغير النحوي للشيخ احمد ميل
العلوي وسيأتي في هذا المقام مزيد في آخر الكتاب الطالع
وغيرهم بالرفع عطفا على المتأخرين من نحاة جمع ناح كقضاة
في جمع قاض الاقاليم جمع اقليم قال في المصباح ماخوذ من
قلامة الظفر لانه قطعة من الارض قال الازهري واحسبه
عربيا وقال ابن الحواليقي ليس بعربي محض والاقاليم عند
اهل الحساب سبعة كل اقليم يمتد من المغرب الى نهاية المشرق
طولا وتكون تحت مدار شعاعه احوال البقاع التي فيه
واما في العرف فالاقليم ما يختص باسم ويتميز به عن غيره
كمصر اقليم والشام اقليم واليمن اقليم انتهى لنحاة بغداد
البلد المعروف فيه اثنى عشرة لغة اوردتها في المحكم المحتاد
بتاريخ بغداد واهل الاندلس قال النووي في التهذيب
يقال بفتح الهمزة والدال هذا هو المشهور وحكي ضمهما
ولم يذكر ابو الفتح الهمداني الا الضم فيهما قال حلي عن بعضهم
انه فعلل وهذا مثال لم يحك عليه غيره من الكلام
علما وقيل انفعل واشتقاقه من الدلس وهو الظلمة
انتهى وحاصل خلاصة كلام ابي حيان انعقد الاجماع

الفعل منهم على تركه فما فعله ابن مالك مخالف لذلك **وقد جرى الكلام في ذلك** اي منع الاستدلال لذلك **مع بعض المتاخرين الاذكيا** جمع ذاكي والذكاء قوة الفطنة وحدة من جرى منهم الكلام معهم في ذلك وهو محمل له ولاقرانه ولا يخفى ما فيه فقال انما ترك العمل اي بالعربية ذلك الاثبات لعدم وثوقهم ان ذلك المروي من لفظ الحديث لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم لجواز الرواية بالمعنى العالم بمدلولات الالفاظ ومواقعها فلعل اللفظ المروي من تفسير الراوي وهواه للنبي صلى الله عليه وسلم لانه المعنى لغة اذ لو وقعوا بذلك من غير تغيير له صح من الرواة لجرى الحديث يجري بفتح الميم مكان الجريان او ضمها عند رمي اي جريان القرآن في اثبات القواعد الكلية النحوية لانه صلى الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد وفي الحديث المرفوع ان لغته اعلى لغة كانت فدرست فجاء بها جبريل فحفظها فحفظتها والظرف متعلق بجرى لانه اقوى في العمل من جرى واذا كان طالبا له من حيث المعنى وقد قال الكشاف ان قلت الظرف متعلق بماذا ابتدعالم بدعوة اي في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة من الارض قلت اذا جاءهم الله تلزمهم معضل اي التعلق بالفعل لانه الله ضل فيه المصدر فاذا وجد تعلق به **وانما كان ذلك الترك** للاستدلال به في الاثبات المذكور **لامرين احدهما** ان الرواة للحديث **جوزوا النقل بالمعنى** اي راوجوازه وفعلوه عند شرطه السابق والجواز عند ذكر احد الاقوال في المسئلة **فنجد** الفاء للتعقيب

قوله ولاقرانه الواو فيه وفيما بعده بمعنى مع منه اه

اي العرب لان الضاد من خواص لغتهم منه اه

للحد

قصة

قصة واحدة في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل اي بالبناء للمفعول اي تلك القصة **بتلك الالفاظ** المنقولة لاختلافها في الرواة فيها **جميعا** بل الواقع احدها والباقي بالمعنى لاتحاد القصة **نحو ما روي** بالبناء للمفعول وفي التعبير به نظر لما تقرر في علوم الاثر كما تقدم ان طريق نقل الحديث من غير ذكر اصناد الجزم بعروه لقائله ان كان مقبولا والتمريض ان كان بخلافه وما هو في الصحيح معظمه فكان حقه نحو ما جاء **من قوله** صلى الله عليه وسلم لان الضمير عايد له صلى الله عليه وسلم وعند ذكره ولو بعود الضمير اليه تطلب الصلاة والسلام عليه بل اوجبها جمع من كل من المذاهب الاربعة ولعل اسقاط الصلاة من الكاتب له من المصنف **زوجتكها** والخاطب من طلب تزويجها ولم عنده من الدنيا هو اي ازاره الا انه كان يحفظ سورا من القرآن بما معك من القرآن ملكتنها بما معك اي من القرآن اي حذها بما معك وبهذين احتج الحنفية انعقاد النكاح بغير لفظ التزويج والانكاح وحمله الشافعية على انه من تغيير الراوي وتغييره وغيره كل ذلك اللفظ المذكور واختلافه طرقه والفاظ رواياته عن الالفاظ الواردة في هذه القصة مما لا يتعلق الغرض ببيانه لحصوله بذكر بعض الفاظ القصة فيعلم على ما يقيسا مصدر مؤكد انه صلى الله عليه وسلم جعله دعايته معتنى اهم اذ وجدها او مسابقة للدعا بصونها او خبرية حالية لازمة لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ المتعددة المتغايرة وانه ما اتى بكل منها لان ذلك حشو له يدعوا اليه داع والنبي

الألوكة
www.alukah.net

صلى الله عليه وسلم مورد لكل مقام هقه بل لا يجزم بانه
قال بجمعها الحكمة عنه اذ يحتمل انه قال لفظا معقول المعنى
وان كان مخرد الله يودي مودي الجملة فاشبه ه

• قول الشاعر •

وقصيدة تاتي الملوك غريبة • قد قلتها ليقال من ذا قالها

او من القول معنى الايجاد والله ولد اولي لما في كون التقدير
سماعيا او قياسيا من الخلاف والمختار الاول ويجوز ان
يكون بمعنى رأيا صبه بمعناه مراد فا لهذه الالفاظ المرويه
مما تقدم بعضها غيرها حال من لفظا او صفة له لعدم تعرفه
لتوغله في الابهام فاتت الرواة بالمرادف مما ذكروه
ولم تات بلفظه الصادر منه اذ المعنى هو المطلوب
واللفظ وسيلة اليه غير مطلوب بالذات ولا سما
بكسر الهملة وتشديد التحتية ويجوز تخفيفها وفتح الهملة
مع تشديد التحتية لغة قال ابن جني يجوز كون ما زايدة
فيجر ما بعدها بسبي على الاضافة وكونها بمعنى الذي اي وكذا
بمعنى سبي فيرفع خبر محذوف هو هو واجاز قوم النصب
على الاستثناء وليس بالجيد قال الوالد ولا يستعمل الا مع الجحد
فلا تقول جاني القوم سما زيد حتى تاتي لا لانه كالاستثنا
وقال ابن يعيش كذلك وكذلك صاحب البارع قال وهو
منصوب بالنفي قال الخطيب التبريزي والازهري
ونقل السخاوي عن ثعلب من استعمله بخلاف
ما قال امرئ القيس •

ولا سيما يوم بدارة جلجل • فنقدا خطا بغير لا ووجهه

ان

لعله بجر

انه سيما للترجيح ما بعدها على ما قبلها فيكون مخرجا
عن حاداة الى التفصيل قال ابن الحاجب وله يستثنون
بها الا من يريدون تعظيمه قال السخاوي ايضا فيه ايذان
بان فيه فضيلة ليست لغيره ولو قلت سما بغير نفي
اقتضى التسوية وبقي المعنى على التشبيه فلا يفي
بمدح وتعظيم وسيما منصوب به كما مر فلا يجوز حذف
العامل وابقاء عمله الا شاذا فلا في لا سيما بمنزلتها في لا رجل
في الدار فهي المعدة للنفي وربما حذفت في الشعر
وهي مرادة ويقرب منه قول ابن المراح وبعضهم سيما
كذا ابو حنة من المصباح المنير مع تقادم السماع فان
الحفظ خوان ولا سيما مع طول الازمان وعدم ضبطه
اي الحديث المسموع بالكتابة التي هي قيد العلوم
العلم صيد والكتابة قيده • فقد صيودك بالعقود
الواثقة والا تكال على الحفظ معطوف على تقادم
وذلك لان الا تكال عليه يفضي لعدم مراجعة المحفوظ
اعتمادا على قوة الحافظة والحفظ خوان قال المتقون
المتقنون راجع القول واعلم ما تقول والضابط
ضبط مصدر منهم اي من الرواة من ضبط المعنى
الذي للحديث وعليه مدار حتى ان البيهقي والبغوي
يخرجان الحديث بلفظ غير ما في الصحيح على حسب روايته
اسنادهما ويعزوانه اليه مريدين معناه واصله ولذا
لا يجزي بذلك اللفظ للصحيح حتى يقابل بما فيه واما ضبط
الالفاظ مع هيأتها وعوارضها فيعد جدا بكسر الجيم

الألوكة
www.alukah.net

وقف ـــــــ سرقت بروق الاكراد

اي نهاية ومبالغة قال ابن السكيت ولا تفتح الجيم لا سيما
في الاحاديث اسم جمع حديث او جمع لم شذوذا او جمع
احدوثة مراد بها الحديث الطوال بكسر الطا المهملة وهو
تخفيف الواو وقد قال سفيان بتثليث اوله الثوري
بفتح المثلثة وسكون الواو وبسبة لثور بطن من همدان
ومن عبد مناف كذا في اللب اللهم ان قلت ان احدثكم حديثا
كما سمعت اي بلفظه فلا تصدقوني لعسر ذلك انما هو اي الحدث
به المعنى والعبارة المودية له تارة تؤديها وتارة تقصر عنها
بما يقوم مقامها ومن نظره اعتبر في روايات الحديث
ادنى اقل نظر اعتبار علم العلم اللسن الذي بداخله
لغوته شكوه لاحتمال انهم اي الرواة انما يروون الحديث
بالمعنى لغلبة الاختلاف في الالفاظ الروايات مع اتحاد معناها
الامر الثاني من اسباب عدم الاعتداد به انه وقع اللحن
باسكان الحا مخالفة العرب في قوانينها في التغيير كثيرا
كثيرا وقوعا بينا وكان كثيرا انما روي من
الحديث وقوعه فيه لان كثيرا من الرواة كانوا
غير عرب بالطبع لانهم اعاجم وله بالتطبع لكونهم لا
يعلمون لسان العرب المدلول عليه بصناعة النحو
بكسر الصاد العلم الحاصل بالتمرين كما مر فلم تعقد العربية
فيهم بوجهيها وقع اللحن في كلامهم وهم اي الرواة
لا يعلمون ذلك لجهلهم بالعربية ومن جهل شيئا لا يدري
اذا خالفه ولذا قال شعبة ان احوف ما اخاف على طالب
الحديث اذا لم يعرف النحو ان يدخل في جملة قوله صلى الله

عليه

التغيير

عليه وسلم من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار
لانه صلى الله عليه وسلم كان يلحن والجملة الاسمية حال وقد
وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح اما النحو تنافر او ضعف
تالبق من لسان العرب وتعلم معاشر النحاة فطفا غير تمك
هو علم اليقين الا انه غير التحبير تفنن فانه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس وفي الحديث على كلام
فيه الصحيح انه موضوع لفظا وكان معناه ثابتا انا افصح
من نطق بالضاد وفي حديث اخر انا اعربهم اسماعيل كان
قد درست لغاتي فجاءني بها جبريل فحفظتها فلم يكن يتكلم الا بها
فصح اللغات واحسن الترتيب واشهرها في الاستعمال
واجزلها بالجيم والزاي اي اعظمها وهذا ممنوع بل اللازم
لكلامه الفصاحة اما الترامه لكل فصيح واذ كانت له ملكة ذلك
فغير ملتزم وذلك غير ملتزم في التنزيل المعجز فكيف واذا
تكلم بغير لغته الا حق هو سلوكها المشتملة على ما قدمه
فانها ستكلم بذلك مع اهل تلك اللغة على طريقة الاعجاز
وخرق العادة ان التكلم بغير لغة الانسان خرق عادة
وقد جرى لكثير من ورثته صلى الله عليه وسلم اتباعا
له ذلك كرامة لهم فقد نقل عن الشيخ عبد الكبير الحضرمي
انه لما لقي الخوجة بها الدين تعشقد ولم يكن غير هما كلمة
بالفارسية وفهم ما يجالطه بها حتى جا من يترجم بينهما
وعلى طريق تعليم الله له من غير معلم وفي حديث
ضعيف عن علي رضي الله عنه انه قال للنبي صلى الله عليه
وسلم وقد راه يكلم العرب بلغاتهم المختلفة المتباينة

الألوكة
www.alukah.net

يا رسول الله نحن نتوأب واحد ونشأنا في بلد واحد وإنك
تكلم العرب بلسان ما تفهم أكثره فقال إن الله عز وجل
أدبني فأحسن تأديبي ونشأت في بني سعد بن بكر وأخرج
أبو نعيم عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال يا رسول
الله مالك أفصحنا ولم تخرج من بين أظهرنا فقال كانت
لغة إسماعيل قد درست فجاءني بها جبريل فحفظتها ولا هم
مخالغة بين هذا وقوله ألهم من غير معلم لأن جبريل سفير
إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بما علمه مولاه ﷻ أثر له فيه
وإسناد التعليم إليه في آية علمه شديد القوى يأبى أن
المراد بشديد القوى من الإسناد إلى السبب والمصنف
يعني ابن مالك مصنف التسهيل قال فيه للعهد الحضوري
قد أكثر من الاستدلال القواعد النحوية بما ورد في
الأثر بفتح أوليه مراد في الحديث متعقبا في ترك
الاستدلال في ذلك وهو حال من فاعل أكثر بزعمة مثلثة
الزاي وفتحها تفريق وضمها لا سد وكسرها بعض قبح
أي بطله ويطلق الزعم بمعنى القول المحقق ومنه قول
أم هاني بنت أبي طالب زعم ابن أبي طالب أخاها عليا
أنه قاتل فلانا رجله أجارته الحديث والأحسن أن يحمل
عليه ما هنا على النحويين متعلق بمتعقب وما بعد
النظر في ذلك أي ما يبذل الجهد في الاستقصاء والتحرير وفي
المصباح أبعن الغرض إبعانا بتاعد في حدوه ومنه
أبعن في الطلب بالغ في الاستقصاء والتعاني ولا صحب
من له التمييز هذا مبني على زعم أبي حيان أن ابن مالك

لم

لم يلازم المشايخ أي أخذ العلم بجودة فهمه وقوة ذكائه
وشدة ذهنه وقد قال قاضي القضاة في جواز الطلاق
خلافا لبيشته في شرح إيضاح المناهج والله صح جوازه
بدر الدين ابن جماعة الكناني المقدسي والد العز ابن
جماعة وكان معطوفا على قال أو حال من فاعل يأمرهم
قدم من أخذ العلم عن ابن مالك وكان من المتقنين المتقنين
قلت له يا سيدي فيه تعظيم المشايخ في خطابهم والتأدب
معهم في محاوراتهم وإطلاق السيد على غير الله والتواضع
إذا أتى بضمير المتكلم وحده هذا الحديث تابع لهذا ائتلف له
أو عطف بيان أو بدل على الخلاف في رواته بضم الراجع راد
كقراءة جمع غاز وهو مبتدأ خبره لا عاجم ويجوز العكس
جمع الأعجم في القاموس الأعجم من لا يفصح كالأعجمي والأعرج
وفي المصباح العجم بفتحتين خلاف العرب والعجم بوزن قفل
لغة فيه الواحد عجمي كزنجي زنج وزنجي غالبا للموحدة وينسب
للعجم أيضا بالياء فيقال رجل عجمي منسوب إليهم وفي القاموس
العجم جنسه العجم وإن أفصح جمعه عجم وأعجم فلان الكلام
ذهب به إلى العجمة وواقع فيه من رأيتهم من فيه للتبعيض
أو لابتدا أو للسببية وفاعل وقع ما لم يتعلم بالبناء للمفعول
أي ليس من لفظ الرسول للحن أو للخروج عن الفصاحة
أو البلاغة ويكره إطلاق الرسول من غير إضافة الله تعالى
على النبي صلى الله عليه وسلم تأدبا معه نقله البيهقي عن الشافعي
وله يشكل قوله تعالى يا أيها الرسول لأن خطاب الله
تعالى شريف كيف كان والجملة الفعلية حالية مما قبله

علمها التنبيه والله سبحانه فلم يجب بشيء سكوتة عن الجواب يحتمل ان وضوح الامر عنده لا يحتاج عنه فان الاصل عدم التغيير وما يوجد فيه مما قد يستدل على ظواهر العربية والبلاغة موول ولكونه لم يخرجوا لها ولكونه يتبين صواب ما عليه الجمهور وهو بعيد جدا اذ لو كان كذلك لرجع عنه اليه فان الظن به لجلالة قدره وفلق بحره ان لا يتمادى على الباطل بعد ان يتبين له وقال ابو حيان اعاد ذكره لبعد العهد به لطول الكلام المنقول عنه المردود لفظه والاعادة عند الطول معهودة في الكتاب والسنة قال تعالى ايعدكم انكم اذا متم وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فانكم الثاني تاكيد لله ولكن لطول الفصل بينه وبين خبره اعاد المعنى استقصيت الكلام في هذه المسئلة هي المطلب الذي يبرهن عليه في العلم ليلا يقول مبتدا انتم فاعلم ان الابتدا والمبتدي من لم يحصل شيئا من العلم والمتوسط من حصل جانبا منه الا انه لا يستقل بالتصوير واقامة الدليل والمنتهي من قدر على ذين والله فلان امتها للعلم املا ما يال حاة النحويين مبتدا وخبر وجملة يبتدئون بقولهم العرب في محل الحال من المضاف اليه لكون الجزء قال ابو حيان في البحر العرب بفتحتين جمع عربي كروم وروي وقيهم المسلم والكافر ولا يستدلون عطف على الجملة الفعلية الحالية قبلها بما روي بصيغة المفعول في الحديث مطلقا المروي بنقل العدول من لهم ملكة العدالة استقبال الاوامر واجتناب النواهي والمروءة التخلف امثالهم في المكان

كالبخاري ومسلم واضرابهما امثالهما من الحفاظ الضابطين الثقات فمن طالع ما ذكرناه من هذا الكلام ادرك عرف السبب الذي لاجله لم تنشد النحاة انتهى كلام ابي حيان بلفظه ان من غير تصرف فيه وقال ابو الحسن علي ابن محمد الكناني الاشبيلي المضايع بالمعجمة وبعد الهمزة عين مهملة في شرح الجمل للزجاج نحو ترا الراويه للمحدثين بالمعنى بشرطها عند علمائنا الاثر هو السبب عندي في ترك الاية كسيبويه وغيره ممن مر في كلام ابي حيان الا مفعول ترك على اثبات اللغة المراد بها علم العربية افرادا وتركيبا الا علم اللغة فذلك يعبر عنه بمثبت اللغة بالحديث لانا احتمال التغيير من رواته لا ترله عن مرتبته لولا ذلك اذ هو كلام الافصح واعمد وفي ذلك الا بثبات على الغرابة ولو بغرابة شاذة وصحيح النقل عن العرب ولو كان المتكلم كافرا بل او مجنونا فقد احتجوا باشعارهم كما في المزهر ولولا تصريح العلما بجواز النقل بالمعنى في الحديث للعارف بدلولات الالفاظ ومقاماتها لكان اولى المقدم في الاثبات للغة فصيح اللغة وعطف عليه عطف بيان كلام النبي صلى الله عليه وسلم لانه افصح العرب لا بد ابي في فصاحته ولا سيما في باب لغة سمعت عليه الفصاحة فطاقتها وعقدت عليه الملة عقدا واتما لا مراء في ذلك ولا شك

كيف ترقى رقيك الانبياء ... يا سماء ما طاولتها سماء

انت بمصباح كل فضل فما انـ ... ـت تصدر الا عن ضوئك الاضوا

قال ابن الضايع وعلي ابن محمد بن علي بن محمد ابو الحسن

ابنا خروف بفتح المعجمة وتخفيف الراء آخره فاء اللذلي
يستشهد كثيرا بالحديث فان كان استشهد على وجه
الاستظهار اي طلب ظهور غيره من قرآن او كلام عربي
والتبرك التيمن بالملفظ المروي فيه من الحديث فعلم
حسن للتبرك بالآثار وانها محل اليمن والبركة وان كان
استشهد بذلك بري يعتقد ان من كان قبله من النحاة
اغفل ترك اهمالا لخبر وجب عليه اي على ابن
خروف او على من قبله استدراكه فعمل لذلك فلقي
كما راى من الاعمال والمحاجة للاستدراك وجملة بري
حال وخبر كان محذوفة اختصارا لدلالة السياق والسياق
عليه ويجوز كونه خبر كان ولا حذف انتهى ومثل ذلك المقدر
المذكور للدليل على القرآن واللفظ العربي قول صاحب
ثمار الصناعة بكسر المثلثة جمع ثمرة جنتها والمراد من
الصناعة هذا علم النحو وصاحب الثمار هو الدينوري الجليس
كما ياتي في القياس ان شاء الله تعالى النحو علم قواعد
مستنبطة مستخرج بالاجتهاد من استقراء العرب احترز
بما ذكر عما يعلم بالقياس والاستقراء تتبع الجزئيات الاثبات
امر كلي من كلام الله تعالى الاضافة فيه للعهد والمراد به
القرآن بجميع وجوه قراآته ولو شاذة اذ سندها
مقبول كما مر وكلام فصحا العرب فقصره اي الدليل
المستنبط علم النحو من استقرائه عليها اي القرآن
والكلام العربي الفصيح ولم يذكر الحديث لاحتمال المذكور
من كونه الملفظ للراوي لا للمروي عنه نعم بفتح اولهما

وسكون آخره كلمة يستهلها المد ونون في الاستدراك
اي استدراك من عموم ما مر ان النحاة اجمعوا اجمع
لم يثبتوا القواعد بالحديث بقوله اعتمد عليه على الاثبات
لها به صاحب البديع فقال في اصل التفضيل
لا يلتفت بالبناء للمفعول وناب فاعله الى قول من قال
انه لا يعمل اعني التفضيل لانه القرآن والا خبار والا
اشعار نطقت بعمله عند وجود شرط عمله فيه ثم
اورد ايات جاء فيها ذلك منها قوله تعالى الله اعلم حيث
يجعل رسالاته فاعرب حيث مفعوله به لا علم واياه هو
الجمهور وجعلوه مفعول فعل محذوف تدل عليه
ما علم لانه اي يعلم مكان جعلها وقوله تعالى ليستطرا بها
ازكى طعاما فطعاما تمييز محول اي اي طعامها ازكى
فطعاما منصوب به عنده لما ذكر اولا نه فاعل معنى به
وقوله تعالى والله احق ان تخشاه والله ورسوله احق
ان يرضوه على المشهور من حرف الجر تدل ان وفي عمله
بعد حذفه قولان النصب مفعوله به والجر اخذا للكاف
كما كان ولم اقف على اية فيها اعمال افعل التفضيل فيتامل
قول المستف ثم اورد ايات قال والظاهر هو وما بعده
ومن الاخبار النبوية الواردة في اعماله حديث
ما من ايام احب الى الله فيها الصوم كذا والمعروف كما في
جمع الجوامع ما من ايام احب الى الله العمل منه في عشر
ذي الحجة فرفع ما حب العمل الصوم لوجود شرطه فيه
وهو انه مفضل على نفسه باعتبارين واقع بين ضميرين

ثانيهما له والاخر الموصوف بعدي والحديث ذكره البخاري
وذكر ما استشهد به من الحديث دون ما استشهد به
من القرآن وكلام العرب لجريانهما على المعتاد والخلاف
انما هو في ذلك وظاهر التمثيل بالحديث ان الكلام في رفع
افعال الفاعلة الظاهر وتبعه ان رفعه لم يجئ في التنزيل
وآية فصلت عن آيات مطلقة تحمله فلذا اهمله كله قال
المصنف ومما يدل لصحة ما ذهب اليه ابن الصائغ
ثبوت لغة اكلوني البراغيث من لحوق علامة
التثنية او الجمع للعامل عند تثنية او جمع فاعله بحديث
الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة
بالنهار والاكثر من ذلك الا استشهاد لها به حتى
غاية لله كثار اي الا ان صار تتميمها لغة يتعاقبون
لورود الحديث عليها ظاهرا وقد استدل به تبعا له الامام عبد
الرحمن بن عبد الله السهيلي صاحب الروض الانف وغيره
ثم قال لكني اقول ان الواو فيه علامة اضمار لان
اي الحديث المستدل به حديث مختصر رواه البزار بالزاي
والراء بينهما الحاء مطولا محررا من التحرير والتحرير
الوصفان بصيغة اسم المفعول فقال البزار فيه اي
الحديث ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم فالواو ضمير جماعة
الذكور عايد لله ملائكة رابط لجملة الخبر باسم ان وقوله ملائكة
بالليل مبتدأ والخبر محذوف لدلالة المقام عليه اي يتعاقبون
فيكم بالليل وملائكة بالنهار فله شاهد في الحديث للعلم عن
المذكورة

المذكورة وقال ابن الانباري في الانصاف في مسايل
الخلاف في ممنع ان في خبر كاد واما حديث كاد الفقر
ان يكون كفرا وكاد الحسد ان يكون سبق القدر رواه
ابو نعيم في الحلية من حديث انس مرفوعا اذا دخل ان
في خبر كاد فانه ابى الحديث لما ذكر من تغييرات الرواة
صلى الله عليه وسلم افصح من نطق بالضاد ابى العجمة
وهم العرب له خصائصها بلغتهم وفي النوضيح لان مالكا
بعد ذكر حديث عمر ما كدت ان اصلي العصر حتى كادت الشمس
ان تغرب وقول مالك كما كدنا ان نصل لمنازلنا وقول بعض
الصحابة عن البرد حتى كادت ان تتفجع وقول جبير ابن
مطعم كاد قلبي ان يطير بالخطه تضمنت هذه الاحاديث
وقوع خبر كاد مقرونا بان وهو مما خفي على اكثر النحويين
ابى وقوعه في كلام لا ضرورة فيه والصحيح جواز وقوعه
الا ان وقوعه غير مقرون بان اكثر واشهر من وقوعه
مقرونا بها ولذا لم يقع في التنزيل الا مجردا منها وهو لا
يمنع وقوع ذلك مقرونا بها في غيره واستعماله قياسا
ومنع اقترانه بها في خبر افعال الشروع للمنافاة وله مناقاة
في المقاربة بل يوكد مقتضاها فانها تقتضي الاستقبال
وذلك مطلوب لما نحن بصدده فاذا انضم لهذا القليل
استعمال فصيح ونقل صحيح كما في الاحاديث المذكورة تاكدا
ولم يوجد لمخالفيه سبيل وقد اجتمع الوجهان في قول
عمر ما كدت اذا اصلي العصر حتى كادت الشمس ان تغرب
وفي قوله صلى الله عليه وسلم كاد الحسد ان يغلب القدر

www.alukah.net

وكاد الفخر ان يكون كفرا والذي سلكه النووي في شرح مسلم
اتباع طريق شيخه ابن مالك وكذا كثير من المتاخرين و
قال بعضهم في ترجيحه وانه يستشهد للحديث مطلقا وعلله
بان الصحابة رضي الله عنهم كانوا من الفصحا البلغا وهم قد
التزموا عند رواية الحديث بالمعنى ان يورد وا احسنه
في افصح عبارة واحسن سبك فيراعون فيه قواعد الفصاحة
والبلاغة فيكون كلامهم معتبرا بكلامه عليه الصلاة والسلام
كيف وذهب جمع من المحدثين الى انه لا يجوز الرواية بالمعنى
الا لمن احاط بجميع دقائق علم اللغة وكانت جميع المحسنات
الخافية بافهامها على ذكر منه فيراعيها في نظم كلامه وهو
الا قل فلا يجوز له روايته بالمعنى انتهى وقال بعضهم وفتح
احتمال التغيير والتصرف في التغيير يودي الى خرق
جدا لا حكام في جميع الاحكام لان المخالف مثلا يقول
لمخالفه المستدل عليه في حكم بلفظ حديث لعل بهذا اللفظ
من الراوي على حسب فهمه وليتبين لفظ الحديث كذلك فلا
يستقيم لك الاستدلال بذلك وفي ذلك ما لا يخفى والله
اعلم وفي شرح الجامع الصغير للشيخ اسماعيل العلوي
واجاب العلامة سراج الدين البلقيني عن ابن مالك بان
ما ذكره من الاحاديث في القواعد النحوية ليس للاثبات
بل للاستشهاد فانه يجد الشواهد من كلام العرب لما يقوله
فيأتي بالحديث للاعتضاد له لا للاثبات قاعدة نحوية
بمجرد ذلك واجاب العلامة ابن خلدون المالكي بوجوه
احسنها ان تدوين الاحاديث كان في الصدر الاول قبل

فساد

فساد الحديثية والتبديل على تقدير ثبوته انما كان ممن
يوثق به يحتاج بكلامه مما فيه تبديل لفظ يخل الاحتجاج
به يلحظ كذلك انتهى وفي كل الجوابين ما لا يخفى لان ابا
حيان يعترض على ابن مالك اثبات القواعد النحوية بالحديث
لا تاييد بها به وقد اختار ابن الضائع ان الاعتراض على من لم
يجب بذلك قاعدة فكلام السراج البلقيني مصادم في المعنى
المدعى وكون الامر مما يختلف فيه المعترض قائله الى ما
لا يخفى فيه ودعوى ابن خلدون ان تدوين السنة من
قبل تغير الالسنة في انحاء المنع فما حصل التدوين الا
في عصر التابعين وبعيد فقد اختلطت اللغة
والرواية بالمعنى لم يقف على اوليك الاقوام بل جاءت
ايد اشرطها فاذ ذاك احتمال تكن بالنظر اليه ما اشرنا
اليه من الخرق اذا اتضح لا يمكن رفعه والله اعلم

فصل واما كلام العرب الوارد عنهم **فيحتج**
بالبناء للمفعول منه **بما ثبت عن الفصحا** احد الطرفين
الاول ولين ناب الفاعل واثنان عنهم حالا ولغو متعلق
ثم ثبت الخبر في العزيز المحتج بكلامهم الفصاحة
فاقتضى ان جرى كلامه على علم النحو الا ان فيه غرابة
او تنافرا لا يحتج به في اثبات مخلف امر لم يثبت عن
غيره **الموثوق بعربيتهم** بالعلم بها بالاستفاضة
او بنقل العدول او جزم عارف معتد بها **قال ابو نصر**
اسحاق ابن ابراهيم **الفارابي** بالفاء والراء
الموحدة نسبة لمدينة طرف الشاش كما في اللب صاحب

ديوان الادب في اللغة وخالف الجوهري صاحب الصحاح
في اول كتابه المسمى بالالفاظ والحروف كانت
قريش ولد النضر ابن كنانة على الصحيح اجود
العرب انتقادا للافصح من الالفاظ في قوته في اصابها
واسلمها على اللسان له فصحتها عند النطق لان ما
في النطق به مخفوفة جوازه شا واحسنها مسموعا لانه
ادخل في النفس ابنتها اتواها ابانة اظهارا عما في النفس من
المعاني ولا عمتا لكلامهم على ما ذكر جابه التنزيل قال ابن
فارس في فقه اللغة عن اسماعيل بن ابي عبيد الله
قال اجمع علماؤنا بكلام العرب والرواية لاشعارهم والعلم
بلغاتهم وايامهم ومحالهم ان قريشا افصح العرب السنة و
اصفاهم لغة وذلك ان الله تعالى اختارهم من جميع
العرب واختار منهم محمد صلى الله عليه وسلم فجعل قريشا
قطان حرمه وولاة بيته فكانت وفود العرب حجاجها
وهم يفدون لذلك للحج ويتحاكمون الى قريش وكانت قريش
مع فصاحتها وحسن لغاتها ورقة السنتها اذا انتهم
الوفود من العرب تخير وا من كلامهم واشعارهم احسن
لغاتهم واصفى كلامهم فاجتمع ما تخيروا من تلك اللغات
الى سلائقهم التي طبعوا عليها فصار وا بذلك افصح العرب
الا ترى انك لا تجد في كلامهم عنعنة تميم ولا عجرفية
قيس ولا كشكشة ربيعة ولا كسكسة
هوازن ولا تضجع قيس وعجرفيه ضبة وفش ا
بكسر

بكسر اوايل الافعال المضارعة والقبائل الذين عنهم نقلت
العربية لبنايهم وبهم في طرفيهم اقتدى بالبناء للمفعول
اتبع وعنهم اي القبائل اخذ بالبناء للمفعول الثاني
العربي الكامل لكمال فصاحتهم من بين قبايل العرب
له رجحية لغتهم لما مر والقبايل جمع قبيلة وهم كما قال في المجمع
بنو اب واحد وعند علماء النسب ذو طبقات قبيلة
فعشيرة فعمارة فعفيصله فقذهم اي قبايل قريش
قيس وتميم واسد فان هؤلا القبايل الثلاث
من العرب هم ضمير فصل للحصر عنهم له غير اكثر
من اللغط العربي ومعظمه عطف تفسيري وهو
عليهم اتكل بالبناء للمفعول في الغريب الذي لا يكون
واضح المعنى لعلة استعماله وفي الاعراب للكلام
وفي التصريف للكلمات فهو لهذه القبايل لهم له
مكانة بالنسبة لمن بعدهم ثم يليهم هذيل بالتصغير
واعجام الذال وبعض كنانة بكسر الكاف وتخفيف
النون وبعض الطائيين نسبة لطي كنسبة
ولم يوخذ اللغط العربي من غيرهم غير هذه القبايل
من سائر قبايلهم اي العرب في الامم الاغلب
له يستكمل اعمالا ان عمل لشيء في لغة الغالب وبالجملة اي
المخلصة فكلهم اي الثلاثة لم يوخذ اللغط العربي
عن حضري ساكن الحاضرة لانها محل اجتماع الناس
من الجوانب واختلاط اللغات واختلال لها فط بفتح
القاف وتشديد الطا المهملة وضمها ظرف لما مضى من الزمان

الألوكة
www.alukah.net

ولا عن أسكان البراري ممن يسكن
اطراف بلادهم من بيان لسكان ووصف البلاد
بقوله التي تحاذي سائر الامم الذين حولهم
اي العرب ومنازلهم من الحاضرة لمنازل القبط وفارس
مصر فانها اي الشان لم يوجد بالبنا للمفعول من لحم
بفتح اللام واسكان المهملة من غير الكما في القاموس
حي باليمن ولا من جذام بضم الجيم وتخفيف
المعجمة في القاموس هم قبيلة بحالل خشعم من معد
انتهى فانهم جمع باعتبار المعنى كانوا مجاورين
منازلين لاهل مصر والقبط بكسر القاف وسكون
الموحدة واخره مهملة قال في المصباح نصارى مصر
الواحد قبطي على القياس ولا من قضاعة بضم
القاف وتخفيف المعجمة والمهملة في القاموس لقب عمرو
ابن مالك بن حمير يوجي بالمعنى لقب به لانضمامه
اي انضمامه عن قومه ولا من غسان اعاد النافي
والجار تاكيدا للكلام بفتح المعجمة وتشديد المهملة ابو
قبيلة ولا من اياد بكسر الهمزة وتخفيف التحتية
اخره مهملة منهم فيض من فاعدة وعلل عدم الاحد
عن هولا بقوله فانهم كانوا مجاورين لاهل الشام
وكانت سكنى الروم فاختلطت السنتهم واختلفت
لغتهم واكثرهم اي اهل الشام نصارى يقرون
في صلاتهم بغير العربية في المزهر يقرون
بالعبرانية

بالعبرانية ولا من ثعلب بفتح الفوقية وسكون المعجمة
وكسر اللام اخره موحدة والنمر بكسر فسكون
فانهم كانوا بالجزيرة اي جزيرة العرب مجاورين
لليونان وفي نسخ لليونانيين على الجمع على بلدهم
وبكر بفتح الموحدة ولا من تيم وسكون الكاف
للنبط بفتح النون والموحدة وبالمهملة وتقدم
النبطة في الصباح جيل من الناس كانوا ينزلون سواد
العراق والفرس بضم الفاء وسكون الراء اخره سين
مهملة جيل من الناس ويقال فيه فارس وتقدمت
اغلب ولا من عبد القيس الذين منهم وفد جواثا
لانهم كانوا مجاورين وهم بطن من ربيعة كما في ص
الصحيحين لانهم كانوا سكان البحرين علم بالغلبة
عن صنعة النسبة على جزيرة بافتة اي الاقرب
القطيف مخالطين للهند الجيل المعروف للناس
من الناس والفرس ولا من ازد عمان لمخالطتهم
الهند والفرس خالفين هذين فالاولين
السكنى بهذا المحل المذكور والمخالطة مع المحلين المذكورين
والاخرين المخالطة بهما فقط فعبارته هنا اخصر كما
حكاه في المزهر بقوله ولا من عبد القيس وازد عمان
لانهم كانوا بالبحرين مخالطين للهند والفرس فانهما
توهم مساواتهما وانهما في الاقامة لمة والمخالطة ولا من
اهل اليمن العرب النازلين به من يعرب وقحطان
اصلا منصوب على الظرفية اي في وقت من الاوقات وهذا
الظرف لم يحكه في المزهر لمخالفتهم للهند والحبشة
وبولادي الحبشة فيهم لما استولوا على بلادهم

الألوكة
www.alukah.net

وتكلموا بالكلهم كما هو مذكور في اول سيرة ابن اسحاق و
غيرها ولا من بني حنيفة الذين هم سبلة المتثى
وسكان اليمامة من غير بني حنيفة واليمامة هي
ارض العارض المعروف الان ولا من ثقيف اي قبيلة
والمراد القبيلة وقد بينت اصلها في كتاب اللطيف اللطائف
بفضل الطايف وسكان الطايف من غير ثقيف من
العرب والطايف الوادي وسمي به قيل لان جبريل ع
اقتلعه من ارض الشام بامر الله تعالى اجابة لدعا ابراهيم
عليه الصلاة والسلام بقوله وارزقهم من الثمرات ع
وطاف به بالبيت ثم وضعه عنه وقيل غير ذلك كما بينت
في الكتاب المذكور لحا لطنهم بحار بضم الفوقية وتشديد
الجيم جمع تاجر الام الواصلين من الاطراف اليهم للتجار
المقيمين عندهم فاختلطت بذلك السنتهم ولا من
حاضرة بلد الحجاز صادفوهم وهي مكة والمدينة
والطايف واليمامة ونحا لفتها كما في القاموس لان الذين
نقلوا اللغة صادفوا الحاضرة حين ابتدأوا اي
الناقلون ينقلوا لغة العرب لمن بعدهم فدخالطوا
غيرهم غير العرب من الامم من العجم والفرس الجملة
في محل المفعول لصادف اي وجدوهم مخالطين غيرهم
وقد فسدت تغيرت السنتهم عن صواب التعبير لما قام
بها من التغيير والتحريف والذي نقل اللغة واللسان
العربي عن هولا العرب المعتد بكلامهم لانهم
من الصمدات وابنتها ميرها ثابتة في كلام العرب
كما في المزهر وصيرها علما وصناعة علما حاصلا بالتمرن

هم اهل الكوفة والبصرة مدينتان مصرهما عمر ابن الخطاب
رضي الله عنه والاولى درثت والثانية باقية لكن
تحولت عن مكانها القديم فقط اي فحسب وجعله
بعضهم اسم فعل اي اقتطعت الزيادة عليهما فانتهى عما
هو ساكن الطا المهملة خففتها وقد اشبعت فيه
الكلام اول شرح عامل عوامل الحرجاني بين امصار
العرب في المصباح كل كورة يقسم فيها الفي والصدقات
قاله ابن فارس يذكر ويصرف ويؤنث فيمنع والجمع
امصار والي هنا اقتصر في المزهر المصانع يعيشون
ويرزقون الرعاية للمواشي والصيد للوحش و
للصوصية اخذ مال الغير خفية وصنايع اسم كان
والرعاية وما عطف عليها خبر ويجوز العكس وكانوا
اي هو لا المذكورون اقواهم نعوتا فلذا اضربوا
في الارض لاستقرا اللغة واقساهم قلوبا فلذا كانت
فيهم رعاية الابل واللصوصية واشدهم توحشا
لانهم لم يدا خلوا الحاضرة ومن ثم اعتدوا عليها وامنهم
جانبا لانهم يتزلون الفضا ويضع العربين الضال
والنمل واجبههم لان نقلوا بالبنا للفاعل لقوته
نقوسهم ولا نقلوا بالبنا للمفعول فلذا لم يمنعوا الجار
ويقول لحاد عن حالهم
وقام يذود الناس عنها بسيفه. وقال الا لا سربيل الهند
واعمرهم انقيادا اطاعة للملوك لتعرقهم
في البوادي واجفاهم الجيم اخلاقا جمع خلق بضمتين

الألوكة
www.alukah.net

اربعة فسكون اسم للمعنى المذكور بالبصيرة **واقلهم** لقوة نفوسهم **احتمالا** اي حملا والصيغة للمبالغة **للصبر** في المصباح هو كالصبر وزنا ومعنى **والذل** بكسر المعجمة وهو الذل بضم المعجمة اسم مصدر ذل ذلا من باب ضرب **ونقل ذلك** المذكور عن الفارابي **ابو حيان في شرح التسهيل معترضا به** بصيغة الفاعل حال من فاعل نقل والظرف متعلق به وبصيغة المفعول حال من المفعول والظرف نايب فاعله والاولى ان يقال للقام **عن ابن مالك** ايضا **حيث عنى** بالمهملة بانبا للمفعول وهو من الافعال التي لا تستعمل الا كذلك وقد بينتها في كتاب اتحاف الفاضل بمعرفة الفعل المبني لغير الفاعل **في كتبه** لغو متعلق بعني **نقل** متعلق به ايضا **طبخه لخم وخزاعة وقضاعة وغيرهم** ممن لا يحتج بلغتهم لما تقدم فيه **وقال** ابو حيان **لشيء ذكر** اي الا يحتاج بلغة من ذكر من عادته ان طريقة **امثله** قدوة **هذا لسان** علم النحو **اتم** ما ذكره في الاعتراض عليه **من الاعتماد في** الاستدلال للقواعد بالكلام العربي المذكور **على ما** كلام **رواه الثقات عنهم بالاسانيد المعتبرة** قال ابن فارس في فقه اللغة يوخذ جماعا من الرواة هم الثقاة ذوي الصدق والامانة ويتقي المظنون قال فليتحرى اخذ اللغة من اهل الامانة والثقة والصدق والعدالة قال ابن الانباري في اللمع يشترط كون الناقل عدلا رجلا كان او امراة حرا ام عبدا كما يشترط في نقل الحديث

انه بها معرفة تفسيره وتاويله فاشترط لذلك ما اشترط لنقله وان لم يكن في الفضيلة من مشكله فان كان الراوي فاسقا لم يقبل نقله قال ابن الانباري نقل اهل الاهواء مقبول في اللغة وغيرها الا المتدين بالكذب كالخطابيه **من بيان للمرديني نثرهم ونظمهم** ولا يعتبر تعدد الرواة ولا موافقة غير الراوي له **ونذ ونت** بالبنا للمفعول **دواوين** نايب فاعله **عن العرب العربا** هم ولد اسماعيل عليه السلام وعن ابن دحية العرب اقسام عاربة وعربا وهم الخلص وهم تسع قبايل من ولد ارم بن سام بن نوح وهي عاد وثمود وابيم وعبيد وطسم وجديس وعمليق وحرهم وديار ومنهم تعلم اسماعيل العربية والعرب المتعربة الذين ليسوا بخلص وهم بنو قحطان والعرب المستعربة وهم الذين ليسوا بخلص ايضا كما في الصحاح قال ابن دحية وهم ولد معد بن عدنان بن ازد الى انتهى **كديوان امرء القيس** قايد الشعرا يوم القيامة الى النار **لانه** اول من اجلم قوافيها كما في الحديث المرفوع رواه ابن عروبة في اوايل وابن عساكر وعند احمد من حديث ابي هريرة مرفوعا صاحب لوا الشعرا الى النار والراد منه ابن حجر الكندي الشاعر الجاهلي المشهور وفي المزهر امرء القيس جماعة بلغ بهم سبعة عشر نبذاهم بن ذكر **والطرماح** قال في القاموس بوزن السماح وهو ابو الجهم الشاعر انتهى وحروفهم مهملات وفي المزهر

الطرماح بن حكيم وزهير مصغرا وله زاي واخره راء
والد كعب بن زهير مادح النبي صلى الله عليه وسلم بالبردة
المخيبة وجرير بفتح الجيم والفرزدق كما في القاموس
بوزن سفرجل لقب همام بن غالب بن صعصعة انتهى
وهما من شعراء الاسلام وغيرهم من شعراء العرب
ومما يعتمد عليه في ذلك في الاستشهاد للقواعد
النحوية مصنفات الامام الاعظم محمد بن ادريس
الشافعي رضي الله عنه فقد كان من فصحاء العرب
فقد قال ابن شاكر صاحب مسالك الابصار في ممالك
الامصار في مناقبه اي الذي الفم فيها حدثنا محمد ابن
الحسن غالب بالغين المعجمة والموحدة حدثنا محمد ابن
الحسن بفتح اوليه المهملين الحراني بفتح المهملة الاولى
وتشديد الثانية نسبة لحران بلدة من بلاد الشام
حدثنا محمد بن احمد الهروي بفتح الهاء نسبة لهراة حدثنا
زكريا بن يحيى الساجي بالمهملة وبعد الالف جيم
حدثنا جعفر بن محمد هو فيما الواسطي المطوح نزيل
بغداد او ابن شاكر الصابغ البغدادي فهما في طبقة
واحدة طبقة اوساط الاخذين عن اتباع التابعين
واحد في طبقة كبار الاخذين عمن ذكر قال جعفر قال
احمد بن حنبل كلام الشافعي في اللغة حجة لانه
عربي لغته سالمة من التغيير واول ما جاء عنه مما فيه
مدخل في كتب مناقبه واحسنها كتاب الرازي
وفي كتاب فضل الشافعي للحاكم قال ابو العلاء ان الاصمعي
اخبرني ابن الانباري حدثني عن ابي عبيدة عن ابيه

عثمان

وقف سرقت برواق الاكراد

عثمان المازني قال كلام الشافعي عندنا حجة في النحو
قلت الشافعي للرازي والمبرد عن المازني قول
محمد بن ادريس حجة في اللغة واخرج الحاكم عن
الزعفراني ما رايت الشافعي لحن قط واخرج عن
الربيع قال الشافعي اذا وجدتم في كتابي الخطا فانا
صلحوا فاني لا اخطئ بعين اللحن انتهى وفي كتاب الرازي
عن ثعلب المحدث ان بعض الناس يا خذون
اللغة عن الشافعي وهو من بيت اللغة والشا
فعي يجب ان يوخذ منه اللغة لا ان يوخذ عليه
نتمته في شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان
للمصنف قال الاندلسي في شرح بديعيته رفيقه ان
جامع علوم الادب ستة اللغة والتصريف والنحو
والمعاني والبيان والبديع قال فالثلاثة لا يستشهد
عليها الا بكلام العرب نظما ونثرا لان المعتبر فيها
ضبط القاطهم والعلوم الاخيرة يستشهد عليها
بكلام العرب وغيرهم من المولدين لانها راجعة
الى المعاني ولا فرق في ذلك بين العرب وغيرهم
اذ هو امر راجع الى العقل ولذا قيل من اهل هذه
الفنون الاستشهاد بكلام البحتري وابي تمام
والمتنبي وابي العلاء وهلم جرا قال المص في شرح العقود
المذكورة واعلم ان بحث فقهي مجموع النووي الا
اشتغال باشعار العرب من فروع الكفاية لانه
يستشهد بها على علوم العربية التي هي من الآ

علوم الشرع خلاف اشعار المولدين فانه يشتغل بها
ليس كذلك بل ذكر بل ان كان فيها ما يذم فمكروه
والا فمباح ولا شك ان علوم البلاغة الثلاثة من اعظم
آلات الشرع بل ذكر ان كمال الايمان متوقف عليها لتوقف
ادراك اعجاز القرآن الذي هو معجزة للنبي صلى الله عليه
وسلم على معرفتها وقد تقرر ان اشعار المولدين
حجة فيها فلكن كاشعار العرب من هذه الجهة
انتهى قلت وما يوجد في بعض النحاة من الاستشهاد
بكلام نحو ابي تمام فتنزيل معامله منزلة مرويه معامله
منزلة مرويه له فان كان من العارفين بطريق العرب
في الكلام على كلام يأتي فيه والله اعلم **فروع**
مبنية على ما تقدم **احدها** ينقسم المسموع العروف
المعروف قابله الموثوق بعربيته **مطرد** بتشديد
المهملة الاولى بصيغة الفاعل **وشاذ** قال ابن جني في
الخصائص **واصل** غالب **مواضع طرد** جاء بحروفه
مقطعة ايما الى ان القصد للمادة باي صيغة كانت
في **كلامهم التتابع** بحرفيتين وبعد الالف حرف واحد
مضموم **والاستمرار ومنه** اي من هذا الاصل **فطارد**
الفرسان بعضهم بعضا قال تتابع بعضهم لبعض
واستمرار ذلك بحسبه **واطرد الجدول** بفتح الجيم والواو
وسكون المهملة بينهما النهر الصغير وجمعه جداول
كما في المصباح **اذا تتابع ماؤه** في الجريان **بالزج**
وذلك بيت الانصاري انقرض رسما كاطراد المذاهب

وقولهم

وقولهم طردت الطريدة اذا اتبعتها واستمرت
بين يديك والمطرد رمح قصير يطرد به الوحش **و**
اصل **مواضع شذوذ كلامهم التفرق** بالقاف **و**
التفرد بالدال محل القاف من ذلك قوله فتركن
شذان الحي حوله اي ما تطاير وتهافت منه
وشذ الشيء يشذ شذوذا وشذا وشذذ ته ايضا
اشذه بالضم له غيرها واياها الاصمعي وقال له اعرف
الا شاذا اي متفرقا وجمع شاذ شذاذ قال البعض
من مرض فهذا اصل هاتين المادتين **ثم قل ذلك في**
الكلام والاصوات على سمته وطريقته عطف
تفسيري **في غيرهما** اي غير الكلام والاصوات مما مر
بعضه **فجعل بعض العربية ما استمر من الكلام**
في الاعراب وغيره من مواضع الصناعة
النحوية كالتسمية والتصغير والتكسير **مطرد** اي
سموه بهذا الاسم لتتابعه واستمراره **وجعلوا**
ما الذي فارق بالانفراد ما عليه بقية لتفرده
عن صلة حيث انفراد بانه بابه من الالفاظ **وانفرد عن**
ذلك الباب الى غيره لجماع مثله خرج به عن قياس
الباب **شاذا ثم قال في الخصائص الاطراد وفي**
المزهر قال ثم اعلم ان الكلام في الاطراد والشذوذ
بالمعنيين المذكورين **على اربعة اضرب** ضرب
مطرد **في القياس** الصناعي **والاستعمال** العربي
معا اي فصيحا **وهذا الضرب هو الغاية المطلوبة**

الألوكة
www.alukah.net

من علم العربية نحو قام زيد وضربت عمرا ومررت
بسعيد اي من رفع الفاعل ونصب المفعول وخفض
المجرور وقال في المزهر عقب هذا تحاماه العرب منه
وخوي في نظيره على الواجب في امثاله من ذكد
امتناعك من ورد وودع كانهم لم يتولوهما ولا عزو
عليك ان تشتغل بالاعمال نظيرهما كوزن ووعد لولم
تشتغلها ومن هذا استعمال ان بعد كاد وهو قليل
شاذ في الاستعمال وان لم يكن قبيحا ولا مما ينافي القياس
ومن ذلك قول العرب اقايم اخواك ام قاعدان هكذا
كلامهم قال ابو عثمان والقياس يوجب ام قاعدهما
الا ان العرب لما تقول الا قاعدان تفصل الضمير
القياس يوجب فصله والحملة الاولى وضرب مطرد
في القياس الصناعي شاذ في الاستعمال العربي
نحو الماضي من يذر ويدع وهما وذر وودع قال صاحب
الزنجاني واما ماضي يذر ويدع وستذماوه وعل
ربك بتخفيف الدال وحديث اتركوا الترك ما تركوكم
وذروا الحبش ما وذروكم وقولهم ما كان مثل هذا
اي يفعل بصيغة الفاعل من باب الله فعال هو القياس
في بابه والاكثر في السماع فيه باتل والاول
اي مبتغل مسموع ايضا حكاه ابو زيد في
في كتاب خيله وبحاله • واستشد
اغاني بعدك واد مبتغل • • •
ومنه اي الموافق المخالف للسماع يجي مفعول

ومنه

ومنه اي الموافق للقياس المخالف للسماع يجي
مفعول عسى اسما صريحا نحو عسى زيد قائما
بما او مضافا فهو القياس لانه فعل متعد غيرات
في الاكثر السماع من العرب ورد بخطره بفتح المهملة
وسكون المعجمة اي منعه وبكونه فعلا مصروفا
بان نحو عسى زيد ان يقوم اولا نحو عسى زيد
ان يقوم والاول اكثر والاول يجيبه اسما صريحا
مسموع استشد ابو علي لانقذ لي اني عسيت صايما
ومنه المثل الحاير عسى الغوير ابوسا وضرب
مطرد في الاستعمال شاذ في القياس الصناعي
نحو قولهم استحوذ واستصوب الجمل واستصوب
الامر والقياس قلب الواو في الجميع الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها في المال واي يابى
بفتح العين في الماضي والغابر قال ويابى الله الا ان يتم
نوره وقياس المثال يابى بالكسر كيرمي لان العين
لا تفتح في الماضي والمضارع الا اذا كانت عين الفعل
او لامه حرف حلق ولم يوجد ذلك هنا وقد اشار الى
القياس الذي ذكرناه فيها بقوله والقياس الصناعي
الاعلال في الثلاثة الاول واحمر عين الاخر وحا
كذلك مسموع عنهم ففي القاموس ابى الشيء يابى ويا
بيه ابا وابا ذكرهم انتهى وقد اختلف في الاخيرة
فمنهم من سلك ما ذكرناه شاذ قياسا ومنهم من جعله
من باب التداخل ومنهم من قال ان اصل يابى كسر العين

الألوكة
www.alukah.net

الا انها قلت فتحة فانقلبت الياء بعدها الفا على لغة
طي فلا شذوذ قال في المزهر واعلم ان الشيء اذا اطرد
استعماله وشذ قياسا فلا بد من اتباع السماع الوارد
به فيه نفسه كتشه لا يتخذ اصلا يقاس عليه الا ترى
انك اذا سمعت استحوذ واستصوب اديتهما بحالهما
ولم تتجاوز ما ورد به السماع فيهما الى غيرهما فلا يقال
في استقام الامر استقوم ولا في استباع استيع
ولا في اعاد اعود قياسا على قولهم احوذ الرمث
وشاذ في القياس والاستعمال معا اي جميعا
وهذا مردود بخلاف الاولين لقولهم ثوب مصوون
وفرس مقوود ورجل معوود من مرضه بواوين
بوزن مفعول والقياس نقل حركة العين الى الفاء
فيصير بوزن مقول انتهى وقيل المحذوف واوه
مفعول والقياس نقل حركة العين الى الفاء فصير
وعليه سيبويه والاول مذهب الاخفش وحينئذ
شاذا مستعملا مذروف اي مسلول وضعف قولهم
مقول قاله السعد التفتازاني زاد في المزهر وكل
هذا شاذ في القياس والاستعمال فلا يسوغ
القياس عليه ولا رد غيره اليه فائدة قال ابن
خالويه في شرح الفصيح قال ابو حاتم كان الاصمعي
يقبل افصح اللغات ويلغي ما سواها وابو زيد يجعل
الشاذ والفصيح واحدا فيجيز كل شيء قيل قال
ومثال ذلك ان الاصمعي يقول حزنني الامر يحزنني

ولا

ولا يقول احزنني قال ابو حاتم وهما جائزان قرئ
لا يحزنهم الفزع الاكبر في الياء وضمها كذا في المزهر
وقال الشيخ هو لغة الذي طعن في السن ووصل
الخمسين والذي هرم في العلم وان لم يطعن فيه
جمال الدين لقب واسمه عبد الله ابن هشام
الانصاري المراد عند الاطلاق اعلم انهم اي علماء
العربية يستعملون في الغالب غالبا وكثيرا ونادرا
وقليلا ومطردا فالمطرد لا تخلف لانه مستمر في الكلام
وجار على القواعد والغالب اكثر الا حيانا استعمالا او
كثرة مع الكثرة تخلف والكثير دون الغالب في الدوران
والتخلف فيه قوته في الغالب والنادر اقل
من القليل وقرب تفاوت مراتب المذكورات للذهن
بقوله فالعشرون بالنسبة الى ثلاثة وعشرين
غالبها لان الكثرة وغلبتها على الثلاثة والخمسة عشر
بالنسبة اليها اي الثلاثة والعشرين كثير لا غالب
لقلتها عنه والثلاثة قليل بالنسبة لما ذكر والواحد
نادر لكما قلته فكانه لا وجود له فاعلم بهذه
المراتب المتفاوتة في الكثرة والقلة ما يقال فيه
ذلك اي كل منها فمتى كان في رتبته الا يقال به وفي
المزهر فاعلم بهذه المراتب ما يقال فيه ذلك ثم ذكر فيه
امثلة لنوادر في اللغة منها قولهم اكيت على الشيء
كاناة عليه وكبته اكبه الغيته وفي شرح الدريدية
لابن خالويه يقال اكب لوجهه سقط واكبه الله وهذا

الألوكة
www.alukah.net

حرفي نادر جاء خلافا لمن العربية لان الواجب ان يقال فعل
الشيء وافعله غيره الفرع الثاني قال الشيخ عز الدين
ابن عبد السلام السلمي الشافعي الملقب بسلطان
العلماء من كبار بكسر الكاف وتخفيف الموحدة اصحابنا
الشافعية الذي نظمنا واياهم سلك اتباع الشافعي
تشبيها في المجتهدين في العشرة بجامع الموافقة
وشد الارتباط وهو جمع صحب الذي هو جمع اوا مع
جمع صاحب لانه افعال لا يكون جمعا لفاعل وذكر بابا
عنه في فتاويه اعتمدوا اي علما العربية وفي المزهر
اعتمد بالبنا للمفعول في اثبات قواعد العربية
على اشعار العرب الاولى في كلام العرب وهم
كفار الاولى وغالبهم كفار لبعد التدليس الغش
والتلبيس فيها اي في اشعارهم كما اعتمد ما جاء عنهم في الطب
علم يعلم به احوال مزاج الانسان صحة وفسادا
وهو في الاصل ماخوذ عن قوم كفار من الغلاصفة
لذلك لبعد التدليس وفي بعض النسخ بالفاء بدل
اللام وهو من تحريف الكتاب وهذا اخر كلام العز
في المزهر عنه انتهى وما بعده لهم فعلم
بصيغة المفعول وفي المزهر ويوجد من هذا
ان العربي الذي يحتج بقوله من ثبتت عربيته
ولم يخالط من تفسد به لغته لا يشترط فيه العدالة
لانا اخذنا اللغة عن الصبيان اخرج ابن دريد في امالية
عن الاصمعي قال سمعت صبية تحمي ضربة يتراجزون
فوقفت وصدوني عن حاجتي وقلت اكتب ما اسمع
فاقبل شيخ فقال اتكتب عن هؤلاء الافراع الادناع وكم
لم ار لهم توقوا اشعار المجانين من العرب بل رووها
واحتجوا بها وكتبوا اية اللغة والنحو مشحونة بالا
باشعار قيس بن ذريح مجنون ليلى نعم يشترط
العدالة في روايته لانه ناقل وذلك شرط قبول خبره
وكثيرا ما يقع وقوعا كثيرا او في زمن كثير وما مزيدة
للتنوع والابهام في كتاب سيبويه الذي صار
لفظ الكتاب عند النحاة علما عليه بالغلبة وفي
كلام غيره من النحاة حدثني من لا اتهم وحدثني
من اثق به وفي نسخة من لا اثق به وهو من
تحريف الناسخ وينبغي الاكتفاء بذلك في ثبوت
ذكر الا مرتشاهد الة وعدم التوقف في
القبول الثقة بتوثيقه له بناء على قوله القديل
على الابهام وفي المزهر فيه خلاف بين العلماء وقد
استعمل ذلك سيبويه كثيرا في كتابه فقال اخبرني
الثقة يعني به الخليل وغيره ويحتمل المنع لاحتمال
ان فيه جرحا خفيا على ذلك الموثق ويحتمل انه حجة على
اتباع ذلك الموثق لا من خالفه كما في قول الشافعي
في مسنده اخبرني الثقة فهو حجة على من خالفه
لا غير وقد ذكر المرزباني بضم الزاي بعدها موحدة
البلوغ فاخذ واعن الصبيان اخرج ابن دريد في امالية

الألوكة
www.alukah.net

قال المم سنة لجد له عن ابي زيد النحوي سعيد ابن
اوس الله نصاري الامام المشهور انه قال كما قال سيبويه
في كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وفي بغية الوعاة
للسم عن السيرافي نقل مثل ذلك المذكور وذكر ابو الطيب اللغوي
في كتاب مراتب النحويين عن ابي زيد قال كان سيبويه
ياتي مجلسي وله ذوابتان فاذا سمعته يقول حدثني
من اثق به من بنيه فانه يريد بي اسمي ويعارضه ما مر
عن المزهر انه يعني بالثقة الخليل لا غيره ولعل بعدا
باعتبار ما عند ابي زيد وما مر عن المزهر باعتبار الواقع
وقد وضع المولدون بصيغة المفعول اي الذين
حدثوا بعد فساد اللغة اشعارا ودسوها على الائمة
ليهاموا انها من كلام العرب فاحتجوا بها ائمة
ظنا انها للعرب فبين الحذاق من بعدهم توليدها
وانها لا تحتج بها كما فعل ذلك الواضعون للحديث واوهموا
المحدثين انه منه حتى تنبه الحذاق منهم وميزوا الموضوع
من الثابت وذكر بالبنا للمفعول ان في كتاب سيبويه
منها من اشعار المولدين خمسين بيتا قال ابن هشام
كما حياني عنه فيه الف بيت عرف قايلوها وهم نحو
مجهول القايلين وان منها في كتابه سبعطان
اعرف منها الالف والعبنانا، ومنخرين اشبها
ظبيانا، ما فيه نصبه المستثنى بفتحة مقدرة في
الالف وفتح السوقف، ومنها قوله الاخزهم الامرون
الخير والفاعلونه، اذا ما خشوا من محدث الامر معظما

بما فيه اثبات نون الجمع مع الاضافة ومن الاسباب
الحاملة على ذلك الوضع نصرة راي ذهب اليه
ذلك الوضع فيؤيده شعر يصوغه شاهدا لذلك
وتوجيه كلمة صدرت منه ولا اصل لها في كلامهم حكى
ابو القاسم الحريري في كتاب درة الغواص في اوهام
الخواص وفي التتمة تشبيه العلم بالجر تشبيها بمعراني
النفيس فذلك استعمال مكتبة عند الخطيب و
اثبات الخواص تخييل والدة ترشيح روى خلف
بفتح المعجمة واللام اخره فالاعمش لقبه مشتقا
من احاد تعدوله عن واحد واحد وهكذا الى عشر ه
عشر عشار يعد ولة واشد من عنده شاهد اله
ما غرضه بنسبته اليه انه موضوع منه على العرب اه ه
قوله ايبانا بدل من ما مفعول استند من جملتها وقضى ه
القوم الى القوم احادا وامتى وثلاث ورباع وخماس
فاطعنا وفي نسخة المزهر فاطعنا افتعال من الطعم
وسداسا وسباعا وثمانا فاجلدنا وعشارا فامينا
بالبنا للفاعل واصبنا بالبنا للمفعول ويجوز العكس
قال ابو حيان واصبنا بالبنا للمفعول ويجوز العكس قال
ابو حيان في شرح التسهيل وذكر غيره انا هذه
الابيات مصنوعة له تقوم بها حجة انتهى ومع ذلك
فالصحيح انه سمع من العرب ما فوق الاربع الى العشر
ايضا كما قاله جماعة منهم ابو حيان وابن هشام ولا
يعارضه قول ابي عبيدة والبخاري في صحيحه

ان العرب لا تتجاوز الاربعة لان غيرها سمعا بالم يسمعا
ومن حفظ حجة على من لا يحفظ الفرع الثالث
المسموع الفرد هل يقبل بالبنا للمفعول ويحتج به في
اثبات القواعد له اولا احوال لخصتها من كلام ابن جني
في الخصايص احدها الاولى احداها ان يكون المسموع فردا
يعني انه لا نظير له في الالفاظ المسموعة مع اطلاق
العرب على النطق به فهذا الفرد يقبل له طباقهم
على النطق به ويحتج به ويقاس عليه اجماعا لعدم
اختلافهم فيه كما قيس على قولهم في مشنوء في الصب
اليه تعالى قياس المنسوب اليه مشنوي مع انه لم يسمع
من العرب غيره مما هو القياس وله غيره وقد اطبقوا
على النطق به فكان مقبولا وله يضره تفرده الحال
الثاني الارجح المثابة ان يكون الفرد فردا لحي ان
المتكلم به من العرب واحد ويخالف به ما عليه
الجمهور في ذلك اللفظ فينظر بالبنا للمفعول فينظر
بالبحث في حال هذا المنفرد بالبنا للفاعل من الانفعال
بالفوقية من التفرد اي المتلفظ بذلك الفرد وفي الزهر
المتفرد بالفوقية من التفرد فان كان فصيحا له ملكة
تقتدر بها على اللفظ الفصيح في جميع ما عدا ذلك
القدر الذي انفرد به عن ذلك الفرد وكان ما اورده
من ذلك القدر مما تقبله القياس اي غير مخالف للقياس
اللغوي الا انه لم يرد بحي به استعمال كما
كما اورده ذلك المنفرد به الا من جهة ذلك الانسان

ب

المنفرد

المنفرد به فان الاولى فان الاحسن والاكمل دفع ما
يختلج في النفس من الهل يقوله لما لقنه ان يجيز
بالبنا للمفعول من التجويز او الاحسان الظن به وانه
سمعه من غيره كالذي قبله فان قيل فان ابى يوخذ ذلك
سماعه له وليس يجوز ان يرتجل اي يبتدئ لغة
لنفسه بما جاء به من هذا القبيل يمكن ان
يكون ذلك السماع وقع وصل اليه من لغة عربية قديمة
ثم تركت لطول العهد بها كما قال طال عهدها اي العهد بها وعنى ان محى اثرها
لعدم استعمال المتاخرين فقد اخبرنا ابو بكر جعفر
ابن محمد بن الحاج عن ابي خليفة الاسناد المتن
مقبول محكوم باتصاله عند علما الا ان سلم المتن
من التدليس وعلم لقياه لمن عنعن عنه ولو مرة
عند البخاري والتفي مسلم بالامكان الفضل
بفتح وسكون المعجمة ابن الحباب بضم المهملة وبموحدتين
المعجمي كان الفضل من اصحاب الحديث قال ابو علي
القالي من علم النحو واللغة بمكان عالي قال قلت
فابن عوف عن محمد بن سيرين بكسر المهملة والرا
وسكون التحتيتين وسمع مفرقة للعلمية والعجمة
وقيل غير ذلك ومحمد بن سيرين تابعي قال قال
عمر ابن الخطاب لشريح بن الخطاب ان كان الشعر
هو كلام مرزوق فقد ابوزن عزي علم قوم من
الشر ولم يكن لهم علم اصح منه لعدم اعتنائهم

الألوكة
www.alukah.net

بغيره واهتما بهم به فلما الاسلام فتشاغلت عنه
علومهم العرب الذي كان هو اصح بالجهاد للكفار وغزو
فارس الغرس اوليائهم كما في القاموس والروم
بضم الراي في القاموس جيل من ولد الروم ابن
عيصو وقد تقدم فيه مزيد ولهت اشتغلت
بالجهاد عن الشعر وروايته وقلت عنايتهم به
بالاهم اشتغالهم فلما كثر الاسلام بكثرة المسلمين ودخولهم
ودخولهم في الدين وجاءت الفتوح لبلدان الكفار
واطمانت العرب سكنت ولم تقلق في الامصار
جمع مصر راجعوا اي رجعوا رجوعا تو باباه
لمفاعلة للمبالغة رواية الشعر الذي كان اصح علومهم
لزوال ما حال بينهم وبينها فلم يؤلوا ارجعوا الى
ديوان بكسر المهملة وسكون التحتية قال في
المصباح وهو معرب اصله دوان فابدل من احد
المضعفين يا للتخفيف ولذا يرد في التصغير و
التكبير لانه صلبي فيقال دواوين ودويوين لانهما
يردان الى اصولها مدون بصيغة المفعول
من التدوين الكتابة قال المطرزي في شرح
المقامات وقيل للشعر ديوان العرب لانهم يرجعون
اليه عند اختلافهم في الانساب والحروب ولانه
مستودع علومهم وحافظ ادابهم ومعدن اخبارهم
ولا كتاب مكتوب عطف تفسيري او عطف عام
على خاص والغوا وجدوا ذلك الشعر وقد هلك

مان

مانة من العرب المعناة به من هلك بالموت خوف انقطع
والقتل في الحرب فحفظوا لذلك اقل ذلك لذهاب
اكثره بذهاب حملته كذهاب العلم الشرعي بموت اهله
قيل احد ه عنهم وذهب عنهم كثرة فلعل ما انفرد
به من الكلام في مفرده من قبيل ما نسبه الاكثر لواحد
عند الفرد النادر ثم رويي ابن حبي بسنده
رجال الطريق قيل ويعناه الاسناد رفعه لقايله
عن ابي عمرو بن العلا احد القراء السبعة في الزمن
قال ابو عمرو بن العلا قال ما انتهى وصل اليكم
ما قالت العرب نثرا ونظما الا اقله لذهاب
اكثره مع ذهاب جملته لوجاكم كاملا لجاكم وافرا
كاملا لجاكم علم وشعر كثير لقال فصاحتهم وحسن
كلامهم وقال ابن فارس واليه يعضد الحقها كلام
العرب له محيط به الا نبي وعن حماد الراوية
كثير الرواية قال المحرر تي في شرح ملحة العرب
اذا ارادت المبالغة في الوصف سلك وصف الانثى
الى الذكر وتلحقها وصف الذكور فتقول علامة
لكثير العلم وراوية لكثير الرواية قال ابن النهان
ابن المنذر ملك اليمن في زمن عبد المطلب والقصة
مشهورة له ان حمادا لم يدرك زمنها وحذف المفعول
به اي اتباعه نسخ الشعر فنسخت باسناد
للمفعول له اشعار العرب نايب الفاعل والظرف نحو
في الطوج بضم الطا المهملة وبالنون والجيم وهي

كما في القاموس الكرابيس زاد في القاموس
لا واحد لها ثم دفنها في قصره الابيض فلما كان
وجد المختار بالجمجمة والقوقية ابن ابي عبيد الثقفي
وجد بصيغة التصغير القائم في ايام بني امية
وخلافة ابن الزبير قيل له ان تحت القصر الابيض
كنزا فيه شرف العلم وانه كنز وهو كذلك وابي كنز
هذا ان صدر ذلك القائل وقد علم حقيقة الحال
واطلع عليه الاثر فظنه ان ما ورد له يعارضه فما
حفره اي حفره والله فاستعمال للمبالغة فاخرج تلك
الاشعار فمن ثمة اي اخراج المختار لها اهل
الكوفة الذين اكثر من اللغة القديمة لم يقطع
يجزم على الفصيح وحمله يسمع منه ما يخالف
الجمهور في محل الصفة او الحال من الفصيح لانال
فيه جنسية نظير واية لهم الليل سلخ منه النهار
بالمطاظرف متعلق بيقطع مادام القياس
يعضده بقوة القياس كرفع المفعول كما في
خرق الثوب المسمار ورفع المضاف اليه المستحق
للجر بالمضاف وجر الفاعل للفعل بغير حرف جره
بصبكما في المثال المذكور ينبغي يجب صناعة
ان يرد على المفرد بسكون قوله ظريف كانه اي
المفرد المذكور مخالف القياس والسماع جميعا
وما كان كذلك فرد ومنطلقا وكون المفرد جليلا
لا يقتضي قبول ذلك منه فالجواد قد يكبوا والسيف
قد

قد ينبوا وجيها حال ولكن يجب ان يرد اذا كان
الرجل الذي سمعت منه تلك المخالفة هو
المروي عن العرب المالوف عنها مضمونا في
قوله موصوفا بالضعف فيه وعدم الثقة فيما
ينقله مالوفا معروفا قيل منه اللحن بفتح اللام
وسكون المهملة الخطا في العربية ومخالفة وجه
صوابها كذا في المصباح فقوله وفساد الكلام
كالتفسير لها اله اي معروفا بفساد لغة للمخالفة
المذكورة فانه لا يحسن الظن به لانه ما جا مثله
بعد الخطا مردود عليه ولا يقبل منه للمخالفة المذ
كورة مع متعنيه وان احتمل ان يكون مصيبا
في ذلك اللغة قديمة بمعقول وجيها له ما لوقتنا
هذا الباب ما رددنا خطا فط لمجي الاحتمال فيه
والمدار في انه الحكم بقبول الحديث وروده بحسب
الظاهر له على سبيل القطع له احتمال خلافه ما هو
حكموا به فالصواب اي هذا الاخير وعدم الاحتفال
المبالاة والاهتمام بهذا الاحتمال للاصالة قديمة
ومن الاحتفال والاحتمال من الحسن ما لا يخفى
الحال الثالث من احوال المفرد ان يتفرد به الفرد
من المفرد وبالنون ما لا تفرد به المتكلم ولا
يسمع في ذلك المتفرد به من متكلم غيره ومرفوع
يسمع قوله لا ما يوافقه ولا ما يخالفه فالاول
هي والقول المقبول فيه انه يجب قبوله منه
اذا ابتت فصاحته اي جريه على طريقة الفصحا

في وجوه الاعراب فيه كما مر في الجار
على الصواب جريانه عليه وقبوله قوله فلا يترك الا
بثبوت مقتض خلافه ولم يثبت ووجوب قبوله
لانه اي المفرد اما بكسر الهمزة حرف تفصيل ان
يكون المفرد به سماعا اخذه عمن نطق به من قبل
ملكة قد تمت ترك التلفظ بها لم يتارك بالبناء
للمفعول اي المفرد في سماع ذلك المفرد به منه من
ذي اللغة القديمة على ما قلناه في حال من خالف
الجماعة فيما تفرد به وهو فصيح فتحمل على انه سمعه ممن
تلفظ به كما تقدم او شي اعجلة اخرين نفسه فان
الاعرابي اذا قويت فصاحته لسلامتها مما يخل
بها لو سمعت علت طبيعته في جودة التعبير تصرف في
الكلام وارتجل ابتدع من الالفاظ ما لم يسبق اليه
كان مقتضى ذلك فهم وجد فيه ذلك فتسلك فيهم
خلق عن رويته في القاموس الروية القطعة
التي تراب بها الاناء قيل وبه سمي رويفع ابن الحجاج ه
ابن رويفع انتهى وهو بالهمزة وابيه الحجاج انهما
بفتح الهمزة كانا فاعل كانا ربخلان يبتكران من
فكرهما الفاظا له سمعاها من قبلهما ولا سبقاها
بالبناء للمفعول اليها ويقبل ذلك منهما اما لوجدا
هذا المفرد به عن منهم بالوضع عن العرب او من
لم ترق تغلب به فصاحته للارتجال ولا سبق
اعتدت الى الانفصاح نقته والاحتجاج به فانه
يرد ما تفرد به ولا يقبل منه لانه ليس بحجة ولا

ذي

ذي فصاحة فان ورد عن بعضهم اي ارادة شي
يدفعه كلام العرب لمخالفته له وياباه ينفعه وفي
التعبير به بدل الدفع نقص في التعبير ه
القياس على خلافها اي مفرد عن نحو فانه لا يقع
بالبناء للمفعول لا يكتفي في قوله ان يسمع من الواحد
ليتعدد به ويلتحق اليه مع مخالفته لما ذكر ان يسمع
من العدة بكسر المهملة الاولى وتشديد الثانية ه
القليلة لمخالفته الا ان يكثر من ينطق به منهم فان
كثر قابلوه الناطقون به من المفرد الا انه ان
امكنه مع هذا العدد الكثير ضعيف الوجه في
القياس فمجازه بكاف لجوازه او جوازه اسم مكان
او مصدر ميمي وجهان احدهما ان يكون من نطق به
منهم لم يجعل قياسه وما تنبه به مخالفته القياس
والوجه الاخر ان تكون انت ايها الخاطب قصرت
بضم المهملة اي نزلت عن استدراك وجه صحة
الثابت في نفس الامر لونا ملكة فكان نقاشه ه

• • • كما قيل • • •

وكم من عائب قولا صحيحا وافته من الفهم السقيم
ويحتمل ان يكون المفرد به المذكور سمعه اي المفرد
به من غيره من المتكلمين به ممن ليس فصيحا او الذي
استفاده اي استقال السامع الفصيح للفظ من
غير الفصيح فسري فدخل في كلامه لكنا ره ه
منه الا ان ذلك الفصيح لما سمعه من غير الفصيح

الألوكة
www.alukah.net

فلما ما فيه كاف تقع في كلام هو فان الاعرابي الفصيح ملكة
ويمكنه اذا عدل حصول به وترك ذكر الفاعل لعدم العلم به
عن لغته الفصيحة الى استعمال لغة اخرى اه
ستقيمه لعدم استيفائها ما يعتبر للفصاحة مما فيها
بالفاظ لها استرذ الا لها لجودة طبع ولم يجيا يحتمل
بها لضعفها قال فالاقوى في تخريج ما جاء
من الفصيح مخالفا للقياس ان يقبل ممن شهدت بالبنا
للمفعول فصاحته لسطوع نورها وما يبه فاعل يقبل
قوله ما يورده وان تفرد به وخالف القياس اه
وتحمل امره في هذا المتفرد به على ما عرف من حاله في
الفصاحة لا تحمل على ما عسى ان يحمل من الخوف خلل فيه
به نطق لذلك كذلك كما ان على القاضي في الا
حكام الشرعية قبول شهادة ممن ثبتت عدالته مطر بت
ما خبيئا تلفظ به وان كان كذبه في الباطن اذا لو
لم يوخذ بهذا الوجه لادى اقتضى الامر الى ترك
الفصيح بالشك في كونه صدر عن رويته وحفظه
فصاحته او انه ظرفة ما اخرجه فحاذ لك كذلك وسقط
كل اللغات لذلك الاحتمال لكن ظروف الاحتمال
اما يمنع الاستدلال بذلك الا اذا قوي والا فهو
كالمحال في قوة الهوانه والاختلال الفرع الرابع
قال ابن جني اللغات المعتد بها كما علم مما جاء
كلها حجة عند اهلها وغيرهم الا ترى ايها الصالح للخطاب
ان لغة الحجاز اي اهله وتقدم بيانه في اعمال ما اعمال ليس
بشروطه

وقف بعد تمام مراد الارادة
شروطه المعروفة لقوة شبههما بها في نفي الحال والجمود
ولغة التميميين في تركه لعدم اختصاصها بالاسما
واصل ما لا يختص ان لا يعمل وبما يسال عنه المطارحوث
في الادب معرفة الجواب من قوله
وبعضهم الاعطاف قلت لم انتسب. فاجاب ما قتل المحرام.
والجواب انه اجابه بانه من تمم بالعمال ما ولو كان مجازيا
لاهلها فليس لك ايها الصالح للخطاب بعد ورود
كل من الوجهين عن قائله ان ترد احدى اللغتين
صاحبتها لانه ترجيح لا مرجح له بها ثبتت احقيته
بذلك منها وسياتي في ذلك مزيد اي زيادة في الكتاب
السادس المعقود للتعادل والتراجيح الفرع
الخامس قال ابن جني عليه اي المستدل امتناع الاخذ
والامتناع الدليل عن اهل المدن وهم الحاضرة وعليه
مدار التعليل في قوله من الاختلال اي لاختلال كلام
داخلة الغير لهم والفساد للغتهم لمخالطة غير الجنس
ولو علم بالبنا للمفعول ان اهل مدينة اي من العرب
ما قوبل بها فصاحتهم المتعايرة لهم من اصولهم لم يجز
لهم بالبحث للغتهم شيء من الفساد اما لعدم المداخلة
او لقوة الاحتراز من التغير والاحتراص من الفساد
لوجب الاخذ عنهم وان كانوا من اهل المدة لان الحاضرة
لذاتها ليست مانعة من الاحتجاج بل لعروض الفساد
فاذا امن جاز الاحتجاج كما يوخذ من اهل الوبر من اهل
البادية الذين لم يداخلوا الحاضرة ولذا الوقتنا

الألوكة
www.alukah.net

ظهر في اهل الوبر من اهل البادية الذين لم يداخلوا
الحاضرة ما شاع في لغة اهل المدن الحاضرة والتغيير
بشاع بدل من الخلل والفساد من بيان لما لوجب
فرض ترك لغتها لان الحكم دايرمع علته وجودا وعدما
فمتى وجدت الاستقامة اصبح به اهل المدن والوبر
ومتى فقدت فلا في كل منهما قال ابن جني ودليل ذلك
الاصل الجلي الاحتجاج وعدمه في وقتنا هذا لانا
لا نكاد نرى بنصر بدويا منسوبا للبادية فصيحا
لغلبة اللحن عليه فلا يحتج به وان كان من سكان الوبر واذا
كان الشان قد للتحقيق روي انه صلى الله عليه وسلم
راى رجلا يلحن في عهده صلى الله عليه وسلم وكانت العرب
في عنفوان كمالها وشمم اكمالها مع ذلك فوجد فيه من يلحن
فلا نظر اليه ولذلك علي ابن ابي طالب راى من يلحن حتى
جعله بعث عليا ذلك اي المجموع له على وضع النحو اي
نقد ماته وقال لابي الاسود الدولي الخ هذا النحو فمن
ع بد اللحن وداخل الفساد لغة العرب وزاد الى ان شاع
في المجاورات واستمر في المخاطبات فساد الالسنة
بالخروج عن جادة العرب في مجاوراتها حتى صار يقول
بعضهم اللحن صنعتنا واللحن بضاعتنا وشجيتناه
والعامل ان تنازعا فساد اما عمله فتعمل الثاني ه
ويضمن مثله في الاول مشهور اظهر انه
قاهرا حالا ان مترادفتان ان قيل بجوازه ه
او متداخلتان فيبغي يطلب اي سيتوحش

فيبغي

فيبغي يطلب اي سيتوحش بالبنا للمفعول او
الفاعل اي الاخذ للاستشهاد في الاخذ للشاهد
عن كل احد لغلبة الفساد للفعل في هذه الازمنة
وفشو الخطا واللحن فيها اي الى ان تقوى لغته اي
الماخوذ عنه وتشيع فصاحته وبوس من صدور اللحن
اللحن منه وقد قال يحيى بن زياد الفراء في بعض
كلامه فيما يوخذ ويرد الا ان يسمع بالبنا للمفعول
شيء من الكلام من بدوي فصيح لسلامته عن
المطاعن التغيير فيقوله اي ما سمع منه لانه حجة لجودة
لسانه وحسن بيانه الفرع السادس في العربي
الفصيح ينتقل لسانه عن لغته لغيرها قال ابن جني
العمل في ذلك ان ينظر بالبنا للمفعول حال ما هو
انتقل اليه عن لغته وان كان فصيحا مقبولا مثل لغته
في السلامة من اللحن والفساد ده اخذها بالمنتقل
اليها كما يوخذ بما انتقل عنها من لغته بجامع السلامة
من الفساد او كان ما انتقل اليه فاسد الخا فلا عبرة به
ولا يوخذ ويوخذ بالاولى المنتقل عنها قال ابن جني
فان قيل فابو منك ايها المفضل لما ذكر القابل لما تقدم
اي ما يدخلك في الامن ان انت تكون بالفوقية كما وجدت
بضمير المخاطب في لغة المنتقل اليها فساد ابعد ان لم
يكن فيها ان يكون بتحتية فاعل يومن اي يوجد
فيها اي لغة المنتقل فساد اخر في نفس الامر لعلمه
بالفوقية مخاطب به المخاطب بقوله فابو منك اول الكلام

الألوكة
www.alukah.net

وهذا من باب المجرور كقوله صاحب البردة امن تذكر جيران
بذي سلم مزجت دمعا قيل في جوابه لو اخذ بالبناء
للمفعول بهذا الاحتمال من وجود الخطا في نفس الامر
لادي ايضا الى ان لا تطيب نفس بلغة لما لحقه
هذا الاحتمال لها وان يوقف بالبنا للمفعول عطف على
ان لا تطيب عن الاخذ عن كل احد من فحول العرب مخافة
ان تكون يوجد في لغة في نفس الامر زيغ ميل عن الصواب
يعلم الان لعدم ظهوره ويجوز احتمالا ان يعلم ذلك الزيغ
بعد زمان وفي هذا المتحف الوقوف ان ذكر الاحتمال
هو الخطل بفتح المعجمة والمهملة هو الخطا كما في المصباح
مما لا يخفى لان فضايه الى عدم الاعتداد بلفظا ما من
اي لغة فظا كان من العرب فالصواب العامل للخطا الاخذ
بالبنا للمفعول اي وضع صحته وذكر العامل مع تاييثه
لانه مجازي ويجوز كون الفعل مبنيا للفاعل اي الناظر
في الامر وحينئذ فالتذكير ظاهر ما مصدرية
ظرفية لم يظهر فساده بمخالفته لغة العرب في طريقها
وان ظهر وانه دابه وشنشنته سقطت فصاحته والا
فالجواد قد يكبو ولم يلتفت بالبنا للمفعول الى احتمال
الخلل فيه وظهوره فيما بعد ولم يظهر حتى لا مالم بين
اي يظهر لان الاصل العدم الفرع السابع في ما
تداخل اللغات اي دخول لغة في اخرى قال ابن جني
في الخصايص اذا اجتمع في كلام الفصيح المخ المخبر به
لغتان فصاعدا منصوب على الحال حذف صاحبها

وعاملها

وعاملها والتقدير فذهب الاجتماع صاعدا الى قوله
واشرب الماء ما بي نحوه عطشان وجملة ما بي نحوه عطش
مستانفة استيناف بياني وظرف متعلق بعطشان او هو
مستقر حال منه كان صفة له فقدم عليه فحوله موحشا
طلل واهملنا بالتقديم خبرها على اسمها الا لان عيونه
سالت اودايها فقال نحوه بالاشباع للها فقوله منه
واوله ترسم خطا فكتابة الواو هنا في نقض النسخ خلاف
قاعدة الرسم وعيونه بالاسكان للضرورة مدة قال
المصنف في الهمع والاشباع افصح اجماعا والجمهور ان
الضمير لها وحده والواو بعده مقوية للحركة وزعم
الزجاج ان الضمير مجموعهما وهناك علة اخرى فيهما من غير
اشباع كقوله لو رجل كان صوت حادي اما الاسكان
فلغة قليلة فينبغي ان نتامل كلامه المجتمع فيه اللغتان
فان كانت اللغتان المتداخلتان في كلامه متساويتين
في استعمال كثرتهما واحدة الجملة الاسمية كالتعبير
المساوي في الاستعمال ويجوز كونهما حالا فاخلق
افعل تفضيل الامر بالجر مضاف اليه اي احق الامر به
بالمتكلم بذلك ان يكون فصاحته التي يعزى اليها نوا
صعت توافقت في ذلك المعنى الموضوع له كل من اللفظين
عاريتك اللفظتين فهما مترادفان لان العرب قد
تفعل ذلك ليوضع في اللفظ الدال على المعنى الواحد للحاجة
اليه في اوزان اشعارها ليوضع في اللفظ الدال
على على المعنى الواحد وسعة تصرف اقوالها

قال في المادة اللفظ الواحد بقيديه تقلا على المتكلم وعند
السامع والتفنن في التعبير من محسناته ويجوز ان
يكون بغنة في الاصلية احداهما اي اللغتين ثم انه
اي المتكلم استفاد بالفا والمهملة او بالعين المهملة والراء اللغة
الاخرى من قبيلة اخرى بسماع لها منها وطال
بها بالاخرى عهده لتقادم سماعه لها وكثر استعماله
لها لذلك فلحقت الاخرى لطول المدة باستعمالها واتصال
الاستعمال لها في المدة المتطاولة بلغته الاصلية وتداولتها
في الاستعمال واذا كانت احدى اللغتين المتداخلتين
اكثر استعمالا في كلامه من اللغة الاخرى فاخلق اي
فاحرى واولى الامر به بالمتكلم اللغة القليلة الاستعمال
هي الطارية عليه لسماعها من لغة اخرى والكثرة في استعماله
في الاولى بضم الهمزة الاصلية لكونها لغته ويجوز ان
يكونا اي المتداخلتان حال فلم استعمال احداهما
مما حال من الضمير ومن قوله لغتين له والظرف
حاله ذلك او صفة لما قبله ولتبيلته وانما قلت احداهما
في الاستعمال دون الاخرى لضعفها اي القليلة في نفسها
لزوالها سيفة دون مقابلتها وشذوذها بعدها
عن قياسها اي الاستعمال وكذلك القابلة واذا كثر
على المعنى الواحد الفاظ مختلفة وهي المراد بقصد
كاسماء الاسد واسماء الذئب وغيرذلك فسمعت تلك الالفاظ
لغات في لغة انسان فيجري تلك الالفاظ للمسمى
الواحد على ما ذكرنا في المتداخل لما جاءتهم في اسماء الاسد

وقد

وقد افردها المصنف بالتاليف واسما السيف واسما الخمر وغير ذلك
مما تعدد من اسماءه اسماءه كالذئب ومكة والمدينة
وكما يحرف تتغير على حرف اي جانب اي الصيغة عبارة عن
مجموع المادة والماهية والهيئة واللفظ الواحد
كقولهم وغرة اللبن بفتح الزاء وزغوته بكسرها وزغوته
بضمها والمجموعة سالكة في الجميع وزغارته كذلك اي مثل ما قبله حال كونه مثلثا بالحركات
الثلاث اوله كل من الثلاثة مع كل من
الحركات الثلاث اوله كما صرح به ابن السيد في امثلته
في الاول منهما وقولهم اي العرب جيت من علي بفتح
العين المهملة وسكون اللام ومن عل بضم اللام من غير
تنوين قال الشاعر فحملوا ومخرجه السيل من عل او
منهما كذلك على البناء حذف المضاف اليه او التلفظ به
ان لم ينوه فان لم يلق شيئا من ذلك فيجر منونا ومن علا بفتح
اوليه ومن علو بضم اوليه وتشديد ثالثه ومن علا بضم
فسكون ومن محال بصيغة الفاعل من علا ومن محال
بفتح اوليه فكل ذلك المتقدم لغات لجماعات كل لفظ
منها وقد يجتمع اي اللغات لانسان بان يتلفظ بها فيحمل على
ما تقدم من اخذه لما بعد الغشة من لغة غيره قال عبد
الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن اصمع الاصمعي
نسبة لجده الاعلى المذكور اختلف رجلان من العرب
في الصقر الطائر المعروف فقال احدهما هو بالصاد
المهملة وقال اخر هو بالسين كذلك فلم تقم حجة احدهما

الألوكة
www.alukah.net

احدهما على صاحبه فتراضيا اي رضيا والتفاعل للمبالغة في الرضا بحكمه اول وارد عليهما وفصله بينهما فحكيا له ما هما فيه من الاختلاف فقال له اقول كما قلتما اي كما قال كل منكما اذ لم يقع اي كما قالا منكما اذ لم يقع بقولٍ انما هي الزقر بالزاي فهذه ثلاث لغات ثلاث كهي في الصراط والبصاق ولابن فارس في حفظ اللغة كلام فيما اختلف فيه بنية الكلمة ولفظه بعد تقديم امثلة لذلك والكلام بعد ذلك اربعة ابواب الاول والجمع عليه الذي لا علة فيه وهو الاكثر الاعم بالجمد والشكر لله لا اختلاف فيه في بنائه حركة والثاني ما فيه لغتان احدهما افصح كبغداد فافصحها بغداد والقائل ما فيه ذلك ويجوز متساويتين فصاحة واستعمالا له كالحمار بكسر اوله وفتحه فايا ما قال فصحيح فصيح والرابع ما فيه لغة واحدة الا ان المولدين غيروا فصارت السنتهم بالحظ جارية عواصرف الله عنك كذا وعلى هذا بنى ثعلب كتابه المسمى بالفصيح انتهى وعلى هذا التفصيل المذكور في التداخل تخرج جميع ما ورد من التداخل في اللغات نحو قلى يقلى وسل يسل بفتح العين في الماضي والمضارع مع فقد حرف الحلق في عينه ولامه وظهر بضم العين فهو ظاهر وشعر بضمها ايضا فهو شاعر وقياس وصف فعل فعيل الشرف فهو شعر يشعر وظرف فهو ظريف وفاعل انما هو قياس ما لم يضم عين فعله من الثلاثي المجرد فكل ذلك المذكور انما هو لغات لغريبين فاكثر تداخلت اي دخل بعضها في بعض فان قياس فلا

ان يكون مضارعه يفعل كيرمي وقياس يقل بفتح عينه ان يكون كعلم فتركب ان اخذ الماضي من لغة المضارع في المثالين الاولين والوصف في الاخيرين من لغة اخرى لانه ينطق بالماضي كذلك اي مفتوح العين في الاولين مضمومها في الاخيرين فصل التداخل بينه الماضي والمضارع وبينه وبين الوصف فان من يقول قلا بفتح العين في الماضي يقول في المضارع قلي بكسر العين كرمي يرمي ومن يقل هـ في الماضي سلا بفتح العين يقول في المضارع يسلوا بضم العين كغزا يغزو ومن يقول فيه اي الماضي يسل بفتح العين يقول في الماضي سلا كرضي فيكون كالذي كالذي فتلته فتلا في اجتماع اصحاب اللغتين القائل احدهما سلي يسلي كرضي يرضى وثانيهما سلا يسلوا كغزا يغزو واسمع هذا العلم هذا وهذا العلم هذا اي سمع كل لغة لا خر فاخذ كل واحد من الفريقين من صاحبه ما الذي ضمه الى لغته من لغة صاحبه من ماض او غابر فتركب هنا لك من اخذ المذكور لغة ثالثة لا هي اصل لها ابتداء عند كل من الفريقين وكذا شاعر وطاهر انما هو اي هذا الوزن من شعر وطهر بفتح العين واما شعر وطهر بالضم فوضعه القياسي على فعل الشرف وظرف فالجمع بينهما بين فعل بالضم ماضيا وفعل على اسم فاعل فدخلي غيره من علما العربية في استعمال اللغتين المتداخلتين قولا انه يجوز مطلقا اي وان ادى لاستعمال لفظ مهمل والثاني

الألوكة
www.alukah.net

انما يجوز بشرط ان لا يؤدي لاستعمال لفظ مهمل كالحك
بكسر الحا ما خوذ من حبك كما سبل وبضم الباء من حبك بضم
اوليه جمع حباك كلكتب وكتاب فدخل من الثاني في لغة كسر
الاول في الاخرى لان هذا البناء وهو فعل بكسر فضم لا وجود
له في المزهر عن ابن دريد بن هوا ليكا اخرجه مخرج الرعاوين
قصده اخرجه مخرج الامة كالصياقال قوم من اهل
اللغة ان البكا بالمد والقصر لغتان جمعهما حسان رضي
الله عنه في قوله

بكت عيني وحق لها بكاها. وما يغني البكاء ولا العويل.

وكان بعض من يوثق به يدفع هذا ويقول لا يجمع عربي
لفظين احدهما ليس من لغته في بيت واحد وقد جاء هذا
في الشعر الفصيح كثيرا انتهى الفرع الثامن اجمعوا
اي علما العربية على انه لا يحتج بكلام المولدين بصيغة
المفعول والمحدثين كذلك وفي حواشي البيضاوي للعصام
شعراء العرب ثلاث فرق منهم من استشهد بشعرهم
وهم الجاهليون كامرئ القيس وطرفة وزهير ونحوهم
المخضرمون بالمعجمتين بصيغة المفعول ايضا الذين
ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون
من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير والفرقة الرابعة
بين الصدر الاول وهم الذين يسمون بالمحدثين كابي
تمام والبحتري وابي الطيب لا يستشهد بشعرهم الا
يجعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف انه ليس له مساغ في
الرواية ولا مدخل فيه للرؤية في اللغة العربية

ظرف

ظرف متعلق بصحيح وفي الكشاف للزمخشري ما يقتضي
تخصيص ذلك الاجماع على عدم الاعتداد بالمولدين
بغير ائمة اللغة اولي المهارة فيه وروايتها اياهم
فيقبل كلامهم على انهم كالنقلة لذلك كما تقدم انفا في كلام
العصام فانه استشهد على مسيلة من مسائل العربية
بقول حبيب بفتح المهملة والموحدتين اولاهما
مكسورة بعدها تحتية ساكنة ابن اوس بفتح فكسون
ثم قال ابي بينهما وقال عقيب وهو ابو حبيب وان كان
محدثا لا يستشهد بشعره في اللغة وليس من العرب
العربا فهو من علما العربية انتهى المتعينين لها
فاجعل بصيغة التكلم او الامر للواحد الصالح للخطاب
ما يقوله من الشعر بمنزلة ما يرويه عن العرب
فلا بحث ذلك بروايته بثبت بكلامه تنزيلا لها الا ترى
ايها الصالح للخطاب الى قول العلما في الاستدلال
في ذلك وفي الدليل على ذلك المدعى بيت الحماسة
وابو تمام ليس عربيا محضا وانما هو من علما العربية
فنزل كلامه منزلة مرويه في الاحتجاج فيتقنون
الا فتعال فيه للتاكيد اي فيتقنون بذلك قضا
بالغا لتوثيقهم بروايته لانه ضابط متقن واتقانه
هكذا قوله كمرويه فائدة اولا الشعراء المحدثين
الذين يحتج بكلامهم في العربية الا بتنزيله منزلة مرويهم
وان كان قائله امينا متقنا بشار بفتح الموحدة
وتشديد المعجمة اخر وابي برد بضم الموحدة وسكون

www.alukah.net

الراجز مهملة وقد احتج سيبويه في كتابه بدار النحو
ببعض شعره على بعض القواعد النحوية تقربا اليه
مفعول له بقوله احتج بشار وعلل ذلك التقرب بقوله
لانه اي ميحاد اكان هجاه في الصباع هجاه يهجوه
هجوا وقع فيه بالشعر وغلبه فسبه والاسم الهجاء
ككتاب انتهى لنزكه الاحتجاج في كتابه بشعره لكونه
ليس عربيا محضا ذكره المرزباني بفتح الميم وضم الراي
وسكون الزايين بينهما وبعد الموحدة الف بعدها نون
ثم زاي بان قال المم في اللبجد وغيره وتقل ثعلب
بفتح المثلثة واللام وسكون المهملة بينهما اخر موحدة
عن الاصمعي قال ختم الشعراء العربي المخضرم بابراهيم
ابن هرمة وهو ابراهيم المذكور اخرا لخ جمع حجة الفرع
التاسع لا يجوز الاحتجاج في علم العربية بشعره
لو نزله بعرف قايله لما سيأتي في كلامه صرح بذلك ابن
الانباري في كتاب الانصاف وكان علة ذلك المنع خوف
حيز كان ان يكون ذلك الشعر او الكلام لمولد بالسنة
للشعراء او من لا يوثق بفصاحته لمطلق الكلام وهذا
الذي جاء المم على وجه الاحتمال هو الظاهر وبيان
المم كما قيل الا لمعنى الذي يظن بك كان قد راي وقد سمعا من
هذا عرفان المتكلم المخبر بكلامه يعلم بالتحتية مبناه
للمفعول والفوقية مبنيا للفاعل اي ايها المستشهد
الى معرفة اسماء شعراء العرب ليعرف القايل وطبقاتهم
ليعرف المقبول منهم والمردود قال اليها ابن النحاس
في التعليقة اجاز الكوفيون اظهار ان بعد كي ه

التعليلية

التعليلية واستشهد بقول الشاعر اردت
كيما ان تطير بقربتي . فتتركها شنا ليدا بلقع
فامزيدة وكي تعليلية وصرح بان بعدها قال ابن
النحاس والجواب عن هذا البيت انه لا حجة فيه
لانه غير معروف قايله وشرط الشاهد معرفة قايله
ولو عرف وثقت لجاز ان تكون من ضرورة الشعر مع
هذا الاحتمال يسقط الاستدلال بالبيت لو ثبت
حجته وعرف قايله وفي تعليقه جمع تعليقة ان هشاما
الكوفي نصاري على الاطلاق لان مالكا استدل الكوفيون
على جواز مد المقصور للضرورة وهي كما تقدم على
الصحيح مالا يكون الا في الشعر بقوله اي القايل قد
علمت احببني السعلا . وعلمت ذلك مع الجزا ان نعم
ما لو على الحوا ما كل من عز ومن شيشا الحوا بفتح
المعجمة خلو الجوف من الطعام كذا في القاموس وفتح
الشين المعجمة الاولى مكسورة بينهما تحتية
ساكنة في القاموس الشيش والشيشا التمر الذي
لا يعقد نوى وان نوى لم يتعقد واذا جف كان حشفا
غير حلو اللهاة اللحم المشرفة على الحلق ما بين منقطع
اصل اللسان الى منقطع الحلق من اعلى الفم جمعه لهوات
ولهيات ولهى ولها ولهاة كذا في القاموس وفيه
السعل واسا تمل الحلق فمد السعلا والحوا واللهاة
وهي مقصورات وكذا في الارتشاف والجواب عندنا المانعين
مد المقصور للضرورة كما هو مذهب اكثر البصريين

تقاليف

الألوكة
www.alukah.net

انه لا يعلم قايله بالتحتية مبنيا للمفعول ومرفوعه بعده
بالنون اخبار عن ائمة العربية بحسب علمه وقايله
مفعوله فلا حجة فيه لان المجهول لا يحتج به الا انه
ايد ابن هشام ذكر في شرحه الشواهد ما يخالف
ذلك ايد امتنار معرفة القايل فانه قد طعن عبد الواحد
الطواح بتشديد المهملة الاولى والواو في كتاب نفثة
الامل الظرف متعلق بطعن وبقية الاصل عطف بيان
للكتاب او بدل فلا استشهاد بدل اشتمال من الظرف
عليه باعادة الجار بقوله لا تكثر بها المخاطب والالف
بدل من نون التوكيد الحقيقية لفتح ما قبلها اني
عسيت صايما على مجيء خبر عسى مفردا وقال عطف تفسير
على طعن هو اي الشاهد المذكور بيت مجهول لم ينسبه
الطواح الى احد الجملة المنفية محلها لا استيناف
اليماني وللتفسير للجهالة فسقط الاحتجاج به
لعدم العلم بتاهل للحجة وهذا اخر الطعن وتقول
ابن هشام المخالف لما تقدم عنه في شرح الالفية قوله
ولو صح ما قاله الطواح من سقوط الشاهد عنده
الجمل بقايله اسقط الاحتجاج بخمسين بيتا من
كتاب سيبويه الذي هو قطب كتب النحو
عليه مدارها وعلل ذلك على سبيل الاستيناف اليماني
بقوله فان فيه الا بيت قد عرف بالبناء للمفعول ونقل
قايلوها وانت فيه خمسين بيتا مجهولة القا
يلين هذا الالزام غير لازم لان الواجب كون الشاهد
معروفا

معروفا حال الا يستشهد به وطوى الجهالة من بعد
بقايله لا يضر في ثبوت ما ثبت به حال استفاضته
في سيبويه بما استدل بكل وسكت له مخالفوه وقامت
حجته عليهم الا وكل منها معروف القايل ثم طرات الجهالة
بقايلي تلك الخمسين فلا ينتقض البتا بعد ثبوته
والله اعلم العزع العاشر اذا قال النحوي في
حدثني الثقة فعدم الا بهام في قوله الف في
علم الحديث رواية المسيح بعلم الاثر وعلم اصول الفقه
رجحان من القولين مرجوحين وقد وقع ذلك في
لسيبويه في كتابه كثيرا يعني به الخليل تارة وغيره
تارة اخرى وذكر المرزباني عن ابي زيد قال كلما قال سيبويه
في كتابه اخبرني الثقة فانا اخبرته وتقدم في الفرع
الثاني انه ينبغي الا كتفا بذلك وعدم التوقف في
القبول ثم قال ويحتمل المنع وقد قدمنا قولا ثالثا
انه حجة عند مبتغي ذلك القايل الا غير وفي كتاب
مراتب النحويين لابي الطيب اللغوي قال ابو حاتم
عن ابي زيد كان سيبويه ياتي مجلسي وله ذوابتان
فاذا سمعته يقول حدثني من اثق بعربيته فانما
يريدني والجملة الفعلية مستانفة او حالية وفي
المزهر قال ثعلب في اماليه كان يونس يقول حدثني
الثقة عن العرب فيعدل الا بهام ولا تسمية
قال هو حي بعد والرواية عن الحي قد ينكرها
لنسيان او تخوم فيقع الشاكر فانا لا اسميه

ذلك هو

وفيه انه اذا عارض المصلحة ضرر اشد منها ترك فانه في
عز والعلم لقابله مصلحة الامانة حتى قال الشاعر كما تقدم
اذا افاد كم انسان بفايدة ٭ فجزوه الذكر عنه دايما ابدا ٭
وقل فلان جزاه الله صالحة ٭ اقام فيها وخلا الكبر والحسدا ٭
الله انه لما خشيت من انكاره لذلك طوى ذكره وفحاه
للمفسدة ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح الفرع
الحادي عشر بنا الجزيين واصل الحادي عشر فاصير
والراء لما كثر قال ابو بكر بن السراج بالسين المهملة والجيم
في الاصول في علم النحو بعد ان قرر ان افعل التفضيل
لفعل التعجب لا يبنى قال من الالوان ولا من العيوب
هو قوله ايضا وتقول نقول القول فان قيل قد انشد بعض
الناس ما يدل على نجيبه منها يا ليتني المنادى محذوف
اي يا صاحب او يا للتنبيه لا للنداء تملك في البياض
ابيض اشد بياضا من لمعت في بياض فالجواب ان هذا
البيت معلول على فساد وخروج عن وجه استعمال
العرب وليس البيت الشاذ المخالف للقياس ٥
والاستعمال والكلام العربي المخالف لهما النادر
المحفوظ بالاسناد ربما سناد قوي حجة على الاصل
المجمع وفي كلام بالبناء للمفعول اي الذي اجمع عليه في ذلك
العلم في كلام اي علم اعتقاد وسمي بعلم الكلام لانه
يورث قوة في نفس ولغيرها لكما يثبته او يدبج المعاني
في شرح عقيدة الصباني ولا في نحو وفقه وهو
الحكم للغالب والنادر له حكم له ان ثبت عن العرب
وقف

وقف عنده ولم يقس عليه وانما يركن به بفتح الكاف
بيل اي هذا الا صح بما خرج عن الاجماع لورود من طريق
ما ضعفه بفتح اوليه فاعل يركن اهل النحو من الاجه
قوية منه ومع هذا المخالف للاجماع مرجوح فا
مستند لغير سديد وركن لغير معتمد وتاويل هذا م
السالك هذه الطريق تاويل ضعفه اصحاب الحديث واصحاب
القياس في الفقه لما يخالف مرويهم مع ثبوت في الفقه
بالدليل القوي الذي لا تصادم بصفي الاخبار انتهى
كلام ابن السراج فاشار بهذا الكلام المحلي عنه
الى ان الشاذ ونحوه مما اشتد ضعفه يطرح اي ٥
كل منهما طرحا ولا يهتم بالبناء للمفعول اي يعتنى بتاويله
الاول الشذوذه والثاني لشدة ضعفه الفرع
الثاني عشر قال ابو حيان في شرح التسهيل ٥
التاويل للكلام العربي المخالف بمثله انما يسوغ
ويجوز اذا كانت الطريقة الجادة بالجيم والمثلة
اي المعلومة في العرب على شيء وجه ثم جاء شيء
من كلام من يحتج به مخالف للجادة فلا يمكن رده لفصاحة
وتعضيده ولا نقض القاعدة به لبنائها على اصول تاشتت
وتاييدت بها فيتاول بقدر ما يرجع به ذلك المخالف
للقاعدة المقررة وله يعارضها اما اذا كان المخالف للقاعدة
المقررة لغة طايفة من العرب لم تتكلم تلك
الطايفة الا بها بتلك اللغة فلا تاويل لانها
جارية على ذلك الظاهر سالكة عليه ومن ثم ومما ذكر

الألوكة
www.alukah.net

من عدم التاويل في ذلك كان مردودا خبر مقدم والاسم تاويل
الي في علي الفارسي في قول بعض بعض العرب ليس
الطيب الا المسك برفع المسك حمله ليس في الاهمال عند
بالا ما النافية في ذلك قاوله ابو علي على
ان فيها اي ليس ضمير الشان والجملة الاسمية الواقعة
خبرا واجيب بان الا قد توضع غير موضعها نحو ان نظن الا
ظنا اي ما نحن الا نظن ظنا لان الا استثنا المفرغ لا يكون في
المفعول المطلق التوكيدي لعدم الفايدة واجيب بان
المصدر في الاية على حذف الصفة اي ظنا ضعيفا وخرجه ابو
علي الفارسي ايضا على وجهين احدهما ان الطيب اسمها والخبر
محذوف والخبر بدل من اسما والثاني كذلك ولكن الا المسك
نعت لله ثم لا نه تعريفه للجنس اي ليس طيب غير المسك
موجودا قال في المغني ولا يخفى ان الملغب بلك الحاة تخريج
احر ان الطيب اسمها والمسك مبتدا حذف خبره والجملة
خبر ليس والتقدير الا المسك اخره وما تقدم من نقل ابي
عمرو ان ذلك لغة يرد هذه التاويلات انتهى لان اباعمرو
ابن العلا نقل ان ذلك اي اهمال ليس عند دخول الا على
الخبر لغة تميم في معنى النسب عن بني تميم برا الخبر بعد
الا حمله لها على ما في الاهمال عند انتقاض النفي بالا لما اجمل
اهل الحجاز ما على ليس في الاعمال عند استيفا شروطها
ولما بلغ ما ذكر عن ابي العلا عيسى ابن مريم الثقفي جاه
فقال ما شي بلغني عنك فذكره فقال ابو عمرو نعم

شروطها

شروطها ولما بلغ ما ذكر عن ابي العلا عيسى ابن مريم
الثقفي جاه فقال ما شي بلغني عنك فذكره فقال ابو عمرو
فاين الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا ه
مجازي الا وهو ينصب ثم قال لخلف الاحمر وليزيدي
اذهبا الي ابي مهدي فلقناه الرفع فانه لا يرفع والي ه
النجم التميمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتياها
وجهدا بكل منهما ان يرجع عن لغته فلم تفعل ذلك فاخبرا
اباعمرو وعنده عيسى فقال بهذا فاقت الناس الفرغ
الثالث عشر قال ابو حيان ايضا كلمة لا تستعمل الا م
شيئين بينهما توافق في المعنى ويكون الا ستغنا بكل
منهما من الاخر مفعول مطلق حذف عامله وجوبا ه
سماعا او حال حذف عاملها او صاحبها والتقدير ارجع
الي النقل عنه رجوعا او الي ذكره تاينا او توقف ابن
هشام في عربيتها قال المصنف وكانه ظنها مولدة
في استعمال العقها وليس كذلك فقد ثبت في الكلام ه
الفصيح روي احمد في مسنده عن ابي هريرة ان عمر ه
وهو يخطب يوم الجمعة اذ جا رجل فقال عمر لم تتخلفون
عن الصلاة فقال الرجل ما هو الا ان سمعت النداه
فتوضات فقال ايضا وفي لفظ الوضوء ايضا وهو
في الصحيح من حديث ابن عمر عن عمر انتهى قلت اورده
في صحيح البخاري في باب غسل الجمعة والوضوء ايضا وقد
تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم اخرج البخاري عن سلمة
ابن الاكوع قال بايعت النبي صلى الله عليه وسلم ثم ه

الألوكة
www.alukah.net

عدلت إلى ظل الشجرة فلما خف الناس قال يا ابن الأكوع
ألا تبايع قلت قد بايعت قال أيضا الحديث وأخرج
مسلم عن هند امرأة أبي سفيان وقد ذكرت للنبي صلى
الله عليه وسلم بخيلها له وأن هلا يجد ان كانت بخلاء فيه
فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم وأيضا والذي نفسي بيده
أي لتربدن في قلبك وتصح المحنة عندك لأن الإيمان مقتض
ذلك إذا دخل الدليل مفعول مقدم الاحتمال بخلاف
المستدل به عليه وكان له يسقط به الاستدلال لضعفه
عن إبائه ما اقتضى له باحتماله لغيره ورد به أي بما ذكر من
القاعدة على أن مالكا كثيرا في مسايل عوتبة استدل
عليها أن مالكا بادلة تقبل التأويل فلا تصح سندا
سند المدعي منها أي من المسايل المستدل له
بما كثير استدلال على قصر الخ الزامه الخ في
الأحوال كلها بقوله أي الشاعر وهو معذور للمكلف
حمل حالية اخرج بها ما لا قدرة للمكلف عليه مما يتوقف
عليه الواجب المطلق كالسلامة من موانع الوجوب مثل
فهو واجب لأن الوسايل حكم المقاصد فإذا أي إذا توقف
على الأحكام الشرعية على أدلتها المتوقف معرفتها على
العلوم المذكورة فيجب تعلمها بوجوب علم الأحكام
المذكورة كما قال فمعرفة اللغة والنحو والتصريف
واجبة لتوقف حصول الواجب عليها قال الرازي ثم
الطريق إلى معرفتها أي هذه العلوم أما النقل المحض
الذي لا دخل فيه للعقل بوجه كأكثر اللغة فبيان
موضوعاتها

وقف ـــــ سدف يرولع الاكراد

موضوعاتها أو العقل مع النقل عن العرب كقولنا الجمع
مطلقا للعموم وقول النحاة أن جموع السلامة من جموع القلة
حمل على نكراتها ودلالة العقل فيما ذكر لأنه أي الشأن
يصح استثنا أي فرد منه شهادة الاستعمال فإن صحة
الاستثنا تعرف بالنقل عن العرب في استعمالهم له
وذكر دلالة العقل بقوله وكونه بالنصب عطفا على مدخول
أن أي وأن الاستثنا معيار العموم يعرف بالعقل
وأن بالعقل يعلم أنه لو لا شمول الأفراد الذي هو صورة
العموم لما صح الا الذي هو الإخراج لمعرفة كون الجمع المذكور
أي العموم حاصلة بالتركيب من النقل عن العرب
والعقل العقل في الأمور وأما العقل المحض فلا مجال له
في ذلك أي المذكور من هذه العلوم قال فالنقل المحض
الذي هو القسم الأول إما متواتر أو احاد وعلى كل
منهما أي النوعين اشكال لتجمعه والاشكال
عليه من وجوه المناسب للاشكالات أوجهه
أحدها أنا نجد الناس مختلفين في معاني
الألفاظ التي هي آثار الألفاظ تناولا ورودا آثار
في السنة المجتهدين الطرف تنازعه المصدر أن قبله
والعمل الثاني لئلا يلزم الفصل بين المصدر وصلته بأجنبي
وأنه غير جايز أختلفا فاستفد يا لا يمكن القطع فيه بما
هو الحق كلفظة الله الاسم العلم للذات الواجب
فإن بعضهم زعم أنها عبرانية بكسر الهملة وسكون
الوحدة لغة أبراهيم لما عبر النهر فارا من النمرود فلحقه

الألوكة
www.alukah.net

الطلب من ورايو وكانت لغته اولا غيرها قال قوم ه
سريانية قيل انها لغة ادم وبها ينطق الصغير اول
نطقه قيل ويكون بها في البرزخ حتى قال بعضهم ان الملكين
انما يكلمانه بها قال الم في منظومته في البيت ه
ومن غريب ما يرى العيان ان سوال القبر بالسرياني
افتى بهذا شيخنا البلقيني ولم اره لغيره يعني وقد رايته
لغير البلقيني وهو العيني الحنفي في شرح افتح المحي ه
المميت وفي المزهر اخرج ابن عساكر في التاريخ عن
ابن عباس ان ادم كان لغته في الجنة العربية فلما
عصى الله سلبه العربية فتكلم بالسريانية فلما تاب
رد الله عليه العربية قال عبد الملك ابن حبيب كانت
اللسان الواحد الذي نزل به ادم من الجنة الى ان بعد
وطال العهد حرف وصار سريانيا وهي منسوبة الى ارض
سورية وهي ارض الجزيرة بها كان نوح وقومه قيل
الغرق قال وكان مشاكل اللسان العربي الا انه محرف
انتهى والذين جعلوها عربية اختلفوا اهل هي
منتقة اولا اي او مرتجلة والقايلون بالاشتقاق
اختلفوا اخلا فا شديدا في المشتقة منه ه
قال السيد السنوسي في شرح الوسطى والحمد لله
هذا الاسم الكريم علم عليه عز وجل لا اشتقاق له
كما ذكروه في اشتقاقه فغير مسلم واقربه انه مشتق
من اله بالمكان اقام به فيكون الاسم عليه من صفات
التنزيه اي غير منتقل عن وصف الكمال ومن تامل

ومن

ومن تامل ادلتهم في نفس مدلول هذا اللفظ اهو الذات
الواجب ام المعبود حق ام المعبود ثم غلب على الذات
الواجب علم انها اي الدلولات متعارضة لانها غلط الاول
عربي وعلى غيره لا وان فيها منها اي تلك الدلايل ه
لا تفيد الظن الطرف الراجح مما يجوز في الشيء عند
العقل فضلا عن اليقين ان يفيد للتعارض وفي ه
المصباح قولهم فلان لا يملك درهما فضلا عن دينار معناه
لا يملك درهما ولا دينارا وعدم ملكه الدينار اولى بالانتفاء
وكانه قال لا يملك درهما فكيف يملك دينارا لان نفي القليل
لا يلزم لنفي الكثير وانتصابه على المصدر والتقدير فقد
ملك درهم فقد ابعد فضلا عن ملك دينار قال الدين البرازي
اعلم ان فضلا يستعمل في مستبعد فيه الادنى ويراد به
استحالة ما فوقه ولهذا يقع بين كلامين متغايرين
المعنى واكثر استعماله ان يجيء بعد نفي وقال شيخنا ابو
حيان الا ندلسي ولم اظفر بنص على ان مثل هذا التركيب
من كلام العرب وبسط القول فيه وهو قريب مما ه
قدمته انتهى وكذلك مثل هذا الاختلاف في لفظ الجلالة
اختلفوا في لفظ الايمان اهو مصدر امن يوزن افعل
لا يوزن فاعل والا لكان فعال وهل همزته للتعدية
كان المصدق جعل غيره امنا من تكذيبه او للصيرورة كانه
صار ذا امن من تكذيبه غيره له وهل سماه التصديق الجناني
والنطق بالشهادتين عند التمكن منطوما منه وعليه الاشعري
او شطره لاجراء احكام الدنيا وعليه الماتريدي وقال ابن
ملك في شرح المشارق اي اذا سمع القولين عن الاشعري

الألوكة
www.alukah.net

وكلام النووي في اول شرح مسلم يخالفه فقد حكى الاجماع
على خلود من ترك النطق بها مع تمكنه منه وقد صرف
بالايمان بقلبه في النار وهل الكافر داخل في مسماه اولا وهو
واختلفوا في لفظ الكفر بما سماه وما يحصل به و
الصلاة والزكاة مع اشتهار هذه الاركان وتاركها في
السنة اهل الايمان اذا كان هذا الثابت ذهنا الحال
من الاختلاف في هذه الالفاظ التي هي اشهر الالفاظ و
الحاجه اليها ماسه جدا لانها اركان الاسلام وبها قوامه
وعليها قيامه واختلف في كل منها هذا الاختلاف الذي كان
كذلك لا تفاق على المعنى المدلول للالفاظ اظهر بان ادعوى
التواتر في اللغة في موضوع اللفظ والنحو متعذر لما ذكر من
الاختلاف الشديد واجيب عنه بانه وان لم يمكن
دعوى التواتر في معانيها على التفصيل لعدم وجود الا
تفاق على ذلك فانا نعلم معانيها في الجمله وان الجلاله
للذات الواجب وان الايمان للتصديق الكافي بالفوز به
بالجنة كما قال فنعلم علما يقينا انهم اي الناس يطلقون لفظة
الله على الاله المعبود بحق وهذا الموضوع وان كان
كليا باعتبار مفهومه الا انه قام البرهان القاطع على انه
جزئي والله الواحد لا شريك له وان كنا لا نعلم
المسمى هذا اللفظ ذاته فكون اسما للذات بناء على انه
مرتجل ام كونه معبودا ام كونه ملجا وسيدا للخلق ام كونه
بحيث تتحير العقول في ادراكه بناء على انه مشتق من
اله يوله اذا تحير او الوهه بمعنى عبد او من اله
غيره اجاره اذ العابد يفزع اليه وهو يجير الخائف
اليه

اليه او من الوكعلم اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته
تعالى الى غير ذلك من المعاني المذكورة لهذا اللفظ
بحسب ما قدر اشتقاقه منه وكذا القول في سائر
الالفاظ بعلم معانيها جملة لا تفصيلا كالصلاة فعلم انهم
يطلقونها على العبادة المخصوصة وان كنا لا نعلم هل هي
اسم للجزء وهو الدعاء او لما يلزمها وهو الصلوين لتحركهما
فيها او غير ذلك الاشكال الثاني من الاشكالات على
التواتر ان من شرط التواتر المفيد للعلم الضروري
استواء الطرفين والواسطة اي كل من طبقاته الشاملة
له عبارته فهب بفتح الهاء وسكون الموحدة من افعال
القلوب اي حسبنا واعتقدنا وسد مفعوليها
ان علمنا حصول التواتر من العدد الذي يحيل العقل
تواطيهم على الكذب او وقوعه منهم لا عن قصد في
حفاظ اللغة والنحو والتصريف في زماننا فكيف
يعلم حصولها في سائر باقي الازمنة السابقة قد منع
بانا لهم تتفاضل وتتفاوت لا تتطاول وترتفع فاذا
سلم وجود العدد في عصر فهو دليل وجوده فيما
قبله بالاولى بدليل الشاهد فان عدد الهمم في كل جيل
تنقص عنه فيما قبله واذا جهلنا شرط التواتر من
وجود عدده في جميع الطبقات جهلنا التواتر ضرورة
لعقد الشيء عند فقد ما يتوقف عليه والضرورة
الحاكمة بان العبد ان يجزم بالامر جزما مطابقا لا يرتفع
بوجوه وهو معقول له لان الجهل بالشرط يوجب

الألوكة
www.alukah.net

الجهل بالمشروط لانه يلزم من فقد الشرط فقد المشروط
فان قيل الطريق اليه اي معرفة وجوده في جميع
الطبقات امران احدهما ان الذين شاهدناهم
من علما الفنون المذكورة البالغين عدد التواتر اخبرونا
ان الذين اخبروهم بهذه اللغات عبر بما ذكر وفيما
مر باللغة والنحو والصرف تقنا في التعبير وفيما مر
للغة والنحو والصرف تقنا في التعبير كانوا موصوفين
بالصفات المعتبرة في التواتر من العدد المذكور بخبر
اخبار اولئك من اخبرهم ان الذين اخبروا اولئك
الذين شاهدناهم اي اشياخ اشياخهم كانوا كذلك
الى ان اتصل النقل بعدد التواتر من الرسول
صلى الله عليه وسلم وكانت اللغة في عصره قد
بلغت اشدها وسلكت من الطريقة اشدها و
الامر الآخر ان هذه الالفاظ ان لم تكن موضوعة
لهذه اللغات المستعملة هي فيها تم وضعها واضع
لهذه المعاني المستعملة الآن فيها بعد وضعها من
قبل لغيرها لا شتهر ذلك بين الناس وعرف
امره فان ذلك اي نقل ما غير من اللغة عن موضو
موضوعه لغيره مما يتوفر الدواعي على نقله فترك ذلك
دليل عدمه اذ لو وقع لنقل قلنا اما الاول وهو
ان من شاهدنا اخبروا بوجود العدد في اشياخهم
واشياخهم عن اشياخهم وهكذا المنتهي السند فغير
صحيح لان كل واحد منا حين سمع لغة مخصوصة
من

من انسان فانه لم يسمع منه عند اعلامه بها
انه سمعه اي ما سمعناه منه من اهل التواتر وهكذا
مثل ما ذكر في هذه الطبقة من الطبقات بل تحرير
هذه الدعوة على هذا الوجه بان يقول الانسان
من عدد التواتر في طبقته لمن رواه عنه اخبرني به
عدد التواتر مما لا يتوهم كثير من الآحاد انهم لا عن
لهم بالسند ولا بما يرجع اليه من تواتر ولا احاد
فكيف يدعي بالتحتية مبنيا للمفعول عليهم انهم علموه
بالضرورة الناشئة عن التواتر بل انتقال علمهم
قبلها لقوله الغاية النهاية القصوى بضم القاف
اي البعدى وهذه لغة الحجاز واهل نجد يقولون
القصيا بالياء مكان الواو وفي راوي اللغة في اي زمن
كان ان يسنده بضم التحتية وكسر النون ه
يجزوه الى كتاب صحيح كالمحكم او الى الى اسناد
طريق متقن بصيغة المفعول من الاتقان من
غير اعتبار بعدد فضلا عن رتبة تواتر ومعلوم ه
ان ذلك لا يفيد اليقين لعدم وجود التواتر وقد
يقال ليس شرط التواتر كون كل من رجال طبقاته
الواصلين الى حده غير من دونه بانه احفظ ذكر من
عدد التواتر بل الشرط في كل منها رواية عدد يستحيل
تواطوهم او توافقهم على الكذب وان كان ذلك بطرق
متعددة والقواعد الاصولية كذلك لانه في كل طبقة
من الطبقات يستحيل فيها ما ذكر من التواطي على الكذب

الألوكة
www.alukah.net

والتوافق على ما ذكرنا والله اعلم واما الثاني وهو قوله ان
هذه الالفاظ لو لم تكن موضوعة الى اخره فضعيف
ايضا في الاستدلال لان ذلك الاشتهار للامر
الذي عدم نقله اية عدمه انما يجب في الامور المهمة
العظيمة كامر الخلافة والاحكام الشرعية الظاهرة
فعدم نقلها اية عدمها ولي هذا اي تغير الموضوع
للفظة الواحدة منه من الامر المهم حتى يكون عدم
نقله علامة عدمه وايضا فهو منقوض بالكلمات
الفاسدة والاعرابات المعوجة الجارية في زماننا
مع ان تغيرها معلوم ومغيرها غير معلوم كما في المزهر
لكن لا يسلم انه اي الموضوع له لم يشتهر حتى يخرج
من الفائدة المذكورة فانه اي الشان قد اشتهر
بل ارتقى على الشهرة حتى بلغ مبلغ التواتر ونازع
الفعلان في قوله ان هذه اللغات اللغة والنحو والتصريف
انما احدثت بالبنا للمفعول عن جمع محصور التنوين
للتعظيم كما يدل له وصفه بالمحصور كالخليل ابن احمد
وعمرو بن العلاء وعبد الملك بن قريب الاصمعي
واقرانهم ولا شك اي تردد في ان هؤلاء المذكورين
من ائمة هذا الشان كانوا معصومين السهو والغلط ولا
يلزم من حد التواتر له لانه لا يحصل من تعددهم عند
النقل استحالة التواطي والتوافق على السهو او هو
العقلة واذا كان كذلك اي لم يوجد التواتر ولم
يحصل القطع واليقين بقولهم لفقد سبب اليقين

من

من التواتر افيح غاية ما في الباب من التابيد ان يقال
نعلم قطعا ان هذه اللغات اي مجموعها باسرها
جملتها غير منقولة عن العرب على سبيل الكذب
فان الرواة كانوا ثقاة ضابطين ونقطع بان ما
فيها هو صدق قطعا لا بل صدق بعضها من الكتاب
او التواتر لكن كل لفظة عينها فانا معشر الادبا
لا نمكننا القطع بانها من قبيل ما نقل صدقا وان
امكننا ذلك في البعض وعينه احتراز بقوله كل لفظة وهذا
مستدل على قوله وحينئذ لا يبقى القطع في لفظة
معين اصلا كما ذكرنا من امكانه في البعض هـ
وهذا هو الاشكال على من ادعى التواتر في نقل
اللغات اي فلا تواتر فيها لما ذكر هذا كلام الامام
في المحصول بنوع تصرف كما يعلم بمراجعته ونابه عليه
صاحب الحاصل وما تعقب منه حرفا كما في المزهر
وتعقبه صاحبه الاصبهاني بكسر الهمزة والباء
الغار مسبة بين الموحدة والغاء ولذا يقال بالغا في بعضهم
بقوله بان كون اللغة ما هو فيه عمن لم يبلغ عددهم
التواتر ممن تقدم ذكره لا يصلح ان يكون سندا مرجحا
لعدم لمنع عدم تمرة نقل اللغة عن موضوعاتها
الاصلية الى موضوعات غيرها اللغوية او عرفية
لان عدم عصمتهم لا يستلزم وقوع النقل وهو
التغيير بل ثبتت به لعدم عصمتهم احتماله
وذلك الاحتمال لا يقدح في دعوى انتفاء اللازم

الألوكة
www.alukah.net

بانه الاصل لان الاصل العدم حتى يقوم دليل خلافه ه
انتهى وحينئذ فيكون نقلا الموضوعات بحالها لا
من جهة عصمة الرواة بل من جهة نقلهم لذلك والاصل
عدم التغيير فيه حتى يأتي مقتضيه فيبقى خبرهم الاول
بحاله لعدم وجود ما يقتضي خلافه والامر كما قال الاصبهاني
كما اشرنا اليه ثم قال الا تمام في المحصول واما الاحاد
فالاشكال عليه من وجوه هو مجاز اشهر
فيه جمع القلة لجمع الكثرة الا ان يكون المذكور بعضها
وهي فوق العشرة في نفس الامر فهي في محله ويومي
اليه قوله منها ان الرواة له مجرحون جا بصيغة
التفعيل الابلغ من الجرح لسوا سالمين عن القدح
الجملة تفسير لمجرحون او استيناف بياني جي بها الطنابا
والا فمجرحون يغني عنها بيانه او تخريج رواية ان
اصل الكتب المصنفة في النحو واللغة كتاب سيبويه
بالكسر له ويه اسم صوت مبني على الكسر وكرر ه
المحدثون النطق بويله لانه كلام فيه حزن واضطرار
بكروه فقالوا ابيسويه فضموا الموحدة وسكنوا الواو
وفتحوا التحتية وابدلوا الها بجوفية يوقف عليها بالها
انتهى وقد تقدم ان الاول للبصريين والكوفيين على
الثاني قال القرافي في شرح المحصول وفيه ان التاليم
تكن في الاصل فكان عليهم سيبويه بالها بله تغيير
واجيب بان اللفظ العجمي اذا خاطب العرب الناطقين
به وتغييره وهذا من ذلك فلا يخطأ المحدثون وفي
الكلام

الكلام لف ونشر مرتب فالكتاب في النحو والتصريف
في اللغة وكتاب العين للخليل بن احمد فعلى كل من هذين
مدار كتب اهل ذلك الفن اما كتاب سيبويه فقدح
الكوفيون فيه وفي صاحبه لظهوره اظهر
من الشمس مبالغة وادعا وايضا فالمبرد بصيغة
المفعول واسمه محمد بن يزيد بالتحتيتين كان من
اجل البصريين حتى كانوا يقولون بالبصرة ما راي
المبرد مثل نفسه واصله المبرد بصيغة الفاعل لانه
لما صنف الماز في كتاب الالف واللام سيال المبرد
عن دقيقة فاجاب باحسن جواب فقال قم فانت
المبرد بكسر الراء المثبت للحق فغيره الكوفيون وفتحوا
الراء الذي هي بقية الوعاء للمصنف وهو افرد كتابا في
القدح فيه اي في كتاب سيبويه وايضا قال ابن
جني اورد بابا في كتاب الخصايص في قدح اكابر
الادباء بعضهم بدل من الاكابر بدل بعض في بعض
متعلق بقدح وفي تكذيب بعضهم بعضا فيما تعلله
واورد ابن جني في الخصايص بابا اخر في ان لغة
اهل الوبر وهم العرب الذين لم يخالطوا اهل الحاضرة
اصح من لغة اهل المدن يعني الحاضرة وغرضه
من ذلك اي من هذا الباب القدح في الكوفيين
اذ خالفوا البصريين مستندين لقول الحاضرة واورد
بابا اخر في كلمات من الغريب الوحشي الاستعمال لا يعلم
بالتحتية مبنيا للمفعول وبالنون للفاعل احد مرفوع

الألوكة
www.alukah.net

على الاول وهو باب المزهر منصوب على الثاني وهو باب
اصل هذا الكتاب اتى بها تلك الكلمات الا ابن احمر الباهلي
الباهلي وروى ابن جني عن رؤبة بضم الراء وسكون
الهمزة وبالموحدة وبالتاء المربوطة رامية قال الفراء
في شرح المحصول وقع في النسخ بالنون وبالياء وصورة
الخط واحدة ورؤبة كان ابوه يسمى العجاج وابنه
مقبة وكان رؤبة وابوه واخوين عظيمين في العرب
في الرجز وغيره من فضائل لسان العرب وكان عقبة
مخضرما والمخضرم عند الادباء من ادرك الجاهلية والاسلام
وكان فيه سفيه فتربة لمن خالط العجم فضعف الاحتجاج
بكلامه والظاهر انه ابوه لانه لضعف حاله عن ان يقاس
بابيه في جرأته على ارتجال اللغة فان ظاهر الحال فيمن لا
يستشهد بكلامه لا تبقى له داعية للارتجال وهذا هو
الذي رأيت الادباء ينصرونه ويقولون هو العجاج هـ
انهما نابرتخلان قياسا على ما سمعا الخاء لم يستعملها
ولا سيما انهما ما رايا الناس اقتلوا على سماع مرويهما
وعلى ذلك المذكور من ارتجالهما قال ثعلب المازني ما قيس
على كلام العرب فيما بابا القياس فهو من كلامهم
يجري عليه احكامه وايضا قال اصمعي كان منصوبا
الى الخلاعة المجون ومشهور بانه كان يزيد في اللغة
ما لم يكن منها وربما قال ابن معين لم يكن ممن يكذب وكان
من اعلم الناس في فنه وقال ابو داود وكان يتقي
ان يفسر الحديث كما ينبغي ان يفسر القرآن ويمكن حمله

مزيده

مزيده على القياس على المسموع منها في القياس والعجب
من الاصوليين انهم اقاموا الدلالة على
خبر الواحد انه حجة في الشرع للعمل بمضمونه ولم
يقيموا الدلالة على ذلك في اللغة وكان هذا اي الاستدلال
لحجية ذلك في اللغة اولا لانه مبني الشرع وكان الواجب عليهم
ايد الاصوليين ان يبحثوا عن احوال رواة اللغات
والنحو من القبول والرد وان يفحصوا ويبينوا عن احوال
جرحهم وتعديلهم ليعرف المقبول والمردود كما فعلوا
ذلك في رواة الاخبار لتعرف المقبول منهم من المردود
ايد الاصوليين تركوا ذكرا بالكلية بكل وجه مع
شدة الحاجة اليه لابتناء الشرع عليه فان اللغط النحوي
ايد وباب علم العربية يجريان من الادلة مجرى الاصل
للاستدلال بالمنصوص فالم تعلم طرقه مالم يتوصل
لسلوكه قال الاصبهاني في شرحه اما قوله
اورد ابن جني بابا في كلمات الغريب لم يات بها
الباهلي فاعلم ان هذا العذر من الجرح وهو انفراد
شخص بنقل شيء من اللغة العربية لا يقدح ان
يكون كاذبا في نقله لان طلاعه على مالم يطلع عليه
غيره ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ولا قصد
ابن جني اي جرحه برواية تلك الكلمات واما قول
المازني ما قيس الخ جرت عادة الكتاب الزمراني
قوله الى اخره بهذه الصورة الى اخره اختصارا
فانه ايد قوله المذكور لشيء تكذيبا ولا تجويزا للكذب

www.alukah.net

حتى يخرج به المارق لجواز ان يريد القياس في اللغات وهو
عليه قول بعض اليفسش بمعنى الفحش وفي شرح عمدة
الاحكام لان من دقيق العيد فسر بالغلس لان غلظة
اخر الصبح بظلمة الليل والغلس والغبش متقاربان
والفرق بينهما ان الغلس في اخر الليل وقد يكون
الغبش في اخره واوله اما من قال الغبش بالباء
والغين فقط عندهم انتهى اوعند من يمنع القياس
فيها واحسن ما خرجناه عليه مما اشار اليه بقوله
لو حمل كلامه على هذه القاعدة وامثالها
مرتبي يتعرف منه احكام جريانه وبقي ان
الفاعل في كلام العرب في اصل وضعه مرفوع فكل
ما كان في معنى الفاعل بان اسند اليه غيره كالمبتدا
واسم كان وكاد مرفوع لشبهه به وتضمنه لمعنى
الفاعلية من الاسناد المذكور اما خبره في ما جاني
من احد او العجبي ضرب زيد عمرا وجاني ضارب
ابيه عمرا فعارض واما قوله اي الداركي ان الاصوليين
لم يقنعوا الى اخره فضعيف جدا وذلك ان الدليل
الدال على ان خبر الواحد حجة شرعا هو التمسك
به في الادبيات من علوم اللغة اذا وجدت
الشرائط المعتبرة في خبر الواحد من عدالة الناقل
وعدم مخالفته وسنده ونحو ذلك فلعلهم
فلعلهم اهملوا ذلك اي التصريح به في الادبيات اتكالا
منهم بالادلة الدالة على انه حجة في الشرع لجريان
ذلك

ذلك في الدليل في كل منهما واما قوله كان الواجب ان
يبحثوا عن احوال الرواة الخ فهو حق لان الكتاب
والسنة واراد ان على هذه الفنون جاريان على نحوهما
ولا وجه لاهمالهم مع احتمال الكذب من لم تعلم
عدالته فقال القرافي في شرح المحصول في
هذا الاخير وهو البحث عن حال الرواة انهم
انما اهملوا ذلك لان الدواعي متوفرة على
الكذب في الحديث لاسبابه المعروفة الحاملة
الباعثة للواضعين للحديث على الوضع المذكور
في نوع الموضوع واما اللغة فالدواعي الباعثة الى
الكذب فيها في غاية الضعف وكذلك كتب الفقه
الدواعي لوضع فروع والكذب بنسبة لمجتهد في غاية
ولذا لا نكاد نجد فروعا موضوعة على الامام
الشافعي رضي الله عنه ولا على شيخه امام
دار الهجرة الامام مالك بن انس رضي الله
عنهما او غيرهما من الائمة المجتهدين لندوته وقلة
حصوصا مع اعتبار كثرتها الدلول عليه جمع الكثرة
ولذلك اي غلب الدواعي لوضع الحديث جمع الناس
من كتب الفقه او من الحديث موضوعات كثيرة جمي
بالوصف دفعا لما يوهمه صيغة جمع السلامة
من القلة وجدوا دست في السنة ولم يجدوا
من اللغة اي فنون الادب وفروع الفقه مثل
ذلك في الكثرة ولا قريبا منه من وجود الوضع
في السنة من الكثرة وان وجد شيء من ذلك

الدلوكة
www.alukah.net

منهما في غاية الندور ولما كان الكذب والخطأ في اللغة
وغيرها كما اللغة في غاية الندورة بالفتح والضم
لغة فيه اسم مصدر كما في المصباح العلة التي في العلما
بتلك العلوم بالاعتماد على الكتب المشهورة بين اهل
الفنون المتداولة بالنظر والاشتغال بين الافا
ضل فان تداولها عن مولفها وتداولها بين افاضل
العلن يمنع ذلك النقول مع ضعف الداعية له
وهذا هو العرف انتهى وفي المزهر للعلم الجواب
الحق عن هذا ان اهل اللغة لم يهملوا البحث عن احوال
اللغات وروايتها جرحا وتعديلا فحصوا عن ذلك
وبينوه كما بينوا ذلك في رواة الاخبار ومن طالع
الكتب في طبقات النحويين واللغاة واخبارهم
وجد ذلك وقد الف ابو الطيب اللغوي كتاب
مراتب النحويين بين فيه مراتب ذلك وبين اهله
الصدق من اهل الكذب ونوع من يرد ومن يقبل روايته
وفي المزهر كثير من ذلك في نوع الموضوع في معرفة
اهل الطبقات والضعفا وغيرها من الانواع ثم قال
الامام الرازي بعد ما تقدم عنه والجواب عن الاشكال
الاول انا نعلم بالتواتر والاحاد ان اللغة والنحو والتصريف بقسم باعتبار قواعدها الى
قسمين قسم منه اي من القسم المذكور بتواتر والعلم
الضروري حاصل بانه كان في الازمنة الماضية
موضوعا لهذه المعاني الموضوع هو لها الان
فانا نجد انفسنا جازمة بان السماء والارض

كانتا

كانتا اي الكلمتين مستعملتين في زمنه صلى الله
عليه وسلم في معناها المعروف الان وكذا من
قبل لكن لما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم انها لغة
لهذا كلها ووصولها لمنتهاها جعل الفاظا وافرد
مع انه مثنى لاضافته لمثنى وهو احد الاوجه
فيه والعلامة جمع المضاف وكقوله تعالى فقد صغت
قلوبكما واضعف البلاغة مسه كمعيهما ولذلك الوا حيدان
الكسي فيما ذكر الما والهوا والنار وامثالها
مما يلتزم دورانه وتعم الحاجة اليه نجد انفسنا
جازمة انها استعملت في زمنه صلى الله عليه وسلم
في معناها المعروف لنا وهذه اللغة ولذلك الوان
النعسي فيما ذكر الجزم بانه لم يزل الفاعل مرفوعا
والمفعول منصوبا والمضاف اليه مجرورا وهذه
امثلة النحو وامثلة التصريف قلب عين قول وبيع
الخ لم يزل كذلك فيما مضى كما هو الان الى هنا
وقسم منه يظنون لم يقم دليل عليه بل دليل بعدمه
وهو الالفاظ الغريبة القليلة الدور ان كما مر
والطريق الى معرفتها الاحاد والظن ينشأ عن خبر
الاحاد واكثر الفاظ القران باعتبار ما جاء منه
الاحاد وهو قراءة السبع وقيل العشر ونحوه وتصريفه
معطوفان على الفاظ من القسم الاول المتواتر والثاني
اي ما عرف بالاحاد ومنها فيه اي القران قليل جدا فلا
يتمسك به بالثاني في الطبقات لانه منها انتهى
كلام الرازي خاتمة لاحكام السماع قال الشيخ بهاء

الألوكة
www.alukah.net